

الدَّجَمَلُ فِي تَارِيخِ مِصْرَ الْحَدِيثِ

دكتور

عبد الله بن يحيى

الطبعة الثانية

١٩٨٤

الناشر
المكتب الجامعي الحديث
مطبعة دار الكتب - القاهرة - ١٩٨٣

المجمل في تاج مصر الحديث

دكتور
جلال يحيى

المكتب الجامعي الحديث
٢٢ ش. الدكتور علي راضي - محطة الرمل - الإسكندرية

مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام ، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث . ومن على الاحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، في مادته وفي طريقة كتابته ، لكي تصل في العصور الحديثة إلى عدد من المؤلفات الضخمة ، والتي تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقي في الربع الثاني من القرن العشرين إهتماما بالغاً . ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك في أن ذلك كان يرجع إلى بعض إتهامات معينة نظرت لهذا التاريخ ، في العصور الحديثة ، أو إتهاماتها على أنها مجرد تاريخ سياسي ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد ، وتوارثوها إبتنا عن أب . وأثر ذلك في تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث إلى « عصور » ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ؛ فكان المهم هو نسبة كل ما يتم في البلاد في هذه الفترة أو ذلك العصر إلى شخصية معينة . من أمرة محددة ، ولاشك في أن هذا الاتجاه في كتابة التاريخ كان يستند من ناحية إلى فترات تتمشى تاريخياً مع الزمن ، ولكن بما لاشك فيه أيضاً هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت بمحفنة بمجموعات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع إلى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليوناً ، كما أن القيم التي تدفع كاتب التاريخ إلى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الأحداث أو المواقف التي قد لا تتمشى مع هذه القيم المحددة ، والتي يكون قد حصر نفسه داخل إطارها عند محاولته الكتابة . وربما كان ما يهمله كاتب هذا التاريخ على درجة من الأهمية بالنسبة لدارس آخر له قيم مختلفة ، ربما تكون أكثر عمقا وأصالة ، أو أكثر جرأة ومثورية . ولاشك

في أن هذه العوامل كانت تعمل من كتابة التاريخ بهذه الطريقة ، رغم وفرة الكتابة ، قاصرة وناقصة ، وتحتاج إلى إعادة نظر من جديد .

وملاحظة ثانية على ما كتب عن تاريخ مصر في المصور الحديث هو أنه قد دار دائما فيما يمكننا أن نسميه ، بالبنيان الفوقى ، أى فى ذلك المجموع من العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من يسكنون سطح هذا الإقليم وأرضه ، أى دراسة الأحوال الاجتماعية ، والظواهر التى قد يتخذها دارس التاريخ عن أنها مؤشرات تدل على اتجاهات معينة ، وأحوال محددة عند المصريين . وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق ، ومحاولات الوصول إلى الجذور ، والأسس التى تعتبر دعائم لهذا البنيان ، الذى هو مصر ؛ وهذه الجذور هى الأحوال الاقتصادية وما يصيبها من تطور ، أو ما يلحق بها من تجمد ، نتيجة لتأثيرها بمن يحتمل السلطة . وإذا كانت بعض الكتابات التاريخية قد تركت الجوانب السيامى أو ذلك ، البنيان الفوقى ، فإنها كانت تركه لكى تنزل إلى ميدان ، التاريخ العسكرى ، ، أو التاريخ الحربى ، بما يشتمل عليه كذلك من معنى القوة ، والارتباط بقيادة معينة ، وإمتداد حكم محدد إلى آفاق جديدة ، ولاشك فى أن إهمال الجوانب الاجتماعية ، والجذور الاقتصادية ، يجعل هذا البنيان التاريخى موزعاً فى كتابته ، وتزيد درجة تقلقه حينما يتطور المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال .

وربما كان هذا عامل من العوامل التى أثرت فى كاتبى التاريخ ، وبخاصة بعد سنة ١٩٠٢ . ذلك أن تطور التقييم أجبر دارسى التاريخ الحديث على إعادة النظر فيما درسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة وضوح الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية ، وعلى دارس التاريخ الآن أن يحارل التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب

مقدرته ، والامكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب ما يرضى عنه ، وما يحمل القارىء يرضى مما كتب .

ولا يمكننا أى نتعامل صعوبة العمل فى ميدان كتابة التاريخ الحديث، وضرورة الرجوع إلى الوثائق فى دور المحفوظات ، وهى كثيرة، ولا زالت تحتاج إلى مجهودات ضخمة ، حتى تصبح مهينة أمام الباحثين والدارسين ؛ وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الأجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا ، ومع ذلك فن الواجب ألا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ .

ومع ازدياد شعورى بالمسئولية فى الاسهام بنصيب فى إعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لزاما على أن أبدا ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحا جديدا فى كتابة التاريخ ، أو أنى أقدم عملا كاملا يصمد أمام الزمن ؛ ولكنها محاولة مخصصة ، وجدت نفسى مهيبا ومعدا لتحمل مسئوليتها ، وإلى إذ أربط بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الاستراتيجية والسياسية ، إنما أحاول تقديم أكبر تفسير ممكن لتلك الظواهرات التى شاهدها مصر فى تاريخها الحديث . كما أن التقسيم الزمنى الذى اتخذته أساسا لهذا التاريخ، يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون أن ألقى أهمية القيادة بالنسبة لاتخاذ قرارات معينة فى المسائل المحددة .

وأرجو أن تكون محاولتى هذه، مع تواضعها ، والصعوبة الواضحة فى العمل فى هذا الميدان ، تضع بعض النقاط على بعض الحروف ، وتفتح عددا من المهكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزا لغيرى على العمل ، وعلى الكتابة . إذ أن الميدان يحتاج لمجهود كبير .

- ٨ -

فألى القارىء والدارس والباحث ، أقدم بجهودى . وعلى الله فصد السبيل .
الاسكندرية فى ٤ أكتوبر ١٩٨٢

دكتور

جلال يحيى

تعميم

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد في هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر ، ورجع ذلك إلى سببين ؛ أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذته مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها في الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة في الكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو من الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى مع ما اصطلاح عليه رجال التاريخ في العالم ، بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ؛ كما أن صعوبة البحث في بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث في العالم مع حركة النهضة الأوروبية ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين للقسطنطينية في سنة ١٤٥٢ ، أو مع سقوط غرناطة في أيدي الإسبانيين في سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثاني للقرن الخامس عشر . ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال ممتداً إلى بعض المناطق المتخلفة حتى الآن ، نتيجة لاستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلاً ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم . ورغم تباين الأوضاع واختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ؛ وهذا هو الذى دفعنا إلى اعتبار أوائل القرن السادس عشر . مع ماتم فيها من أحداث جسام ، تتمثل في دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر في العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثماني سيظل عتيقا وجامداً ، ويرتبط

في شكله وجوهره بهضارة العصور الوسطى ، أكثر من إنباطه بروح العصر الحديث . هذه هي نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج . ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الإقطاعي الذي ساد في مصر والمناطق الملحقة بها في عصر المماليك ، إلا أن هناك ظروفاً جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وعددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر بجهديها ، وعلاقتها بالعالم . ولاشك في أن تحول طرق التجارة العالمية في هذا الوقت منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسي ، ودول غرب أوروبا ، جاء عاملاً جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، في نفس الوقت الذي تغيرت فيه موازين القوى في هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلطنة المماليك . تغيرت الوضعية . الدولية ، لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأوس ، بل تحالف معهم بعد أن ألزهم من مرتبتهم . وإستعان بهم ، كإدوات له . وكجزء من نظامه ، لحكم البلاد .

وإن دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ودراسة طبيعة ، السلطة ، الموجودة في مصر في هذه الفترة ، تعتبر مبدئياً - حسب التقييم ذلك الشكل من أشكال الإقطاع ؛ كما أن موازنته بالنظم الاقطاعية الأخرى التي سادت في أوروبا في العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة في علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفي إختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الأضواء على إنجازاته ، وتفسر لنا بالتالي ، بعض التفسير ، ذلك النمط الإجتماعي الذي ساد عند الشعب ، بطوائفه المختلفة . وربما تلقى كذلك بعض الضوء على وضعية وسائل الإنتاج عندنا ، في الوقت الذي

تطورت فيه أوروبا بتسويات واسعة ومن وسائل الإنتاج تصل إلى شكل المجتمع .

ونصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسة .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالاً أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة ، التى كانت تفك بالمصريين ، وذكرت إجمالاً طغيان الحكام وتحكمهم ، وإستكانة المصريين وذلمهم . تحت ضرب السياط ، وسكونهم على الاستغلال وحرمانهم من السلطة ، فما لاشك فيه أن مثل هذا الإجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع سلال ما يريد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماماً مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يهثر الباحث على ثورة نشبت لدفع ظلم ، وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وهزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكما زاد البحث ، وهثر على جديد ، كما تغيرت النظرة الإجمالية والمبسطة ، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة . و د اولاء ، للخلافة الإسلامية ، ورباط النظام المعنوى بين سكان منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية ، من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت نقلا من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت أوجه الأمانى صوب السكينة والأطمئنان . وبخاصة فى كتف هؤلاء الحكام الذين إدعوا لأنفسهم مسئولية الدفاع عن المنطقة وعن الإسلام ، ضد هجمات الإستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الأمر يدافعون عن سلطتهم ، وعن أقاليمهم ، وأقطاعاتهم ، وعن عبيدهم وبهائمهم ، الذين كانوا يستغلون ، ولكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الأحداث ، إلى ولاء للمكرة العامة بدلا من أولاء افراد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لإستبداله بحاكم آخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هي مرحلة قائمة بذاتها في تاريخ مصر، وتعرف بالعصر العثماني، وستمند حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. وقرب نهاية هذه الفترة، ستزداد الاضواء المسلطة على مصر. نتيجة لبدء التفكير لدى بعض دول الغرب في إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط. ومحاولة الوصول إلى الهند من طريق قصير وستنافس في هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا. وسيساعد هذا التنافس على زيادة الحركة في هذا الإقليم، في نفس الوقت الذي ستظهر فيه بعض الحركات من جانب بعض قيادات المالك للاستقلال بمصر عن سلطة الدولة العثمانية، مع حركة على بك الكبير. والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تنهواً جديداً بعد مرحلة السكون والخنود، ومع تطور الأحداث في العالم، ستشهد مصر مجيء الحملة الفرنسية إليها، وستجد نفسها فجأة في مواجهة نمط جديد من الجندية، ومن نظم الحكم، ومن طريقة التفكير، وطريقة العمل؛ وستكون صدمة قاسية تكفي لإيقاظ المصريين. ولاشك في أن هذا الصدام بين النظام الإقطاعية القديمة والقوات الاستعمارية التي كانت تمثل إنتصار البورجوازية على الإقطاع في بلادها، سيساعد على تخليص قوى الإقطاع في مصر، وبخاصة بعد إنتصارها عليه من الناحية الحربية، التي تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للإقطاعيين، ولكن عوامل أخرى، مثل اختلاف اللغة الدين، والعادات والتقاليد، ومحكم الأجانب في الوطنيين، ستساعد على بعث الروح الوطني لدى المصريين، وبشكل يميزهم عن المحتلين الجدد، ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة. وستؤدي هذه العملية إلى ظهور قيادات جديدة من المصويين، تشارك في ممارسة السلطة، وبطريقة كانت قد حرمت منها من قبل. وإضافة النظام الإقطاعي الموجود في مصر، في نفس الوقت الذي ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية، نهيات البلاد لتغير أساساً في بنائها الاقتصادي - الاجتماعي، حتى وإن كان ذلك بعد مرحلة عن الاضطراب.

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر . في سنة ١٥١٧ إلى نهاية عصر الفوضى في سنة ١٨٠٥ ، تحت إسم « عصر الانقطاع » ، وستتبعها البلاد من بعدها للدخول في مرحلة جديدة ، لها مميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الانقطاع لن ينتهي فجأة ، ماديا ومعنويا . ولا حتى ثقافيا ؛ ولكن تطور وسائل الانتاج ، وتطور البنيان الاجتماعي في مصر ، سيدخل البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الأفراد قد استمروا في التفكير ، أو في معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعينة بقيم إقطاعية .

• • •

وإذا كان مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة لعهد جديد ، فإن ذلك كان يتمثل في عمارتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكي تخلصهم من تحكم الأتراك والمماليك ؛ وكان يتمثل في أنها جاءت اليهم بمبادئ الحرية والآخاء والمساواة. ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت إستعمارية ، إلا أن محتواها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقي بين المصريين والمماليك. وتسجيل عقود الملكية، وتسجيل المباني والمحلات . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصروفات، وبدأوا في دراسة المشروطات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروطات الري ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية ، هذا علاوة على انشائهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية. وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاء تاما على نظام الانقطاع الذي ساد في مصر. وذلك لقصر المدة التي مكثت فيها ، وإنشغالها بالظروف الاستراتيجية وبالغروب والثورات إلا أنها قلقت هذا النظام من أساسه، ومهدت الطريق أمام العمليات التي قام بها محمد علي بعد خروج هذه الحملة من مصر.

وتولى محمد على حكم مصر بناً على رغبة الأهالي واختيارهم ، ونتيجة لمعرفة المصريين بمسارء الممالك ، ورغبتهم في التخلص منهم ، ولقد قام محمد على بإدخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والانتاج الزراعى والانتاج الصناعى وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الاقطاعى ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد على على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التى حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر ، كما عمل على القضاء على خطر الممالك فى مصر بمذبحة القلعة ، ومنع بذلك مساندة القوة الاستعمارية القوى الاقطاعية الداخلية ، قبل أن يقضى على الاقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهّد لاختضاع الانتاج الزراعى لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد على خطته على مرحلتين ، فى سنة ١٨٠٩ ، وفى سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائياً فى سنة ١٨٠٣ .

وطالب الوالى من الملتزمين كشوفاً بأرباحهم ، فتقدموا هذه الكشوف معلنين فيها أصغر ربح يمكن ، فأقرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وحرّمهم من كل إمتياز خاص بالالتزام ؛ أما أراضى الوسيّة فإنه قد أبقاها فى أيدي أصحابها ، على أن تؤول إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضى الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلاً بملكية الأراضى الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة فى شئون توزيع الأراضى على صغار الفلاحين ، وعلى أساس عملهم فيها ، دون ملكيتهم لهم . وأخذت حكومة الأمير ، أو ، الميرى ، توجه الفلاح فى مديريات بأكلها ، إلى زراعة محصول معين ، وفى مديريات أخرى إلى زراعة محاصيل ثانية وكانت الحكومة تقدم البذور سلفة للفلاحين ، وتفتقر

مخرج المحصول لكي تشتريه منهم بسعر معين . وهكذا أصبحت هي الزراعة الوحيدة في مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يهيمن الحكومة تتحكم في الفلاح ، وفي فرض أنواع معينة من المحاصيل ، وفي تحديد سعر المحصول ، خاصة وانها كانت تشيد بيع القمح إلى الفلاح في نهاية الموسم بأثمان أكثر مما كان سعر شرائها له منذ في أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محاصيل جديدة ، ورحاه من مساهمات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلاً من أن يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، انتهى به المطاف إلى خزان الدولة . ولكن الربح كان موجوداً وأغضب هذا النظام التجار الأجانب ، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة في نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعي ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة ، إلى أن تصبح الحكومة هي المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للانتاج الصناعي في البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكي تسيطر على التجارة .

وتمكنَت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الري الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبدء في إنشاء القناطر . وأدخلت الدولة زراعة القطن في مصر ، تلك الزراعة التي أخذت أهميتها في الازدياد . وحققت الدولة من التجارة في القطن أرباحاً طائلة ، إذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ريالات للقنطار ، وتبيعه للخارج بأضعاف هذا السعر . واهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنبيلة وأشجار التوت والزيتون ،

وتمكنت بما لها من إمكانيات ، من زيادة مساحة الاراضى المزروعة من مليون فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التصنيع فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، تعتبر سيراً على سياسة الاكتفاء الذاتى . فأنشأت الدولة مصانع للغزل والنسيج ، بلغ عدد عاملها ثلاثين ألفاً . ودرجت الدولة من هذه العملية ، وكانت تبيع قطعة القماش التى تكلفها خمسين قرشاً بأكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير فى الوجه القبلى ؛ وإن كان نجاحها فى هذه الصناعة يقل عن نجاحها فى صناعة النسيج . وإهتمت الدولة بالصناعات الحربية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والأسلحة ، وبناء السفن اللازمة للأسطول ، ووفرت على نفسها الكثير من الأموال التى كانت لازمة لإستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر للسوق المحلى كثيراً من احتياجاته . ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هى المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو رأسمالية الدولة . أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية . وكانت تعمل من ناحية أخرى ، على منع المساومة ، التى كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من الفلاح المصرى بأبخس الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الأوروبيين عامة ومن الإنجليز خاصة . وبين هذه الأجهزة الجديدة ، المحتكرة والمركزة فى أيدي حكومة أو دولة محمد على . وكان هذا التضارب فى المصالح الاقتصادية أساسياً فى وقوف رجال الأعمال البريطانيين فى وجه تهمرة محمد على فى مصر . وجاءت العوامل الاستراتيجية والسياسية لكى تجبر بريطانيا على محاربة محمد على . واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادى الذى أنشأه .

وكان لتوسع مصر في الحجاز ، ومحمد ، ووصولها إلى اليمن ، ومياه الخليج العربي ، وتوسعها في السودان ، وتوسعها في سوريا - أكبر الأثر في أن بدأت الامبراطورية البريطانية في إعتبارها خطراً عليها ، وخطراً واضحاً على طرق مواصلاتها الامبراطورية ، خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الاسكندرية - القاهرة - السويس ، وطريق بيروت والاسكندرونة فحلب وبغداد والبصرة . أما من الناحية السياسية فإن إتحاد كل هذه الأقاليم مع مصر ، وهى عربية ، كان يهدد بنشأة قومية جديدة تظهر في المنطقة ، وتتكتل حول طريقى الهند ، والتي كانت بريطانيا ترغب في الاحتفاظ بها في أيدي قوات ودول منفصلة ، وهكذا وضع التضارب الإقتصادي والاستراتيجي والسياسي ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية في مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضعت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية في الشرق الأدنى وعلى أسس إقتصادية وإستراتيجية ، فبدأت بعقد معاهدة « بلطة ليمان » ، أى نظام العمل في الموانئ ، مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولما كانت مصر تعتبر قافونا جزءاً لا يتجزأ من الممالك العثمانية فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقة السلطان العثماني على إلغاء نظام الاحتكار الذي نشأته دولة محمد علي في مصر ، وفي الامبراطورية التي كان يحكمها . هذا من الناحية الاقتصادية . أما الناحية الاستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت في العام التالي بارسال حملة إحتلت صخرة عدن ، والتي كانت تعتبر المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر ، وذلك في سنة ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمواجهة الدولة المصرية في سوريا ، وذلك عن طريق إستغلال العناصر غير الراضية في الاقليم ، وعن طريق توزيع الأموال على بعض أعدائها من الدروز ،

وكذلك الاسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة عند مصر ، وضد النظام المصرى .

وتدخلت بريطانيا فى حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التى تحكم طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، والقوة التى تحكم طريق بيروت الاسكندرونة إلى الخليج العربى وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزءاً لا يتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القوانين التى يعمل بها فى مصر هى القوانين العثمانية . فإتسبى العمل بالنظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على ، وكان الإقطاع قد انتهى ، كما إنهار نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالى فى مصر ، خاصة وأن النظام السابق فى عصر محمد على ، وكان يحمل فى جوهره أسس هذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبى ورؤوس الاموال الأجنبية فى البلاد على نمو النظام الرأسمالى الحر فيها ، وفى صالح الاغنياء ، وفى توافق مع أصحاب رؤوس الاموال فى كل مكان .

• • •

وعلىنا أن نعرف بأن تدخل محمد على ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام الإقطاع جاء نتيجة لضعف الطبقة الوسطى ، وغدم تمكنها من وقف الإقطاع عند حده . حقيقة أن محمد على لم يغير البنيان الاجتماعى الاقتصادى لمصر من حكم الإقطاع إلى حكم البورجوازية أو الطبقة الرأسمالية ، ولكن حوله من الإقطاع إلى نظام الاحتكار ، أو رأسمالية الدولة ، وسيسلم نظام محمد على العملية بانتياره ، إلى الطبقة البورجوازية الثامية ، والتى بدأت نموها فى عصره ، فانتهزت الفرصة للاسراع فى عمليات إستغلالها ، وعلى حساب الشعب .

ولقد أتمر انبيهار إمبراطورية محمد على على كل من الصناعة والتجارة

والزراعة ، وإمنظر اليأشأ إلى إقفال مصانعه وإورش التي كان قد إنشأها في كل مكان ، ولم تكن هناك قوة شرائية قادرة على شراء هذه المؤسسات وإدارتها . فكانت فرصة للأجانب ، من يونانيين وإيجائرا لإيطاليين ومالطيين وفرنسيين ، لشراؤها ، أو شراء ما يرغبون منها ، وبأبخس الأثمان . وكان نهاية نظام الحماية الجمركية ، المتمثل في أجنى معافية في نظام الاحتكار ، يسمح للأجانب باغراق الاسواق بمنتجاتهم ، وهي أكثر إلتقانا في إنتاجها من المصنوعات الألمانية ، وتعتبر منافساً قوياً لها ، كما أنه لم يكن من مصلحة الأجانب ترك الصناعة المصرية الوليدة تقف على أرجلها ، حتى يتمكنوا من تسويق سلعهم في مصر . وأدى كل ذلك إلى إنهيار الصناعة المصرية ، وعودة مصر سوقاً للمصنوعات والمنسوجات الأوروبية ، ومكاناً لتزويدهم بالمواد الخام . وساعد ذلك على زيادة توسع رؤوس الأموال الأوروبية في مصر ، ونشأة طبقة تعمل كوكلاء ، لتوزيع المصنوعات لحساب الأوروبيين ، أو لشراء المحاصيل لهم ، وأصبح في وسع هذه الطبقة أن تربح أموالاً طائلة من العمولات التي كانت تتقاضاها ، خاصة وأنها كانت تعمل لحساب الأجانب ، وبرؤوس أموالهم .

وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة ، أثر كذلك على نظام ملكية الأراضي الزراعية ، والإنتاج الزراعي . وكان محمد علي قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية في مصر قبيـل دخول حرب الشام ، وذلك نتيجة لإحتياجه إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الإدارة فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضي التي يمكن إستصلاحها ، والتي كانت بعيدة عن العمران ، وأصبحت تعرف بالأبعاديات والشفالك ، وأعفى هذه الأراضي من الضرائب ، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها . وكانت هذه العملية أول تغير في قاعدة ملكية الدولة للأراضي الزراعية ، وفي تقارب مساحة القطع

الصغير الى كان يزرعها الفلاح . ولقد إستند أصحاب الابعاديات والشفالك إلى مرتباتهم ، بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش ، لإستصلاح هذه الاراضى ، وكان فى وسعهم السير فى هذه العمالية بسهولة متناسب مع ضخامة مرتباتهم . وجاء لإنهيار النظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادى ، ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدى العاملة ، وتوفرها بعد تسريح الجيش ، الذى إنخفض عدده من ٢٨.٥ إلى ١٨ ألف جندى ، ومن إقفال المصانع ورفق العمال . فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة ، من أرض ورأسمال وأيدى عاملة ، وكل ما يلزمهم لتحسين إنتاجهم ، وزيادة أرباحهم . ولم يكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضعوا لنظام المساومات التجارية ، خاصة وأنه كان فى إستطاعتهم ، ككبار ملاك وكبار الموظفين فى الدولة ، أن يتركوا المحصول فى شئونهم حتى العام التالى ، ماداموا لا ينتظرون هذا المحصول ، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة . أما صغار الفلاحين ، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة ينفردونهم ، ودون مفتش زراعى ، ودون بذور توزعها الحكومة ، وخضعوا للمساومات التجارية ، ولم يكن فى وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين ، خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه لتعيش بثمرته . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ واضطر إلى رهن أرضه لشراء البذور والتقاوى ؛ وإنتهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل فى أرض الباشا المجاورة . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه الأرباح ، ومن الاراضى والرواتب ، فى أيدى كبار الملاك . وهكذا مرت حياة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدى صغار الفلاحين إلى أيدى الباشوات .

ومع إزدياد الثروة فى أيدى الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الارض ، علوة على إستنادها إلى وظائفها ، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة ، فطمست أنباءها وأنشأت القصور واشترت المربات والبياد فى الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح

وضوحاً . وأخذت هذه المجموعة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط ، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضهم أبناء الفلاحين : ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون في شيء ، حق التصرف في مصير الفلاح ، ومصير أرضه ، علاوة على إسنادهم إلى سلطة مراكزهم في الحكومة ، ووضع مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت في الانفصال عن الفلاح ، وشعرت بذلك ، وعاملته على هذا الأساس . ونجد من ناحية أخرى أن ابن الفلاح قد بدأ في الشعور بنفس هذا الشعور الطبقي تجاه هذه الطبقة ، وهو ابن البلد . ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من اتخاذ موقف إيجابي ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية مجبره على وضع قوته في خدمة هذه الطبقة الجديدة التي كانت تملك له الخير والشر في القرية ، وقد أساعده أو تخدمه في الحكومة أو تجاهها .

ولقد كان لإمبار النظام الإحتكاري ، الذي أنشأه محمد علي ، أكبر الأثر في بداية عملية نمو النظام الرأسمالي الحر في مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والمخارجية المسيطرة ، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ، أو بالنظم المالية ، وكية رؤوس الأموال الموجودة في السوق ، وكذلك بتمدد الأهالي ؛ وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته في الدخول إلى عمليات استثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد علي ، أي أواسط القرن التاسع عشر ، لقد إمتازت بيد ، عملية تملك الفلاحين للأراضي الزراعية ، تلك السياسة التي كان قد بدأها محمد علي ، والتي سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى أن أصدر هذا الأخير لائحة سنة ١٨٥٤ ، التي نظمت ملكية الأراضي وحيازتها . وكانت هذه السياسة سبباً أساسياً في إستقرار الملكية ، وفي زيادة الدافع الشخصي للإنتاج الزراعي ، وفي قدرة المالك على الاقتراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك

إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير أدوية الكمية من رؤوس الأموال
صوب مصر .

ولقد واصلت مصر في هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الري وتوسيع رقعة
الأراضي المزروعة ؛ فحفرت ١٢ ترعة في عصر اسماعيل ، كلفتها اثني عشر مليوناً
من الجنيهات ؛ وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين
وثلاثمائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضي المزروعة ، ازدادت مساحة
المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب . وكانت الحرب الأهلية الأمريكية ،
ووقف تصدير أمريكا لافطانتها ، أثراً كبيراً في ارتفاع أثمان محصول القطن ،
وفي إنجاء المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالاً
بدلاً من خمسة عشر . ولقد اعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج
وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الأهلية في أمريكا أطادت
إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض
لكي يتمشى مع سياسة التوسع في الزراعة ؛ فجاء إخفاض الأسعار لكي يضمهم
في أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبي . فنزعت ملكية مساحات
كثيرة من الأراضي الزراعية .

وكان الحديو اسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الاستثمار الزراعي ، فأخطر
نتيجة لذلك إلى الإهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذي كان يصلح
ويبشر بالنجاح في الصعيد ؛ وسفر ترعة الإبراهيمية ، وبدأ في إنشاء المصانع
اللازمة لتكرير وتنقية السكر ، ونسى اسماعيل مبدأ التخصص في الإنتاج ، والذي
كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة
المصرية ؛ خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً ، فانتهت هذه العملية بخسارة
جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعات الجديدة الناشئة ،

وإجتازت أوروبا في هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التي ساعدت ، بالتخصص ، وبتحسين الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالي على سرعة دورة رأس المال ، وسرعة تكديس الأرباح . ونشأ في أوروبا اتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لاستغلالها في مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما استغلت في قروض لشراء المنتجات والمصنوعات الأوروبية . وفي مشروعات النقل والسكك الحديدية . وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الأوروبية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوروبا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد استخدم في مصر في عملية التسليف الزراعي بضمين الأرض ، فإن جزءاً آخر قد جاء ليسهم في عملية حفر قناة السويس ، وبناء السكك الحديدية ، وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التي إحتاجت إليها مصر ، ولقي إحتاج إليها الخديو إسماعيل . ولقد أفاد إسماعيل من هذه العملية المالية والقروض بدفع التزاماته تجاه قناة السويس ، وللإتفاق على المشروعات العامة ، وللمقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، والتوسع في بناء السكك الحديدية ، وللإتفاق على حملة كريت ، ولإنشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها في شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل في سنة ١٨٦٧ ، وهي أرض زراعية في الصعيد ، ولإستغلالها في زراعة قصب السكر ولواقع أن شرائه لهذه الأراضى كان يدل على أن الحكام كانوا لا يزالون يعمرون فيما هو بين مرحلتى الإقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لإعتقادهم على الأرض ، ومصادر لنهم تصنيع حاصلاتها لتحقيق الربح ، كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقتراض لإعادة تصدير رأس المال لأمرأ يعيشون خارج مصر ، وتمنهم علاقاتهم الشخصية مع الخديو من المعيشة في البلاد . ولو كنا في مصر محمد على لصار دأملأهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية

إضطرت اسماعيل الى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون اسماعيل قد انفق على مشروعات إنشائية ، مثل
شق الترع وإقامة الكبارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك
الحديدية وإقامة مصانع السكر ، وبلغت فى مجموعها ما يقرب من أربعين مليوناً
من الجنيهات ؛ ولكن اسماعيل كان قد تولى حكم مصر فى وقت بلغت فيه ديونها
١٦ مليوناً ، وزادت هذه الديون فى عهده الى ٩١ مليون جنيه . كما أن اسماعيل
كان لا يستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم
وجود الخبراء الماليين فى عهده . كما أنه إستخدم جزءاً كبيراً منها فى تقديم الهدايا
وإقامة الحفلات وأوجه الاتفاق والبذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه
القروض على دفعات ، وإضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ،
فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سبباً فى إرتباط المالية
المصرية ، وفى التدخل الأجنبي ، وإقامة رقابة أوربية على مالية مصر ، وكانت
سبباً فى عزل اسماعيل ، وتولية ابنة محمد توفيق ، وفى وقت تغيرت فيه الأوضاع
الطبقية والفكرية والإقتصادية فى مصر .

• • •

ولقد تزايد عدد السكان فى مصر من ١٠ ملايين نسمة فى عصر محمد على إلى
ما يزيد على سبعة ملايين فى عصر اسماعيل ، وأدى ذلك إعادة تقسيم الملكية
بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكية
العقارية للفرد عما كان عليه سابقاً . فاذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء
فى شراء الأراضى لوجدنا أن مساحة الأراضى التى يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت
فى متوسطها حتى بلغت ما يقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية
الناتجة عن تدهور أسعار القطن بعد إرتفاعها ، وسياسة الاقتراض ، وإلتجاء

الفلاح إلى بنوك للتسليف ، أسبابا جديدة تؤدي إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح . بعد عصر الاحتكار . دفعت بالمنتج المصرى إلى التخصص فى الزراعة ، وارتفعت نسبة الاراضى المروعة قطنا ، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع فى زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الارض المخصصة لزراعة الحبوب ، فزاد استيراد مصر من القمح لأطعام أبنائها . وأطعام الأجانب المقيمين فيها ، وإعتمد الفلاح على محصول الذرة فى طعامه . وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الملاح وغيره ، حتى فى نوع الحبوب التى يستخدمها فى خبزه ، علاوة على الاختلاف الطبقي والفكرى بين الاثنين .

وكان اسماعيل قد التجأ إلى القروض الداخلية ، وحاول أن يسدد بها . منذ سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبئا جديدا على كاهل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادى ، اضطر إسماعيل فى سنة ١٨٧٥ ، أى فى نفس السنة التى جاءت فيها بمشة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصر فى قناة السويس . ومن العجب أن يقوم فى نفس السنة بعملية توسع كبرى فى أفريقية ، وذلك بإرساله الحملات إلى هرر وإلى شرق إفريقية وإلى أعلى النيل . وبما لاشك فيه أنه كان يبحث موراد جديدة يقوم باستغلالها فى هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربى وسن القبل وريش النعام ؛ وفى الوقت الذى كان فيه مبدأ حرية التجارة مقررا فى مصر ، حاول اسماعيل أن ينفذ نظاما احتكارييا لهذه الموارد فى أقاليمها . وكانت هذه السياسة الاحتكارية ، والتى كانت لا تستند إلى قاعدة ثابتة لها فى مصر غير شخصه ، قد عملت على فاقة النظام الإقتصادى فى الإمبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر قواعدها فى هذه الأقاليم مادام إسماعيل نفسه قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا التور الإقتصادى والاجتماعى قد ساعد على تبلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ،

وبين مصر والأقاليم الأخرى التي إنحدت معها ، وأسدت هذه العوامل والقوى في التفاعل مع بعضها ، وفي التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفي محاولة تغيير الأوضاع الفاسدة ، فكانت الثورة العرابية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة في مصر في هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولكن وسيلة كل قوة اختلفت عن وسائل القوى الأخرى . فنجد في اليمين عناصر الإصلاح ، وهي التي آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أي على نشأة أجيال جديدة ؛ وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضم ، صفوفه لعدد من الرجال الذين كانوا قد همروا على الحكم ، وتعلم عد منهم في أوروبا ، واستقنوا إلى أملاكهم المقاربة ومصالحهم ، لكي يطلبوا بدستور يحمي البلاد من سوء تصرف الحكم المطلق ، ويحدد في نفس الوقت علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفي ظل القانون الذي يحترم مصالح كل فرد ، وكل طبقة . ولقد كانوا يحاولون زيادة سلطاتهم ، وإشراكهم في شئون الحكم ، وعلى أساس احترام الجميع للقانون ، أي عدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم ، أما اليسار فكان يتكون من عناصر ثورية ، قاست من تحكم الأتراك والمنتكرين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعتزت بمصيريتها ونادت بحقوق الفلاحين .

وكان الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده يمثل عناصر اليمين في الوقت الذي كان فيه كل من شريف وسلطان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابي ومحمود سامي البارودي يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية في مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أي سيؤثر على دفع أرباح الديون الأجنبية ، كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط

المواصلات التي تمر في مصر ، وخاصة قناة السويس . ولذلك فإنها قد حملت على التدخل الحربي لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط في مسألة شرعية الثورة أو عدمها ، لاضعاف المعسكر الوطني واحتلال البلاد ، وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابي ومحمود سامي البارودي قد نفى من مصر ، وهم يمثلون عناصر الدين واليسار ، فإن شريف قد تولى الوزارة ، وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتلين .

ولقد إمتاز عصر الاحتلال البريطاني لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الأفريقية . وبدأ في إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها أما من الناحية الاقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعا من الاستقرار اللازم للتخصص والإنتاج ، وعلى أن يكونا في خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا لمصر التخصص في الإنتاج الزراعي ، وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على ما بقي في مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ، سمح للسلع الأوروبية بالوصول إلى السوق المصري بأسعار متهاودة ، وبإنتاج أحسن ، وكان وجود الإنجليز في مصر يشجع على التخصص في زراعة القطن ، التي كانت بريطانيا مستعدة لشراء محصوله وتصنيعه في بلادها . وصادت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلمها ، رغم أنها أظهرت إهتماما بمشروعات الري وحفر الترعة وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم في سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد علي ، كما أنشئت قناطر أسيوط في سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى في سنة ١٩٠٣ ، وقناطر إسماعيلية في سنة ١٩٠٧ ؛ وإلى جانب ذلك بدء في إنشاء خزان أسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدء في تعديته في سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجز مليار طن من المياه . زادت بعد التعلية إلى ٢ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الأراضى المزروعة قطناً من مليون فدان إلى ١٥ مليون فدان فيما بين سنتي ١٩٠٣ ، ١٩١٢ ، وزاد تحسين وسائل الري من زيادة إنتاج الفدان من ٢٥٧ قنطار إلى ٤٢٥ قنطار وكان القطن يصدر إلى إنجلترا . التي أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عمالة شراء بريطانيا لمحصول القطن المصري على زيادة رؤوس الأموال البريطانية في مصر ، وخاصة في المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التي كانت توزع المصنوعات البريطانية في مصر على زيادة نصيب بريطانيا وكمية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصري منذ سنة ١٨٨٥ ، والذي قام على أساس استخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قد ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب الجنيه المصري في السوق : الأولى هي القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسي والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هي الجنيه المجيدي ، والثالثة هي الجنيه الإنجليزي . ولكن كبر حجم المعاملات التجارية المصرية الإنجليزية ، مع وداعة الجنيه الإنجليزي بالنسبة للعملة الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن عمليات إشباع السوق ، جعلت الجنيه الإنجليزي هو السائد في السوق المصري ، وجاء هذا رابطاً ثانياً يربط بين الزراع المصري وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولا شك في أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الإنجليزية بإغراق السوق المصري ، ومنع بالتالي إمكانية نشوء صناعات جديدة في مصر . واستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التي أنفقت فيها بريطانيا كثيراً من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين في مصر ، والتي عجزت فيها عن موارد فضاء الذهب الموجود في البنك الأهلي ، بأوراق النقد التي يصدرها هذا البنك في مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا في

للقيام بهذه العملية ، التي كانت مستدعم الجنيه المصرى ، وتخفض من قيمة وصيد
بريطانيا والجنيه الاسترلى من الذهب .

° ° °

وضعت ظروف الحرب وصول سلع كثيرة إلى مصر ، وكانت بذلك ،
وبطريق غير مباشر ، نظام حماية جمركية ، أو نظام حماية صناعية ، فرضته
الظروف وساعدت به على نشأة صناعية وطنية . وساعدت رؤوس الاموال
الموجودة في مصر في فترة الحرب ، وأرصدة مصر في إنجلترا ، وحاجة السوق
المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة في مصر بعد نهاية
الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على انتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس
الاموال ، وحينما بدأت أسعار القطن في الإنخفاض من جديد ، فكر بعض رجال
الاعمال في ضرورة الإنجاء صوب الصناعة ، حتى يتمكنوا من التحرر من تقلبات
أسعار هذا المحصول . كما أن إنتشار العمران وتصدير السلع الأوربية لمصر . كان
قد عود المصريين . منذ قبيل الحرب العالمية ، على المعيشة في مستوى مرتفع ،
وسمح هذا المستوى بالتفكير في الإنجاء إلى التصنيع ، مادام ورود السلع قد
تعطل بسبب الحرب . وكانت الزراعة قد أثبتت عجزها ، نتيجة لزيادة عدد
السكان إلى ما يزيد على ١٢ مليون نسمة ، في الوقت الذى لم تزد فيه مساحة
الأرض المزروعة كثيراً . فأتجه الرأى إلى البدء في التصنيع كخارج من المخارج ،
وحل من الحلول لمواجهة زيادة السكان . وأخذت الحكومة من جانبها في التفكير
في تغيير نظام الضرائب والرسوم الجمركية ، وخاصة بعد المصروفات التي كانت
قد أنفقتها في قطاع الخدمات ، من أشغال عمومية وتعليم وصحة وغيرها . وكان
هذا التفكير يعنى إنشاء حماية جمركية للصناعة الناشئة ، وخلق قطاع صناعى يمكن
للمعركة من أن تزيد إيرادها ، بفرض الضرائب عليه ، وساعد انتشار التعليم

وضعف المكاسب في الزراعة ، على توجه بعض المتعلمين صوب الصناعة ، كعملية رأسمالية ، يمكنها أن تدعم الاقتصاد القومى ، وتدعم التجارة التى كانت تعتمد على المنتجات الزراعية الداخلية والسلع المصنوعة فى الخارج ، أى أن قطاعا من الرأى العام قد بدأ فى التفكير بعقاية الطبقة الوسطى الرأسمالية ، التى كانت تعترض دائما بقوميتها ، وجاءت التطورات العالمية دليلا يثبت أن الاستقلال السياسى لا يكفى وحدة للوقوف فى الميدان ، بل من الواجب تدعيمه بالاستقلال الإقتصادى . وكان الاستقلال الأخير يتطلب الاعتماد على النفس للبدء فى الصناعة أو لتحويل بعض المنتجات الزراعية إلى مصنوعات أو منتجات مصنوعة . ولاشك فى أن هذه الآراء قد وجدت تجاوبا من الحكومة ومن الأهالى فى نفس الوقت ، خاصة وأن بعض الأثرياء ورجال الاقتصاد انشأوا بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بإنشاء مصلحة التجارة والصناعة فى نفس السنة .

وعاينا أن نذكر هنا أن هذه المرسلة هى إحدى مراحل التطور الاجتماعى والاقتصادى فى مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب وضرورة إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسى ، وهى تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة فى بناء بلادها وتدعيم إستقلالها ، وبطريقتها الخاصة ، وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الاستقلال السياسى ، وضرورة وضع حكم دستورى للبلاد ، أى أنها عملت على حماية نفسها ، وإنزاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفى نفس الوقت الذى عملت فيه على ألا تدفع الضرائب إلا بعد موافقة نوابها .

وعلى أى حال فقد بدأ بنك مصر عملياته . ونزل إلى الميدان أمام بنوك أجنبية ، وفروع لبنوك أجنبية قوية . وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية ،

وتحت إدارة عدد من المصريين ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك إنشاء أكثر من عشرين شركة في مدة لا تتجاوز ثلاثين عاما . وأسدى للبلاد خدمات جليلة ، وعمل على استثمار جزء من المدخرات في إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الاقتصادية في عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بإنشاء بعض مصانع الخليج والغزل والنسيج ، وأصبحت الاقطان المصرية تصدر للخارج بعد حلجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت في أيدي شركة الغزل الأهلية وشركة مصر للغزل والنسيج ، وأسهم بنك مصر بعد ذلك في مبادي الأمان والملاحة ومصايد الأسماك ، وحتى في صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناتجة عن احتلاله جزءا هاما من رأسماله المدفوع . ومن الودائع ، في الصناعة ، الأمر الذي أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالي وواجه أخطار تعريض ودائع الأفراد للضياع في حالة فشل الصناعات التي قام بإنشائها ، وتعرض كذلك للالتزامات المالية التي كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعي ألا يترك بمفرده في الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلما واجه أزمة معينة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ، حتى لا يعلن الإفلاس ، ولقد دعمته مصر وحكومتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الأحوال في تطورهما في مصر إلى أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ ، ولقد نشأت هذه الأزمة نتيجة لزيادة الإنتاج بعد الحرب العالمية الأولى ، وما ترتب على ذلك من ارتفاع الأسعار ، الذي تسبب بدوره في زيادة الإنتاج ، فأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية . وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وحين تدخلت حكومة هذه الدولة ل إيقاف عملية

ارتفاع الاسعار ، وبدأت هذه الاسعار في الانهيار . وأدى ذلك إلى تزعزع الثقة وإرباك الاسواق ، ولقد أثرت هذه الازمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد في معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الادوات المصنوعة . وأدى الانخفاض الكبير في أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها ، وإلى تحملها خسائر جسيمة ، وعملت الحكومة المصرية في أول الامر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على ارتفاع أسعاره داخليا ، ولكنها اضطرت ، نتيجة للخسارة التي تكبدتها في هذه العملية إلى ترك السوق حرا في الموسم التالي ، وخاضع لقانون العرض والطلب ، وإمتنعت عن بيع ما اشترته من أقطان ، وسهلت عملية الإقراض المزارعين ، بإئشائها بنك التسليف الزراعى ، في سنة ١٩٢١ ، وحينما وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٢١ تلتها مصر ، بخفضت قيمة النقد بمقدار ٢٠٪ ، وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى ، كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التي كانت قد إرتبطت بالانترلبنى .

وكانت هذه الازمة الاقتصادية سببا فى توجيه الاقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسهر صوب توزيع المحصول والغلة - كما أن مصر قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والحليج وعصر الزيوت ، والتوسع فى صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولازمة لسد حاجة السوق المحلية . بدلا من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللإفادة من

الفرق في السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المدرجة دائماً للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الاقتصاد في مصر مما كان عليه الحال سابقاً ، وساهمت ، مثل غيرها في أوروبا منذ قرن من الزمان ، على استخدام الأيدي العاملة ، وسرعة دورة رأس المال . وتحقيق نوع من الادخار اللازم .

وفي فترة الحرب العالمية الثانية ، إنقطعت وسائل المواصلات بين مصر والعالم الخارجي من جديد ، فظهرت ضرورة إعادة النظر في الإنتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع في زراعة الحبوب ، التي كانت لا تكفي لسد حاجة المصريين ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كنظام حماية تلقائي للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من إستخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمت من الآلات الزراعية وقطع غبارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ، وتكدست رؤوس الأموال ، في نفس الوقت الذي تكدست فيه أرصدة الحكومة من الجزية الإسترلينية في لندن ، نظير الخدمات التي أدتها مصر لحليفاتها طبقاً لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، في مصر ، عاملاً هاماً أدى إلى اغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الأموال ، لم يشهد مثلاً من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء في مصر حينئذ يزيد على المليون ، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد موظفي الدولة نصف المليون . وكان الجندي يتقاضى ثمانية عشرة جنيهاً شهرياً ، وهو الجندي البسيط ، وفي الوقت الذي لم يصل فيه متوسط راتب الموظف المصري إلى هذا المبلغ . أي بمعنى آخر ، كانت كمية إنفاق القوات الحليفة ، في مصر في فترة الحرب تزيد على ضعفى بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ، هذا علاوة على ما كانت

القيادة العامة البريطانية تنفقه في السوق المحلية ، نتيجة لشراؤها المواد الغذائية ،
ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية في رخاء واضح في مصر؛ إلا أن القطاع الذي كان
يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذي لم يكن في وسعه مسايرة ارتفاع الأسعار
المستمر طبعاً لقابون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الازمة والضيق
المالى ، كل ذلك والتجارة حرة في الأسواق .

ولقد اضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة
لغلاء المعيشة لموظفيها بلغت ١٥٪ ، وفي الوقت الذي زادت فيه رؤوس الأموال
المدفوعة في السوق بنسبة ٣٠٠٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت
الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام للتموين ؛ ولكن هذا النظام
أثبت عدم جدواه نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها ، ونتيجة الأخطاء
التي ارتكبت في تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد، وكثرة الطلبات،
علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة ، وكل
القوات المسلحة الموجودة فيها ، وإحتاج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على
الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية. ونتيجة لإختفاء
المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛
وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن : وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب
التصاعدية على الأرباح والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أى أن حكومة
سايرت عملية نمو الرأسمالية في مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك، وحسب
نظريه حرية التجارة ، وفي الوقت الذي تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذي كان
قد أنهكت قواه .

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت في حالة إنهاك واضحة . رغم مظاهر الرخاء الموجودة في بعض القطاعات . وكانت الأراضي الزراعية غير حاطة بعناية كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت في التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد اعتماداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعات كانت قد نسيت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة . وكان من الضروري الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، ولضمان الحصول على الحبوب اللازمة لتخزين الشعب . ولكن زيادة الثروة في السوق ، ووجود رصيد إستراتيجي للحكومة ، والأرباح التي حفظتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالي ، وزيادة التوسع في الصناعة ، وفي مساحة الأراضي المزروعة ، خاصة وأن أسعار القطن أخذت في الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوربية للقطن المصري ، ولذلك فإن العمل قد بدأ لإصلاح أراضي شمال الدلتا ، والتي كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً ، كما بدأ التفكير في مشروع منخفض القطار ووادي الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى استيراده من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية . فنلاحظ إستمرار ثقتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت في متوسطها إلى ٢١٦ فدان للمالك الواحد في سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة وفي نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٤٠٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلث الأراضي الزراعية ، ويتطلب الأمر ضرورة

الاهتمام بالملكية العقارية كأساس ثابت للإنتاج الضرورى ، وفى بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلدا صناعيا . وكان هذا العامل سببا أساسيا لمطالبة جزء هام من رأى العام الوطنى بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية .

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات فى المجتمع ، فما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال . وقطاع الموظفين ، الذى لم يكن قد انضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا فى مجموعهم عصب الحياة فى مصر ، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الاقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة فى وضع لا يسمح لها ، بعد أن أفغلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار ، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والكبارى ، والترع والمصارف ، والموانئ ، التى كانت قد أنهكتها الحرب ، ولا أن تقوم بعمليات التنمية الاقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخل المحدودة ، وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهكه العمل والجمل والفقر والمرض ، فلا تعجب إن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الاجتماعية وإن كانت الحكومة قد أخذت فى تحذير رأى العام بأنها ستهم ، وستهم دائما ، بمحاولة أفقر والجمل والمرض .

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تمثرا فى سياستها الداخلية ، علاوة على رفضها على السلم ، فى محاولة ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى ، وعلبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها امتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة رأى العام ، التى كانت تعبر فعلا عن الثورة ، التى أبدت الثورة بمجرد قيامها .

هذه هي الخطوط العامة لأهم ما أ . . . تتطور الأحداث في مصر في العصور الحديثة ، وبشكل تلقائي ومستمر ، منذ الفتح العثماني حتى وقت الثورة ، وهي ملامح رئيسية لتلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر أساساً يقوم عليه البنيان الفوقي ، . أو الأوساع السياسية الموجودة في البلاد . وعلينا أن نحفظ بها واضحة في أذهاننا أثناء قراءة تاريخ . حتى يمكننا أن نربط بين البنيان وبين أساسه ، ونرجع الأحداث إلى العوامل الفعالة التي أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض .

فيمكننا أن نقول إذاً أن مصر قد تطورت من عصر « الاقطاع » الذي إمتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة في أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير في إضعاف الاقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو في مجموعها من أن تقضى على هذا الاقطاع ، وإحتاج الأمر إلى قيادة معينة تقوم بهذه العملية . وتسير بالتطور الطبيعي والمنطقي خطوة إلى الأمام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضى على الاقطاع لكي تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلتها رأسمالية من نوع خاص ، وهو النوع الاحتكاري . وإن كان ذلك لا ينفي عنها صفتها الرأسمالية . وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبعد إنهيار نظام احتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها في العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت في الملكية العقارية وفي الانتاج الزراعي ، وترك ميدان عمل الرأسمالية المتاجرة في أيدي الأجانب ، وإن الشقاق وتضارب المصلحة الفعلية بين هذين الميدانين ، هو الذي تمثل في الثورة العرابية . وكان الاحتلال البريطاني في مصر يمبر عن إدغام الرأسمالية المصرية على البقاء في ميدان الثروة العقارية والانتاج الزراعي ، وتحت إشراف الرأسمالية الأجنبية المتاجرة ، التي كانت

قوات الاحتلال البريطاني لمصر قد تركت في البلاد للدفاع عن مصالحها .
وإن كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت إشتد ساعدها في السنوات
الاولى للقرن العشرين ، فإنها نشأت في كنف الرأسمالية الاوربية . العالمية ،
وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالاً في مقدرات مصر إلى أن ظهر
عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية . وإنشرت شعارات ، العدالة
الاجتماعية ، في كل مكان ؛ فكانت بؤر الثورة .

وهذه المراحل متداخلة في بعضها . ويترك كل نظام بعض خلفائه ، أو بعض
رواسبه ، في حين ما يورثه للرحلة التالية . وعند إعلان الثورة في سنة ١٩٥٢ كانت
هناك الرأسمالية مسيطرة ، بقطاعاتها الصناعية والتجارية ؛ ولكن ذلك لا ينفي
وجود قوى تراجع إلى الرأسمالية العقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الاقطاع ،
وتأثيرها على الأوضاع والانجازات التي وجدت في مصر حتى في سنة ١٩٥٢ .
فمن « الاقطاع » ، وهو إقطاع لا تزامى إلى رأسمالية الدولة ، وهي إحتكارية ،
إلى عصر الرأسمالية العقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتاجرة ، وضرورة التغير ،
سارت مصر عبر تاريخها في العصور الحديثة . وبطريقة أخرى نقول من عهد
الحكم العثماني ، إلى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثاني من
هذا القرن ، تصل إلى تاريخ مصر في القرن العشرين ، الذي وصل إلى مرحلة
الثورة .

هذه هي التقسيمات العامة لتاريخ مصر الحديثة ، وسنسير في روايتها من قسم
إلى قسم . ولنبدأ من البداية .

الباب الأول

الاقطاع

عاشت مصر هذه الفترة في خلال العصور الوسطى ، في أثناء الحكم المملوكي والحكم العثماني . وتتميز فيها البنيان الاجتماعي الاقتصادي في البلاد بشكله الهرمي ذي القاعدة الكبيرة والقمة الصغيرة ، والذي اشتمل على طبقات متعددة كل منها فوق الأخرى . وإن كان هذا النظام قد اختلف عن مثيله في أوروبا إلا أنه قد حمل نفس خصائصه من حيث علاقة الحاكم بالمحكوم والمستغل بالمستغل .

وقد بدأ هذا النظام مع تحول طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن منطقة الشرق الأوسط ، وما تبع ذلك من ظهور الطبقة الاجتماعية بشكل واضح ، مع جمود النظام وسيطرة الرعية . وأدى ذلك إلى التخلّف العام في قطاعات الزراعة والتجارة والحرف ، وحتى قطاع المال ، وفي ظل شبح مهدد ، من الأوبئة والمجاعات . أنه استغلال الحاكم للمحكومين في أجلى صورة وممانية .

الفصل الأول

الاقطاع المملوكى

كان لموقع مصر المتوسط على خريطة العالم بين الشرق والغرب أثراً كبيراً على سيطرتها على طرق التجارة العالمية في أثناء العصور الوسطى وأدى ذلك إلى إقامة توازن بين الطبقات الاجتماعية الموجودة فيها نتيجة لنمو الطبقة الوسطى وموازنتها بين الطبقتين الأخرتين الحاكمة ، والكادحة . ولكن عوامل خارجية أثرت في المنطقة وفي قيادتها وبشكل سمح بنمو الطبقة الحاكمة وعلى حساب كل من الطبقة الوسطى والطبقة الكادحة . وتبلور الأمر في شكل نمو لنظام إقطاعى راسخ في البلاد وحمل على استغلالها لمصلحته الخاصة . وأثر ذلك بالتالى على شكل نظام الحكم والبنيان السياسى الذى قام على هذه الأسس الاجتماعية والاقتصادية . فمن الاقتصاد نصل الى شكل المجتمع العام ومنه نصل إلى الخطوط العامة لتشكيل السياسى الذى يأخذ الخطوط العامة لنظام الحكم للبلاد .

١ - الازدهار التجارى :

احتاجت أوروبا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ومواردها الأولية لحفظ اللحوم ، وإعطاء نكهة معينة للطعام ، ولل مواد اللازمة للعلاج ، والمصنوعات والمواد الخام التى كانت من منتجات الشرق الأقصى . احتاج الغرب إلى التوابل . واحتاج إلى الحرير ، وكانت هذه التجارة تفتقل فى خلال العصور الوسطى بسفن العرب من أقاليم الشرق الأقصى إلى الخليج الفارسى أو عدن . ومنها بطرق القوافل عبر العراق وسوريا لى تصل إلى موانئ الشام ، أو إلى السويس لى تنقل برياً إلى الاسكندرية . وتصدر منها بعد ذلك إلى أوروبا . كان هذا هو طريق التوابل الذى عمل فيه العرب ، وكان هناك طريقاً آخر يسمى طريق الحرير يمتد عبر آسيا الوسطى وفارس إلى الموانئ الشامية أو إلى بيزنطة ، التى

إحتلت مركزها القسطنطينية الحالية ، وكان العرب يسيطرون على هذه التجارة .
 في شرائها ، وفي نقلها . وفي إعادة بيعها إلى أوروبا ، ويربحون من ذلك أرباحاً
 طائلة . وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب في العصور الوسطى عناصر متأخرة
 أكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض ، أو تربية المواشى . وأثر ذلك على
 هذه الطبقة الوسطى التي تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد
 الدولة التي اهتمت بالضرائب على هذه التجارة أكثر من أن مورد آخر ، حتى
 وإن كان ذلك الأموال المقررة على الأراضي الزراعية . وإن ما شهدته العالم العربي
 عامة في هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة ، وعنوم منقولة عن الفارسية
 اليونانية ليرجع أساساً إلى زيادة هذه الموارد المادية في أيديهم . وبشكل أثر
 على الحرف أو العلوم والفنون ، والبيان العام للمجتمع في هذا العصر .

ولقد عمل في هذه التجارة آلاف من التجار وأصحاب القوافل والجمالين
 والحمالين ، وأصبحوا يمثلون مركز الاقتصاد العالمي ، وتركز في أيديهم معظم
 موارد الثروة المنقولة ، وأثر ذلك بالتالي على نوع العملة الموجودة في البلاد وأصبح
 الدينار العربي أساساً للتعامل التجاري العالمي قبل غيوه من القطع الذهبية الأخرى
 التي احتاجت لبعض الوقت للظهور والانتشار في بقية أنحاء العالم .

ولقد تعامل العرب في هذه العصور مع البلدان الأوربية وتجار هذه المناطق
 في كل من الموانئ الشامية والموانئ المصرية ، وكان صغر حجم السفن في ذلك
 العصر يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانئ ، ولذلك فإن تجارة الشرق صوب الغرب
 كانت تتركز بين الموانئ المصرية والشامية من ناحية ، والموانئ الإيطالية ، في
 البندقية وجنوه ، من ناحية أخرى . ولقد جاء عدد من التجار الأوربيين إلى هذه
 الموانئ العربية وأقاموا فيها ، وأنشأوا الوكالات أو الفنادق التي تسمح لهم بالمعيشة
 في البلاد ، وتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو
 من الغرب ، وجاءت الاتفاقات التجارية بين هؤلاء التجار الأجانب ودولهم من
 ناحية ، والسلطات العربية والإسلامية من جانب آخر ، لكي تدعم هذه الحركة ،

وتمطيرها شكلا نظاميا له أهميته ، وكان من صالح الدولة أن تضع الأسس السليمة لهذه العملية التجارية التي تعود عليها بأرباح طائلة. وكانت الضرائب التي تفرضها الدولة على هذه السلع تصل في حالات كثيرة إلى أضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالي بالإتفاق على إدارتها وحكمها وجيوشها وحتى على العلماء والفقهاء والشعراء .

ولقد ظهر وكان منطقة الشرق الأدنى قد أخذت في التحول من نظام حكم يسوده الإقطاع . ظهر مع أوائل الفتح الإسلامي ، واستمر مع الدولة الأموية ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وباهتمامها بالخراج والجزية ، إلى نظام تزداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . وظهر وكان نظام الإقطاع سيطر مكانه نظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطرة هذه الطبقة على الشؤون العامة. وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلعهم النادرة ، أكثر من مجالسته لكبار القواد وحكم الدولة . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعي الاقتصادي في شكل نمو نوع خاص من الأدب والثقافة عرف بأدب الكوديا في أثناء القرن الرابع الهجري ، أي العاشر الميلادي . ولكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا التطور بنكسة عامة ، وإعادته من جديد إلى نظام إقطاع راسخ صلب .

١ - نمو الإقطاع :

هاش الامراء والحكام معيشة ترف وبذخ واضحه وصفتها القصص الشعبية ، التي روت أيام هارون الرشيد وقصص ألب ليلة وليلة ، ونعم الحكام بأكداس مكدسة من الدنانير . سخروها في الحصول على النادر والنفيس من وسائل الترف والتسلية والترف . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من أشخاص حكام آخرين عليهم ، ينتزعون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجند . واستقدموا لذلك عناصر شابة قوية فنية من

بين الزوج والأتراك لشترهم بالأموال وفي شكل عبيد أو رقيق ، ودرهم على إستخدام الأسلحة وعلى الولاء للحاكم ، وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزة للدفاع عن امتيازاتهم ، والاحتفاظ بمستوى معيشتهم الذي عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . كانوا يحكمون المنطقة المتوسطة في العالم ، ويتحكمون بالتالي في كل الموارد الاقتصادية المعروفة في ذلك العصر ، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أسساً لطبقة محاربة ، تشتري بالأموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لأبنائها . وذلك فهم يختلف عن رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوروبا في عصور الإقطاع . وكانت هذه الطبقة تعتمد على رواتبها أكثر من اعتمادها على مساحات من الأراضي الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال في أوروبا الإقطاعية . والمهم هو أن هذه القوة الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتدخل في أمر تولى ليهم وعزلهم ، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة إختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الأحداث الدولية لكي تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماماً على حكم البلاد . وعلى إقتصاديات البلاد .

تعرضت منطقة الشرق الأدنى لآخطار أجنبية ، تمثلت في شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لكي تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات استثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن مواجهة الآخطار الخارجية . ومن الدفاع عن البلاد . وكان الحاكم قد أصبح ملوكاً أي مستورداً من الخارج ، وكانت تربيته تساعد على أن يكون من رجال السيف لامن رجال الفكر أو الإقتصاد ؛ ووجد في هذه الظروف دفعاً له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ويمارس سلطانه في أجلي معانيها . وازدادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية ، وهي العناصر التي وقع عليها العبء الأول في المنطقة ، فزاد إستيراد هذه

العناصر ، وزاد عددهم وأصبحوا يقدمون ويسيطرون على غيرهم . وأدت
ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم في فرض زراعة محصول معين ،
أو مصادرة سلعة خاصة بدعوى إحتياج القوات المحاربة إليها . فنخضت بذلك كل
من الزراعة والتجارة للمحاربين وظروف الحرب . واستولت الطبقة العسكرية
على كل السلطات في أيديها ومارستها بشكل قد يؤثر في الانتاج أو في الثروة العالمية ،
ودون أن يتمكن أحد من الأمالى من الإحتجاج ، مادام كل المجهود موجه ضد
الآخطار الخارجية ، التي تهدد كيان البلاد . ولقد استمرت هذه الآخطار الخارجية
فترة طويلة ، امتدت إلى مايزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه
الفترة كافية لكي يدعم هذا النظام العسكرى نفسه ، ويرسى قواعده ، ويسيطر على
كل موارد البلاد ، ويعطى لها نفس تشكيله العام ، ويصبح بمثابة إطار عام لها .
ولقد أثرت هذه الحروب الطويلة واستمررة في التجارة وفي الزراعة ؛ فقل
التعامل التجارى مع الخارج ، نتيجة لإقفال الحدود والموانى ، وعدم توفر وسائل
النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما انصرف الحكام من شق الترع والمصارف وبناء
الجسور والقناطر . ومنذ هذا الوقت زاد إهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج
الزراعى حتى يضمنوا محصولا أساسيا يمكنهم الاعتماد عليه في التكوين ، وفي تغذية
الجنود . وحتى في المبادلة مع غيرهم . كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها بانتظرونها .
فأخذ التنظيم العام للأقاليم نفس الشكل أو النموذج الذى أخذته القوات المحاربة ،
برتبها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمى . وأصبح النظام الاقتصادى الاجتماعى فى
شكله وفى طبيعته تكوينه نظاما (قطاعيا) ، حتى وإن اختلف عن النظام القطاعى
الذى ساد أوروبا فى نفس الفترة .

وكان الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والممالك أن يتنازلوا عن هذه
السلطة وعن تلك المصالح والامتيازات التى حصلوا عليها . وحيثما خشوا من أن

تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها ، تباورا في كل طبقة حاكمة ومتحكمة ومستغلة ، واحتفظوا للمصرى بمكانه كمقاتل وطنى بسيط ، ولكنهم استوردوا قيادات عسكرية أجنبية له ، سواء من المماليك أو من العبيد السود ، لكى يضمّنوا بقاء الوطنى فى مستوى أقل ، ويضمّنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة ، فما بالك بالسلطنة ؟

ومع قلة أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد ، ونشوء قيادات جديدة فى البلاد ، ومع قلة العمليات التجارية الخارجية تأثرت الصناعة ، والحرف وتأثر التنظيم السياسى العام .

٣ - الصناعة والحرف :

كانت الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية ، تعتمد على الأسواق المحلية ، تقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها ، وعلى أفرادها ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثياً فى مصر ينتقل من الأب إلى ابنه ؛ ولذلك فإن التعليم الصناعى كان مرتبطاً بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها ، وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً فى شكل طائفة ، تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان . ويكون الأول ملأ بدقائق الحرفة التى يمارسها ، ويشترك مع غيره من المعلمين فى انتخاب شيخ الطائفة الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يجهل المكان التالى بعد المعلم ، وهو طامل أجير يعيش عند معلمه ، ويشرف على الصناع والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة . وبعد إختبار معين ويصبح معلماً . وأما الصبيان فكانو يعملون فى الحرف والصناعات اليدوية ويتمرنون عليها حتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها فى يوم من الأيام . وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم

ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية ، واشتهرت الصناعة في ذلك العصر بالهفة والمهارة والوصول الى مستوى رفيع من الانتاج .

وكان لإشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص في جمع الضرائب منها ، دون التدخل في نواحي الإنتاج الفنية . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم في أسواقهم ، إذ أن حوانيتهم كانت متجاورة ، وتشكل سوقا معينة للتجارين مثلا . أو الحدادين ، أو الصاغة أو العقادين ؛ كما كانوا يبيعونها في الأسواق المحلية التي تنتشر من الموالد في الاقاليم . وكانوا يتكاملون في عملهم مع النظام التجاري سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم ، أو لتسويق مصنوعاتهم في الخارج . وكانت المصنوعات المصرية تصل في هذا العصر إلى الموانئ الإيطالية ، وإلى أوروبا وإلى بلاد المغرب العربي والاقاليم السودانية مع قوافل البهار وقوافل الحج كما أن نظام الطوائف أفادة من كثرة الأموال الموجودة في أيدي الحكام المماليك ، لكي يبدعوا في صناعاتهم ويبدعوا في إتقانها ، مادام الحاكيم مستعدا للدفع والاغداق ، ولذلك فإن نمو النظام الاقطاعي في عصر المماليك لم يحكم بالتدهور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وإزدهارها وانتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوروبا ، إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقفا تاما ، وكان جزءا منها يتمثل في شكل مصنوعات وطنية ، كما أن التضييق الذي واجهته طرق التجارة مع أوروبا في هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجاري بين الاقاليم الاسلامية وبعضها ، وفي اتجاه القارة الافريقية .

وكانت قوافل الحج تأتي من بلدان المغرب العربي محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الاقاليم من منسوجات صوفية وجلدية وفضية ، ويستخدم بعض الحجاج هذه البضاعة من بلد إلى بلد وسيلة للكسب وهم على طريق الحج . وكانوا يعودون

من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ، ويحملون معهم بعض المنتجات ، ويوزعونها في الأقاليم التالية في طريق سفرهم . أما قوافل إفريقية فكانت تصل من سنار إلى إسنا ومن دارفور إلى أسبوط ، وكانت تحمل العاج والتبر وريش النعام والسمغ العربي وسن الفيل وتصطحب بعض العبيد ، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التي تأتي عن طريق درب الأربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل ، وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها ، وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة ، وعرضت هذه التجارة بعض الموارد التي نقصت من مصر في أثناء الحروب الصليبية .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة في عصر المماليك ، وظهرت آثارها في حالة الرخاء الاقتصادي الذي ازدهر في البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية ، وإذا كان الازدهار التجاري وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فإن الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلا قاطعا واضحا ، وسيطرت على البلاد . ولكن ماهو البنيان السياسي الذي قام على الأسس الاقتصادية والاجتماعية في مصر في عصر المماليك ؟ .

٤ - حكم المماليك :

اهتم الحكام والسلاطين المماليك بالاحتفاظ بمقاليد الحكم في أيديهم ودون أن يحاولوا إشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحيته بأنهم أجانب مستوردون من خارج الإقليم ، ولذلك فإن صلتهم بالأهالي كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك إلى محاولة التثبيت بالحكم والخوف بالسماح بوصول أي عناصر وطنية إليه .

وجاءت الظروف لكي تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيفها ورمحها وفرسها ،

ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من استنادها الى قوة الفكر أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا الى هذه القوة كوسيلة يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبنون عليها امتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة . وطبيعة النظام العسكري الذى عاشوه لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم ، اعتمدوا على عملية شراء عماليك جدد وتدريبهم ، لتزويد طبقتهم الاجتماعية بالدماء الجديدة وبالعناصر المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالى إلى وضع نظام خاص بالممالك كطبقة حاكمة تسيطر على البلاد . وفى شكل جمهورية عسكرية . يصل الأقوى من بينهم الى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لابنائه . وكان النظام يتمثل فى تدريب الممالك الجدد منذ صغرهم على الاعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الأسلحة الى أن يصل الى مرحلة الشباب ويصبح فارسا . ثم يرقى من بعد الى رتبة البكوية . ويصبح ممثولا عن عدد من الممالك ، وعن ادارة إقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات الممالك يحاول أن يصل الى الحكم عن طريق قواته ، والتى كانت تتمثل فى عدد عماليكه . وفى مستوى التدريب الذى يصلون اليه ، فاهم كل منهم بشراء الممالك الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح ذلك له فى يوم من الايام بالوصول الى الحكم . ومع قلة العمليات الحربية الخارجية إنصرف هم الممالك الى الحكم ، كل فى إقليمه . وزاد اهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض والضرائب ، كمورد من موارد عيشتهم وكوسيلة الوصول الى الحكم . كانوا حكاما فى طبقة معينة . يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات الممالك ، وكان هؤلاء البكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج . ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداة الحكم .

وكان التجار والصانين والفلاحين من الوطنيين مبغدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التي سيطرت على البلاد . ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن أو مناقشة من أجل مشروع معين أو اتجاه معين ، إذ أنهم كانوا جميعاً من العناصر العسكرية التي تمثل البنيان الإدارى والعسكرى فى البلاد ، وتصل الى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك الى أن وقعت التغيرات الاقتصادية العالمية مع اكتشاف الطرق الجديدة للتجارة . ودخول العثمانيين الى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة الى هذا التنظيم الإدارى والسياسى .

الفصل الثاني

الاقطاع العثماني

دخل العثمانيون مصر في وقت وقعت فيه تغيرات اقتصادية هامة في العالم أثرت على علاقات الشرق والغرب بشكل عام وأثرت على بلاد الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وإذا كانت مصر المملوكية قد سيطرت على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب فإن تحول طرق التجارة العالمية حول إفريقيا قد أعطى نتائج هامة على المنطقة ، وجاء الحكم العثماني إلى مصر في وقت قلت فيه الموارد وانهمس كثير من الرزق عن الأهالي . وكان للعثمانيين صفاتهم وطبيعتهم ومستوى معيشتهم وتفكيرهم ، كما كانت لهم أهداف محددة ، فهل كان في وسعهم أن يغيروا من طبيعة البنيان الاجتماعي الاقتصادي للوجود في مصر؟ أو أن يغيروا من التنظيم السياسي الموجود في البلاد؟

١ - تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، دولة متحدة في عصر المماليك . وظلت مهيمنة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاملت أوروبا مع العرب وشغرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الموارد التي تصل عن طريقها إلى جيوب الحكام المماليك . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعمق من غيرها في دفع الأوروبيين إلى إرسال حملاتهم الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة في هذه الحملات باسم الصليب فإن أطماع الملوك والأمراء والفرسان الأوروبيين كانت واضحة في هذه الحملات . ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة المماليك في أوروبا في وقت غيبة النبلاء والفرسان في الأراضي المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل في هذه

الحروب ، واستولى الملوك على أراضيهم ، وخرج الإقطاعيون الأوروبيون من هذه الحروب ضعفاء . وساعدت هذه الحروب على نشأة الضرائب المباشرة للاتفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك في الوقت الذي زاد فيه عبءها على الإقطاعيين ، فتضعفت قوتهم ونمت الطبقة الوسطى التي تزايدت الأموال في أيديها . وجاء استخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة إلى الإقطاع الأوروبي ، إذ أنه لم يكن في وسع الأمير الإقطاعي أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة بمدفعتها وببنادقها ، وكان في وسع الملك وحده أن يفشىء مثل هذه الجيوش ، ويستعين في ذلك بالضرائب المباشرة التي زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت الممتلكات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها في شكل القوميات الحديثة .

وكما تغيرت القوى المسيطرة على أوربا تغيرت وسائل عملها . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد الشرق العربي برياً ، فإن الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنتصر عليهم بحرياً . واعتمدت هذه الطبقة الوسطى المتاجرة على وسائل عمل جديدة ، مثل البوصلة أو الأبرة المغناطيسية والاسطرلاب . والدفعة المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ، وتطلب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك ، فبدأت الرأسمالية عملها . كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية أمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ، فجاء تقدم الوسائل المادية مكلاً لتقدم الوسائل الفنية البحرية . وظهرت البنوك وانتشرت . وبدلاً من نقل الذهب والفضة بدأ الممولون في إيداعها لدى أحد المختصين ، والذي أصبح بالتالي مسئولاً عن خزانة زبائنه ، فنشأت البنوك والعمليات المصرفية ، ثم نشأت الشركات والمقرود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمل باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على انتشار الأجور ، وعلى اختفاء نظام الرق وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن . لقد اجتمعت بذلك العوامل الأساسية للازدهار

الصناعى ، وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية فى كل أوروبا ، وماش منها آلاف من الغزاليين والنساجين والصباغين . وكانت هذه الوسائل الجديدة ، من سفن ونقود وأسلحة ، تهدف التعامل مع الشرق ، وارتبطت أوروبا بهذه الأسواق الجديدة وأصبحت محتاجة إلى أن تباع . ولقد جررها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية ، ، وعن المخازن والقواعد والامتيازات . ودخلت أوروبا بذلك فى عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساساً لدخولها فى عصر الاستعمار .

ولقد ساعدت هذه التفهات الاقتصادية والمالية التى وقعت فى أوروبا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وأخذت أوروبا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها ، ولم يكن فى وسعها أن تجدها إلا فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعادن النفيسة سبباً أساسياً فى الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول طرق التجارة العالمية . وقامت كل من البرتغال وأسبانيا بدورها فى الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثاً عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية . وساعد موقع البرتغال المميز على توجيئه أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعملهم على استكشاف ما وراء المحيط الأطلسمى . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم فى شكل عسكري للسيطرة على بلاد المغاربة . فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الالتفاف حول العالم الإسلامى للوصول إلى طريق التوابل . فوصلوا إلى الرجاء الصالح ومنه إلى المحيط الهندى والشرق الأقصى الذى كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجارة الشرق الأقصى ، والتى كانت تورد ما إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب . إما أسبانيا فإنها قد تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الأسبانيون من القيام بعمليات الاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثيرة (١)

(١) أنظر الاستثمار والاستغلال والتخلف للمؤلف : الدا والقومية - ١٩٦٥ ص ١٦٦ - ١٧٢

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العرب ، ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندي في سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومداهم وسفنهم وتجارهم في كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانئ العرب على طول ساحل إفريقية الشرقية ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا سفن العرب في كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى مصر والشام .

لقد كان هجوما عنيفا على سلطنة المماليك ، وفي ميدان خافي لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر رغم المفاجأة ، ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ، وحاولت أن تتحالف مع البندقية ، وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكي تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم في البحر الأحمر وتهديم لموانئ الحجاز والموانئ المصرية . ولقد بذل السلطان الغوري كل ما في وسعه ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق في اليمن ، والشغلات بمشكلات القبائل وخصوماتها ، وانهمزم الأسطول المصري أمام الأسطول البرتغالي في مياه الهند في موقعه ديو البحرية سنة ١٥٠٨ . وتم بذلك للبرتغاليين السيطرة على مياه الهند في الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية ، وقل ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسي من موارد رزقها (١) .

لقد بدأ الفقر يحيم منذ ذلك الوقت على مصر وكل منطقة الشرق الأدنى ، وأثر

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية : للمؤلف : لجنة الدراسات الأفريقية ،

ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وانصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدحهم وشقائهم . لقد تغيرت الظروف العامة في المنطقة ، وفي الوقت الذي لم يجد فيه الفلاح مناصاً من العمل في هذه الظروف العصيبة حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم ، ولم يجدوا سوى الأرض والفلاح أمامهم وسيلة للاحتفاظ بما يلزمهم من موارد فزاد العبء أضغافاً مضاعفة على الفلاح ؛ ولم تسمح له ظروفه بالتحرك أو التملل . وربما كان ذلك قناعة منه أو استسلاماً أو عجزاً أو جهلاً بما وصل إليه ؛ ولكنه استمر في فقره وجهله وعجزه عن مواجهة الأمراض والأوبئة . وانقطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحله طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم والاقطاع والاستغلال . وجاء الغزو العثماني لمنطقة الشرق الأدنى العربية ولمصر لكي يزيد أحواله سوءاً ، وبؤسه شقاءاً .

(٢) الغزو العثماني :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر إلى الحكم العثماني . ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نمو وتركز النظام الإقطاعي فيها ، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا في المنطقة نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادي والعسكري الذي أصابها . وجاءت طبيعة الحكم العثماني وطبيعة القائم به وإمكانياتهم لحكم المنطقة سبباً جديداً يمكن إضافته إلى أسباب تدهور تخلف المنطقة .

وكانت قوة الأتراك العثمانيين قد نمت واتسعت في كل من آسيا الصغرى والبلقان في نفس الوقت . ووصلت دولتهم إلى السيطرة على المضائق والاستيلاء على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ، في عصر محمد الفاتح . ووجدت القوة العثمانية أن

دولة فارس تنافسها في زعامة العالم العربي الذي كان يسكن منطقة السهولة في الشرق الأدنى . فقام العثمانيون بمحاربة دولة الفرس لابعادها عن المنطقة ، ثم استعدوا لفرض حكمهم عليها .

ولقد اعتبر العثمانيون أن واجبهم الأول يتلخص في الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية . واعتقدوا أنهم أقدر من السلطان الفوري ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدهما في صف واحد قوى ضد أى اعتداء أجنبي . واستخدام العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الأقاليم العربية مع أقاليمهم في دولة واحدة . ومعنى ذلك أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة معلنة حول قيادة المنطقة ووحدتها .

ولقد سار السلطان سليم الأول على رأس قواته وجيوشه صوب سوريا ، التي كانت متحدة مع مصر تحت حكم المماليك بدهوى وجود تحالف بين الفوري سلطان مصر المملوكي وبين شاه الفرس . وبدأت الحملة وحصلت على انتصارات سريعة في مرحلتها الأولى ، وكان ذلك يرجع من ناحية إلى قوة مدفعية الأتراك ، ونقص هذا السلاح عند قوات المماليك ، كما كان يرجع أيضاً إلى الانقسامات والحللات والتفكك الموجود في ذلك الوقت بين قيادات المماليك (١) .

ولقد انتصر العثمانيون في معركة درج دابق واستولوا على حلب وحماة ودمشق والقدس ، ثم وصلوا إلى مصر وانتصروا على المماليك في موقعة الريدانية سنة ١٥١٧ .

ويروى لنا ابن إياس هذه المعركة والطريقة التي دخلوا بها إلى القاهرة :
« فلما كان يوم الخميس المقدم ذكره زحف عسكر ابن عثمان ووصلت أوائله

(١) أنظر : المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث : المؤلف : دار المعارف - ١٩٦٥

إلى الجبل الأحمر . فلما بلغ السلطان طومان باى زعق النفير فى الوطاق ونادى السلطان للمسكر بالخروج إلى قتال ابن عثمان ، فركب الأمراء المقدمون ودفوا الطبول حربيا وركب المسكر قاطبة حتى سدوا الفضاء . وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد المنتشر ، وهم السواد الأعظم ، فتلاقى الجيشان فى أرائل الريدانية فكان بين الفريقين واقعة مهولة ، يطول شرحها . . . ثم أن العثمانية تحايلا وجاءوا من كل ناحية أفواجا أفواجا كأنهم قطع الغمام ثم انقسموا فرقتين فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر وفرقة جاءت للمعسكر عند الوطاق بالريدانية وطرشوم بالبندق الرصاص وهجموا عليهم هجمة منكرة . . . فا كان غير قليل حتى قتل من مسكر مصر ما لا يعلمه إلا الله تعالى . . . فلم تكن إلا ساعة يسيرة حتى انكسر عسكر مصر وولى مدبراً وتمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة طومان باى نحو عشرين درجة وهو يقاوم بنفسه فى نهر قليل من المييد الرماة والمماليك السلحدارية . . . فلما تكاثرت عليه العساكر العثمانية ورأى العسكر قد ذهب من حوله خاف على نفسه أن يقبضوا عليه فطوى السنجق السلطاني واختفى . . . وأما الفرقة العثمانية التى توجهت من تحت الجبل الأحمر فإنها نزلت على الوطاق السلطاني وعلى وطاق الأمراء والعسكر ونهبوا كل ما كان فيه من قماش وسلاح وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك ، ثم نهبوا المكاحل التى كان لصيها السلطان هناك ونهبوا الطوارق والقساير الخشب التى تعب عليها السلطان — وصرف عليها جملة من المال ولم يفده من ذلك شيء . . . ونهبوا البارود الذى كان هناك ولم يبقوا بالوطاق شيئا لا قليلا ولا كثيرا . . . ثم أن جماعة من العثمانية لما هرب السلطان ونهبوا الوطاق دخلوا القاهرة بالسيف عنوة وتوجه جماعة منهم المقشرة وأحرقوا ما بها وأخرجوا من كان بها من المحاييس ثم توجهوا إلى بيت الاله خاير بك الممبار أحد المقدمين فنهبوا ما فيه وكذلك بيت يونس الترجمان وكذلك بيوت جماعة من الأمراء

وأحيان المباشرين ومساير الناس . وصارت الزعر والغلمان ينهبون البيوت في حجة العثمانية فانطلق في أهل مصر جمره نار، ثم دخل جماعة من العثمانية إلى الطواحين وأخذوا ما فيها من البغال والأكديس وأخذوا عدة جمال من السائقين . وصارت العثمانية تنهب ما يلوح لها من القماش وغير ذلك وصاروا يخطفون جماعة من الصبيان المرد والعبيد السود واستمر النهب عمالا في ذلك اليوم إلى ما بعد المغرب ثم توجهوا إلى شون القمح التي بمصر وبولاق ونهبوا ما فيها من الغلال حق المسلمين . وهذه الحادثة التي وقعت لم تكن لأحد على بال (١) .

ولقد تمكن العثمانيون من مصر واستلموا مفاتيح الكعبة من شريف مكة الذي قدمها طوعا للسلطان سليم ، وهو الذي سمى بعد ذلك بخادم الحرمين . وخطبت له مساجد القاهرة على أنه « السلطان بن السلطان ، ملك البرين والبحرين وكاسر الجيشين وسلطان المراقين وخادم الحرمين الشريفين الملك المظفر سليم شاه » . وتخلص السلطان سليم من طومان باي الذي أمر بقتله ، ثم حصل لنفسه على لقب الخلافة من آخر الخلفاء للعباسيين . وأصبحت مصر منذ ذلك الوقت جزءا من أملاك الدولة العثمانية ، وخضعت لها وخضعت للنظم التي فرضتها عليها .

٣ - تنظيم الحكم :

بقى السلطان سليم في مصر من شهر يناير حتى شهر سبتمبر سنة ١٥١٧ ، واستغل هذه الفترة في وضع نظام للحكم يضمن به بقاء تبعية البلاد الدولة العثمانية . وكان بعد مصر عن عاصمة الأتراك يجيزهم على وضع نظام معين لها خاصة وأن السلطان لم يكن كبير الثقة في أعوانه وقواد جيشه ووزرائه ، بل وحتى في أفراد أسرته . وفكر السلطان سليم في تقسيم السلطة بين الوالي وبين ديوان مكون من

(١) ان إياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور - الجزء الثالث : طبعة هولاق

كبار ضباط الحماية الذين سيقفون في مصر وعلى أساس اعتماد كل من هاتين السلطتين على السلطة الأخرى ، ومرافقتها لها . وكان الوالى يعتبر من الوجهة النظرية هو الحاكم الوحيد وساحب السلطة العليا في الاقليم ، وقرر السلطان أن يكون متولى هذه السلطة يحتملها لفترة مؤقتة ، لا تتجاوز ثلاث سنوات ، حتى لا يتمكن من اعلان استقلاله ، ويشرف فتحها على جمع الجزية ، ولكن على أساس أن يوافق الديوان على أوامره . مراقبة له وتحديدأ من سلطاته . وكان الديوان الذى يتكون من كبار ضباط الحماية الحق فى رفض تنفيذ أوامر الوالى ، بل كان من حقه كذلك أن يعزله ، إذا ما اعتقد أنه يفكر فى خيانة مولانا السلطان . وبقيت السلطة الفعلية التنفيذية فى أيدي الأمراء والمماليك الذى كان من حق الديوان أن يعينهم أو يعزلهم ، وكانوا مسؤولين من ناحية أخرى أمام الوالى عن تنفيذ الواجبات التى عهد إليهم القيام بها .

وبعد السلطان سليم جاء ابنه سليمان القانونى إلى مصر وعدل من نظام حكمها وحول الحماية إلى ما يشبه الجيش الاحتياطى ، وضم إلى هذه الحماية فرقة من المماليك . وكذلك قام سليمان باستبدال الديوان بديوانين الأول هو الديوان الكبير الذى يتشكل من كبار ضباط الحماية وكبار الموظفين ، والثانى هو الديوان الصغير الذى ينعقد يوميا فى القلعة ويساعد الباشا الوالى فى النظر فى الأمور العادية ويتألف من رؤساء فرق الجيش ونائب الوالى .

والواقع أن السلطة التنفيذية الحقيقية بقيت فى أيدي البكوات المماليك الذين كانوا يحكمون البلاد قبل مجيء العثمانيين ، وقسمهم السلطان سليم إلى ٢٤ بك وأسند إليهم حكم مديريات القطر وكبار الوظائف ، ولم يكن تعيينهم بالديوان ، وتمضيدهم للوالى إلا لإلشاء ثلاث قوى يصعب عليها الاتفاق على سياسة واحدة تتعارض مع سياسة الدولة العثمانية .

وقسم القطر في عهد الحكم العثماني إلى ستة عشر إقليماً أو مديرية ، وكان لكل من الأقاليم الكبيرة حاكماً من المماليك يسمى السنجق ؛ يساعده وكلاء يحملون اسم الكاشف ، أما الأقاليم الصغيرة فكانت تخضع لحكم كشاف . وكان السناجق والكشاف يختارون من بين البكوات المماليك ويعينهم الباشا الوالي وبموافقة الديوان .

والمهم هو أن كل هذا النظام قد وضع لكي يضمن للدولة العثمانية وصول الإيرادات . وإذا كان واجب السنجق أو الكاشف هو الاشراف على الزراعة ، فإن ذلك كان يعني قيامه بمهمة جمع الضرائب ، واستقبال الأمن اللازم للإنتاج وجمع الضرائب . لقد كان عليهم أن يعتمدوا جسور النيل ويعملوا على تقويتها وبصفتها أسلحة ضد خطر يهدد قوت البلاد ، ويهدد بالتالي عملية جمع الضرائب . وكان هؤلاء البكوات يشرفون على جمع الضرائب في أقاليمهم طبقاً لفئات معينة فرضت على الأراضي الزراعية ، وكانوا يرسلونها إلى الخزانة العامة في القاهرة ، وأخيراً وليس آخراً فإنهم كانوا يستندون إلى قوة عسكرية ضد غارات البدو على القرى ولوقف المصايبات والمناسر عند حدودها ، حتى يتمكن الفلاح من الزراعة والحصاد ودفع الضريبة .

وكان الباشا الوالي يعتمد على الكتخيا أو النائب في معظم الأمور ، كما كان يعتمد على الدفتردار الذي يشرف على سجلات الأرض وعلى حسابات الإيرادات والمصروفات . وكان هناك الرون ناسي الذي يشرف على عملية الضرائب ويضبط حساباتها . أما أمير الحج فكان يشرف على عملية قوافل الحج ويرسل الهبات والصدقات إلى الأراضي المقدسة سنوياً . وكان الخازن دار يتولى عملية إرسال الجبورية سنوياً إلى القسطنطينية ، أما أمين المناير فكان يشرف على مخازن الحكومة التي تشمل على الضرائب النوعية من المحاصيل . وكان السلطان يعين أحد الفقهاء في منصب قاضي القضاة لمدة سنتين أو ثلاثة لكي يشرف على حفظ الحقوق طبقاً للشرع وباسم أمير المؤمنين .

ولقد كان للتنازع على السلطة بين هذه القوى الثلاث أثر في أن بقيت البلاد ولاية عثمانية ما دامت كل منها تراقب الأخرى وتمنع إستقلالها بالأمور . ولكن هذا التنازع أدى إلى ضعف كل هذه القوى مجتمعة ، وحدد لها هدفها بأن تراقب القوى الأخرى بدلا من أن تفكر في تحسين إداراتها . وحصلت الدولة العثمانية على مبعثها ، وهو بقاء البلاد خاضعة للحكم العثماني ، وإن كان ذلك الحكم قد أخذ في الضعف والتدهور نتيجة لتدهور الشؤون العامة في البلاد ، وتدهور وسائل الإنتاج .

ولكننا نلاحظ أن سلطة المماليك قد أخذت في الازدياد مع الزمن ، وعلى حساب ضعف السلاطين الآخرين ، خاصة وأن الوالي كان يمضي في البلاد فترة قصيرة يتم فيها قبل كل شيء بجمع أكبر ثروة ممكنة تعرضه عما دفعه من الرشوة للحصول على مثل هذا المنصب ؛ وكان يقضي هذا الوقت القصير في أزعاج دائم ومستمر مع أعضاء الديوان الذين كانوا أقل منه رتبة ، ويعتقدون أن هدفهم الأول هو مراقبته والإشراف عليه . حدث ذلك والبكوات المماليك متفردون لحكم الأقاليم وجمع الضرائب ولتكوين الثروات . وهكذا نرى أن هذا النظام قد وصل بضعفه إلى مرحلة أعطت السلطة الفعلية في البلاد إلى البكوات المماليك ، وسمحت لهم في حالات خاصة بالوصول بالفعل إلى إعلان إستقلالهم بالبلاد .

وكان أعضاء الديوان قد ضاعفوا مع الزمن نتيجة لتبلييتهم في مصر دون أن تكون لهم جذور عميقة في البلاد تشبه جذور البكوات المماليك . وأخذوا يتزاجون ويتصاهرون مع هؤلاء البكوات ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بملكيات عقارية وبثروات لها قيمتها ، وكانوا يشبهونهم في كونهم عناصر تركية أو من المستقرين . ومع ضعف الديوان دخله كثير من المماليك ، ومن أبناء المماليك الذين تفرغوا للحكم وتخصصوا في مناورات الإدارة بدلا من أن يحتفظوا

لأنفسهم بقوة التدريب العسكري والتفوق في نزال الأعداء . ولقد أصبح المماليك هم أصحاب السلطة العليا في البلاد وسمح لهم ذلك بأن يشتروا أعداداً أخرى من المماليك تدعم من نظامهم وتقوى من شركتهم .

وكان المماليك من جانبهم يعتمدون على القوة المادية والعسكرية لانتزاع أى منصب من المناصب ، ولم يكن لهم نظام معين للرئاسة ، فكانت الغلبة للأقوى ، لمن يمتلك ويشرف على مساحات أوسع من الأراضي ، أو من يمتلك أعداداً أكبر من المماليك . وأصبح المملوك البك الذى يصل إلى منصب شيخ البلد في أثناء القرن الثامن عشر يتمتع بسلطة ونفوذ لا يذانيه فيه أحد ، إذ أصبح في وسعه أن يفرض كلمته على الديوان ، ويفرض رغباته على الوالى ، وأصبح هو المسيطر الفعلى على مصير البلاد ، والمستفيد الأول من عملية جمع الضرائب على طريقة نظام الالتزام التى كانت تحمل كل ما يمكن تصوره من المساوىء .

ولقد تخصص الأمراء المماليك في عملية جمع الضرائب وفي عملية استنزاف آخر ما يمكن جمعه من المنتج حتى وإن كان ذلك يصل بهم إلى قتل الدجاجة التى تبيض بيضة من الذهب في كل يوم . وكان قصر نظرهم وانعدام ثقافتهم وتعنتهم العسكري والعنصرى يجعل منهم عناصر حاكمة ومتحكمة ومستغلة ومفرورة في نفس الوقت ، وعلى أساس لا يؤدي بالبلاد إلا للتقهقر والتخلف والانحيار .

ولقد شاهدت مصر في أثناء القرن الثامن عشر تجربة قام بها أحد هؤلاء البكوات بالاستقلال بحكم البلاد وهو على بك الكبير الذى وصل إلى منصب شيخ البلد في سنة ١٧٦٣ والذى أعلن استقلاله بالحكم بعد ست سنوات . فطرد الوالى وامتنع عن دفع الجزية وضرب النقود باسمه وأرسل الجيوش إلى الحجاز واليمن ، ثم جهز حملة بقيادة صهره أبى الذهب لفتح الشام . ولكن الدولة العثمانية استخدمت نفس طريق المؤامرات ضده فاستمات صهره إليها وألبته عليه ومته بمحكم مصر ؛

فعاد إلى مصر على رأس جيوشه لمحاربة علي بك الكبير ؛ كما سنشرح ذلك في الفصل الرابع .

وكانت القوة العسكرية أساساً في النظام الاقطاعي لعملية الحكم والتحكم والاستغلال ، وكانت الطريقة الوحيدة للوصول إلى المناصب هي الفتن والثورات والمؤامرات ؛ سار عليها المماليك ، وسار عليها العثمانيون إذ أنهم كانوا بطبيعتهم وطبيعة تكوينهم من الاقطاعيين ، ودفعت البلاد والقوى السكادحة المنتجة الموجودة فيها ثمن ذلك غالياً بقطرات العرق التي نزلت من جبين الفلاح لكي تروي الأرض وتنتج الغلة للغير ، وتحت سياط المتحكمين المتعجرفين المستغلين .

لقد ظل هذا النظام أساساً معمولاً به في البلاد وأفقرها وأنهاكها ، واستمر وكان البلاد قاعة أو مستسلة أو متحدة باسم الدين مع الدولة العثمانية ، وكان الدين بريئاً من هذه العملية الاستغلالية التي اتخذته ستاراً لتحقيق أغراضها المادية .

الفصل الثالث

المجتمع المصرى تحت حكم الإقطاع وخصائص الحكم العثمانى

نجح العثمانيون فى وضع نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى : الوالى ، وضباط الحامية العسكرية ، والماليك ، وكان هذا أساساً لنجاحهم كذلك فى الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ولكن هذا الحكم العثمانى تميز بخصائص معينة ، تظهر من الدراسة الشاملة لعهد الحكم العثمانى ، ومحاولة معرفة تفاعل القوى الحاكمة مع الرعية، ومعرفة الخطوط العامة للعلاقات المادية والمعنوية الموجودة بينهم ، ومحاولة إسقاط القواعد العامة التى كانت تنظم هذه العلاقات . ولقد تميز العهد العثمانى فى مصر بالطبقة الاجتماعية وسيادة روح الارستقراطية ، كما تميز بإستغلال القوى الحاكمة للمحكومين ، ثم إتصف بالجهود والرجعية ، وبخاصة فى وقت ضعف الدولة العثمانية ، وإن كانت صلات التضامن المعنوى ، والدينى ، كانت واضحة ، وساعدت على إستمرار هذا الحكم ، رغم وجود تعارض واضح فى المصالح المادية لكل من الحاكم والمحكوم .

١ - الطبقة :

بلغ عدد سكان مصر فى العهد العثمانى ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة ، كانوا ينقسمون ، من الناحية الاجتماعية ، إلى ثلاثة طبقات متميزة عن بعضها : الأتراك العثمانيون ، والماليك ، والمصريون . ولم يكن هناك أى توازن بين هذه الطبقات ،

من الناحية العددية ، ولا من ناحية وظائفها الإجتماعية ، ومع ذلك فقد تكاملت مع بعضها في شكل هرمى من ثلاث درجات ، أو مساطب تتفصل كل منها إجتماعياً عن غيرها إنفصالاً تاماً ، وإن كانت موجودة صئوباً فى نفس التشكيل .

وكانت المجموعة الأولى هى مجموعة العثمانيين ، وهم الذين يمثلون الغزاة الفاتحين ، ويمثلون السيادة . وكانت تشمل على الوالى ، وضباط القوات المسلحة الموجودين فى مصر ، وكبار موظفى الولاية الذين كانوا يعينون من الدولة العثمانية ، ويحضرون من عاصمتها . وكان الوالى ، أو الباشا ، يقضى فترة وجوده فى مصر ، بعيداً عن المصريين . حقيقة أن الاهالى كانوا يحظون برؤيته عند حضوره إلى القاهرة ، وكانوا يتجمعون على جانبي الطريق الذى يشقه موكبه الرسمى ، حتى يصل إلى القلعة ، وكان هذا التجهيز يشمل كذلك على بعض السيدات والأولاد . كما كان المصريون يتشرفون برؤيته فى المناسبات الرسمية ، وبخاصة عند ذهابه لصلاة العيد ، وعند رئاسته للاحتفالات الرسمية ، مثل حفل سفر وخروج المحمل ، وكذلك سفر التجهيزات التى كانت مصر تمد بها الدولة العثمانية ، عند إشتباكها فى حرب مع إحدى الدول الأجنبية . أما فيما عدا ذلك ، فإن الباشا كان يقضى كل أوقاته فى قصره الموجود بالقلعة ، بعيداً عن العامة ، وحتى مشاركته فى جلسات الديوان كانت رسمية . وكان الديوان الصغير ، الذى يضم قادة الفرق العسكرية ، أو أغاوات الوجاقات ، يشهد تهرراً فى بحث المسائل ، وإبتعاداً عن الشكليات والرسميات ، أكثر من الديوان الكبير ، الذى كان يضم عدداً من العلماء والأعيان من المصريين . ولا شك فى أن شعور الوالى بكونه من جنس الغزاة الفاتحين ، كان يقربه من ضباط وقادة الفرق العسكرية العثمانية ، وبشكل لا يتوفر أمام غيرهم ، حتى وإن كانوا من علماء البلاد وأعيانها .

وهذا الشعور بالانفصال العبقى ، مارسه الأتراك العثمانيون بشكل واضح ،

لا حيال كبراء مصر وسدوم ، بل حتى تجاه المماليك ، رغم أنهم كانوا مثلهم ، من المحكام ، وكانوا مثلهم ، أجانب عنها ومستوردين إليها . ويرجع ذلك ، في المقام الأول ، إلى شعور الأتراك بأنهم قد أخذوا البلاد عنوة من المماليك ؛ فهم غزاة ، والمماليك أصبحوا خاضعين لهم ؛ حتى وإن كانوا قد تحالفوا معهم ، وساعدوهم في حكم البلاد . وما دام التركي كان يشعر بمثل هذا الشعور تجاه المماليك ، فإن شعوره الطبقي كان يصل إلى مرحلة الانفصال الكامل عن الوطنيين ، أبناء البلاد . ومما زادت ثروة المصري ، وارتفعت قيمته ودرجة تبحره في العلم ، فإنه كان دائماً يعتبر رعية في نظر التركي ، ويعتبر « فلاحاً » ، حتى وإن كان هذا الباشا لا يعرف أكثر من التوقيع باسمه .

وكان بقاء الوالي في القاهرة لفترة محدودة من الزمن ، وخوفاً على منصبه من المؤامرات والفتن ، ورغبته في الحصول على أكبر ما يمكنه جمعه من الأموال ، حتى يعوض ما أنفقه للحصول على هذا المنصب . ويضمن رضا السلطات العالية ، عنه ، ويضمن لمستقبله بعض المدخرات — كان كل ذلك يساعده على الحذر من المحيطين به ، والحذر من البكوات المماليك ، ونفس هذا الخوف ، مع الرغبة في الحصول على الأموال ، قد تبلور في شكل تحكم وضغط على الأهالي ، حتى يحتفظ بهيبته ، ويحصل على ما يريد وهذا يؤدي إلى انفصال تام بينه وبين بقية الطبقات الموجودة في البلاد . ونفس هذا الشعور بالانتساب إلى جنس الغزاة الفاتحين كان موجوداً لدى كبار موظفي الولاية من الأتراك ، الذين كانت الدولة تعينهم ، والذين كانوا يحضرون من عاصمتها . وكان هذا الشعور موجوداً كذلك لدى قادة الفرق العسكرية وضباطها . ويساعد التنافس الموجود بين الأتراك ، العثمانيين وبين البكوات المماليك على زيادة الترابط بين أعضاء كل مجموعة ، وظهور التناقض بوضوح بين مصالح كل منها . وعملت الدولة العثمانية ، منذ أول حكمها لمصر ، على الاحتفاظ

بهذا الشعور الطبقي واضحاً ، وحرم السلطان سليم على رجال قواته المساحة الزوج من مصر، وحتى الزوج من أرامل المماليك الذين قتلوا في أثناء المعارك . حقيقة أن هذه القرارات كانت تهدف ، في المقام الأول، الاحتفاظ برجال القوات المسلحة خاضعين تمام الخضوع لإحتياجات الإمبراطورية ، دون إرتباطهم بأقليم معين من أقاليمها ؛ ولكنها أدت إلى زيادة تثبيت الشعور الطبقي الإجتماعية بين المنتصر والمزدهم، وبين الحاكم والمحكوم. وإن يتجراً الضباط الأتراك على التزاوج مع المصريين إلا في أثناء القرن الثامن عشر ، أى في مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، وتفككها ، وإشتغال بعض الضباط بالزراعة والتجارة ، وإمتلاكهم الأملاك في الأقاليم الموجودين بها ، ودون أن تقوى الدولة ، في ضعفها ، على إتباع النظام . وكانت المجموعة الثانية هي مجموعة المماليك ؛ وهم الذين يمثلون حكام مصر السابقين وأصبحوا ، بعد هزائمهم أمام الأتراك العثمانيين ، يتعاونون معهم في حكم الأقاليم ، وفي شكل تحالف بين مجموعتين عسكريتين، إحتفظت الأولى والمنتصرة لنفسها فيه بالأولوية وبالسيادة، وكان على الثانية أن تقدم لها، في هذا التحالف ، الولاء ، وتساعدتها على إستمرار نظام الحكم، وإستمرار إستغلال أبناء الأقاليم . ويقدر المؤرخون عدد المماليك الذين كانوا موجودين في مصر في العصر العثماني بما يقرب من عشرة آلاف مملوك ، كانوا يستوردون بشكل مستمر من الخارج . وكان المماليك يرتدون الملابس الفاخرة ، ويعيشون عيشة البذخ ، ويسكنون القصور الفخمة ، ويقتنون الجوارى لحريمهم ، والعلمان لتدريبهم على الحرب والفروسية .

ولا شك في أن شعور المماليك بأنهم كانوا أمراء البلاد ، وبأنهم كانوا مستوردين ، كان يؤدي إلى شعورهم بالتالي ، بالانفصال عن الأتراك العثمانيين ، وشعورهم كذلك بالانفصال عن المصريين . ولكن تربيته العسكرية وتخصصهم

فى حكم الاقاليم ، كانت تقربهم وظيفياً ، من الاتراك ، كما أن حكمهم للاقاليم ، وشعورهم بأنهم أمراء مصر ، كان يقربهم . عاطفياً ، من المصريين ولكن النظام العثمانى كان يفصل بين هذه المجموعات ، رغم وجود تكامل وظيفى بين اختصاصاتها الإجتماعية . وظل المماليك وبكواتهم يقومون بدورهم المحدد فى حكم الاقاليم فى وقت قوة نظام الحكم العثمانى ، ولكنهم همدهوا إلى زيادة سلطانهم فى الوقت الذى ضعف فيه نظام الحكم العثمانى . وفى المرحلة الأولى ، كان هم المماليك الأولى ، وشغلهم الشاغل ، هو الوصول إلى البكوية ، كهدف فى حد ذاته ، لا يجرؤن على التطلع إلى ما وراءه ، ويكرسون وقتهم لجمع الثروات ، وشراء المماليك الجدد ، والمعيشة فى مستوى إجتماعى مرتفع . أما فى المرحلة الثانية ، وهى مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، فان بعض المماليك أخذ يتطلع إلى السلطة السياسية ، علاوة على السلطة الإدارية . وأصبح شيخ البلد يقف من الوالى موقف الند للند ، وقد يتدخل فى أمر عزله ، أو فى تعيين قائم مقام له ؛ وقد يعتمد إلى الاستقلال بالبلاد ، كما سئرى فيما بعد ، مع على بك الكبير .

وكان المماليك يستوردون جواربهم وزوجاتهم من الخارج ، الأمر الذى أدى كذلك إلى استمرارهم كطبقة منفصلة عن طبقة العثمانيين ، ومنفصلة عن كل المصريين . وكانت حياة الممالوك ، منذ إستيراده لمصر ، وحين وصوله إلى البكوية ، أو حتى إلى منصب شيخ البلاد ، تجعل هذه الطبقة منفصلة كل الانفصال عن غيرها ، فى أصنام وتعليمها ، ووظائفها التى تؤديها بالنسبة للمجتمع . وساعدت مسألة هدم ترك معظم المماليك ذرية لهم ، وإعتادهم بشكل مستمر على عملية الشراء والإستيراد لتزويد بيوتهم بالعناصر الجديدة ، على إنفصال طبقة المماليك عن غيرها من الطبقات الإجتماعية الموجودة فى مصر . حقيقة أن المماليك كانوا أكثر إتصالاً من العثمانيين بالمصريين ، وأنهم كانوا يشركون المصريين فى حفلاتهم

وأفراحهم ، الأمر الذى كان يدفع بعض المصريين إلى الشعور بنحوم بنوع من حب التابع لسيده . ولكن هذا الشعور ، من الطرفين ، يدل كذلك على وجود تباور طبقى بين المجموعتين داخل نفس المجتمع ، أكثر مما يدل على تقارب بينهما . وثبتت عملية إستغلال المجموعتين الحاكتين لأبناء البلاد على وجود تبلور واضح فى المصالح الإقتصادية ، الأمر الذى يحتم وجود شعور بالانفصال الاجتماعى فيما بينهم .

أما المجموعة الثالثة فكانت هى مجموعة المصريين ، أبناء البلاد . وكان أبناء هذه المجموعة هم الذين يقومون بأعمال الفلاحة والزراعة ، وهم التجار ، وأرباب الصناعة والحرف .

ويمكننا أن نقسم هذه المجموعة ، من الناحية الإجتماعية ، إلى أكثر من طبقة ، ما دامت تشتمل على الفلاح الصغير الذى لا تزيد حيازته من الأرض عن ثلاثة أفدنة ، وتشتمل كذلك على أرباب الصنائع . وعلى كبار التجار فى هوامش البلاد ، الذين كانوا يسمون « شاميندر التجار » . فهذه المجموعة تشتمل إذاً على الطبقة الشعبية ، وعلى صغار الطبقة الوسطى ، أو المسانير ، كما تشتمل على الأعيان ؛ هذا علاوة على إشتغالها على رجال العلم ، من أساتذة الأزهر وفقهاء اللغة والإسلام . وكانت هذه المجموعة ، كلها ، محرومة من ممارسة السلطة السياسية ، التى كانت حكراً على المحكام الغزاة وعلى أعوانهم المماليك . كما كانت تمثل المجموعة التى تخضع للاستغلال فى هذا النظام ، وفى صالح المجموعتين الأخرتين .

وكان الفلاح يرتدى الملابس الخشنة الرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتا من الطين التى ، بالاشتراك مع البهائم . وكان يعيش على حد الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع ، بمجرد جمعه ودرسه ، تحت تصرف المصراى ؛

وشيوخ البلد ، تمثل سلطة المكاشف ، أو سلطة الملزم على المنطقة . ولم يكن في وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة ، التي كانت تستولى على المال المهرى ، نقداً وهيناً ، وتستولى على فائض الكشوفية ، علاوة على ما قد يطمع فيه رجال السلطة . وكانت السياط تهجر الفلاح على الخضوع ؛ كما أن السلطة لم تترك للفلاح إلا الحد الأدنى اللازم لمعيشته ، حتى يستمر مع بهائمته ، في العمل في الحقل ، ويستمر في الإنتاج .

وكانت السلطة تتدخل كذلك وتفرض نفسها على رجال الحرف وأصحاب الصنایع ، وبشكل يقوى من عملية إستغلال الحاكم للمحكوم :

ومع الفقر الذى ساد هذه المجموعة ، وهى تمثل القوة الوطنية ، ساد الجهل ، وأصبح المصرى لا يجد وقتاً للدراسة والتعليم ، سوى ما كان موجوداً فى بعض الزوايا والكتائب ؛ من مبادئ الحساب ، وأساسيات الإسلام ، وسامت كذلك الأحوال الصحية ؛ وكان المصرى هو أكبر قطاع تتفرس فيه الأوبئة ، وتؤثر فيه المجاعات . وتكاثف الفقر مع الجهل ومع الأمراض والأوبئة للوصول إلى إنخفاض مستوى المصرى ، مما كان عليه فى عهد السلاطين المماليك ؛ وأخذ المصرى يرزخ تحت هيبة الطبقات المستغلة ، وعجز عن تطوير وسائل إنتاجه ، وعجز عن دفع ما يطلبونه منه إلا بالكاد . وساعد الخوف من السلطة ، وسيوط رجالها ، وتهديدات التأديب التى كانت ترسلها لبعض المناطق من وقت لآخر ؛ على ظهور أمراض إجتماعية وأخلاقية ، فأصبح الفلاح يوصف بالجهن ، ويعجز عن ذكر الحقيقة ، وقد يتعامل بالكذب والغش ، وفى ظل مناخ نفسى غير سليم .

وإضطر المصرى إلى التذلل والتوسل ، حتى تسمح له السلطات بالإستمرار فى حيازة قطعة الأرض التى يعيش منها . ولأنه التابع ، بكل ما تحمله هذه الكلمة

من صاقي . وحتى التجار ورجال العلم فانهم رغم نجاح بعضهم في تكوين بعض الثروات ، وفي الوصول إلى بعض المناسبات في القضاء والارواقف ، كانوا خاضعين للسلطة السياسية ؛ أما في وقت ضعف هذه السلطة السياسية ، فانهم قد خضعوا للسلطة العسكرية ، التي كان يتمتع بها رجال الوجدات ورجال الممالك .

وهذه الطبقة الواضحة في العصر العثماني ، كانت تتميز كذلك بشعور الحكام والمكرين والممالك بأنهم يكوّنون أرستقراطية ، وبشكل يفصل بينهم وبين عامة المصريين . فهي طبقة أرستقراطية ؛ حتى وإن كانت تختار من شعور الطبقة الأرستقراطية التي كان موجوداً في طبقة النبلاء في أوروبا الإقطاعية ، خاصة وأن هذه الأرستقراطية الشرقية لم تكن وراثية ، وتخصصت داخلياً في أمور جميع الضرائب والإلتزام ، أكثر من تخصصها في الحروب والأعمال العسكرية .

٢ - الاستغلال :

تميز الحكم العثماني في مصر ، ونتيجة لوضوح الطبقة الاجتماعية ، وظهور روح الأرستقراطية ، بأنه يقوم أساساً على استغلال الحاكم للمحكوم .

ولقد تخصص السلاطين في أمور الحكم ، وفي كل الأقاليم التي فتحوها عرضوها إلى دولتهم ؛ ولم يساعدوا على زيادة الإنتاج ، أو على تطوير وسائله ؛ وبطريقة جعلت السلاطين طالة على الشعوب التي كانوا يحكمونها .

ودغم نعمة الحكم ، التي وصلت إلى حد التحكم عند الأتراك العثمانيين ، فإن فكرتهم عن الدولة كانت بسيطة ، وساذجة : فهم عناصر محاربة ، وتحكم ، وتدافع ، وترد العدوان ، وعلى الأقاليم أن تزودها بما يلزمها للقيام بهذه المهمة وبالطريقة التي تراها أو تفرضها على الرعية . فالدولة العثمانية دولة محاربة والجيش هو أهم أجهزتها ؛ وعلى الأقاليم أن تصفع الأموال اللازمة للاحتفاظ بممتلكاتها

هذا الجيش وقيادته، وفي مستوى رفيع. ولكن حصول الدولة على الأموال كان يتطلب الإهتمام بحفظ الأمن، أى إخضاع الرعية؛ ويتطلب كذلك فرض المشكلات التي قد تنشأ بين الأهالي وبعضهم، أو بين مجموعاتهم. وإستدعى هذا الأمر أن تشرف الدولة على وسائل الحكم الداخل، وعلى وسائل جمع الضرائب، وتشرف كذلك على القضاء. أما فيما عدا ذلك، من شئون الصحة والتعليم، والمواصلات، فإن الدولة كانت لا تهتم بها كثيراً، وتركها للجهودات الفردية أو المؤسسات الأهلية. ولا شك في أن هذا الاتجاه جاء نتيجة لشعور الأتراك العثمانيين بتبليورهم وابتعادهم عن بقية الشعوب التي كانوا يحكمونها. ولا شك كذلك في أن هذا الاتجاه قد حرم الأتراك العثمانيين من الوصول إلى وحدة فعلية بين الأقاليم التي حكموها، ومن صبغها بالصبغة الترككية؛ الأمر الذي يظهر بوضوح في أقاليم البلقان، ويظهر بوضوح كذلك في منطقة الشرق العربي، ومصر.

وبفكرتهم البسيطة عن الدولة، لم يحاول الأتراك العثمانيون فرض نظام معين في الحكم الداخل على كل الأقاليم؛ فاحتفوا بخضوع الزعامات الموجودة لهم، في النواحي المعنوية والإسمية، في المناطق الصعبة والجبلية؛ بينما عمدوا إلى إدخال نظم حكم مباشرة أو أكثر من ذلك في الأقاليم السهلة، وإن كانوا قد إستعانوا هناك كذلك بقيادات قديمة، كانت موجودة في البلاد قبل مجيئهم، مثل الماليك، وإستخدموها كأعوان لهم في حكم البلاد.

وكما كان الجيش وسيلة الدولة في الحرب، كان وسيلةها كذلك في الحكم وإذا كانت بعض الأقاليم قد شهدت توزيع الدولة لقسم من الأراضي الزراعية على فرق الجيش، حتى تغنى الدولة نفسها مؤونة الإلتفاق عليهم، فإن مصر قد شهدت إشراك قادة الوجهات في الديوان، أى في مساعدة الوالى على إتخاذ القرارات الهامة التي

تخص البلاد وإذا كانت مصر لم تخضع لنظام تزويد رجال الوجاقات بإقطاعات زراعية يعملون فيها، ويعيشون منها. فإنها كانت تخصص نهيباً معيناً من الأموال الأميرية لدفع رواتب الجنود والضباط، علاوة على قيامها بالتزاماتها تجاه الدولة بإرسال الخزنة، سنوياً إلى إسطنبول وتجاه الأراضي المقدسة بإرسال الصرر، مع الغلال والمحمل والكسوة سنوياً إلى الحجاز .

ومن ذلك يتضح أن العثمانيين قد خصصوا لأنفسهم الحكم، دون أن يشاركوا في الإنتاج، وحرموا أبناء البلاد من أن يصلوا إلى المشاركة في حكم إقلايمهم . وعمدوا، أكثر من ذلك، إلى تدعيم سلطتهم بمجموعة المماليك التي كانت تحكم مصر وتستغلها قبل حضورهم ويأمر الدفاع عن البلاد وعاشت المجموعتين الحاكميتين، وحتى نهاية القرن الثامن عشر، دون أن تشتركا في واحدة للدفاع عن البلاد . فهي طبقة حاكمة ومستغلة، ولم تكن مصر في حاجة إلى وجودها، وإلى استمرار الإنفاق عليها . طبقة طفيلية، تمتص عرق الكادحين، وتفرض نفسها عليهم بالقوة، ولكي تحتفظ بمستوى المعيشة الذي تختاره لنفسها، مهما زاد العبء وثقل على كاهل عباد الله الصالحين . ومع ضعف الدولة، وعدم تطور أنظمتها في حد ذاتها، وعدم مساهمتها للتطور الكبير، الذي سار قدماً في دول الغرب منذ عصر الاستكشافات الجغرافية، أصبحت هذه الدولة محسوبة على الأقاليم التي تحكمها، وأصبحت تمثل عتبة في سبيل تطورها وتقدمها . وكان حرص الحكام على الاحتفاظ بمناطق إستغلاله ومناطق نفوذه يمثل الرجعية في هذه المنطقة الهامة من مناطق العالم .

٢ - الجمود والرجعية :

ولقد إمتاز الحكم العثماني بأنه عمل الإبقاء على الحالة التي كانت موجودة

قبل دخوله إلى المنطقة ، ولم يحاول تجديدها ، بل أبقاها كما هي ، وفي جوهرها
الأساسي . وحتى بعد أن وضعت مجموعة القوانين في عهدي سليم وسليمان ، فانها
ظلت سارية المفعول بالنسبة لكل سلاطين الدولة بعد ذلك . ومن هذه الناحية ،
كانت الدولة العثمانية تمثل الجمود ، وعدم مسايرتها للتطور الذي كان يعتبر من
سُنن الحياة . وبعد فترة من الزمن تمر على المنطقة بدون حدوث أى تطور ، يعتبر
النظام رجعياً ، علاوة على جموده أو تجمده .

وقد يدعى البعض أن تطور الأحوال الاقتصادية ، وتحول طرق التجارة
بين الشرق والغرب بعيداً عن منطقة مصر والشرق الأدنى في أوائل القرن السادس
عشر كان هو المسئول الوحيد عن ذلك الجمود والتخلف الذى أصاب كل المنطقة .
والواقع أن تحول طرق التجارة العامة بعيداً عن المنطقة مسئولية في ذلك التخلف
الذى أصاب النشاط التجارى ، وإن كان من الصعب تحميله مسئولية عدم تطور
وسائل الإنتاج نفسها ، إذا ما كانت هناك الرغبة والعزيمة والحاجة لتطويرها
عند المنتج والمستفيد ، أو عند الحاكم والمحكوم في نفس الوقت . وإذا كان تحول
طرق التجارة العالمية قد أثر على قيمة الضرائب والرسوم التى كانت الدولة تجيئها
على هذه التجارة ، وحتى إذا كان قد أثر على قيمة رؤوس الأموال السائلة ، فقد
كان في وسع المنتج المصرى ، سواء كان من رجال الزراعة أو الحرف ، أن يحسن
من وسائل إنتاجه ، ويزيد من قيمة إنتاجيته ، إذا ما كان يرغب في تعويض
ما فاته وضاع عليه من تحول تجارة العبور ، وكان في وسع الحاكم ، إذا ما كان
مستنيراً ، أن يساعد على هذا الإنجاء ، حتى يزيد من فائض القيمة ، الذى كان
يشارك مع رجال حكمه في العيش منه ولذلك فإن تجمد نظم الحكم العثمانية يشترك
في المسئولية مع تحول طرق التجارة العالمية في الوصول إلى تخلف الإنتاج ، وسوء
الأحوال الاقتصادية في البلاد .

وبعمل الدولة على الإحتفاظ بنفس النظم رغم مرور الزمن، أصبحت النظرية العامة لهذه النظم على أنها مدفاً في حد ذاتها ، لا وسيلة من الوسائل تؤدي إلى خير المجتمع . وظهرت نظريات جديدة في السياسة في غرب أوروبا ، خافت الدولة العثمانية من أن تصل إلى رعاياها ، أو حتى رجال الحكم الموجودين فيها ومع مجيء القرن الثامن عشر . وما صحبه من تطور فكري وفلسفي وسياسي ، أصبحت الدولة العثمانية تمثل الرجعية في آرائها ، وفي نظم الحكم التي كانت تطبقها .

حقيقة أن الدولة العثمانية سارت ، منذ أول أمرها ، على سياسة عمالية ، وهي الإحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم التي كانت موجودة قبل مجيئها ؛ ولكن إحتفاظها بهذه الأوضاع لفترة طويلة من الزمن ، ودون إدخال أى تطوير عليها ، رغم التطور الذى كان يتم في كل العالم ، كان يدل على جمودها ، ويدل على أنها إحتفظت بالمنطقة كلها في ظل جو عام من الرجعية .

ومع ضعف الدولة ، زاد تمسكها بنظمها ، كما زاد خوفها من التغيير؛ فزادت في جمودها ، وزادت في رجوعيتها . وأصبحت الدولة تشك في الجميع ، حتى في الولاة الذين كانت ترسلهم لحكم الأقاليم ، وتخشى من إعلانهم الاستقلال بولاياتهم عنها . فعملت على تحديد سلطاتهم ، وعلى إحاطتهم بعدد من الجواسيس والعيون ، الأمر الذى أدى بهم إلى عدم التحرك ، حتى لا يقوموا في المخطور ؛ فهم يتحركون للقيام بعمل خاطئ ولا يتحركون كذلك للقيام بعمل نافع . فالهم هو عدم قيامهم بأى شيء قد يظهر أمام الدولة على أنه ضد سياستها العليا ، ثم قامت الدولة في أثناء القرن الثامن عشر ، بتحديد فترة حكم الولاة بسنة واحدة ؛ وبذلك فقدت الدولة نفسها كل قيمة فعلية لهؤلاء الولاة ، وأصبحوا مجرد ممثلين رسميين ، وإسميين ، للسلطان رأس الدولة .

ومع تحديد مدة الولاية ، حددت الدولة إختصاصات الولاية ، فأصبح الدفتردار ، وهو المسئول عن الإدارات المالية ، يعين من إسطنبول ، وكذلك الكنخيا ، أو الكتبخدا ، نائب الوالى والمسئول عن النواحي الإدارية ، أصبح يصل من عاصمة الدولة ، وحتى منصب قاضى القضاة الحنفى أصبحت الدولة تختار من يتولى مهامه ومسئوليته . هذا علاوة على كون سلطة الوالى محددة بالديوان ، الذى كان يشارك فيه قواد الفرق العسكرية ، وبسلطة البكوات المماليك ، الذين كانوا يتولون إدارة أقاليم البلاد .

ومع الجلود والرجعية والتمسك بالنظام كما هو ، زادت المساوئ والأمراض طغياناً وتفرساً فى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، وحتى فى النظم الإدارية والعسكرية ، فالجود مع الضعف علامة من علامات الشيخوخة ، ومن علامات النهاية ، التى يعجز فيها الحكم تطوير نفسه ووسائله للسير بالبلاد . ورغم أن منطقة الشرق الأدنى كانت تنهياً لتطور جديد فى النواحي الإجتماعية والإقتصادية قبيل دخول القوات العثمانية إليها ، فإن سيطرة العثمانيين عليها ، واحتفاظهم بالأوضاع كما كانت ، أخرى من حدوث هذا التطور . وإذا كان الحكم العثمانى قد احتفظ المنطقة بنظمها وتقاليدها ، فإنه قد جمدها فى هذه المرحلة الحضارية ، ولمدة ثلاثة قرون .

٤ - روح التضامن والمناخ الإسلامى :

إذا كانت مصر قد فقدت ذلك المركز المتفوق الذى كانت تحتله فى العالم الإسلامى بعد دخول القوات العثمانية إليها . فإن ذلك كان يرجع إلى فقدما الخلافة الإسلامية ، التى كانت تجتذب أنظار المسلمين جميعاً صوب أمير المؤمنين الذى كان موجوداً فى القاهرة ، حتى وإن كان قد أصبح لا يمارس سلطات فعلية . كما أنه

كان يرجع إلى فقدما سيطرتها على الاراضى المقدسة، التى إنسلخت عنها ، وأصبحت ولاية جديدة من ولايات الدولة العثمانية .

ولكن وجود الأزهر فى القاهرة ساعد على احتفاظ هذه العاصمة بنفوذ على أدنى ودينى ، لدى كل من يرغب فى الدرس ، ويجسد فى نفسه إستعداد للعلم ، وأدى السلطان سليم نفسه بعض الصلوات فى هذا الجامع ، كما أظهر كثير من الولاة إحترامهم له وأضافوا إليه بعض البنايات ، وإهتموا بالطلبة الذين كانوا يدرسون فيه . ولكن علينا أن نذكر أن هذه الجامعة عاشت فى العهد العثمانى على سمعتها الماضية ، أكثر مما كانت تقدر على القيام به من أجل مستقبلها ، أو حتى من أجل حاضِر الإسلام والعلم فى البلاد ، وإنخفض مستوى طلبة الأزهر بشكل واضح فى أثناء العهد العثمانى ، خاصة وأن بعضهم كان يلتجئ إلى هذا الجامع فراراً من الظلم ودخولاً فى حِمى الإسلام من الإضطهاد ، أكثر من تروده عليه طلباً للعلم . وعلينا أن نعترف بأنه من الصعب فصل الأزهر وأحواله عن الأحوال التى سادت مصر ، وسادت كل المنطقة ، وكان الأزهر وغيره من الجوامع والمساجد أماكن لقراءة القرآن ، وطلب الدعوات ، لرفع البلاء عن الأمة ، ولكشف الغمة ، ولوقف الأوبئة ، أو إنهاء المجاعات ، وكانوا يدعون فيها كذلك ، بالنصر للسلطان ، إذا ما إشتكرت جيوشه فى حرب ضد فارس ، أو ضد روسيا .

وكان الأزهر يمثل المناخ العلمى والإسلامى الموجود فى مصر هذه الفترة أصدق تمثيل . ولم تكن هذه الفترة موالية كثيراً للدراسة ، كما تدل الأبحاث التى عملت فى علوم وآداب وفقه وتشريع هذه الفترة على جمودها وعدم إشتغالها على جديد تصنيفه إلى المعرفة فى هذه الميادين . هذا بشكل عام . وإن كان البحث الدقيق يرشدنا إلى ابن إياس (الذى توفى سنة ١٥٢٤) والذى يمتد تاريخه وبدائع

الزهور في وقائع الدهور ، إلى السنرات الأولى من العصر العثماني ، وإن كان هذا المؤرخ ينتمي إلى الجيل السابق ، جيل سلاطين المماليك ، ويرشدنا كذلك إلى ابن زنبيل (الذي توفي سنة ١٥٥٢) والذي كتب عن تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان منع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالها ، والذي أعطى لنا وصفاً حماسياً لكفاح طومان باي ونضاله بشجاعة ضد الغزو العثماني لمصر . ولكن علينا أن نتظر حتى وقت ظهور الجبرتي (١٧٥٦ - ١٨٢٥) لكي نجد مؤرخاً له قيمته ، ويعتبر أول مؤرخي مصر الحديثة بمعنى الكلمة ، ويمكننا أن نجد كذلك حاشية محمد بن حمزة الرملي (المتوفى سنة ١٥٩٦) على منهاج ، النواوي للشافعية . ولم تشهد هذه الفترة ظهور أي كتب في الجغرافيا ، كما أن إكتشاف العالم الجديد ، وظهور المخترعات في أوروبا ، لم تؤثر على عقلية من كانوا رجالاً للعلم في مصر في ذلك الوقت . وحتى المشتغلين بالطب ، أصبحوا يحصلون على مناصبهم بدفع الرشى وتقديم الهدايا . ولكننا نجد أن مؤلفات عبدالقادر البغدادي (المتوفى سنة ١٦٢١) ، وكتاب القاموس الذي وضعه للشيخ المرتضى الزبيدي (المتوفى سنة ١٧٩١) ، هي من الكتب الكبيرة التي وضعت في هذا العصر . ولعرف أن محمد بك أبو الذهب قد اشترى النسخة الأصلية من هذا الكتاب ، ودفع فيها مائتا ألف درهم من الفضة ، لكي يضمها في مكتبته التي أنشأها بجامعة ، الأمر الذي يرجعنا من جديد إلى أيام عظمة بغداد السابقة .

وكان المناخ العام الذي يسود مصر في هذا العصر العثماني هو مناخ إسلامي ، واضح ، تنتشر فيه الإحتفالات بمولد الشيوخ والأئمة ، سواء في القاهرة أو في غيرها من العواصم ؛ وعلاوة على مولد الإمام الحسين ، والإمام الشافعي ، الذي كان يمتد لعدة أيام ، ويملا القاهرة المعز لدين الله وحى الأزهر بآلاف من الزائرين إحتفالاً بمولد السيد أحمد البدوي في طنطا ، وسيدى عبد الرحيم القناني ، بمحمود

كبير من الزوار والمريدين . وكانت بعض الأصوات ترتفع من وقت لآخر ضد إعطاء هذا الإهتمام الكبير للدوالد ، ولكنها كانت تفشل فيما تهدف الوصول إليه . وكانت قوانين الدولة ترسم أمر إقفال علات الشراب أثناء شهر رمضان ، وترسم ضرورة التمسك بشعائر الدين واحترامها .

وأضاف العهد العثماني بعض المعطيات الجديدة إلى فن المعمار الإسلامى الذى كان موجوداً فى العصر المملوكى . وسيكون هذا التأثير بيزنطياً ، يودى إلى تصغير القباب ، وتقليل إرتفاعها ، مع إنساع قاعدتها ؛ فأصبحت القباب مفلطحة ، وأصبحت المآذن متعددة الاضلاع ، وتنتهى بقمة هرمية أو مخروطية . وتم فى هذا العهد بناء عدد من المساجد فى القلعة وفى بولاق ، وكذلك مسجد محمد أبو الذهب الذى عمل على شكل مسجد السنانية ؛ كما تم كذلك لإصلاح وترميم عدد كبير من المساجد ، مثل مسجد عمرو ، ومسجد الإمام الشافعى ، والإمام الحسين ، والسيدة نفيسة ، وكذلك الجامع الأزهر ، الذى أغلفت إليه بعض الرواقات ، مثل رواق اليمينين . وقام على بك بإدخال إصلاحات كبيرة على مسجد السيد أحمد البدوى فى طنطا ، والإمام الشافعى فى القاهرة . وكان أكبر من أهتم بالمساجد فى العصر العثمانى هو الأمير عبد الرحمن كنجدا ، الذى بنى وأصلح ورمم ثمانية عشر مسجداً ، علاوة على ما بناه من الزوايا والمدارس والسبل والأسواق ، وأوقف عليها الأوقاف ، للانفاق عليها ولصياتنها . وشاهد القرن الثامن عشر بناء عدد كبير من التكايا والوكالات والأسواق فى القاهرة وكانت تتصف ، فى مجموعها ، بمحافظتها على روح المعمار الإسلامى .

ولا شك فى أن هذا المناخ الإسلامى كان عاملاً يربط بين الحاكم والمحكوم ، بين العثماني والمملوك والمصرى ؛ ويؤثر الأهمالى بأن المتصرف فى أمرهم ينتمى إلى

دينهم ، حتى وإن كان يختلف عنهم في لغته ، ويختلف عنهم في طبيعته وفي مصالحته
وكان هذا الرباط يدعم من روح التضامن ، إن لم تكن روح الوحدة ، ويدعم
البيان السيامي ، ويقوى أركانه ، كلما ظهرت فيه الشقوق ، وأصبح مهدداً
بالإنهيار . واستمر روح التضامن الإسلامي هذا في مصر طوال العهد العثماني ،
وكان خطوة أولى وطبيعية ، على الطريق المؤدى إلى حركة الجامعة الإسلامية فيما
بعد ، حتى وإن كانت ظروف البلاد قد سارت من سوء إلى أسوأ ، ووصلت
الأحوال الاقتصادية إلى مرحلة التخلف .

الفصل الرابع

التخلف الاقتصادى

تكانت التغيرات الهامة التى وقعت فى منطقة الشرق الادنى فى أوائل القرن السادس عشر، مع طبيعة وخصائص الحكم العثمانى ، الذى تميز بالطبقية ، وبروح الارستقراطية، وبالاستغلال، مع جموده ورجعيته، فى الوصول بالاحوال الاقتصادية فى مصر إلى مرحلة لم تتقدم بعدها ، بل حتى تقهقرت عنها فى بعض القطاعات ؛ وذلك فى الوقت الذى استمرت الأوضاع الاقتصادية فى تطورها وفى تقدمها فى مناطق أخرى من العالم . فمن الجمود وصلت الأوضاع الاقتصادية فى مصر إلى حالة من التخلف الواضحة ؛ وظهر ذلك فى جميع القطاعات : فى الزراعة وفى الصناعة وفى التجارة وفى المالية . واستمرت هذه الحالة سائدة فى البلاد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر .

١ - الزراعة :

كانت الزراعة هى وسيلة الانتاج الاولى فى البلاد ، وكانت مرتبطة بالأرض وبالرى وبالأساليب المستخدمة فى الزراعة والاستغلال الزراعى . أما الاراضى فكانت ، منذ القدم ، تعتبر ملكا للسلطان ، الذى يقوم بتوزيع مساحات منها على أعوانه ورجاله نظير ما يقدمونه له من خدمات ، وبتوزيع باقى المساحات على الفلاحين لزراعتها ودفع الضرائب النقدية والعينية عنها . وكانت المساحات التى توزع على أعوان ورجال السلطان توزع بالتالى على صغار الأعوان، الذين كانوا يمهدون بها ، بدورهم ، إلى الفلاحين لزراعتها . وأبقى السلطان سليم بعد دخوله مصر على هذا النظام؛ إلا أن حيازة الفلاحين للأرض كانت وراثية ؛ ما دام الفلاح يدفع ما يربط عليه من أموال ، وما يطلبه رجال السلطة منه .

أما بالنسبة لإيرادات الدولة من أموال الأراضى ، فقد كانت هناك بعض أراضى الأوقاف التى لا تدفع الضرائب ، وهناك أراضى الالتزام ، التى كانت توزع على من يتعهدون بجمع الضرائب ، وبشروط معينة ، ويوزعها الملتزم بدوره على صغار الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها للملتزم . والفرق واضح بين الإقطاع وبين الالتزام . خاصة وأن هذا النظام الأخير كان محددًا بجمع الأموال ، ولم يكن وراثيًا ، إلا بشروط معينة ، وهما موافقة الحاكم عليها . وكان السلطان سليم قد أمر ببيع الأراضى وتسجيلها ، وتسجيل أسماء مستثمريها ، وما يكلف به كل مزارع من أموال . وبعد أن كان الكاشف هو الذى يشرف على جمع الأموال ، بمساعدة عدد من الكتبة والصرافين ، أصبحت هذه العملية من اختصاص الملتزمين ، فى وقت ضعف الدولة العثمانية . ولا شك فى أن عدم إمتلاك الفلاح لأرضه . مع ضعف إمكانياته وزيادة ما يطالب منه ، جرد الفلاح من الدافع اللازم لتحسين عملية الاستثمار ، واتجهين حالة الأرض ، أو حتى الاهتمام بالاحتفاظ بها فى نفس مستوى خصوصيتها .

أما أراضى الأوقاف ، فكان بعضها موقوفًا على الأعمال الخيرية ، ، مثل المساجد والمدارس والكتائب ، والتكايا ، وبعضها وقفًا أهليًا ، ، وذلك حسب رغبة الواقف فى حجة الوقف ، وللانتفاع بالريع فى بعض الأوجه المحددة . ولا شك فى أن تجميد رأس المال بهذا الشكل كان يضمن إستمرار الحصول على الريع أو الغلة ، ولكنه كان يحرم الورثة من الانتفاع باستثمار رأس المال ، ومن تنميته ، ويؤدى إلى تفتت نصيب الورثة من هذا الريع من جيل لآخر ، مع تزايد أعدادهم . وبدأت عملية الوقف تحت تأثير دينى ، وضمن الحصول على ريع ينفق منه على أعمال البر والخير ، ولكنها تطورت وزادت مع الزمن ، وأصبح الدافع الأول لها هو ضمان عدم تعرض طمع الحكام لهذه الأملاك ، وضمن عدم دفع

الورثة ضرائب منها . ولا شك في أن إهمال النظار أدى إلى قلة خصوبة الأرض للوقوف ؛ كما أن هذا النظام أدى إلى تجميد بعض من قطاعات الموارد في البلاد . وفي بعض الحالات كان النظار يستغلون ما كانوا ينظرون عليه من أوقاف ، سواء أكانوا من بين المستحقين أو كانوا من رجال الدين .

وأما نظام الالتزام فقد التجأت إليه الدولة العثمانية في وقت ضعفها ؛ وبعد أن كان الكشف والمناجق يشرفون على جمع الأموال الأميرية ، أصبحت الدولة تعتمد بهذه المهمة إلى من يرغب في القيام بها من أعيان البلاد ، سواء أكانوا من العثمانيين أو من المماليك أو المصريين . وقد تتفق الحكومة رأساً مع الملتزم ، أو تعرض دائرة الالتزام ، بالمزايدة على من يرغب فيها . وكان الملتزم يدفع مقدماً قيمة ضرائب دائرة الالتزام لمدة سنة ، ثم يصبح له الحق في تحصيل الضرائب في دائرته ؛ ويتسلم د عقد الالتزام ، من شيخ البلد ، الذي أصبح هو الحاكم الفعلي لمصر في وقت ضعف السلطة العثمانية . وبهذا العقد كان الملتزم يتحول إلى ما يشبه الحاكم المطلق في دائرة التزامه ، وعلى الأهالي أن يطيعوه ويؤدوا له ما يطلبه من ضرائب ؛ فكان يستخدم كل الوسائل الممكنة لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من الفلاح ، الذي لا يقدر على معارضته . وكان الملتزم يحصل على غلات قسم من أراضي الدائرة التي يلتزم بجمع الأموال منها ، ويسمى بأرض الوسية ؛ وكان يسخر الفلاحين في زراعتها ، ولا يدفع عنها أموالاً للحكومة . وبحصول الملتزم على هذا الامتياز ، من الحكومة ، أصبح يمثل أعلى سلطة في المنطقة ، ويسخر الإدارة في خدمته ، وخدمة عملية جمع الأموال ؛ وحتى إدارات الأمن خضعت له ، كما خضعت له بقية الاختصاصات الإدارية ، وأصبحت له كلفة في تعيين شيخ البلد في كل قرية من القرى التابعة لدائرة التزامه ، وكذلك تعيين الشاهد ، الذي يحفظ سجلات الأراضي ، والتي تدون فيها المساحة وأسماء الفلاحين أصحابه

الحيازة وقيمة الأموال المقررة على كل منهم ، و . الصراف ، الذي يجمع الأموال ويسلمها للمتزم ، و . الخولى ، الذي يدير أراضى الوسية ، و . المشد ، الذي ينفذ العقوبات التى يفرضها المتزم على الفلاحين الذين لا يدفعون الضرائب أو يرفضون الخدمة المفروضة عليهم فى أرض الوسية ، و . الكلاف ، الذى يعنى بمواشى الوسية . وكان فى كل قرية ، علاوة على ذلك ، خفراء وإمام ونجار وحداد وحلاق ، يتقاضون رواتباً من القرية وكان المتزم يشرف على الزراعة فى دائرة الالتزام ، ولكن الزراعة كانت تقوم عموماً على الجهود الفردية ، وتستخدم فيها الأساليب الأولية ، والى كانت شائعة منذ قرون عديدة . وكان هم المتزم الأول يتجه إلى جمع أكبر نصيب ممكن من غلة الأرض ، لا إلى زيادة الاستثمار ، وتنمية المحصول والغلة . أما الحكومة التى فقدت حتى هى بمتها على جمع الأموال بنفسها ، فإنها كانت عاجزة عن القيام بمشروعات الري والصرف اللازمة . فكانت الأراضى تروى بنظام رى الحياض ، وتعطى محصولاً واحداً فى السنة ، إلا فى المساحات الصغيرة والمجاورة للنيل مباشرة ، والى كانت تستخدم فيها بعض السواقي ، أو يستخدم الفلاح الشادوف فى ربيها ؛ وكانت المحاصيل الصيفية غير معروفة ، أو تكاد تكون غير موجودة .

ومع عجز الحكومة عن القيام بالمشروعات اللازمة ، وإنصراف المتزمين إلى جمع ما يمكنهم جمعه من غلة الأرض ، وعجز الفلاح عن تحسين زراعته وتحسين أرضه ، قلت مساحة الأرض المزروعة ، وطلعت عليها الصحراء ، وقلت إنتاجيتها وذهب الجزء الأكبر منها إلى جيوب المتزمين ؛ فزاد ظهور التخلف فى ميدان الزراعة ، وفى قطاع الفلاحين .

٣ - الصناعة :

تأثرت الصناعة والحرف فى مصر بتغير طرق التجارة الدولية بين الشرق

والغرب ، وتحولها من منطقة الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وهذه الفترة العصيبة المليئة بالحروب وتجريد الحملات ، إنتهت باستيلاء العثمانيين على مصر . ثم قام السلطان سليم قبل رجوعه إلى مقر سلطنته بترحيل ما يقرب من خمسمائة من العمال وأرباب الحرف إلى إسطنبول ، للاستعانة بهم في ترقية الصناعة في عاصمة الامبراطورية . وكانت هذه خسارة كبيرة لمصر ، إذ أنه إختار أقدر من وجدته في البلاد ، فحرمت مصر من عملهم ، وحرمت من فنيهم .

وأثر فقد مصر لمكانتها كدولة مستقلة على الصناعات والحرف الموجودة فيها ، وبعد أن كان الجيش والأسطول أساساً لكثير من الصناعات الحربية ، كالأسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، إضمحلت الصناعات التي كانت تقوم على وجود الجيش والأسطول ، وكانت الصناعات الهامة . كما أن إنتقال مقر عاصمة الدولة من القاهرة إلى إسطنبول قضى على كثير من مظاهر الترف وصناعة الكماليات التي كانت تستخدم لوازم الملك .

وجاءت بعد ذلك نظرة الحكام العثمانيين إلى الهدف من وجودهم في القاهرة ، وإلى فهمهم لطبيعة الحكم ، إذ أنها قد صرفتهم عن الاهتمام بالصناعة والحرف ، إلا فيما يتعلق بكونها أحد موارد الضرائب ؛ الأمر الذي أدى إلى ضعف نظام طوائف الحرف ، وإلى تأخر الصناعة . كما أن فتح الحكام العثمانيون الباب للواردات الصناعية الأجنبية ، حرم الصناعة الوطنية من الحماية اللازمة لها ، وأفقدتها قطاعاً من السوق الوطني نفسه ، وذلك في الوقت الذي عجزت فيه ، مادياً وتنظيمياً ، عن التطور والنمو .

ولا شك في أن التطور الذي أصاب نظام طوائف الحرف في العهد العثماني كان يمثل كل هذه العوامل المختلفة ، وكان يؤدي حتماً إلى تخلف الصناعات الموجودة في البلاد .

وبعد أن كان لكل حرفة طائفة . ولكل طائفة شيخ ، يرعى شئون الصناعة وشئون الصناعة ويدافع عن مصالحهم المشتركة . في البيئة الصناعية المحدودة الموجودة في ذلك الوقت ؛ وبعد أن كان لكل طائفة نظام ثابت ، يشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويهتم بتعمرين الصبيان وترقيتهم إلى مرتبة العريف ، وبتعمرين العرفاء وترقيتهم إلى مرتبة المعلمين ، وبعد أن كان هذا النظام يهتم بمدة التعمرين ، ويراقب الصناع رقابة دقيقة من الناحيتين الفنية والاجتماعية ، ويخرج غير الصالحين منهم ويبعدهم عن الطائفة ؛ وبعد أن كان هذا النظام يحول دون استبداد أصحاب رؤوس الأموال ، وإستثمارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم همهم لمصلحتهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة ، وضرورة رفعها إلى المستوى اللائق بها — بعد كل ذلك، أدى تدخل الحكام العثمانيين في نظام الطوائف إلى تحويلها عن الغرض الذي نشأت من أجله — وهو التخصص والعمل على رقي الحرف — إلى غرض آخر هو التحكم في الصناع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة، التي كان كل ما يهمها هو الحصول على الأموال بكل طريقة ممكنة؛ وبخاصة في عصر ضعف هذه الحكومة (١) .

ولقد زاد ضغط الحكومة على الطوائف، وأخذت تتدخل في تقاليدها ونظامها الداخلية. وأصبح واجب شيخ الطائفة الأول يتمثل في جمع الضرائب، وتركب الحكومة لهذا الشيخ أمر تقدير فئات الضرائب، فظهر اختلال في توزيع الأعباء الضرائبية بالعدل ، وأصبح في وسع هذا الشيخ أن يرهق رؤوسه ، وظلم من يرغب في ظلمه . وأدى ذلك إلى عجز بعض مهرة الصناع دفع ما يطلب منهم ، وإلى خروجهم من مجموعة الحرفيين . وبعد أن كان شيخ الطائفة رجلاً

(١) أنظر : دكتور محمد فهمي لويطة : تاريخ مصر الاقتصادية في المصور الحديثة

فنياً يعمل وفقاً لتقاليد الحرفة ، لإقتراب في إختصاصاته من موظفي الحكومة ،
وعمل على إرضاء رجال الإدارة ورجال الحكم دون إلتفات لأمر الصناعة . وأخذ
المشايع يستغلون عملية إلتزامهم بجمع الضرائب ، وحرقتهم في جمعها ، في الحصول
على فائض يبقى لهم ، بعد تقديمهم ما تطلبه الحكومة ، وتقديمهم الهدايا لرجالها ،
حتى يحتفظوا برضاها ورضاهم ومع مرور الزمن ، أصبحت وظيفة شيخ الطائفة
عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ، وأصبح من الممكن بالتالي أن يدخل
إلى هذه الطائفة من كان يقدر على إرضاء شيخ الطائفة ، الحديث النعمة والفن ؛
وأدى ذلك إلى تأخر الصنایع وتخلف الفنون . وبعد أن أصبح عمل شيخ الطائفة
إدارياً ، أهمل أمر معاقبة من يخرج من أفراد طائفته على تقاليد الحرفة ، فقامون
الكثير من الصناع في عملهم وفي معاملاتهم ، وقلت حماستهم على العمل وعلى
الإنتاج والإبداع . ونفس نظرة رجال الحكم إلى طوائف الحرف على أنها إدارية
جعلتهم يسمحون بتكوين طوائف لغير الصناع ، مثل الخدم والحمالين والممثلين
والمغنيين والحلاقين والسقاين وغيرهم ؛ مما كالت تعتبر في هذا العصر على أنها
حرف وضيعة ، أو قليلة الشأن ؛ فأدى ذلك إلى فقدان نظام الطوائف ما كان له
من تقدير . وهكذا أدت نظرة الحكومة إلى موارد الإنتاج في مصر نظرة
إستغلالية بحتة ، وإجتهادها في الحصول على كل ما كانت ترغب فيه من أموال ،
إلى نتيجة عكسية . فأرهقت الصناعات بالضرائب ، مما أدى إلى قلة الإنتاج
الصناعي ، وإلى انحطاط مستوى الصناعة ، وبالتالي إلى قلة حصيلة الضرائب ،
وانخفاض ما يصل منها إلى خزانة الدولة .

ولقد إندثرت كثير من الصناعات التي كانت موجودة في عهد المماليك ، ولكن
وجود السوق المحلي وحاشته إلى منتجات تمشي مع أذواق الأهالي ، ساعد على
بقاء كثير من الصناعات . وتمضيها على المنتجات الأجنبية ، كما أن نظام المعيشة

الأصروية في البلاد ، ومركز الرق منها ، ساعد كثيراً على استمرار وبقاء بعض
الصناعات الأهلية في المدن والقرى على السواء .

وكانت أهم الصناعات التي بقيت في مصر ، في العهد العثماني ، هي الصناعات
الغذائية : مثل طحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريخ والسكر وإستخراج
الحل وتقطير ماء الورد والعرقى وصناعة القطر والحلوى ، والصناعات السكّانية
مثل عزل ولسج الأقمشة القطنية والصوفية والسكتانية ، وصناعة اللباد والتطريز
ومنتجات العقادين ودباغة الجلود وصناعة الأحذية ، والصناعات الخاصة بالبناء :
مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والنجارة والحداذة والخراطة ؛ هذا إلى
جانب بعض الصناعات الأخرى المختلفة . مثل صناعة البسط والحصر وصناعة
السفن وقلوع المراكب وكذلك صناعة الأسلحة والبارود وصناعة النحاس وتبييضه
والصباغة وصلك النقود . وكانت غالبية هذه المصنوعات تستهلك في الأسواق
المحلية (١) . وكانت مراكزها تتركز في الجهات التي تخدمها فيها البيئة : مثل المراكز
العمرانية التي يكثر فيها المستهلكون ، والمراكز الساحلية والنيابية التي تساعد فيها
سهولة المواصلات على قلة تكاليف النقل . وكان أشهر هذه المراكز هي القاهرة
والإسكندرية ودمياط وأسيوط والقصر وقنا .

٤ - التجارة :

أصبحت التجارة في مصر بضرية قوية ، في أواخر العهد المملوكي وأوائل العهد
العثماني ، نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى وحوض البحر
المتوسط إلى منطقة غرب أوروبا والمحيط الأطلسي . ولا يمكننا أن ننسب مسؤولية
هذا التغير لحكم الأتراك العثمانيين للمنطقة ، إذ أنه يرجع أساساً إلى ردود فعل

(١) أنظر : دكتور محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة .

دول غرب أوروبا في عصر النهضة على طرق التعامل التي كانت موجودة من قبل في هذه المنطقة المتوسطة في العالم ؛ ويرجع كذلك إلى روح الكشف الجغرافية ، وازدياد نمو الدوافع الشخصية ، مع نمو النظام الرأسمالي في أوروبا نفسها . وعلى أى حال ، فقد تجمل الحكم العثماني للمنطقة النتائج المترتبة على الأوضاع السابقة له ، كما تحمل نتائج النظم التي وضعها المنطقة ، وطبيعة العلاقات التي أقامها مع الدول الأجنبية بشأن التجارة .

أما التجارة الداخلية فإنها إنحصرت في عهد الحكم العثماني في نطاق التعامل في الحاصلات الزراعية ، والمصنوعات الوطنية ، وبعض المنتجات المستوردة من الخارج . وفي المدن ، استمر التعامل في الأسواق على نظام التخصص ، والذي كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد ، فكانت لكل سلعة أو مجموعة من السلع المتشابهة سوقاً خاصاً بها ، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه وتعامل بتخصص فيها . واشتتات القاهرة مثلاً على أسواق للنحاسين ، والمعادين ، والصاغة ، والمغربلين ، والفحامين ، والسروجية . أما في خارج القاهرة ، فقد نشأت أسواق موسمية ، حول مراكز تجمع وتجمهر الأهالي في المناسبات ؛ إشتهر منها مولد السيد أحمد البدوي في طنطا ، ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس ، وكذلك مولد عدد من المشايخ والسادة الموجودين في طول البلاد وعرضها . واستمرت هذه الموالد تمثل نشاطاً تجارياً كبيراً ، وتمثل أسواقاً سنوية ، يتم فيها التعامل التجاري جنباً إلى جنب مع زيادة المريدين وإشترائهم في هذه الموالد . ونجد أن نظام الأسواق السنوية قد تحول في المراكز والقرى الكبيرة إلى أسواق أسبوعية تعقد في يوم معين من الأسبوع في مكان خاص بها ، وتنتقل بسلعها وتجارتها ، في اليوم التالي ، إلى مكان آخر . وأصبحت هذه الأسواق الأسبوعية تمثل بنشأها

في حياة الأماشي في كل منطقة من المناطق، وكانت فرصة لالتقاء الفلاحين والتجار في يوم معين من أيام الأسبوع .

وكان في وسع الحكم العثماني لمصر ، رغم تحول طرق التجارة العالمية عن المنطقة، أن يؤدي إلى زيادة تنمية التجارة الداخلية، إذا ما اهتم بها بطريقة اقتصادية، وإذا ما اهتم بتوفير الثقة لدى التجار والمستهلكين على السواء . وكان الأمر يتطلب استقراراً في نظم النقد ، وعناية من الدولة بالمقاييس والمكاييل والموازين ؛ ولكن ، هل كانت ظروف الحكم العثماني وطبيعته تسمح بذلك ؟

أما فيما يتعلق بنظام النقد، فتعرف أن مصر قد شهدت اضطراباً في هذا الميدان قبيل دخول العثمانيين إلى البلاد . وكان سلاطين المماليك لا يهتمون إهتماماً كافياً لعملية سك النقود، ولا لوزنها القانوني. وكثيراً ما كانت قطع العملة تتعرض للنش في دار سك العملة نفسها، نتيجة للانحراف، وقلة رقابة الدولة على اليهود الذين كانت تعينهم للعمل هناك . وفي بعض الحالات ، كانت الدولة ، أو بمعنى أصح السلطات، تكشف هذا النش ، وقد تقوم بمحاكمة المسئول عنه ، خاصة إذا ما كان ذلك النش في غير صالح الدولة وبعد أن خضعت البلاد لفوضى الحكم المملوكي في هذا الميدان، جاء العثمانيون بمواهل فوضى جديدة، كما جاءوا بروحهم وإستغلالهم، حتى في ميدان العملة. وكانت الأسواق قد فاست الكثير من اضطراب نظام العملة وضاع على المتعاملين الكثير، نتيجة لعدم ثبات مقياس القيم. وفي بداية الحكم العثماني ألغيت بعض أنواع لعملة الفضية والنحاسية، وإستبدلت بها غيرها، كما أدخلت النقود النحاسية في التداول ، ووضع قيم رسمية للنقود المصرية التي لم يصحبها الإلغاء . ومع ذلك فإن هذه العملية لم توضع بشكل واضح ومحدد ونهائي، وبممكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلاً مختلفاً لسر المبادلة ، ولتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية والنحاسية في عهد حكم أول الولاة العثمانيين ولم يكن هذا التعديل

المستمر يدل على سحر الحكومة على مراقبة نظام العملة ؛ بل كان يدل على تفنن الأحكام في الحصول على كل فائدة ممكنة لصالح بيت المال ، أو الخزانة . وكانوا يهدفون بعمل سعر المبادلة في مصلحتهم ؛ وكسب أكبر فرق ممكن بين قيمة النقود الاسمية وقيمتها الحقيقية . وتؤدي هذه العملية ، بطريقة تلقائية ، إلى انخفاض المستوى الفعلي للثروات ، وإلى انخفاض مستوى المعيشة .

وكانت مصر تصرب نقودها باسم السلطان العثماني ، وكانت تستورد الذهب اللازم لهذه العملية من دافور ، وتستورد الذهب من إسطنبول . وكانت العملة المصرية قد ربطت بالعملة التركية ، وبشكل جعل أى تأثير يحدث في قيمة هذه العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة والنقود المصرية . وكان إلغاء التداول ببعض أنواع النقود ، وإستبدال غيرها بها ، وتقرير قيم رسمية جديدة للعملة الباقية ، يحدث في بعض الحالات في وقت إرسال الجزية إلى إسطنبول ، الأمر الذي كان يؤدي إلى تخفيض قيم النقود المتداولة ، وإلى زيادة الأعباء على دافعي الضرائب . وكانت مصر تتعامل بالدينار الذهبي ، الذي كان يشتمل على عشرة قطع فضية تسمى دراهم . وإستبدل العثمانيون بالدينار عملة ذهبية تساوي في الوزن والقياس ، وتسمى «البندقي» . أما الدرهم فقد حلت محله عملة جديدة تسمى «الميدى» . وكانت تساوي نصف الدرهم وسيتطور الميدى بمرور الزمن ، ويسمى «بارة» ؛ وستساوي هذه البارة جزءاً من أربعين من القرش . وحتى الآن يصعب على دارس تاريخ هذه الفترة تحديد قيمة ثابتة لهذه القطع من العملة ، سواء فيما بينها ؛ أو بالنسبة لقطع العملة المعروفة في ذلك الوقت في العالم ؛ وذلك نتيجة للتغير المستمر في قيمتها ومع ذلك ، فقد شهدت مصر التعامل بقطع العملة الاجنبية ، والتي كانت قيمتها ثابتة : وكان أهمها هو «الدوقى» ، أو «البندقي» ، وهو عملة البندقية ؛ و«الريال الهولندي» ، الذي ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، وكان يسمى «أيو كلب» ؛

و. الريال الإسباني ، الذي ضرب على أحد وجهيه رسم امر داخل شكل يشبه النافذة ، وكان يسمى « أبو طاقة » .

ونفس روح الفوضى التي ظهرت في ميدان العملة ، ظهرت كذلك في ميدان المقاييس والمكاييل والموازين ، نتيجة لعدم خضوعها كذلك لرقابة فعالة ، وأدى كل ذلك إلى اضطراب في الأسواق ، وإنعدام الثقة ، وزيادة الغش والتزوير ، وبالتالي الى تدهور الحالة الاقتصادية . ورغم أن العثمانيين قد ساروا على نفس الموازين والمكاييل والمقاييس التي كانت موجودة في البلاد ، مع ادخال تعديل بسيط عليها ، إلا أن هذا التعديل كان في اتجاه خفض القيمة . ونتجت عن ذلك قلة مساحة الفدان مما كانت عليه من قبل ، كما اختلفت هذه المقاييس من مديرية إلى أخرى وهدف العثمانيون من ذلك إلى زيادة كمية الضرائب المربوطة على الأراضي الممسوحة ، وإلى زيادة إيراداتهم بطريقة غير واضحة ، وعلى حساب الفلاح .

أما التجارة الخارجية ، فإنها قد تأخرت وضعفت بشكل واضح ، نتيجة لقلة البضائع التي أصبحت تمر بالبلاد ، مما أدى إلى قلة حصة الضرائب الجمركية ، وقلة ما كانت تستفيد مصر من أجور النقل ؛ هذا في الوقت الذي زادت فيه الصعوبات أمام تصريف المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية . وظلت العلاقات التجارية موجودة بين مصر وبقية البلاد العربية والافريقية ، ولكن قيمتها قلت ، نتيجة لضعف الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد ، ونتيجة لضعف رأس المال والثروة العامة ، وتناقصها باستمرار . ويمكننا ان نضيف إلى ذلك قلة شأن ميناء الاسكندرية وفقدانها قيمتها ، نتيجة لقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن ، بعد إهمال الحكومة لها ، وصعوبة إنصالها ببقية الاقليم ، بعد إسداد خليج الاسكندرية ، الذي يوصلها بفرع رشيد ؛ وإرتفاع أجور النقل . وظلت دمياط تتعامل مع الاقاليم السورية . ومع تركيا واليونان ؛ كما ظلت السويس تتعامل مع الحجاز واليمن ، وفي واردات

الهند من الحرير والبهار والتوابل، واستمرت أسبوط مركزاً للتجارة السودانية
والأفريقية. واشتغل عدد من الأجانب المقيمين في مصر بالتجارة الخارجية؛ وكان
منهم بعض الفرنسيين والإيطاليين، وكانوا يقيمون في قناتهم، أو وكالاتهم،
والتي كانت تستعمل على مخازنهم ومساكنهم، في كل من القاهرة والإسكندرية ودمنياط.
ورغم أن الدولة قد منحت هؤلاء الأجانب بعض الامتيازات، وأباح لهم
حرية التعامل وإقامة الشعائر الدينية، وأعفتهم من الخضوع للنظم القضائية والمالية
السائدة في الإمبراطورية (١)، إلا أن هؤلاء التجار كانوا يلقون، في بعض الحالات،
معاملة سيئة من المحاكم، ويلاقون الكثير من الاضطهادات، ويتعرضون لاستبداد
البسكوات. ورغم تعدد مفردات صادرات مصر ووارداتها، فإن حجم التجارة
الخارجية قد نقص كثيراً عما كان عليه في عهد سلاطين المماليك، ووصل إلى ما
يريد قليلاً عن نصف مليون جنيه في مجموع الصادرات والواردات في السنوات
السابقة لحجى الحملة الفرنسية إلى مصر. كما أن معظم السلع المستوردة أصبحت سلعاً
كالية، تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان، طبقة الموسرين، من العثمانيين
والمماليك؛ أما بقية المصريين فكانت تكفى معظم حاجاتها ومطالبها من المنتجات
المحلية. ولا شك في أن قطاع التجارة قد وصل، تحت الحكم العثماني، إلى مرحلة
واضحة من التخلف، مثله في ذلك مثل بقية القطاعات الاقتصادية.

٤ - الإدارة المالية

كانت إيرادات الحكومة في العهد العثماني تقوم أساساً على الضرائب، سواء

(١) أنظر الاتفاقية العثمانية مع تجار البندقية، والتي وقعها السلطان سليم معهم في ١٤ فبراير
سنة ١٥١٧ ونبت بها امتيازاتهم السابقة، ومعهم بها امتيازات جديدة... في كتاب: -
Précis de l'Histoire d'Egypte, Le Caire, 1933. Vol. III par.
Etienne Combe. pp. 99 101.

أكانت مفروضة على الأراضى ، أو على الصناعات ، أو على التجارة . أما مصروفات الحكومة . فكانت متعددة . ونلاحظ بشكل عام أن نظام الإدارة المالية ، فيها يتطابق بالإيرادات والمصروفات ، قد دخلته الفوضى ، وأظهرته في شكل يختلف عن الأشكال التي سادت في أوروبا في ذلك الوقت .

أما من حيث الإيرادات والضرائب ، فإنها لم تكن عادلة في توزيع أعبائها بين المنتجين ؛ وكانت هذه الأعباء تقع بشكل واضح على كامل الفلاحين ، أكثر من وقوعها على الصناع والتجار ، وكانت تقع على الفقراء أكثر من وقوعها على الأعيان الأثرياء . وعلاوة على ذلك ، نجد أن دافعى الضرائب كانوا لا يعلمون تماما مقدار الضرائب المربوطة عليهم ، ولا موعد دفعها ، الأمر الذى ترك لتصرف جامعى الضرائب . كما تراعى الحكام فى أمر تنفيذ القوانين واللوائح ، ومراقبة سريانها ، الأمر الذى دفع بعض المحصلين إلى الانحراف فى عملهم . وأدى طمع الحكام إلى زيادة فئات الضرائب ، حتى يجمعوا لأنفسهم ثروات من فائض قيمة الإنتاج وكانت نفقات الجباية مرتفعة ، واضطرت الحكومة ، فى مراحل ضعفها ، إلى بيع دخل الضرائب للذين ، وإلى ترك الحرية لهم فيما يجمعون . ورغم تعدد الضرائب ، فإن نظام الالتزام كان يوصل إلى خزانة الدولة قيمة تقل بكثير مما كان يجمع من الممولين . وكان هذا النظام ، فى حد ذاته ، يتعارض مع النظم المالية السليمة ، وبدلاً من أن يصل مجموع الإيراد إلى خزانة الدولة ، التي تقوم بعد ذلك بالاتفاق على تكاليف جمع الإيرادات ، كان الملزمون والكشاف والبكوات يحتجزون لأنفسهم ، وعلى التوالي ، أنصبتهم من الأموال المجموعة ، ويتحدد بذلك دخل الخزانة العامة ، دون أى تحديد لما قد يصل إليه نصيب جامعى الضرائب من هذه الأعباء . ولم يفرق الحكام فى تلك العصور بين أموالهم الخاصة وبين أموال الحكومة ، وكانوا ينفقون من حيلة الضرائب على مصالحهم

الشخصية ، ويهتمون مشروعات المرافق العامة ، سواء أكانت في قطاع الخدمات أو في قطاع الإنتاج . وحتى أمر الموافقة على دفع الضرائب عينا ، فإنه لم يكن يهدف خدمة الممول . بل كان يخضع لعملية تحديد السعر ، التي كانت تقوم بها الحكومة ، ولعملية طريقة الكيل أو الوزن ، والتي كانت دائما في غير مصلحة الممول ، هذا علاوة على أن عملية نقل الضرائب العينية وتشوينها وحراستها كانت تكلف الدولة من النفقات ما لم يكن هناك داع لها . هذا فيما يتعلق بالإيرادات . أما فيما يتعلق بالمصروفات ، فكان أغلبها يخص الإدارة ، سواء أكانت محلية وتمثل في مرتبات ومخصصات الحكام ورجال القوات العسكرية ، أو إقليمية ، وتمثل في « الخزنة » التي كانت ترسل لإستانبول ، « والصرة » التي كانت ترسل للحرمين ، ونفقات التجديدات التي كانت مصر تعاون بها الدولة العثمانية وقت إشغالها في الحروب . ومع انخفاض قيمة التنمية ، وقلة الأرباح ، وإستهلاك الحكام لجزء كبير من فائض القيمة ، إستهلاك نظام الحكم العثماني الثر والشجر في نفس الوقت ، وأفقد البلاد ما كانت في حاجة إليه ، للسير في طريق التنمية ، أو حتى للاحتفاظ بنفس المستوى الذي كان لها . فأطبق التخلف الاقتصادي على البلاد من كل ناحية .

الباب الثاني

ضعف الإقطاع

بعد فترة طويلة من الحكم العثماني ، وفي أثناء القرن الثامن عشر ، أصاب
الضعف الدولة العثمانية نتيجة لتجمد وسائل وعلاقات الانتاج ، وكذلك نتيجة
للحروب الكثيرة التي دخلتها ، للدفاع عن أراضيها ، وأنفقت وإستهلكت فيها
الكثير من مواردها . ومع الضعف ، أصاب الدولة العثمانية ، ونظامها ، نوع من
التفكك ، ظهر في كثير من أقاليمها ، وظهر بشكل واضح في مصر مع محاولة
على بك الكبير الإستقلال بشؤون البلاد . وكانت لهذه التجربة آثاراً على التطور
الاجتماعي والسياسي في مصر ، ودفع غير صالح الإقطاع . وعند نهاية القرن الثامن
عشر ، جاءت الحملة الفرنسية إلى البلاد ، وعمات على زيادة ضعف الإقطاع ،
وإنهاك قواه .

الفصل الخامس

تفكك الإطار العثماني ، وتجربة علي بك الكبير

ظل نظام الحكم ، في مصر العثمانية ، يسير طبقاً للأسس التي كانت موضوعة ، طوال القرن السادس عشر ، والجزء الأكبر من القرن السابع عشر . وكان معنى هذا أن حاكم مصر هو الباشا أو الوالي ، وأنه كان يحكمها باسم السلطان ، وتعاونه في ذلك بقية السلطات الموجودة . ولقد شهدت هذه الفترة كسهاً من حركات التمرد ، وشهدت كذلك محاولات الباشاوات للقضاء عليها ؛ وكان الولاة ينجحون في بعض الحالات في السيطرة على الموقف ، وإن كان المتمرّدون يصلون ، في حالات أخرى ، إلى التخلص من الباشا ، سواء بعزله أو بقتله ولكن علاقة القوى الحاكمة في مصر ببعضها تغيرت ، من الناحية الفعلية ، وإن لم يكن ذلك من الناحية القانونية ، وإبتداء من الثالث الأخير من القرن السابع عشر : فقلت سلطة الوالي وضعفت بالتدريج ، وإن كان قد احتفظ قانوناً بوضعيته وإختصاصاته ، ووظيفته ومخصصاته ، ومرت السلطة بالتدريج إلى أيدي عدد من البكوات المهابيلك ، أو قادة الأوجاقت العسكرية . وتصل هذه الأوضاع بنا إلى محاولة علي بك الكبير السيطرة على حكم مصر ، والمنطقة المحيطة بها في القرن الثامن عشر ، الأمر الذي يؤثر من جديد في علاقات القوى ببعضها ، وفي وقت زاد فيه ، من جديد ، إهتمام الدول الأوروبية بمنطقة شرقي البحر المتوسط بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة .

١ - النصف الأول من القرن الثامن عشر :

منذ نهاية القرن السابع عشر ، أصبح رجال أوجاق الإنكشارية في مصر م

المتصرفين في شئون البلاد ، وإستولوا على إيراد الجمارك . ولقد حاول الوالى ، إسماعيل باشا فى عام ١٧٩٧-١ أن يستعيد سلطته ، ولكنه لم يتمكن من ذلك ، رغم إضمام رجال الأوجاقات الست الأخرى إلى جانبىه . ولم يذهب رجال الإنكشارية إلى الوالى صبيحة يوم "العبد" لإصطحابه إلى الصلاة ، وبعد ثلاثة أشهر من الخصومة ، أجبروا الوالى على أن ينزل عن السلطة ، ثم تحفظوا عليه . وأصبح أحمد أغا الإنكشارية ، هو المسيطر على الأحوال فى مصر .

وبعد ست سنوات من ذلك ، أى عام ١٧٠٣ ، أصبح قائداً آخر من قواد نفس الأوجاق ، وهو على أغا الإنكشارية ، هو الذى يتولى السلطة فى مصر . وكان تفرأ ، عديم التجربة ، ولا يتميز إلا بتمصبه ومغالاته فى القوة ، وفى وقت ساءت فيه الأحوال الإقتصادية ، وإرتفعت فيه الأسعار . ولقد إشتكى منه التجار الأجانب ، بعد أن أمر بضرب أحدهم . وأمر الوالى بعزله ، ولكن رجال الأوجاق تكتلوا وتدخلوا وألغوا هذا الأمر فى الديوان ، مما أظهر ضعف سلطته الوالى ، أمام زيادة سلطة الإنكشارية .

كما نشبت الخصومات بين أوجاق الإنكشارية ، وبقية الأوجاقات الأخرى ، والى تكتلت مع بعضها ، وحارلت الحصول على ما كان لرجال الإنكشارية من ميزات . وكان رجال الفرق العسكرية يفرضون سلطتهم على الأهالى ، والتجار ، والأسواق . وزادت المظالم فى مصر ، وأخذت الفوضى تضرب أطرافها داخل تنظيم القوات المسلحة . وأدت هذه الخصومات ، فى عام ١٧١١ إلى وقوع معارك دامية ، بين رجال الإنكشارية ، ورجال بقية الأوجاقات فى ميدان الرميلة بالقلعة ، وشارك فيها أوجاق العرب ، وبعض رجال البكوات المماليك . ولقد إضطرب الوالى ، خليل باشا ، إلى التنازل عن السلطة ، ونزلوا به من القلعة . وسجنوه فى

أحد المنازل . أما أفا الإنكشارية فإنه قتل ، وجروا جثته على الأرض ، من الأرجل في ميدان الرميّة .

ولا شك في أن صراع الأوجاقات العسكرية ضد بعضها أدى إلى ضعفها ؛ كما أن اشتراك قوات البكوات المماليك في هذا الصراع ، وفي هذا الجانب أو ذاك ، كان يدل على زيادة قوة المماليك ، وعلى محاولتهم زيادة سيطرتهم على البلاد . وبعد أربع سنوات من الهدوء نشبت حرب أهلية جديدة ، أوفتة في شهر سبتمبر ١٧١٥ ، بين طائفتين من طوائف المماليك ، أو بين بيتين من بيوتها الكبيرة ، هما القاسمية والفقارية ؛ نسبة إلى قائم بك الدفتر دار وإلى منافسه ذى الفقار بك الكبير ؛ وإستمر هذا النزاع بعد ذلك بين أوجاقات الجيش ، نتيجة لانضمامها إلى هذا الجانب أو إلى الجانب الآخر . وشهدت القاهرة مذبحه عنيفة ، وإستمرت فيها من يوم ١٨ إلى يوم ٢٤ سبتمبر ١٧١٥ ، وسالت فيها الدماء ، وهجم فيها عيسى باشا ، الوالى ، على أماكن الإنكشارية ، ومعه عدد من القوات ، وعدد من المماليك ، وأعمل السيف فى رقابهم ، وقضى على معظمهم ، وأرسل بعضاً من رؤوسهم ملاحه إلى إستانبول . وإستمر التنافس على السلطنة فى مصر رغم تغير الرجال ، وبقى رجال جدد ؛ وإستمر بين قادة القوات العسكرية ، كما إستمر بين البكوات المماليك .

ثم نشب صراع بين إسماعيل بك وبين محمد بك جركس ، وهما من نفس بيت إبراهيم بك . وكان إسماعيل باشا شاباً ، أمرداً ، حتى أنهم أسموه « قشقة بك » ، خاصة وإن لحيته لم تكن قد ظهرت بعد . وكان قد ورث ثروة ضخمة ، ذكروا أنها بلغت أربعائة قرية ، وكانت قدر ما يقرب من مليون قرش كل عام ، كما إشتملت على أعداد كبيرة من المماليك . أما محمد بك جركس فكان من عسكر ،

وقاد فرقة بلغت ثلاثة آلاف من رجال الإنكشارية المصريين ، وشارك بها في الحرب إلى جانب الدولة العثمانية عند بلغراد في عام ١٧١٧ . وكان محمد جركس وهو القائد العسكري الهمام ، ويشعر باحترام كبير لإسماعيل بك ، ويرى ضرورة عودة قيادة بيت إبراهيم بك إليه هو ، لا إلى إسماعيل .

ونشبت المعارك بين إسماعيل بك وجركس بك ، ابتداء من يوم ٦ يوليو ١٧١٩ ، واستمرت لمدة إحدى عشر يوماً ، ومات فيها ما يزيد على الألف ، وتوقفت التجارة ، وأغاشت الحوانيت ، وظل النهب مستمراً في الشوارع . وبعد خروج جركس بك من القاهرة ، تمكن من العودة إليها متخفياً في شهر سبتمبر . وإتصل بالباب العالي ، وتعهد بأن يدفع للسلطان مبالغ خمسمائة ألف قرش كل عام ، إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته ، وحظي بمنصب الدفتر دار . وكان له أعوان كثيرون في القاهرة ، من بين رجال الإنكشارية ؛ أما الوالي رجب باشا ، فكان يطامع في الاستيلاء على ممتلكات إسماعيل بك . وفي ٢٠ نوفمبر ١٧٢٠ ، انتهز رجب باشا فرصة خروج إسماعيل بك للحج ، وقبض على أعوانه ، وهين محمد جركس بك أميراً للحج بدلا من إسماعيل بك . وتمت مصادرة قرى وأراضى إسماعيل بك ، ونهب قصره ، وخارج محمد بك جركس على رأس ألف من رجال الإنكشارية على طريق السويس ، لمهاجمة إسماعيل بك عند عودته من الحجاز .

ولكن إسماعيل بك تمكن من دخول القاهرة متخفياً ، وأعلن أنه سيجعل مصر تخضع خضوعاً تاماً للسلطان ، وجمع حوله عدداً من المماليك ، وإنفقوا مع محمد بك جركس ، وتمكن الجميع من مهاجمة رجب باشا ، الذي اضطر إلى التسليم بعد بضع طلقات من البنادق والمدافع ، ثم حبسوه في أحد المنازل . وظل محمد جركس بك يحكم مصر حتى بداية عام ١٧٢٦ ، وسيطر على الأوجاقات السبع ؛

وإحتل ثلاثة عشر من بكوات بيته أم مناصب الحكومة . وبعد أن أظهر ميله إلى إسماعيل بك ، أمر باغتياله على أحد سلاسل القلعة . وعمل على صيد بكواته . وخضع سكان القاهرة لرغبات رجال جر كس بك ، الذين أخذوا ينهبون الحوانيت والأسواق ؛ وكانوا يخطفون السيدات والصبية من الشوارع في النهار .

وكان الباشا المعزول قد ظل في القاهرة ، فتحالف مع ذى الفقار بك ، ثم مع الوالى الجديد الذى عينه جر كس بك ، وقرر ضرورة الانتقام . فتجمع الاهالى حول الراية النبوية . في ٩ فبراير ١٧٢٦ ، وهجموا على بيت جر كس بك ، بالبنادق والمدافع . واضطر جر كس بك إلى الفرار ، ونهبت دارة ، وشهدت القاهرة ، وكما كان يحدث في كل مرة عمليات الانتقام وقتل الخصوم وأتباعهم . ولكن جر كس بك تمكن من الوصول إلى طرابلس الغرب ، حيث تمكن من جمع فرقة من أربعمائة جندي ، وعاد في عام ١٧٢٨ إلى الصعيد ، حيث جمع جيشاً كبيراً ، ضم أعوانه الذين كانوا قد فروا هناك من انتقام ذى الفقار بك ؛ ونشبت الفتنة من جديد في مصر ، في عام ١٧٢٩ . وفي الوقت الذى إستمر فيه ذى الفقار بك في سيطرته على القاهرة ظل محمد جر كس بك يسيطر على الصعيد . وفي العام التالى ، ١٧٣٠ ، تم إغتيال ذى الفقار بك في دارة ؛ كما هزم جر كس بك ، وجرح وغرق . وحين عثروا على جثته ، قطعوا رأسها ، وملحوها ، وأرسلوها إلى إستانبول . ثم أمر الوالى بقطع رؤوس من وقع من رجاله في الأمر .

وعلى حطام سلطنة كل من جر كس وذى الفقار ، بنى عثمان بك ، كنخيا الإنكشارية ، سلطته ؛ ودعم هذه السلطنة بأربعة من الرجال حكموا مصر حكماً إستبدادياً ؛ وكان أحدهم يتميز بأنه مندفع إلى أقصى درجات الإنذفاع ، والثاني مترفعاً ومغروراً ؛ وذلك في الوقت الذى كان الوالى فيه منزوع السلطنة . وكان

الجميع يتطلعون إلى السلطة ، ولم يكن هناك طريق لذلك سوى المؤامرات . ووقعت هذه المؤامرات في عام ١٧٢١ ثم في عام ١٧٣٥ ؛ وكان يعقب كل منها عمليات انتقام ، ونجحت أخيراً مؤامرة ثالثة ، في عام ١٧٣٦ ، قتل فيها البكوات الأربع ، وقل في هذه الواقعة من لم تصبه طعنه أو جرح وانتهى بذلك حكم تلك المجموعة الرباعية التي حكمت مصر من عام ١٠٣٠ حتى عام ١٧٣٦ .

وخاف المنتصرون من أن يقف الوالي في وجههم ، فعزلوه ؛ وركب فرسه ، وسار إلى الدار التي كانوا قد أعدوها له ، لكي يبقى فيها حتى تصل أوامر الباب العالي . واستولى على السلطة ثلاثة رجال ، أحدهم يحمل نفس اسم عثمان بك ، القليل ، وكان الثاني هو كنخيا الإنكشارية ، والثالث هو كنخيا العزب . وعادت المؤامرات من جديد . وفي عام ١٧٤٠ قتل كنخيا العزب اغتيالاً ؛ كما وقع عثمان بك ، في عام ١٧٤٣ في كين ، وجرح ، ثم اضطر إلى السفر إلى جرجا ، والتي كان حاكمها أحد بكواته . واستمرت الاضطرابات في القاهرة حتى بداية شهر مارس عام ١٧٤٤ . وأدى السلطة في القاهرة كبير المتآمرين ، وإبراهيم بك ، كنخيا الإنكشارية ، الذي حكم مصر لمدة عشر سنوات . وكان رجلاً طامياً ، ملوكاً مثل غيره ، وإن كان يتميز بالعنف وبالذخاعة ، وإلى أقصى الحدود . وشهدت فترته ، في عام ١٧٤٧ ، قتالاً بين البكوات وبين أهوات الأوجاقات ؛ كما شهدت في العام التالي قتالاً جديداً ، انضم فيه الباشا إلى البكوات ، وبعد تردد الوالي ، هاجم البكوات ثكنات الإنكشارية والعزب وتمت مطالبة الباشا بالتنازل عن الحكم . وأمام ضغط إبراهيم كنخيا ، فر البكوات إلى الصعيد . وخلص الحكم لإبراهيم بك .

وأصبحت مصر في عهده مائدة ، ولكنه كان مدمراً يشبه الموت . أما سلطة

الوالى فإنها أصبحت إسمية . ولم يعتمد إبراهيم بك على الأجاقات وحدهما ، بل كذلك على بيوت المماليك العسكرية ، وإقتنى نفسه مشآرة من هؤلاء المماليك .

ومكذا فرى ، من الأحداث التى تركز حول العلاقة بين السلطات الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت ، أن الباشا ، أو الوالى لم يعد يسيطر على القوات العسكرية الموجودة فى ولايته ، رغم أنه كان ، قانونا ، هو القائد الأعلى لكل هذه القوات . ولم يعد رجال الأجاقات يعرفون هؤلاء الولاة ، الذين كانوا يبقون فى قصورهم ، ويتغيرون من فترة لأخرى .

ونجد أن سلطة قادة الأجاقات قد أخذت فى التزايد ، وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية ، وضمف ولانها . وكان أكثر هؤلاء القادة سلطة هم كخيا أوجاق الإنكشارية ، وكخيا أو عاق العزب . وكذلك تزايدت سلطة المماليك ، وسلطة بيوتهم التى زاد عدد المماليك فيها ، وزاد عدد من ينسب إليها من المكشاف والبكوات . وإضطّر الباشا إلى أن يحاول التمييز بين من يسمون إلى السلطة ، وينضم إلى هذا الجانب أو ذاك . ولكنه كان يحكم عندئذ ، لا بصفته حاكما للولاية ، ولكن بصفته رئيسا للحزب ، أو لمجموعة ، من تلك المجموعات المتناحرة ، وكان هذا الوضع يؤدى بالتالى إلى خضوع هذا الوالى لما تأنى به الأيام ، من إنتصار أو إنهزام لتلك المجموعة التى ينضم إليها .

وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن هؤلاء القواد والبكوات ، كانوا يحاولون الاحتفاظ للوالى بكل مظاهر الإحترام والتبجيل ، كظاهر خارجية . وكان السبب فى ذلك هو أنه كان يمثل السلطان ، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان ، وهو أمير المؤمنين ، بكل مظاهر الإحترام الممكنة وكان هذا العامل هو الذى يدفعهم بعد عزل الوالى وتعيين قائمه مقام بدله ، إلى إقفال أشغور والموانى حتى لا تهل

أية أخبار أو شكاوى إلى إستانبول ، ثم يرسلون مندوبين عنهم ، يشرحون للباب العالي ما قاموا به من عمل ، ويطلبوا تعيين والى آخر . أى أنهم كانوا يمارسون السلطة بالفعل *de facto* ، ولا يفكرون في ممارستها قانوناً *de Jure* . وكان إبراهيم كخيا يظهر كل إحترام للسلطان ؛ كما كانت حريصاً على ألا يصل إلى إستانبول من أخبارهم إلا كل خير ؛ سواء إذا كان الأمر يتعلق بمركز الوالى فى مصر ، أو كان يتعلق بمركز الأجانب المقيمين بهذه البلاد ، وعلاقتهم بالسلطات الموجودة فيها .

وكان الباب العالي يحكم فى ذلك الوقت - إمبراطورية بدت عليها مظاهر الضعف ، سواء فى ناحية شخصية السلاطين ، أو إمكانيات الدولة ؛ كما تكاثرت عليها الاعداء ولكن الدولة العثمانية كانت ، من وجهة نظر القيادات الطموحة التى تظهر فى هذا الإقليم أو ذاك من أقاليمها ، دولة ضخمة ، وقوية ، وتضم هوامم وحواضر المنطقة ، والملايين من الأمالى . وكانت إحدى الدول العظمى ، أو العظيمة ، الموجودة فى العالم فى ذلك الوقت ؛ ولم تكن فى وسع سلطات القاهرة ، من قواد وبكوات للماليك أن تفكر بسهولة فى عملية الدخول فى صراع مع هذه الإمبراطورية ، خاصة وأن رباط التضامن الإسلامى كان يجمع بين الجميع بروابط وثيقة ، حتى وإن كانت عاطفية .

ومع ذلك ، فإن مظاهر ضعف الدولة ، وتفككها ، قد زادت فى ظهورها كل يوم من اليوم السابق ؛ وكثرت حركات تمرد الفرق العسكرية ، كما كثرت حركات انفصال الحكام ، أو إستقلالهم عن عاصمة الدولة ؛ الأمر الذى أدى إلى زيادة المصروفات ، وقلة الإيرادات فى نفس الوقت . وستظهر الحرب التى أعلنتها كاترين الثانية ضد الدولة العثمانية ، فى عام ١٧٦٨ ، ضعف هذه الإمبراطورية ،

وبشكل يسمح لأحد بكوات مصر، وهو علي بك الكبير، بالقيام بمحاولة للإستقلال بمصر عن هذه الدولة العثمانية .

٢- علي بك الكبير :

عادت الأوضاع الموجودة في مصر، وفي منطقة الشرق الأدنى، منتصف القرن الثامن عشر، على ظهور شخصية من الشخصيات التي إنتهجت سياسة، تجاوبت مع الأحوال العامة الموجودة، وتأثرت بالاستعدادات الشخصية للبطل الذي سيلعب الدور الأول فيها، وأعطتنا هذه الشخصية تجربة فريدة في نوعها في ذلك العصر، في علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها، وعلاقتها بالدولة العثمانية . وتمت هذه التجربة في أثناء الربع الثالث من القرن الثامن عشر .

ولا نعرف الشيء الكثير عن حياة علي بك، في الفترة السابقة لمجيئه إلى مصر . ولكنه وصل إلى الإسكندرية كملوك صغير، حيث بيع لمديرى جمركها، الذين قدموه بعد ذلك هدية إلى إبراهيم بك، جاويز الإناكشارية . ثم بدأت بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب، اللازمة لحياة كل ملوك، ويقال أنه تفوق على رفاقه في ركوب الخيل، وفي اللعب بالجريد وضرب السيف، والطعن بالحربة، وإستخدام الأسلحة النارية، وبدرجة أنهم أطلقوا عليه إسم جن علي . وأصبح كاشفاً وله من العمر إثنين وعشرين عاماً، في سنة ١٧٤٩ . ولما توفي أستاذه إبراهيم كنجيا في سنة ١٧٥٤ تقلد الصنجقية . وكان معتداً بنفسه، ويعرف أنه سيتقلد الإمارة بسيفه .

وكان علي بك ذا أطماع كبيرة، وكان يرغب في الوصول إلى شياخة البلد، أى تزعم كل الممالك . ولكنه لم يرغب في التسرع، إذ أنه كان هناك كثير من المنافسين في الميدان، وكانوا أقدم منه، وأكثر هداً وعدة وأموالاً . ففصل

على بك أن ينحاز إلى أقوى المنافسين ، حتى يتم له التخلص من منافس آخر .
وتم الأمر بأن يصل على بك ، في أوائل عام ١٧٦٠ ، إلى إختياره شيخاً للبلاد ،
باسم « عزتو مير اللوا على بك شيخ البلد في مصر » . وكون على بك على تكوين
قوة عسكرية ، يمكنه الاستناد إليها في القضاء على من تسوله نفسه أن ينافسه .
فأخذ في إقتناء الممالك ، وتجنيد المغاربة ، وعمل على التقرب من الباشا الوالي ،
وتحسين علاقته به ، وكذلك تحسين علاقته بالديوان ، وبقيادة الأوجاقات . وبعد
عدة سنوات ، تمكن من أن يصبح أغلب الصناجق من رجاله .

وفي عام ١ / ٦٧ ، خرج على بك أميراً للبحر . ثم عمل على نفى خصومه ، أو
إبعادهم عن القاهرة . وإرسالهم إلى الأقاليم ، كما أخذ في ضرب بعضهم ببعض .
وبعد فترة قضاهما على بك في الشام ، إرطر على بك إلى العودة إلى الصعيد .
وتمكن هناك من أن يتحالف مع مشايخ العرب . وأصحاب العصبية هناك ، ثم
تمكن بعد ذلك من أن يعود إلى القاهرة ، بعد أن هزم قوات خصومه . وفي
الوقت الذي عمل فيه على كسب الوالي إلى جانبه ، تركب رضاء السلطان بتسهيل
إرسال الخزنة إلى إستانبول ، والصره والغلال إلى الحرمين ، لإتمر في التخلص
من رجال خصومه ، وإستصدار فرمانات من الباشا بتنى من كان يرغب في نفيهم
من بينهم . وكان على بك يرسل إلى إستانبول ، علاوة على ذلك ، هدايا كثيرة ،
وخيل مطهمة ، إلى السلطان ، ورجال دولته . وأظهر في نفس الوقت إحترامه
للوالي ، ولم يكن يقوم بحركة إلا بعد أن يطلب فرمانا بها من الباشا . فإكتسب
عطف الآستانة ، كما إكتسب معاونه الباشا واحترامه له .

وتمكن على بك من القضاء على الممالك الباقين من بيوت الأمراء الذين كانوا
منافسين له ، وأقام ألباعه في أم مناسب الحكومة . واستكثر من شراء الممالك ،

حتى بلغ ما لديه منهم ما يقرب من ستة آلاف ، وفي نفس الوقت حرم على كشفه وبكواته شراء الممالك ، أكثر من عاك أو ملوكين ، حتى يظلوا على ولائهم له . وعمل على بك على أن يأمن شر الحامية والديوان ، ويقلل من نفوذهما ومن عدد رجالهما ؛ فأشركهم في الحروب الداخلية ، التي هلك فيها البعض ، ثم أبعدهم خارج العاصمة . وقضى على بك على نفوذ كبار الضباط في الأوجاقات ، فاضعف بذلك من سلطة الديوان ؛ ثم ركز السلطين الإدارية والحربية في يديه وعمل على القضاء على شوكة البدو .

وجاءت الظروف الدولية ، في عام ١٧٦٨ ، ونشوب الحرب الروسية العثمانية ، فرصة فريدة أمام على بك الكبير ، لكي يبدأ حركته الاستقلالية بمصر ، ويتخلص من الباشا العثماني ، وينفرد بالسلطة كاملة في البلاد . وكانت الدولة في البلاد . وكانت الدولة العثمانية في حالة ضعف ، إدارية وعسكرية ومالية ، مما ساعد ظهور الإضطرابات في معظم أقاليمها ، سواء في البلقان أو في منطقة الشرق الأدنى ، وبخاصة في بلاد العرب وفلسطين ، وسوريا والعراق ولم يكن هناك داع يدعو لعدم إفادة القيادات المصرية المملوكية ، من إلتهاز هذه الفرصة ، مثل غيرها ؛ مادام لها من القوة ، ومن الرجال والأموال ، ما يمكنها من تنفيذ أهدافها . ومنيت الدولة العثمانية بهزائم ، وإضطرت قواتها البرية إلى التقهقر عبر الدانوب ، وإلى الخروج من القرم ، وإلى الجلاء عن الأفلاق والبغدان والمغرب . وخرجت الأساطيل الروسية من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ، وهاجمت بلاد الأناضول ، وسوريا ، وهددت مصر . ولا شك في أن على بك الكبير قد رأى في ذلك ضعف الدولة العثمانية حرياً ، وعجزها عن الإحتفاظ ببيتها ، وإرتباكها السياسي والإداري ، فعمل على إلتهاز الفرصة ، وإستغلالها لمصلحته .

وإذا كان على بك قد إستند إلى الباشا العثماني من قبل ، فإن الفرصة قد منحت للتخلص منه . فإستصدر أمراً من الديوان بعزل الباشا ، وتولى على بك القائم مقامية عوضاً عنه . وبقى محمد باشا في المنجز حتى توفي في أوائل عام ١٧٦٩ . وظل على بك قائم مقاماً حتى آخر عهده ، ولم يسمح لباشاوات العثمانيين بدخول مصر . وكانت هذه العملية جزءاً من تطور طبيعي لتزايد سلطة البكوات المماليك في مصر ، في أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وتنازعهم على السلطة مع قادة الفرق العسكرية . ولم يبق في مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزنة السنوية . أما الأولى فقد ظلت كما هي ؛ وأما الثانية فقد أحدث فيها على بك تغييراً طفيفاً في عام ١٧٦٩ ؛ وأما الخزنة فقد أوقف إرسالها لإبتداء من عام ١٧٦٨ . ولا شك في أن إنتساب على بك إلى المماليك ، وترديده أن ملوك مصر كانوا مثلهم من المماليك ، وكذلك ملوك الجراكسة ، وأن هؤلاء العثمانية أخذوها بالتغاب وتفاق أهلها ، كما يقول الجبرتي ، كان يدل على أنه كان يرغب في الحصول على إستقلال البلاد ، ورفع سلطة الدولة العثمانية عنها ، معتمداً في ذلك على قوة المماليك ؛ ولكن على أساس أن يكون هؤلاء المماليك من أتباعه هو شخصياً ؛ وهي نقطة هامة بالنسبة لشخصية ذلك القائد .

ولكن علينا أن نذكر أن إستقلال على بك الكبير لم يكن يعنى الاستقلال التام مع السيادة ؛ ذلك أنه إحتفظ بلقب القائم مقام بعد عزل الوالي ، ولم ينسب على بك ألقاب الولاية لنفسه كما أنه غضب حين خطب أحد أئمة المساجد له ، بعد خطبته للسلطان ، وعاقبه على ذلك . وحتى العملة التي ضربها في مصر حملت إسم السلطان مصطفى الثالث . ودل كل ذلك على أنه قد سيطر على ، مع إعترافة بخضوعه للسلطان .

وكانت أول جهودات على بك هي الإتصال بصديقه ظاهر العمر ، حاكم عكا ،

للتحالف معه ، ولتأمين جناحه من جهة سوريا ، رغم أن الدولة العثمانية لم تكن في وضع يسمح لها حينئذ بالوقوف في وجه هذه الحركات ، وقصرت جهودها على توجيه باشا دمشق إلى الحيلولة دون اتصال قوات علي بك بقوات ظاهر العمر في عكا .

وكان علي بك شديد الحرص على أن يتعرف على كل شيء بنفسه ، ويطلع على كل صغيرة وكبيرة . وأقام مملوكه ، محمد بك أبو الذهب ، رئيسا لشرطة القاهرة ؛ كما أقام بعض التحصينات في الموانئ ، وبخاصة في الإسكندرية ودمياط ؛ وضرب بيد من حديد على أيدي المفسدين وقطاع الطرق . وكان إحتياج علي بك إلى الأموال ، كما حدث في عام ١٧٧٠ ، قد دفعه إلى مصادرة أموال الأغنياء ، ممن لا يلتصقون إليه ؛ وضرب بذلك هدفين مرة واحدة : هما الحصول على الأموال ، والقضاء على نفوذ هؤلاء الأغنياء ، وما لهم من سيطرة . وعمل على إدارة الخمارك لحسابه الخاص ، وحرم رجال الأوجاقات من التمتع بإيراداتها . الأمر الذي أضعف نفوذ هذه الأوجاقات ، ودرجة سيطرة رجالها على البلاد .

وإذا كان علي بك قد ترك الأوجاقات كما كانت عليه ، إلا أنه عمل على تكوين جيش كبير ، لكي يعتمد عليه في السيطرة على البلاد من الداخل ، والسيطرة على المناطق التي كان يرغب في ضمها تحت سلطته . وكان هذا الجيش الجديد ينقسم إلى قسمين : الأول من فرق مملوكية راكبة ، وبلغ عدد فرسانه حوالي الستة آلاف من المماليك المدربين ، عدا تابعيهم ؛ والثاني من مجموعات المرتزقة ، من أتراك وشوام ومغاربة ومتادلة ودروز ، وعرب حضرموت وعرب اليمن ، ومن الإحياش ، ومن الولاة ؛ وكانوا لا يقلون في أعدادهم عن الإثنى عشر ألفا .

ولم يتم على بك بمدافع الحصار ، وبالسفن الحربية ، وعمل على إستخدامها من الخارج .

ونتيجة على بك بأنظاره إلى الحجاز ، وإلى الشام ، لضمها لمصر . وإذا كانت الظروف قد دفعت به إلى ذلك ، فإن هذه العملية كانت . من جانبه ، محاولة جريئة لإعادة سلطنة المماليك في منطقة الشرق الأدنى إلى وضعها الجغرافي الذي كان لها حتى السنوات الأولى من القرن السادس عشر .

٣ - ضم الحجاز والشام :

لا شك في أن الأسباب المالية والإقتصادية كان لها هورا عند أصول قيام على بك الكبير بعملية ضم الحجاز والشام ، مع غيرها من العوامل ، وبخاصة في ذلك الوقت الذي كان تفكير عدد من الأوروبيين عامة ، ومن الفرنسيين والإنجليز خاصة ، قد أخذ في الإتجاه صوب مصر ، كمعبر بين البحرين ؛ البحر المتوسط والبحر الأحمر ، ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى ، كما كان عليه الحال قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحول التجارة إلى المحيط الأطلسى . وكانت كل من الحجاز والشام ، لازمة لمصر ، لإتمام مرور هذه التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومن منطقة تتمتع بالأمن اللازم .

وكان الحجاز خاضعا لحكم الأشراف ، الذين اعترفوا بدورهم بالسيادة العثمانية ، منذ أن دخلت قوات العثمانيين مصر في عام ١٥١٧ . وظلت مصر مسئولة عن إرسال المحمل والصرة إلى الحرمين في كل عام ، كما كانت مكلفة بإرسال الأتوات والغلال إلى الحرمين الشريفين .

ثم حدث شقاق بين الأشراف على السلطة في الحجاز ، في السنوات الأولى من

النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، تحول إلى نزاع ، استخدمت فيه القوة .
وأنصل أحد الأشراف بعلى بك الكبير في عام ١٧٦٨ وطلب إليه تأييده ضد
خصومه . ولم تكن الأمور قد استقرت لعلى بك الكبير بشكل نهائي في مصر ،
فطلب إلى أمير الحج المصري في العام التالي ، وهو محمد بك أبو الذهب ، بدراسة
الموقف ومعرفة نيات العرب ، والاستكائيات اللازمة للتدخل .

وفي نفس الوقت كان الأوروبيون يحاولون العودة إلى الاستفادة من البحر
الأحمر في الإتصال بالهند وبالشرق الأقصى . وكان في وسع مصر أن تفيد من
جديد من مركز ميناء جدة ، كمستودع لتجارة اليمن والهند والشرق الأقصى ، مع
مصر وفي خط التجارة العالمية بين الشرق والغرب . وناقش الرحالة الإنجليز جيمس
بروس مع على بك الكبير أمر فتح الطريق المصري المباشر لتجارة الهند مع أوروبا ،
ما ساعد على بك الكبير على الوصول إلى قرار بشأن ضرورة ضم الحجاز ، وتأمين
ميناء جدة ، لكي يتخذها قاعدة للسفن وللتجارة في البحر الأحمر .

وما أن استقرت الأمور في مصر ، حتى اهتم على بك الكبير بنفسه بأمر تجهيز
الحملة ، وأشرف بنفسه على إعداد الجنود والذخائر والمؤن . وكانت التجربة
بقيادة محمد بك أبو الذهب ، وبها ثلاثة صناع ، وثلاثة آلاف من العسكر ،
وثلاثون مدفعاً ، وكان على بك قد إختار أحسن جنوده وأحسن فواده لها . وبعد
شحن الذخائر والمهمات على السفن من السويس ، سارت الحملة بطريق البر . وبعد
احتلال ينبع تمت عملية إنزال المهمات من السفن فيها . وبعد التقدم صوب الداخل ،
لاضطر شريف مكة إلى الخروج منها إلى الطائف ، وتم تولية أمر الشرافة فيها
لعبد الله بن يحيى بن بركات . ودخلت القوات المصرية ميناء جدة بسهولة ، وتم
تعيين أحد البكوات المماليك ، وهو حسن بك عليا ، وظل فيها في الوقت الذي عاد

فيه محمد بك أبو الذهب مع بقية القرات إلى مصر . وكان هذا يدل على أهمية جدة بالنسبة لعلى بك في مصر .

وفي السنوات التالية، بدأت بعض السفن التجارية رحلتها من الهند إلى السويس، وتم الاتفاق بين بعض التجار الإنجليز في الهند، وبين على بك، وتحددت رسوماً جركية مخفضة على هذه التجارة في السويس، كما تعهد على بك بحماية التجار الإنجليز وتجارهم . ولقد ذكر سافاري أن بعض السفن الإنجليزية قد وصلت إلى السويس محملة بأقمشة البنغال، وأنها لاقت رواجاً وربحاً وفيراً . وأدت هذه الجهود إلى طرح فكرة إمكانية وصل مياه البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط . وكانت تجربة على بك الكبير خارج حدود مصر تدل على رغبته في العمل في منطقة الشرق الأوسط، وكان في حاجة إلى الشام، لكي يمنع تدخل النفوذ العثماني، ضد نفوذه، في الحجاز وفي البحر الأحمر .

وكانت أحوال الشام، تحت الحكم العثماني، تعكس كذلك، في أثناء القرن الثامن عشر، نفس الضعف الذي كان قد أصاب بقية أنحاء الإمبراطورية . وكانت الشام تشتمل على مذاهب مختلفة، وطوائف متعددة، علاوة على وجود العصبية، وبخاصة عند أهالي المناطق الجبلية، وقبائل وعشائر البادية . وكثيراً ما كانت سلطة مثل السلطان فيها لا تعدى دائرة المدن والموانئ التي يحكمون منها . وفي مناطق كثيرة، ظهرت شخصيات متميزة، ولم تخضع سلطة الدولة، إلا من الناحية الاسمية . وبهنا من بينها في ذلك الوقت شخصية ظاهر العمر، الذي تمكن من أن يصبح متصرفاً في صيدا ويافا وصيفا والرملة وتابلس وحفد وعكا، أي أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية، أو فلسطين، واتخذ من عكا مركزاً لسياسته الكبيرة . وهذه الشخصية ستؤثر في مصر، وفي تاريخ مصر .

نتيجة لإتصالها على بك الكبير ، ووضع مشروعات عمل مشتركة بينهما .

وكانت الدولة العثمانية تعترف بسلطة الشيخ ظاهر ، والذي كانت له عصبية قوية ، وثروة ضخمة ، وقوة كبيرة ، رغم بلوغه سن الثمانين . لكن اشتباك الدولة العثمانية في الحرب ضد روسيا ، مع انتزاع على بك السلطة في مصر في نفس العام ، وشهور العثمانيين بوجود تفاهم بينه وبين الشيخ ظاهر العمر ، جعل الدولة العثمانية تسعى إلى تضيق الخناق على الشيخ ظاهر ، وحركت ضده وإلى الشام بقواته العسكرية ، من دمشق . ولكن قوات الشيخ ظاهر تمكنت من هزيمة قوات باشا دمشق . وتم الاتصال من جديد بين الشيخ ظاهر العمر ، وبين على بك الكبير ، في عام ١٧٧١ .

وكانت قوات على بك الكبير قد عادت في ذلك الوقت منتصرة من الحجاز ، فوافق على الدخول إلى العمليات في الشام . وبعد تجريدة أولى لتأمين طريق المواصلات ، ضد العربان ، حتى غزة ، خرجت حملة يزيد عددها على عشرة آلاف مقاتل من مصر ، وسارت بطريق البر ، وذلك في الوقت الذي رحلت فيه حملة ثالثة من دمياط بحرا ، ثم أوردتها بحملة جديدة . وكان لنزول القوات المملوكية المصرية إلى سوريا الجنوبية تأثيرا كبيرا على القيادة العثمانية في الشام . ولكن هذه الأرض أظهرت حاجة العمليات إلى المدفعية ، وضرورة الحصول على معونة من جانب البحر . وكانت معظم القوات العثمانية مشغولة على جبهة الدانوب ضد الروس ، وذلك في الوقت الذي كان فيه الأسطول الروسي يبحر في البحر المتوسط ، بعد أن خرج إليه من البحر الأسود . فلم يجد على بك غضاضة من أن يحصل على حاجته عن طريق روسيا ، والأسطول الروسي . وكتب على بك إلى الكونت أورلوف ، قائد الأسطول الروسي في البحر المتوسط ، وأبدى له رغبته في عقد

معاهدة تحالف وصداقة مع روسيا ، ووعده بكل ما يحتاج اليه جيشه وأسطوله ، وطلب اليه ، في نظير ذلك بأن يزوده بالمدفعية ، وبمعدن المهندسين . وشجع الكوات أورلوف هذه الحركة ، ووعده بعرض طلبات علي بك علي كاترين الثانية ، لإمبراطورة روسيا .

وكان اتصال علي بك الكبير بالأسطول الروسي ، في وقت محاربة روسيا للدولة العثمانية ، وهي دولة الخلافة الإسلامية ، يؤدي إلى تداخل معنوي ، وعلى أساس ديني ، بين عدد من رجال علي بك نفسه . وعلى أي حال ، فلقد اهتم علي بك بتجهيز الحملة الجديدة ، التي حاول بها إنهاء الخطر العثماني من سوريا . وبلغ عدد رجالها أربعين ألف مقاتل ، زودهم بما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وعقاد ، وعين محمد بك أبو الذهب ، بطل حملة الحجاز ، قائدا عاما عليها . ولقد برر علي بك الكبير أمر الحملة بأنها موجهة ضد عثمان باشا ، والي الشام . وتمكنت هذه الحملة ، بقيادة محمد بك أبو الذهب من دخول دمشق ، يوم ٦ يونيو ١٧٧١ ، دون أن تسيل قطرة واحدة من الدماء . ووصل حدى هذا النصر إلى القاهرة ، واحتفل به علي بك احتفالا كبيرا .

وأصبح علي بك الكبير سيد الشام ، وأصبح في وسعه ، أن يعلن نفسه سلطانا على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ما وصله نفوذ علي بك الكبير . ولكن السلطان إسماعيل فتوى من قاضي القضاة ، والمفتي الأعظم باعتبار علي بك ورجاله بغاة ، يجب قتلهم أينما وجدوا . وهنا تظهر أهمية ذلك السلاح المعنوي ، الذي زاد من خطورته اتصال علي بك الكبير بقواد روسيا ، وهي دولة مسيحية ، وفي حالة حرب مع دولة الخلافة الإسلامية . ووجدت روسيا في حركات التمرد في داخل الدولة العثمانية ، وانتفكك الموجود بين أقاليمها ، عاملا مساعدا لها ، وهي

تجارب الدولة العثمانية . وفي ليلة ١٠ يونيو ١٧٧١ ، بدأ نهم على بك الكبير في الأقول . ذلك أن محمد بك أبو الذهب قد طاد سريعا إلى مصر ، وسحب ، في طريق عودته ، جميع الحاميات التي كان قد أقامها في البلاد المفتوحة . وبدأ يحارب سيده ، وولي نعمته ، كما يقولون . والمهم هو أن بطاقات السلطان ، وقوة روح التضامن الإسلامي ، وإعتماد نظام المماليك على المؤامرات للوصول إلى السلطة ، وإرتباط هذه العملية ، أو المغامرة ، بشخصية القائم عليها ، دون استنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الأهالي ، سكان المنطقة ، قد أدى إلى فشل هذه التجربة ، وقيام تنازع بين علي بك ومحمد بك ؛ انتهى بوصول أبي الذهب إلى السلطة .

٤ - محمد بك أبو الذهب :

كانت عملية إنسحاب محمد بك أبو الذهب من الأقاليم السورية إلى مصر ، بعد إنتصاره على القوات العثمانية ، وسيطرته على هذه الأقاليم ، مفاجأة للجميع . وربما رأى البعض في ذلك أن علي بك الكبير نفسه هو الذي كان قد أمر بمثل هذا التقهقر ، ولكن الواقع أن النظام المملوكي ، كان هو المسئول عن تطور الأحداث بمثل هذه الطريقة ، وبمثل هذه السرعة ، وبمثل هذه المفاجئات ؛ وكان يدل على أن محمد بك أبو الذهب قد أخذ في مواجهة سيده ، علي بك الكبير ؛ وكان يدل كذلك عن قرب وقوع معركة قيادية ، بين السيد ، وولده التابع ، ؛ ويدل بالتالي على أن الرجل الثاني في القيادة قد طمع في تولي القيادة العليا والسلطة ، بنفسه ، مع ما قد يحمله ذلك من نتائج على الوضعية العامة ، التي كانت المنطقة قد وصلت إليها .

وأطلع محمد بك أبو الذهب بكوات المماليك الموجودين معه في الشام على

نياته بالرجوع إلى مصر ، حتى لا يقضون بقية أيامهم في الغربة ، ، وذلك بعد أن كان على بك الكبير قد أمره بالإستقرار في فتح بقية بلاد الشام . وأخذ هودة محمد بك أبي الذهب شكلا سريعا ، قارب شكل الفرار ، أكثر من شكل التقهقر ؛ أو قارن شكل الهجوم المفاجيء السريع على مصر . وكان محمد بك أبو الذهب يتخلص من كل ما يعوق سرعة تقدمه ، وبشكل جعله يصل إلى القاهرة بعد ساعات قليلة من وصول نبأ عودته إلى على بك ولاشك في أنه كان يرغب بذلك في الإفادة من عنصر المفاجأة ، حتى يسهل عليه أمر اتمام الإنقلاب .

واسقط في يد على بك ، خاصة وأن القوة كانت مع محمد أبو الذهب . ولم يرهب على بك الكبير في إتخاذ موقف صريح ضد تابعه ؛ وربما عجز عن ذلك . ولقد أمر على بك أحد أموانه بابلاغ أبي الذهب . في أوائل عام ١٧٧١م أمره بنفيه إلى الصعيد ؛ ثم حين على بك أحد البكوات المخلصين له ، وهو أيوب بك ، حاكما على جرجا ، وكافه بالتخلص من محمد بك أبو الذهب . وفي جرجا ، تمت مقابلة محمد بك أبو الذهب بالترحيب والإكرام . ولكن أحد خطابات على بك الكبير إلى أيوب بك بشأن التخلص من أبي الذهب ، وقعت في أيدي هذا الأخير . فواجه أيوب بك ، ثم أمر بالقبض عليه ، ثم قتلوه . وتغير الموقف ، وإلتفت معظم العناصر التي كانت تعارض على بك حول أبي الذهب ، ومعهم كثير من الهوارة . كما كسب محمد بك بعض الرجال من حاشية سيده ، وأصبح يسيطر على كل الصعيد ، وفي موقف مواجهة صريحة ضد على بك الكبير .

ومع تأزم الموقف بهذا الشكل ، اضطر على بك إلى إستخدام القوة وسيلة للقضاء على تابعه ، وعلى تأديبه ، مادام قد أخذ شكل العصيان . وجرز تجريده كبيرة أرسلها إلى الصعيد ، بقيادة اسماعيل بك ، في الوقت الذي أرسل فيه

الامدادات لها بالمراكب في النيل. وكانت المفاجأة لعلى بك، هي انضمام إسماعيل بقواته إلى محمد بك أبو الذهب، وزحفهم سويا على العاصمة. وأصبح الصعيد تحت سيطرة محمد بك. أصبح على بك لا يسيطر إلا على العاصمة. وبعد فشل قوات على بك في وقف زحف قوات محمد بك صوب القاهرة، شمال بنى سويف، اضطر على بك إلى ترك القاهرة، وإتجه صوب صديقه وحليفه ظاهرة العمر؛ وكان معنى ذلك سيطرة أبي الذهب التامة على مصر. وكان خروج على بك من القاهرة يوم ١٢ أبريل عام ١٧٧٢؛ وكانت معه قوة لا تتجاوز السبعة آلاف رجل، بين فرسان ومشاة. وكانت ستة وعشرون بعيرا ينقلون ماله وثيابه. وكانت ثروته الخاصة تقدر بثمانمائة ألف محبوب، هذا علاوة على كمية من المجوهرات تزيد قيمتها على ثمانية ملايين من الدوقات. ودخل محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة في اليوم التالي لخروج سيده منها، وتخلص من أعوان سيده بالسجن والقتل.

ووصل على باشا إلى الشام بسرعة، وكان في عكا بعد أحد عشر يوما؛ وكان منهكا، كثير النفس؛ وكان موقفه صعبا، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تواصل الضغط على المنطقة، وعلى العصبية الموجودة فيها. وعمل على بك مع قوات الشيخ طاهر العمر، وتمكن من فتح غزة، والدوا الرملة. وبعد الاستيلاء على يافا، فكر على بك في ضرورة العودة إلى مصر، واستعادتها. وشجعه على ذلك بعض المماليك من مصر، الذين طلبوا إليه تخليصهم من ظلم أبي الذهب. وبدأ الجيش يتحرك في أوائل شهر مارس ١٧٧٢، وكان يتكون من مماليك على بك وجنوده الشيخ ظاهر، علاوة على ثلاثة آلاف من المغاربة؛ أي أن عدده لم يزد على ثمانية آلاف مقاتل.

ووصلت قوات على بك الكبير إلى الصالحية في يوم ٤ أبريل؛ وبعد لقاء مع

مقدمة قوات أبي الذهب ، تمكنت من الدخول إلى المدينة . وتمكن محمد بك أبو الذهب من تجميع قواته . وفي الوقت انخفضت فيه الروح المعنوية لعلى بك الكبير ، وأصابته الحمى ، هجمت عليه قوات أبي الذهب ، يوم ١٣ أبريل . وبدأت المعركة قبيل الظهر ، وصادف أحد الجناحين نجاحاً ، أما الجناح الثاني فقد انهزم . ولكن مشاة على بك انضموا إلى قوات أبي الذهب ، فتغير شكل المعركة .

وشعر على بك أنه فقد كل شيء ، ولكنه صمم على الصمود . وبعد الهجوم على خيمته ، وجرحه ، حملوه جريحاً إلى شيمة أبي الذهب . وكانت معركة الصالحية حاسمة في حياة على بك ، كما كانت هامة بالنسبة لتغير سير الأمور في مصر ، وقضت على هذا الاتجاه الاستغلاي من الدولة العثمانية ، حتى وإن كانت سلطة هذه الدولة على مصر إسمية ، مادامت القوة الفعلية قد ظلت مركزة في الممالك .

وكانت تجربة على بك الكبير قد زادت من إلغيات التجار الأجانب إلى أهمية مركز مصر بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، ووسط الإنجليز جيمس بروس عند محمد بك أبي الذهب ، لعقد إتفاقية في صالح شركة الهند الشرقية ، وتم التوقيع عليها في شهر فبراير عام ١٧٧٣ ؛ وهي الإتفاقية التي تأكدت نصوصها بمعاهدة ٧ مارس ١٧٧٥ . ولا شك في أن ذلك كان خطوة هامة على ذلك الطريق الطويل ، الذي ستبداً مصر في التعرف عليه ، وعلى رجاله ، وبسرعة متزايدة ، وبشكل يؤثر على مستقبل البلاد .

وأظهر محمد بك أبو الذهب خضوعه للدولة العثمانية ، وعزيمته على الانتظام في دفع الجزية ، التي كان على بك قد أوقف إرسالها إلى إسطنبول . وبعد أن كان

على بك قد منع دخول أى باشا عثمانى إلى القاهرة ، إستقبل محمد بك أبو الذهب
الوالو الجديد ، الذى حضر إلى مصر ، وهو خليل باشا ، وسعد معه إلى القلعة ،
كما كانت العادة سابقاً . ولا شك فى أن الدولة العثمانية قد رضيت بذلك ، وأصبح
محمد بك أبو الذهب يتمتع بمكانة خاصة فى نظر الدولة ، وبشكل يجعلها تجيب
رغباته . وقام بحملة على يافا ، التى تمكن من الدخول إليها . وأصدر السلطان
فرماناً بتأمير أبى الذهب على مصر والشام . ولكن موت أبى الذهب المفاجئ
حرمه من الإبتهاج بالنصر ، ومن التمتع بهذا الشرف . وعادوا بجثته إلى القاهرة .

٥ - إبراهيم بك وهران بك :

بمجرد وفاة محمد بك أبى الذهب ، استولى نائبه مراد بك على قيادة الجيش ،
وأسرع بالعودة صوب مصر . وحين إجتمع الديوان ، فى قلعة القاهرة ، إستقر
مراد بك الدفتردارية ، ويقسم يوسف بك إمارة الحج .

وكان الثلاثة من « بيت » محمد بك أبو الذهب وكان معنى ذلك وجود أكثر
من رئيس فى السلطة ، الأمر الذى يساعد على إقتسام وتوزيع الاختصاصات ،
ويؤدى بالالى إلى الإستقرار فى الحكم . ولكنه ، هل كان نظام الحكم المملوكى
العثمانى فى هذه الفترة ، وبعد تجارب على بك ومحمد بك ، يسمح بمثل هذا
الإستقرار ، أو يعمل على التقليل من تطامعات كل من قادة المماليك نحو الإنفراد
بالسلطة ؟

لقد شهدت السنوات التالية صراعاً واضحاً على السلطة . وإستمراراً للتناحر
بين قادة المماليك وبعضهم ، الأمر الذى أدى إلى ضعف النظام المملوكى . كما شهدت
كذلك بعض المحاولات للتدخل ، إما من جانب الدولة العثمانية ، أو من جانب
الدول الأوروبية وعلى أى حال فإن ضعف القيادة قد أدى إلى تخفيف ثقل اليد

الموجود على الأقاليم ، وسمح للناهبين من بين المصريين باستمرار النمو ، والأخذ في مناقشة ومجادلة سلطات الحكم العثمانية والمملوكية .

ورغم أن البكوات الثلاث كانوا يتمتعون بنفس المرتبة ، إلا أنه سرعان ما ظهر أن مراد بك قد أخذ في التقدم عليهم ونعرف أن مراد بك كان قد أعجب بزوجته سيده ، السيدة نفيسة ، وزوجه عنى بك الكبير ، وأنه تزوجها بعد وفاة زوجها ، وأصبحت منذ ذلك الوقت تسمى السيدة نفيسة المرادية . وكانت تتمتع ، علاوة على جمالها ، بثروة ضخمة ، وتتمتع كذلك بحب المماليك لها ، حتى أصبحت تلقب بأم المماليك . وكان هذا الزواج يظهر مراد بك في شكل متميز عن زميليه ، ويجعله يستند إلى ثروة ضخمة ، وإلى نفوذ واضح ، وكأنه الوارث لعلى بك الكبير نفسه .

وكانت أول المشاكل التي صادفت البكوات الثلاثة هي مشكلة الاتفاق فيما بينهم على توزيع الثروة الضخمة التي كان سيدهم محمد بك أبو الذهب قد تركها ، والتي كانت تقدر بما يقرب من عشرين مليون جنيه من الإيراد السنوي . وكان عليهم أن يدفعوا إلى حكومة الباب العالي ما يقرب من ستة ملايين من الجنيهات كضريبة ميراث عن هذه الثروة . فبدأ الشقاق فيما بينهم .

وأخذ مراد بك يشعر بأن له من القوة والنفوذ ما يساعده على السيطرة على السلطة الموجودة في مصر . وحازل في عام ١٧٧٦ مع أعوانه ، أن يستولي على القلعة ، وأن يجبر الوالي على تعيينه شيخاً للبلد ، ثم استمر الصراع على السلطة في الفترة الممتدة من عام ١٧٨٠ حتى عام ١٧٨٦ ، بشكل عام ، وإن كان قد ظهر بمظهر متقطع ، بين كل من مراد بك ، وإبراهيم بك ، وإسماعيل بك . وكان مراد وإبراهيم يراقب كل منها الآخر ، وكانا يتخاصمان ثم يتصالحان . ووجهها

حملات عديدة إلى الصعيد ، للتخلص من إسماعيل بك ، أو للقضاء على سلطته هناك ، ولكنهما فشلا في ذلك . وكانت هذه الفترة تمثل خليطاً من المؤامرات ، والإنقلابات المسرحية ، وأحداث الإغتيال ، وتغيير المواجهة ، أو الخيانة ، ويصعب شرحها بالتفصيل ، إذ أن ذلك سيكون سرّداً لتفاصيل حياة من الفوضى والتنازع والتقاتل ، لوصول بعض الشخصيات إلى السلطة ، ومحاظتها على نوع من الولاء ، أو حصولها على بعض الإمتيازات .

وشهدت هذه الفترة تدهوراً واضحاً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في مصر ، نتيجة لهذه الحروب المستمرة ، والفن والإضطرابات . ويقول الجبرتي : وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم ، وانتشروا في المدينة بنسائهم ، وأولادهم يصبحون من الجوع ، ويأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشور البطيخ وإشته بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحير والجمال ، فإذا خرج حمار ميت تزاحوا عليه وقطعوه وأخذوه ومات الكثير من الفقراء بالجوع ، هذا والغلاء مستمر ، والأسعار في الشدة ، وعز الدرهم والدينار في أيدي الناس وقيل التعامل إلا فيما يؤكل وصار سعر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المأكول والقمح والسمن ، وغير ذلك لا غير ، (١) .

وكان هذا التدهور الواضح في الأوضاع الاقتصادية ، مع زيادة المظالم ، وانتشار الفوضى ، وعدم اعتبار سلطة مثل السلطان في مصر ، سبباً في أن يقرر السلطان عبد الحميد الأول في ذلك الوقت ضرورة إعادة سلطته الفعلية على البلاد ، وعلى الولاية . وبدلاً من أن تشهد مصر مجيء ولاية من إستانبول ، مجردين من السلطة ، شهدوا هذه المرة مجيء حملة حربية كبيرة ،

(١) الجبرتي : ج ٢ ص ٥٢ - ٥٤ .

على سفن عديدة ، وبقيادة حسن باشا ، القائد العام ، أو قبطان باشا الأسطول العثماني .

واقعد أصرت الدولة العثمانية على لومها المماليك لعدم إرسال الخزانة المنكسرة ، وطالبت بسرعة إرسال الأموال ، وكذلك إرسال مرتبات الحرمين من الغلال والصرر . ولقد حاول مراد بك أن يحصل على مهلة في الدفع ؛ ولكن سرعان ما وصل الغازي حسن باشا ، ساري عسكر السفر البحري المنصور ، إلى نهر الإسكندرية ، وصحبته السفن ، فزاد الإضطراب ، وكثر الغلط . ووصلت فرقة أخرى من البحرية العثمانية إلى نهر رشيد ، فزاد قلق المماليك ، وقرروا إرسال تهمزدة بسرعة ، بقيادة مراد بك ، إلى جهة قوة ، حتى يمنعوا الطريق . ولكن حسن باشا أظهر أنه صاحب الأمر والنهي في البلاد ، وأرسل المكاتبات إلى أعيان القاهرة يستنكر فيها ما قام به مراد بك وإبراهيم بك ، وطلب قراءتها في الجامع الأزهر . وسرعان ما وصلت المراكب ، عامرة بالمماليك والجواريح ، الذين أخبروا بكثرة مراد بك ومن معه ، قرب الرحمانية . وأرسل الوالي العثماني في القاهرة ، يستحث حسن باشا على سرعة الوصول إلى العاصمة ، التي سادتها الفوضى . وبعد وصول حسن باشا إلى ساحل بولاق ، إحتفلوا بقدومه رسمياً ، وضربوا له المدافع ؛ وأخذت بعض سفن حسن باشا في تعقب مراد بك وإبراهيم بك ، اللذان فرا إلى الصعيد .

وذهب مشايخ الأزهر ، والتجار ، إلى حسن باشا ، وشكوا إليه ظلم الأمراء ، فوعدهم خيراً . وترأس الباشا بنفسه الديوان ، وقلد بعض المماليك مناصب الصنحية ، ونصحهم بالتزام قوانينهم القديمة . وإستمرت عملية تفتيش بيوت البكوات المماليك من أجل العثور على أموالهم وكان حسن باشا يرى أن هؤلاء

المماليك لهم مدة سنتين ينهبون البلاد ، وياً كرون أموال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من مصر على خيولهم ، وتركوا الأموال عند النساء ، فعلمين دفع ما على أزواجهن .

ولقد وصلت سفن حسن باشا إلى أسوان ، تعقبها لامراء المماليك . ووقعت إحدى المعارك ، فاعتبرها العثمانيون نصراً كبيراً ، واحتفلوا بها في القلعة . ولكن قوات المماليك كانت لا تزال تسيطر على الصعيد . وبعد أن كان حسن باشا قد أمر بإبطال المظالم ورفعها عن مصر ، عادت هذه المظالم وتقررت ، في وقت جاء فيه النيل منخفضاً ، والمحصول ضعيفاً . وظهر من الأيام الأخيرة لوجود حسن باشا في مصر أن إهتمامه الأول كان موجهاً إلى السفر للاشتراك في الجهاد . وأصدرت الدولة العثمانية عفواً عن إبراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الأول في قنا ، والثاني في إسنا ، مع تحريم دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا من مصر ، وأخذ معه بعض المماليك كرهائن . والمهم هو أنه جاء لكسر شوكة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليها ، ولكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة في هذا الشأن .

وبعد سفر حسن باشا ، بقي عابدي باشا في القلعة ، أما شياخة البلد فإنها ظلت مع إسماعيل بك الكبير ، الذي ورث الموقف ، وكما كان ، ودون أن يكون هناك حل واضح لمشكلة النزاع على السلطة . وكانت حاجة إسماعيل بك إلى الأموال ، اللازمة لمحاربة إبراهيم بك ومراد بك ، من الأهالي يستتبع نفور الأهالي منه ، حتى أصبح في موقف لا يحسد عليه . ولكنه نشط في عملية جمع الأموال ، بدعوى الدفاع عن القاهرة ، وإقامة التحصينات عند طرة . وأقاد كذلك من هذه الأموال التي جمعها في إرسال الهدايا والتحف إلى الدولة العثمانية وكانت

هذه الهدايا غالية في ثمنها ، وملفتة للنظر ، حتى في إسطنبول .
وظل البكوات إبراهيم بك ومراد بك يسيطران على الصعيد . وتكاثرت
المصائب على البلاد ، وظهر وباء الطاعون في مصر في عام ١٧١١ ، ومات به
ملا يحصى من الأطفال والشبان ، والجواري والعبيد ، والأجناد والكشاف
والأمراء . ومات بهذا الطاعون إسماعيل بك نفسه . وتنازع على السلطة بعض
البكوات التابعين له . وكان هذا التغيير سببا في تحرك الأمراء ، القبليين ،
الموجودين في الصعيد ، فأخذوا في الاستعداد للدخول إلى القاهرة .

وتقدم مراد بك من أسيرط إلى المنيا ، وعسكر إبراهيم بك في منفوط . ثم
وصلت قواتهم إلى حلوان . وتم دخولها إلى القاهرة ، وصدر عفو من السلطان
عنهم ؛ فعقدوا الديوان ، وقرأوا المرسوم ، واحتفل بحكام القاهرة بهذا الرضاء
السامي . وكانت البلاد في شبه مجاعة ، والأسعار مرتفعة ؛ وفي نفس الوقت كان
إبراهيم بك ومراد بك يفخرون بالخلع التي أرسلها الباب العالي إليهم ، ويشعرون
بأن لم يعد هناك من ينازعهم السلطة .

ولكننا نلاحظ بشكل عام أن بعض أصوات من المصريين وبخاصة من
الشيوخ ، بدأت في الارتفاع في ذلك الوقت ، محتجة على الظلم والاستبداد .

واشتكى بعض أهالي إحدى قرى بلبيس ، للشيخ الشرقاوي ، من ظلم محمد بك
الأناني وأتباعه لهم . فذهب الشيخ إلى الجامع الأزهر ، وجمع المشايخ ، واقفوا
باب الجامع ، بعد أن فشل في تحريك مراد بك وإبراهيم بك . وأمر الشيخ الناس
بغلق الحوانيت ، وركبوا في اليوم التالي ، ومعهم خلع كثير ، وذهبوا إلى بيت
الشيخ السادات . وزاد إزدحام الناس أمام بيت هذا الشيخ ، وبشكل جعل إبراهيم
بك يراهم . وعلم باجتماعهم ، فأرسل إليهم أيوب بك المقتر دار ، الذي سلم عليهم
« ووقف بين يديهم ، وسألهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ، ورفع الظلم

والجور، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها.
فقال : لا يمكن الاجابة إلى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش
والنفقات ؛ فقليل له هذا ليس بعذر عنه الله ولا عند الناس ، وما الباءث على
الإكثار من النفقات ؛ وشراء الممالك ، والامير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ
[؟] فقال ؛ حتى أبلغ ، وإنصرف ، ولم يعد لهم بجواب ، (١) .

واقعد انفض المجلس ، وعاد المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل
الاطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد ، وعمد إبراهيم بك إلى المشايخ
وأخذ يعضدهم ، ويذكر لهم أنه متضامن معهم ، وأنه لا يوافق على هذه الأمور ؛
وأرسل في نفس الوقت إلى مراد بك يحذره من عاقبة ذلك .

فاضطر مراد بك إلى أن يتصل بهم ، ويذكر لهم أنه يجيبهم إلى جميع
ما طلبوه ، فيما عدا شيئين ، هما ديوان بولاق ، وطلب المنكر من الجامكية ،
وإبطال ما عدا ذلك من الحوادث والظلم . وتدفع لكم جامكية سنة تاريخه اثلاثاً ، (٢) ،
وطلب مراد بك أربعة من المشايخ ، إختارهم بالإسم ، وذهبوا إليه في الجيزة ،
وأحسن إستقبالهم . وطلب إليهم السعى في الصلح على أساس ما ذكر . وعادوا
من عنده ، وإنقضى اليوم على ذلك .

وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع بالأمراء هناك ،
ودل هذا على أن المسألة تطلبت تدخل الوالي بنفسه . ثم أرسلوا إلى المشايخ
رضوان كنخدا إبراهيم بك طالبين حضور الشيخ السادات . والسيد النقيب ،
والشيخ الشرفاوي ، والشيخ البكري ، والشيخ الأمير . وذهب هؤلاء المشايخ ،
وطلبوا إلى العامة أن يبقوا في أماكنهم ، في الجامع الأزهر ودار الكلام بينهم ،

(١) المرجع السابق - نفس الجزء - نفس الصفحة .

(٢) الجبرتي : ج ٢ - ص ٢٠٩ .

وطال الحديث . وذكروا أنهم قد تابوا ورجعوا ، والتزموا بما شرطه العلماء عليهم . . وتم الصلح على أن يدفعوا سبعمائه وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون ، وأموال الرزق ، ويعطوا رفع المظالم المحدثه ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس ، ماعد ديوان بولاق ؛ وأن يكفوا أتباعهم عن إمتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ، والموائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس صرة حسنة ، (١) . وكتب القاضى حجة بذلك ، ووقع عليها الباشا ، وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها كذلك .

ومعنى هذا أن العلماء قد تدخلوا ، وأجبروا الأمراء على التوقيع على وثيقة تحدد من سيطرتهم واستغلالهم للبلاد . ولا شك في أن وصول العلماء إلى مثل هذا الوضع القوي ، ووصول البكوات المماليك إلى حد الرضوخ لمطالب العلماء والتوقيع على الشروط ، كان يدل على حدوث تغيير في علاقات القوى الموجودة في مصر ببعضها ، وبشكل يصعب على الباحث التاريخي أن يلاحظه قبل هذه الفترة .

ويذكر لنا الجبرقي أن الفتنة قد انجملت ، أو انتهت ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم ، وأمامه وخلفه ، جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب ما رسم ساداتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث المكوس بطالة من مملكة الديار المصرية ، (٢) لقد كانت مظاهرة شعبية ، تعبر عن الفرحه ، بعد ذلك الإعتصام الذى قاموا به في مقر العلم ، ومقر علماء القاهرة . ولا شك في أن أهالى القاهرة قد فرحوا بما وصلوا إليه ، وفتحت الأسواق من جديد ، وسكن الحال ، لفترة من الوقت . ولكن هل كان في وسع البكوات المماليك أن يبقوا بدون إستتراف

(١) الجبرقي : ج ٢ - ص ٢٥٩ .

(٢) الجبرقي : ج ٢ - ص ٢٥٩ .

الاموال من الاهالى ؟ وإذا كانت القاهرة قد رفعت أمامهم ، وبقيادة علمائها ، مثل هذه الوقفة ، فهل كان فى وسع بقية المدن أن تقوم بنفس الشيء ؟ لم يمض شهر واحد على توقيع الممالك على هذه الوثيقة ، حتى نزل مراد إلى دمياط ، وفرض عليها الضرائب الباهظة .

لقد كان الشعب يحتاج إلى قوة . وإلى تنظيم ، لىكى يتمكن من وقف الممالك

عند حدم .

الفصل السادس

بداية التطور الاجتماعي والسياسي

جرى العرف بين جمهرة المؤرخين على أن يعتبروا القرن الثامن عشر في مصر فترة ركود وخمول ، تفككت فيه القوى ، وتفككت ، وركدت الأحوال ، حتى زاد التعفن ، وفي جو يميت . والواقع أن تاريخ هذه الفترة في مصر كان يمتاز بصراعات قوية . وبمحركات سريعة ، وييشر بحدوث تغيير واضح في علاقات القوى الموجودة داخل مصر ، وكانت علاقة أصحاب السلطة في البلاد بالتجار الأجانب ، وبمشروعات التجارة العالمية ، بغير ، أو تنذر ، بحدوث تغيرات أخرى ، بين مجموع القوى الموجودة في البلاد ، وبين قوى الضغط العالمية . وكانت هذه المحركات السريعة ، والإحتكاكات بين من كانوا في السلطة وبعضهم ، وبينهم وبين الأهالي ، تدل على قرب وقوع تطور في البنيان الاجتماعي الموجود في ذلك العصر ، والذي سيعطى نتائجه بلا شك في البنيان السياسي كذلك . وإذا كانت هذه العوامل لم تعط نتائج سريعة ، إلا أنها مهدت الميدان لحدوث مثل هذا التطور ، خاصة حينما تصطدم البلاد بهزيمة عنيفة تأتيها من الخارج . ومع ضعف السلطة ، وتطور الأحوال الاقتصادية ، بدأ ظهور التغير في الأحوال الاجتماعية . ومع اهتمام الدول الغربية من جديد بمصر ، كطريق يؤدي إلى الهند ، سيزداد ظهور ذلك التطور الاجتماعي والسياسي .

١ - ضعف السلطة :

شهد القرن الثامن عشر في مصر ، من بين ما شهد ، حدوث صراعات مختلفة ومتشابكة ، بين كل القوى التي كانت تسيطر على البلاد . وحدثت هذه الصراعات بين الولاة ، وبين كل من الممالك وضباط الأوجاقات ، الذين كانوا يشتركون ،

من طريق الديوان ، في حكم البلاد ، كما حدثت صراعات أخرى بين الأوجاقات وبعضها ، وكذلك بين مجموعات المماليك وبعضهم . وكانت هذه الصراعات تستتبع إما اتصال بعض هذه القوى بالولاة . لكي تستند إلى سلطتهم ، أو اتصالها بشرائح من المعسكر الثاني ، فنجد أن بعض رجال الأوجاقات ، في صراعهم مع رجال الأوجاقات الأخرى ، يضمون إلى جانبهم بعض قيادات المماليك ؛ كما نجد أن بعض بيوت المماليك ، في صراعها مع بعضها ، تحاول أن تكسب بعض قادة الأوجاقات . ولا شك في أن هذه الصراعات كانت تزيد من حماس المتصارعين ، ولكنها كانت تستهلك الكثير من أموالهم ، ومن رجالهم ، وبشكل يؤدي إلى إضعاف هذه المجموعات من الناحية المادية . ونعرف أن القرن الثامن عشر كان يمثل فترة ضعف بالنسبة للدولة العثمانية ، وزيادة تهجم الدول الأوروبية المعادية على أراضيها . وكان ذلك الوضع العام يمنع الدولة من أن تقدر على إرسال إمدادات تدعم بها قوة الأوجاقات ، أو الفرق العسكرية ، الموجودة في مصر . وكانت هذه الحروب تحرم المماليك كذلك من الحصول على العناصر الشابّة الجديدة ، التي كانوا يحتاجون إليها ، لزيادة أعدادهم ، ولتدعيم سلطة بيوتهم . فادت هذه الصراعات إذن إلى ضعف كل من إشتراك فيها ، سواء من الولاة ، أو من رجال الأوجاقات ، أو من المماليك . ومعنى ذلك هو ضعف تلك المجموعة التي عهد إليها السلطان سليم بالسلطة في مصر ، وبشكل يضمن له بقاء هذا الإقليم خاضعا لامبراطوريته .

ولم يحدث هذا الضعف في السلطة بشكل مفاجئ ، أو سريع ، إذ أنه امتد طوال القرن الثامن عشر كما أن هذا الضعف لم يصب كل العناصر التي اشتركت في السلطة مرة واحدة ، بل كانت مكاسب بعض القطاعات تعتبر خسائر بالنسبة لقطاعات أخرى تشترك معها في السلطة . واستمر هذا الوضع ، الذي كان يتضمن استمرار الانسلاخات ، واستمرار الصراعات ، حتى بدت مظاهر الانهك والضعف على كل من يتولى السلطة في البلاد .

وبدأت هذه الصراعات بين فرق القوات العسكرية الموجهة في مصر وبعضها، وحاولت بعض هذه الفرق، أو هذه الأوجاقات، أن تحصل على امتيازات ومسلحات أكثر من غيرها وكانت السنوات الأولى من القرن الثامن عشر قد شهدت زيادة نفوذ الانكشارية، حتى في وجه الوالي، وشهدت تكتل بقية الأوجاقات في جانب آخر ووصل الأمر بضباط الانكشارية إلى حد تدخلهم وعزلهم الوالي، وسيطرتهم على السلطة، أو تعيينهم أغا الانكشارية قائم مقام الوالي الممزول .

وكانت سيطرة رجال الإنكشارية على السلطة بهذه الطريقة دافعا لرجال بقية الأوجات على التدخل لإيقاف الإنكشارية عند حدهم، وللحصول على نفس امتيازاتهم. وأدى هذا الصراع إلى ضعف سلطة الوالي ، نتيجة الضغط الإنكشارية عليه ، كما أدى إلى ضعف قوة كل من الانكشارية وبقية رجال الأوجاقات الأخرى ، نتيجة لصراعهم ضد بعضهم .

وأدى هذا الضعف إلى محاولة إستعانة أحد الجانبين بقوات ثانوية ، كما حدث في سنة ١٧١١، حين حاول الانكشارية الاستناد إلى قوة بك جرحا، الذي استقدم قوات من البدو إلى العاصمة . ولاشك في أن اشتراك البدو في هذه الصراعات كان يعمل على زيادة سيطرتهم في البلاد ، تلك الخطوة التي ستتزايد على مرور الأيام ، في أثناء القرن الثامن عشر، وبشكل يجرقادة الأوجاقات، أو زعماء الممالك، على محاولة ضربها ، حتى لا تنتزع عنهم السلطة ، خاصة وأن هؤلاء البدو كانوا غير منظمين ، وكانوا يعبرون قوة ضاربة، يمكنها ترجيح إحدى الكفتين على الكفة الأخرى، ولكن سرعان ما تتحول بعد ذلك إلى عمليات السلب والنهب، خاصة وأنها كانت تبهر بكل ما تراه في القاهرة ولم يكن رجال الأوجاقات، أو قادة الممالك ، يقدرون على الصبر على مثل هذا الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الأوجاقات على أن يضموا

لأنفسهم حلفاء من بين المماليك ، وكانت هذه العملية من سلطة المماليك ونفوذهم ، في نفس الوقت الذي يزداد فيه ضعف الفرق العسكرية ، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيرا فعلينا ألا ننسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه المصومات ، وفي مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الإسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات بين المتخاصمين ، للتفاهم ، والتراضي ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع حضور العلماء ونقيب الأشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين ، أو يحكمون بينهم ، وبشكل يزيد من كلفة المشايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى بالنسبة لمن كانوا في السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التي تحولت في بعض الفترات إلى عمليات حربية واضحة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أهين الشعب في شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة اجتماعية قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها ، وتختلف مصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولأنابه بما تجره الفوضى والمعارك على التجارة والأسواق من خسائر ونهب وسلب ، وبما تستتبعه من فرض أصحاب السلطة الغرامات والإتاوات على الأهالي حتى يتمكنوا من الاستمرار في صراعاتهم .

وكما حدث بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين طوائف المماليك ، أو بيوتهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، في سنة ١٧١٥ ، كما ذكرنا ، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والفقارية ، وانضمت فرق القزاق المسلحة إلى هذا الجانب الآخر . ونتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة استمرت في شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفي بعض الفترات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاج الانكشارية نفسه ،

كما حدث بين هركس بك وإسماعيل بك. في سنة ١٧١٩ وتبلورت هذه الصراعات في شكل معارك بين هاتين القادتين ، مات فيها ما يزيد عن الآلاف . ولا شك في أن هذه الخسارة كانت تضعف أوجاق الإنكشارية إلى حد بعيد ، وبشكل يخل بالتوازن العددي بين الأوجاقات وبعضها ، كما يخل كذلك بعملية التوازن بين السلطات الثلاث التي كانت تتولى حكم البلاد .

وكان خروج أحد البكرات من القاهرة ، مهزوما ، أو فارا من وجه خصومه ، فرصة لتعقب البدو له . ومحاولة نهب ما خرج به من القاهرة . وهكذا أدت هذه الصراعات إلى انتشار العوض خارج العواصم والمدن ، وإلى زيادة بطش البدو بالسلطة الحاكمة في هذه العواصم .

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع ، في حالات أخرى ، عودة هذه القيادة لمحاولة تولي السلطة من جديد ، على رأس رجال مسلحين ، يكون قد جمعهم من أحد الأقاليم المجاورة ، ويحاول عن طريقهم إقتزاع ، أو إستعادة السلطة في القاهرة . وأدى ذلك إلى زيادة تفتت الوحدات ، وزيادة تحركها ، وكل منها ضد الأخرى . وبشكل يؤدي إلى إضعاف كل منها للقوة المواجهة لها . ومن الناحية العملية ، أصبحت هذه القوى تتبادل ، مع بعضها ، أي بمعنى آخر أصبح محصلة قوتها هو الدفر ، أو ما يقرب من الصفر ، رغم سرعة حركتها ، وتعدد هذه الحركات وإستمرارها .

ومع ضعف سلطة أولاة ، وتفتت وضعف قوة الأوجاقات ، أصبح الجو مهيئاً أمام المماليك ، لكي يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى في البلاد .

حقيقة أن مجموعات المماليك كانت تشهد صراعات أخرى فيما بينها ، وكانت كذلك تستعين ببعض الأوجاقات ضد المجموعات المنافسة لها ، ولكنه أصبح في

وسع شيعتها ، أو كبير هؤلاء الأمراء المصريين ، أن يتمتع بكلمة ناقد ، وبسلطة واسعة . حين يتمكن من القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية الموجودة بين المماليك . ولا شك في أن ما تمكن على بك الكبير من القيام به في هذه الفترة يثبت أنه أفاد من ضعف الوالي ، ومن ضعف الفرق العسكرية الموجودة ، وعمل على القضاء على منافسيه من المماليك ، بدعم سلطته وقوة رجاله وأتباعه ، كوسيلة للسيطرة النامة على الموقف ودل ذلك على إنتهاء ذلك التوازن الذي كان السلطان سليم قد وضعه بين السلطات الثلاث الموجودة في مصر . وبمعنى آخر تصل إلى ضعف سلطة الولاة ، وضعف سلطة الأوجاكات ، وفي صالح سلطة المماليك وأمرائهم . والنتيجة الحتمية هي المساعدة على ظهور مصر في شكل متميز ، وبشخصية مختلفة ، عن غيرها من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن تجربة على بك الكبير لم تعش لمدة طويلة . ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن قد فقدت بعد إمكانيات عملها في مصر . وإذا كانت هذه الدولة قد تميزت بالضعف العسكري والمالي والإداري في هذه الفترة ، إلا أنها كانت قوية بعامل معنوي ، يتمثل في سلطة الإسلام ، وفي ضرورة الاحتفاظ بالولاء للخلافة الإسلامية ، وخاصة في وقت تعرض فيه العالم الإسلامي لأخطار خارجية . وهكذا كان الضعف أمام العدو الخارجي ، مع قوة العاطفة ، سلاحاً دعم من سلطة الدولة العثمانية على مصر ، رغم إفتقارها إلى الوسائل المادية التي كان من المفروض أن تسليح بها لكي تحتفظ بممتلكاتها ولكن هذا يوصلنا إلى إمكانية تغير القوى المادية الموجودة في الميدان ، وتغير من يسيطرون على السلطة بالفعل ، رغم إستمرار النواحي المعنوية ، والقانونية ، على ما كانت عليه .

ولكن ، هل كان في وسع سيطرة أمراء المماليك أن تستمر لفترة طويلة ؟

لا شك في أن ما بقى للدولة العثمانية من قوة، مع شعورها بأهمية مصر بالنسبة للإمبراطورية، كان دافعا لهذه الدولة إلى عدم التخلي عن الممركة، أو التخلي عن ممتلكاتها. وكان إستقلال مصر عن الدولة العثمانية يهدد الأقاليم السورية، ويمهد الحجاز والأراضى المقدسة، كما حدث في عهد علي بك الكبير. وكان يهدد أيضا بقيام صلات بين سادة مصر الجدد وبين أعداء الدولة العثمانية. كما قد يؤدي إلى السماح مثلا لسفن الأجانب بالدخول في البحر الأحمر، وبشكل قد ينتهى بمرور التجارة العالمية في طريق السويس - القاهرة - الإسكندرية، بدلا من مرورها من الخليج العربى عبر العراق إلى الموانئ السورية، أو مرورها برىاً من أواسط آسيا عبر تركيا والبلقان؛ الأمر الذى سينتج عنه مرور هذه الموارد المالية، أو جزئ منها، من أيدي الدولة العثمانية، إلى أيدي أمراء مصر الجدد. هذا علاوة على أن أفراد المماليك بالسلطة في مصر كان مبحرم الدولة العثمانية من جزيرة مصر، أو الخزنة، ومن المعونة، أو الصرة، التى كانت ترسل إلى الحجاز، فما كل عام.

وكانت حملة القبطان حسن باشا على مصر، في عهد إبراهيم بك ومراد بك، تدل على سير الدولة في هذا الاتجاه. ولقد نتج عنه زيادة إضعاف البكوات المماليك في مصر، وزيادة إنهاك قوات الدولة العثمانية في عمليات حربية. دون أن تصل من ورائها إلى نتيجة حاسمة.

حقيقة أن ضعف السلطة، أو ضعف من تولوا السلطات في مصر في ذلك الوقت، قد إستتبع كذلك زيادة ضعفهم، على الأقل إقتصاديا، على مجموع المصريين، حتى يتمكنوا من الإستمرار في تجهيز الحملات والتجريدات، اللازمة لحروبهم الداخلية المستمرة. ولكن هذا الضعف الإقتصادى كان يعوضه من ناحية أخرى تخلخل تلك المجموعات، أو الطبقات العليا التى تمتعت بالسلطة في مصر،

وبشكل يقلل العبء ، ولو سياسيا ، عن كامل المصريين ، ويسمح لقيادات مصرية ،
يمكنها أن تحدث باسم الأهالي ، مثل العلماء ، أو تكون لها أهميتها المالية والاقتصادية
مثل الأعيان والتجار ، أن تنمو ، وتتقدم الصفوف ، وتناقش على الأقل ضرورة
وضع نظام يضمن حياة الأهالي وممتلكاتهم ، وسط هذه الفوضى التي ضربت
أطرافها في طول البلاد وعرضها . وكان سوء الأوضاع الاقتصادية ، عاملا مساعدا
لهذه القيادات المصرية ، لكي تضيح بالشكوى ، وتحاول وقف المظالم . وكان هذا
يؤشر ببداية حدوث تطور في البلاد .

٢ - سوء الأحوال الاقتصادية :

كانت الطبقات المسيطرة على السلطة في مصر في أثناء القرن الثامن عشر ، هي
بمجموعات طفيلية ، تعيش على عرق غيرها . دور أن تشترك بأي نصيب في الإنتاج .
وينطبق هذا على الوالي ورجاله ، وكذلك على الصفاق والكداف وكل المهالك ،
كما ينطبق بطبيعة الحال على رجال الأوجاقات ، أو العرق العسكرية العثمانية .
وكانوا يحتاجون في حياتهم إلى زيادة إستغلالهم بطريقة مستمرة للطبقات ، أو
المجموعات ، المنتجة ، والتي كانت تتمثل في الفلاحين ورجال الحرف . ومع
سرعة تحرك هذه العناصر الطفيلية ، إحتاجت إلى زيادة في مواردها ، من مؤن
وأسلحة وذخائر ، وبنود أخرى للإتفاق . ووقع كل ذلك على كامل الفلاح
المصري في الريف ، وكامل أصحاب الحرف في المدن .

ومع إنصراف أصحاب السلطة إلى صراعاتهم الداخلية ، تناسوا ضرورة
إهتمامهم بالواحي الإنتاجية ، أو أجبروا على إستنزاف كل ما يحتاجون إليه من
المنتجين ، ووضعه في خدمة معاركهم الشخصية والفردية ، الوقت الذي كان
هذا الأمر يؤثر فيه على الأوضاع الاقتصادية الموجودة في البلاد .

ولا تأتى المصائب فرادى . ونعرف أن القرن الثامن عشر شهد تعدد مجىء الفيضان منخفضا ، كما شهد تعدد إنتشار الأوبئة . وإذا كان رجال السلطة غير مسئولين عن إنخفاض النيل ، إلا أن الظروف معركتهم ، ومستوى معيشتهم ، وروبعيتهم فى مصر ، جعلتهم يطالبون الفلاح بتقديم نفس الالتزام فى سنوات القحط ، كما لو كانت هى سنوات رخاء . أما بالنسبة لانتشار الأوبئة فما لا شك فيه أنها جاءت نتيجة لإهمال رجال السلطة بكل ما يتعلق بالإجراءات الصحية ؛ بل إن حركاتهم المستمرة بين العواصم والأقاليم ، والمعارك التى كانت تنزاعها ، كانت تساعد على زيادة إنتشار مثل هذه الأوبئة .

وعلاوة على القحط والأوبئة ، ساعدت الفوضى وإختلال الأمن على اضطراب الأسواق ، وبشكل جعل الأهالى مهددين فى قوتهم وكان الاستعداد لإحدى التجريدات يحرم عاصمة البلاد من دواب الحمل ، ومن الغلال ، وحتى من القرب التى كانوا يحضرون بها المياه من النيل .

أما عن التجارة الخارجية فإنها كانت شبه مقطوعة ، إذ لا يمكن للتجارة أن تروج إلا فى ظل الأمن والاستقرار وأجبر هذا الوضع المصريين على أن يرضوا بالقليل . وكانوا يطعمهم بتميزون بالقناعة ، ولكن وصول الشدة إلى مرحلة المجاعة كان ينقل المشكلة من نطاق القناعة ، إلى نطاق غريزة حب البقاء .

وبتميز الجزء الثانى من عذاب الآوار ، للجبروت بأنه يعطينا صورة واضحة لسوء الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أى فى الفترة التالية لحكم على بك الكبير فذكر لنا فى أحداث شهر ذى الحجة سنة ١١٩٨ ، الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٨٤ ، وعند حديثه عن ولاية محمد باشا ، أن أيامه كنز مات ومنا وغلاء . ثم يذكر بعد ذلك أن هذه السنة كانت تشبه السنة السابقة

لها ، و في الشدة والغلاء ، وقصور النيل ، . وربط الجبرقي بين هذه الاوضاع وبين الفتن المستمرة ، والمظالم التي كانوا الامراء يرتكبونها في البلاد ، من المصادرات المستمرة ، وإنذار أتباعهم لجميع الاموال من القرى والبلدان وإجبارهم الاهالي على دفع الاتاوات والفردة ، ويقول أن هذه العملية قد بلغت إلى حد أنهم قد أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد كرههم ، وطفشوا من البلاد .

وإذا كان الامراء قد وجدوا سموات في جمع ما يلزمهم من الاموال من الاهالي ، فإنهم قد حولوا العملية إلى الملتزمين ، حتى يتمكنوا من جمع هذه الفردة ، أو الإتاوة ، من الاهالي . وكانت عملية الاستنزاف هذه ثقيلة على نفوس الاهالي ، وثقيلة حتى بالنسبة لمقدرة المساكين ، من الناس ، فاضطروا إلى بيع أمتعتهم ودورهم وكان رجال السلطة يتتبعون كل من يشم فيه رائحة الغنى ، وكانوا يزجون به في السجن ، ويطالبونه بأضعاف ما كان يقدر عليه ولقد أدى ذلك إلى خراب الاقليم ، وجلاء الفلاحين عن أراضيهم بسبب هذا الظلم ، وإنتشار الكثيرين منهم في العاصمة ، ومعهم نساءهم وأولادهم ، يصبحون من الجوع ، وبأكلون ما يهدونه في الطرقات ، فلا يجد الزبال شيئاً يكفسه ، ، ويصل الحال ، كما يروى لنا الجبرقي ، إلى أنهم قد أكلوا ما يموت من الخيل والحمير والجمال . ولقد مات الكثير من الفقراء بالجوع . وظل هذا الغلاء مستمراً ، وكانت الدراهم قليلة في أيدي الناس ، فقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وإقتصر حديث الناس على ذكر المأكل والقمح والسمن . وضاعت مصلحة الاهالي تماماً نتيجة لموقف رجال السلطة من بعضهم ، ومن غبنهم للصريين ، ونتيجة لهذه الفوضى التي كانت تتمثل في خروج طائفة ورجوع طائفة أخرى (١) .

(١) راجع صفحة ٢٨ - ٢٨١ والجبرقي : ج ٢ : ص ٨٣ - ٨٤ .

حقيقة أن هذه القيادات كانت تحاول في بعض الحالات، كما حدث مع القبطان حسن باشا، أن تأخذ الأموال من الأهالي والتجار على أنها مائة % يردونها إليهم بعد وقت معين . ولكن هذه الحالات كانت نادرة . ولقد عمل حسن باشا نفسه على الحصول على أكثر ما يمكنه أن يحصل عليه من أموال مراد بك وإبراهيم بك ، وكذلك من أموال الأمراء التابعين لهم ولما استتبعت هذه العملية القيام بالتنقيش لإخراج النخباء من البيوت . ونجد أن حسن باشا قد إنتجأ إلى عملية بيع جوارى ومحظيات ، وحتى بعض أولاد هؤلاء الأمراء . ولا شك في أن مثل هذا الجشع ، أو الانتقام ، قد قلل كذلك من هبة رجال السلطة في أعين المصريين ، سواء أكانوا من المماليك أو من الأتراك . ولقد ذكرنا (١) أن مشايخ الأزهر قد ذهبوا إلى القلعة ، وأن الشيخ السادات تحدث مع حسن باشا ، وذكر له أن السلطان قد أرسله إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وأنه لا يجوز ولا يحمل % بيع الأحرار وأمهات الأولاد . وهكذا نرى أن عملية التفرس . أو الشراعية في جمع الأموال ، من جانب رجال السلطة ، أعطت فرصا للشيخ والعلماء ، أي لقيادات المصريين ، للتدخل ، والقول الحق ، حتى وإن كره الظالمون .

ولكى يصل أصحاب السلطة إلى مبتغاهم ، أى إلى المال ، عصب الحياة ، الذى كانوا يبتزونونه من المصريين ، كان من اللازم أن يستندوا إلى قوات أمن ، أو قوات عسكرية ، كانت تبذل كل حماسها وقوتها في جمع أكبر ما يمكنها جمعه . ويؤدى هذا بالتالى إلى زيادة إنتشار المظالم . أما إذا كان هؤلاء الجنود عادات وتقاليد تختلف عما عهدوه المصريون ، مثل عساكر حسن باشا الذين نعدوا على أهل الحرف في القاهرة (٢) ، ومشاركتهم لأصحاب المحلات نظير منحهم الحماية

(١) أنظر صفحة ٢٨٧ .

(٢) أنظر ص ٢٨٦ .

لهم ، فإن هذا الأمر كان يؤدي كذلك بالأماني إلى الضجر ، وعدم قبول مثل هذه الطريقة للتعامل ونعترف أن آمالي القاعة قد ضجوا من هذه العملية ، وتطلخوا منها للباشا ، وأنه قد إضطر إلى إصدار التعليمات بوقفها . ومعنى ذلك أن الآمال لم يعودوا سلميين متواكلين ، بل أخذوا يتذمرون ، ويشكرون ، ويطالبون بوقف المظالم . وحتى إن كانوا قد وصلوا إلى مستوى الصفر ، فإنهم قرروا عدم النزول إلى ما تحت الصفر . وحتى الوقوف عند الصفر يعتبر في غاية الأهمية بالفلسفة للقوى الوطنية ، إذ أن هذا الخط هو خط الإنطلاق ، إن لم يكن هو خط الثورة .

٣ - بداية تحرك القيادات الوطنية :

تكانفت عوامل ضعف السلطة ، مع سوء الأوضاع والأحوال الاقتصادية ، على الوصول إلى إزدياد روح التذمر بين الوطنيين ، وظهر أمام المصريين أن هذه الممارك المستمرة بين رجال الأرجاقات وبعضهم ، وبين البكوات المماليك وبعضهم ، كانت معاك شخصية ، تستهدف الوصول إلى السلطة ، وتحاول إستغلال المصريين لكي تحصل منهم على كل ما كان في وسعها أن تصل إليه ، لتدعيم حركاتها وإنقلاباتها بما يلزمهم من أموال ومن إمكانيات . وظهرت هذه القيادات ، وقت إنتصاراتها ، وكذلك وقت هزائهما ، على أنها ضعيفة ، ما دامت تلجئ إلى المصري ، بصفته محول لها . وظهرت كذلك ضعيفة ، حين إنحرفت عن العرف والتقاليد ، وعمات على إستحداث المظالم ، وإستحداث الضرائب ، والفرد ، والأتاوات ؛ إذ أنها بدت عاجزة عن الإستمرار في السلطة ما لم يحولها المصريون ، حتى ولو كان هذا التمريل بطرق إستبدادية تعسفية .

ومع زيادة المظالم ، إنحرف الحكم وأصحاب السلطة ، وبشكل أظهر إفتكائهم

على ميادين تدخل في اختصاص الشريعة ، وتمس بالتألي أساس الإسلام ، ولم يكن من السهل على علماء الأزهر أن يسكتوا على أمر حسن باشا ، القائد العام للبحرية العثمانية ، ببيع محظيات وأمهات أولاد إبراهيم بك ومراد بك . وكان هذا الجهل من جانب رجال السلطة بأهمية تطبيق الشرع في عاصمة يرتفع فيها منار الأزهر ، كافية لسقوط هيبة رجال السلطة في أعين علماء المسلمين ، حتى وإن كانت هذه السلطة قد أنت من دار الخلافة نفسها . وهكذا أعطيت السلطة لعلماء الأزهر الفرصة لإثبات وجودهم ، والقيام بعملية مراجعة لما تقوم به من أخطاء ، وكانت مقابلة علماء الأزهر لحسن باشا ، ومنافستهم معه ، تدل على قيام هؤلاء العلماء بدور المعارضة ، لمن هم في الحكم ، ومحاولة إعادتهم إلى الطريق السليم . ومعنى ذلك أن علماء مصر شعروا بقوتهم ، حتى وإن كانت معنوية ، للوقوف في وجه الحاكمين ومعناه أيضاً بداية ظهور قيادة في مصر توقف إستبداد الحاكمين عند حد معين ، هو حد الشرع ، الذي لا تقبل التعسف عنه . ولا شك في أن اتخاذ مثل هذا الموقف ، علناً ، وفي القلعة ، كان يدل على أن علماء مصر قد أصبحوا سلطة للمراجعة ، وسلطة لوقف المظالم ، والحد من الإستبداد .

وشهدت السنين الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بداية تحرك هذه القيادة ، التي كانت وطنية وإسلامية ، وازدياد سرعة تحركها ، مع سرعة تحرك البكوات المماليك ، ورجال السلطة ، وسمعتهم في ارتكاب الأخطاء ، وفي ظلم الرعية . وإذا كانت هذه القيادة قد رقت مثل هذا الموقف في مسألة شرعية ، دينية وإسلامية ، فإنها ستقف مواقف مماثلة في المسألة ضرورية دفع ضرائب جديدة لتمويل التجريدة التي كان إسماعيل بك يحاول إعدادها لمحاربة كل من إبراهيم بك ومراد بك في الصعيد ، بعد عودة القبطان باشا إلى تركيا . ذلك أن الشيخ العروسي قد وقف أمامه في الديوان ، وذكر له أن الحال قد خفاق بالناس ، وأن

أحداً من المصريين لا يمكنه أن يصل إلى بحر النيل ، وأن ممن قرية الماء قد بلغ خمسة عشر نصف فضة ، ثم انتقد طريقته في بناء الاستحكامات والمتاريس عند طره . وفي الجزيرة ، رغم أن طبيعته الحرب في ذلك الوقت كانت هي حرب فرسان ، تعتمد على الصدام ثم الانفصال السريع ، ويظهر فيها الغالب والمغلوب في الحال . ومعنى ذلك أن العلماء كانوا لا يثقون حتى في مقدرة الممالك في الميدان الذي تخصصوا فيه ، وهو ميدان الحرب .

ومرة أخرى وقف إمام عيل أفندي الخوفاً أمام إسماعيل بك . حين طالب بالمشاركة في تحمل النفقات العسكرية . وقال له . ونحن . أي شيء . تبقى عندنا حتى نصره ، وقد صرنا كلنا شعبانين . (١) إن علماء مصر قد رفضوا الاشتراك في تحمل مصاريف جديدة ، وفي تحمل غيرهم من المصريين مثل هذه الأعباء ، ويعتبر هذا الموقف موقفاً سياسياً ، لقيادة وطنية ، ترفض الموافقة على ما يرسمه لها رجال السلطة .

وشهد شهر يوليو سنة ١٧٩٥ انتفاضة شعبية جديدة على ظلم الأمراء المماليك ، وكانت هذه الانتفاضة بقيادة شيوخ الأزهر وعلمائه كذلك ، وإن كانت قد ضمت إليها التجار وكتلت جماهير الشعب للوقوف بها في وجه المماليك . وبعد أن استغاث بعض أهالي قرية من قرى بليس بالشيخ الشرفاوي . من ظلم رجال محمد بك الألفي ، جمع هذا الشيخ بقية مشايخ الأزهر ، وأقفلوا أبواب الجامع ، وأمرؤا الناس بخلق الأسواق والخوانيت ، وتوجهوا ، ووراءهم خلق كثير من العامة إلى بيت الشيخ السادات ، وكانت هذه المظاهر كافة لأرهاب إبراهيم بك ومراد بك . وأرسل إليهم إبراهيم بك يسألهم عن سبب منعتهم ، فردوا بأنهم كانوا يريدون العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع ، وإبطال

(١) الجبرتي ٢٣ - ص ١٥٣ .

الحوادث والمكوسات ، (١) التي إبتدعها المماليك واستحدثوها . وإذا كان إبراهيم قد نال باحتياجهم إلى هذه الأموال حتى لا تضيق عليهم المعاش ، فإن زعماء المتظاهرين قد ردوا عليه مقسائلين : وما الباءت على الأكثر من النفقات وشراء المماليك ، والأمير يكون أميراً بالاعطاء ، لا بالأخذ ؟ .

ولم تفته المظاهرة عند هذا الحد ، إذ أن المشايخ قد عادوا إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . أنه إقتصام وأصبح أمام رجال السلطة إما أن يستخدموا القوة مع علماء المسلمين المعتصمين بالجامع الأزهر ، وإما أن يرضخوا لمطالبهم ويسيروا وفق ما يرغبون ولم يكن الاختيار سهلاً أما المماليك ؛ ورغم قوتهم ، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على التفكير في إقتحام مكان العلم ، ومنار الاسلام . وظهرت فاعلية هذا السلاح المعنوي أمام قوة المماليك المادية ، ومضاء سيوفهم ، وسدة حرايمهم . وسعى البكوات المماليك أنفسهم لمصالحة المشايخ والعلماء . ويذكر لنا الجبرقي أنهم أخذوا ملاطفة العلماء ؛ وأنهم إلتسوا منهم السعي في الصلح . وفي اليوم التالي أعلن سادة مصر ، وبكواتها المتحكمين فيها ، أنهم قد تابوا ورجعوا وإلتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، (٢) ، كما تعهدوا برفع المظالم المحدثه ، والكشوفيات والتفاريذ والمكوس . ولم يكف العلماء بمثل هذا الوعد الشفهي . وكان القاضي حاضراً ، وكتب حجة عليهم بذلك ، وصدق عليها الباشا الوالي ، وختمها كل من إبراهيم بك ومراد بك . وتعتبر هذه الحجة دلالة كبيرة على أن علماء مصر ومشايخها أجبروا رجال السلطة على أن يسيروا وفق قواعد ، ومكتوبة ، وكأنها دستور للتعامل بين الحاكم والمحكوم . لقد أصبح العلماء والمشايخ قيادة وطنية أصيلة ، عالمة وبصيرة ، تراقب رجال السلطة ،

(١) المرجع السابق - نفس الجزء - ص ٢٠٨ .

(٢) الجبرقي : ٢٣ - ص ٢٠٩ .

وتوقفهم عند حدهم ، بقوة الحجّة ، وبقوة الشرع ، وبتأييد الجماهير . ولا نعتقد أن هؤلاء العلماء والمشايخ كانوا قد تأثروا بأبناء نشوب الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض ، بل إنهم قد شعروا ، وسط هذه الفوضى وزيادة التحكم ، وبفطرتهم ، بضرورة وقف الظلم ، والدفاع عن مصالح الرعية . وكان إعتزازهم بعلمهم ، وشعورهم بمسئوليتهم العلمية ، وبصفتهم علماء الاسلام ، دين الحق والفطرة ، أكبر دعامة لهم على إتخاذ هذا الثورى ، الذى كان يتجاوب مع طبيعتهم ، فى تلك الظروف ، ويتجاوب مع نفسيّتهم أكثر من تجاوبه مع أحداث الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض .

وعاد العلماء من القلعة فى جبهة عظيمة ، وتلتف حول كل منهم مجموعة كبيرة من الجماهير ، وكانت هناك صيحات ، يقول عنها الجبرقى أنهم كانوا ينادون " حسب ما رسم سادتنا العلماء " ، فقد رفعت المظالم والمكوس من مملكة الديار المصرية . .

وكان هذا تغييراً كبيراً حدث داخل المعسكر المصرى ، بدأ بضمف السلطة التى كان يمارسها الحكام والمتحكمين ، فى رقاب عباد الله الصالحين ، وكنتيجه لاستمرار المنازعات بين المتطلعين إلى السلطة ، أو بين مراكز القوى الموجودة فى السلطة وبعضها . ثم إستمر بعد ذلك مع سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووصول الاهالى إلى خط الفقر ؛ وإستتبع ذلك ظهور قيادة وطنية جديدة ، أخذت تمثل رهبات المصريين ، وتدافع عن مصالحهم . ومعنى ذلك تزايد نمو هذه القيادة الوطنية ، فى الوقت الذى إضمت فى السلطة . إنه تغيير كبير . ولكن ، هل كان فى وسع هذا المعسكر الوطنى أن يظل مقصوراً على نفسه ، لا يتأثر بالقوى الخارجية ؟ لقد نمت هذه القيادة الجديدة فى مصر ، وظهرت بداية تحركها ، أى بداية التغيير فى العلاقات بين القوى الموجودة ، رغم تدعيم الدولة العثمانية ومساندتها لرجال

السلطة ونفوذهم في البلاد . ولكن ، ماذا سيكون عليه الحال ، أو يصل إليه الأمر ، لو تدخلت قوى أخرى في الموقف ، خاصة وأن كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت في الاتجاه بأنظارها نحو مصر ، وبصفتها مفارق طرق هامة توصل إلى الهند ؟

٤ - الاطماع الأجنبية وإزدياد أهمية طريق الهند :

كان إزدياد ضغط العامل الاقتصادي ، ومحاوله التجارة الأوروبية أن تصل إلى الهند بطريق قصير ، سبباً في تفكير بعض الأوروبيين في ضرورة إستخدام طريق البحر المتوسط ، والبحر الأحمر ، أى طريق الشرق الأوسط ومصر ، من جديد ، للإتصال بالشرق الأقصى . وحدثت في هذا المجال ضغوط عديدة للوصول إلى هذا الهدف ، ومن جانب القوى الأوروبية ذات المصلحة . أما التعامل بين سلطات مصر وبين التجار الأجانب المقيمين فيها ، فإنه قد إستخدم كذلك كوسيلة للضغط ، ولتحطيم العقبات ، والوصول إلى تهيئة الطريق لسهولة تحقيق هذا الهدف . وكانت الفرد والإتاوات التي يفرضها رجال السلطة في مصر على التجار الأجانب ، أسباباً تدفعهم إلى الشكوى لقنصلهم ، ولسفراء دولهم في استانبول ، وتدفعهم كذلك إلى الكتابة لحكوماتهم ، طالبين التدخل ، لحمايتهم من هذه المظالم . ولا شك في أن هذا التدخل كان إضافة للسلطة الموجودة في مصر ، وبشكل يساعد على سهولة إتمام التطور الاجتماعي والسياسي ، الذي يتمثل في علاقة القوى والطبقات الموجودة في مصر ببعضها .

وكانت جالية التجار الفرنسيين في مصر تتمتع بالمكانة الأولى بين جاليات التجار الأجانب ، وكانت أكثر عدداً ، ولها قنصل يتحدث باسمها . ولكن إنجلترا حصلت على براءة من الباب العالي ، في سنة ١٦٩٠ ، بتعيين قنصل لها في مصر ، وتقصي على ألا تزيد قيمة الضرائب على البضائع التي يستوردها تجارها المقيمين

في مصر من ٢/١ ؛ أى على أن يتمتع الإنجليز بنفس المزايا التي كان يتمتع بها الفرنسيون . وأصبحت للقنصل الإنجليزي في القاهرة ، في أثناء القرن الثامن عشر ، نفس المكانة التي كان يتمتع بها القنصل الفرنسي من قبل . وزادت قيمة صادرات إنجلترا لمصر ، وبشكل يتنافس التجارة الفرنسية . وكان هناك تجار آخرون من البندقية وجنوا وهولندا وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حماية القنصل الفرنسي أو القنصل الإنجليزي ، نتيجة لعدم وجود قنصل لهم بشكل منتظم ، وكان هذا الوضع يساعد على وجود تنافس بين هذين القنصلين .

وزاد إلتفات الإنجليز إلى مصر ، لابتدائها سوقا للبضائع الإنجليزية ، ولكن بصفقتها عمراً يوصل إلى الهند ، وبخاصة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وكانت معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ قد ساعدت على التنبؤ بسرعة إزدهار عملية إستغلال إنجلترا للهند ، وسد ساعد على محاربة هذه الدولة زيادة مصالحها وتفوذها في مصر ، وبصفقتها مفرق طرق هام بالنسبة لإنصالها بالهند . ولقد حصل الرحالة الاسكتلندي جيمس بروس ، من محمد بك أبو الذهب في سنة ١٧٧٣ ، على وعد بالسماع للتجار الإنجليز بأن يصاروا بإسليمهم إلى ميناء السويس ، بعد أن كانت الملاحة ممتدة أمامهم حتى جدة فقط . ومعنى ذلك أن ميناء السويس بدأت في الإنتتاح ، في وجه الإنجليز . وتأيد هذا الوعد بمعاملة عقدها وارن هيستنجس في سنة ١٧٧٥ مع أبي لذهب ، وكانت شروطها في صالح التجارة الإنجليزية . وإعتقد جورج بلدين أن إنجلترا ستقنصل بالهند عن طريق مصر ؛ ولكن هذه الفكرة إختفت بعد وقت قصير ، ونتيجة لرفض كل من إبراهيم بك ومراد بك تنفيذ إنفاقية وارن هيستنجس مع سيدم السائق ، ونتيجة لإصرار الباب العالي على رفض السماح للسفن الأجنبية المسيحية بالوصول في البحر الأحمر إلى شمال جدة . ولقد عينت إنجلترا جورج بلدين قنصلها في مصر ، وكان قد أصر في سنة ١٧٨٦

على أهمية هذا الطريق بالنسبة لـ إنجلترا . ولكنه لم يحقق أى نجاح فى هذا السبيل ولم يتمكن من اقناع سفير إنجلترا فى استانبول . أو من اقناع حكومة لندن ، بأهمية التدخل فى الأمر ، وعلى العكس من ذلك نجد أن المارشال دى كاسترى . يرسل أحد ضباط البحرية الفرنسية ، وهو الضابط تريهيه ، إلى مصر ، وينجح هذا الضابط فى أن يعقد فى سنة ١٧٨٥ ثلاث اتفاقات . الأولى مع مراد بك ويتضمن الترحيب بالتجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم ؛ والثانى مع ملتوم الجمارك ؛ والثالث مع شيخ العرب الحاج ناصر شديد ، الذى تعهد بحماية الفرنسيين وقواقلهم فيما بين القاهرة والسويس . والمهم أن هذه المحاولات كانت تدل على وجود بعض القوى الجديدة وتزايد ظهورها ، وكانت تتمثل فى مرور بعض الضباط والموظفين والتجار ، وكذلك طرود البريد والسلع ، عبر مصر فى تلك الفترة ، وتفكير الأوروبيين فى ضرورة تسهيل وتأمين وضمان استمرار مثل هذه العملية النامية . وكانت هذه العملية تعتبر قوة جديدة ، خارجية ، تزيد الضغط على مصر . وإلى جانب هذه الضغوط الاقتصادية والتجارية ، والى قامت بنشاط سياسى ، كانت هناك مشروعات أوربية حربية ، أى إستراتيجية ، محددة تهدف السيطرة على مصر ، وإتخاذها قاعدة للاتصال بالشرق الأقصى .

ومنذ عهد لوى الرابع عشر ، كان ليبنيتز Libnitz قد شرح ، منذ سنة ١٦٧١ فكرة تعاون ملك فرنسا مع الإمبراطور لمحاربة الدولة العثمانية ، وكان يهدف السماح لفرنسا بالحصول على مصر . فى هذه الحرب التى إدهى أنها ستكون لنصرة الصليب على الهلال . وفى مقابل توجيه جهودات لوى الرابع عشر بعيدا عن الحدود الغربية للأقاليم الألمانية ولكن أوزير الفرنسى خلق على ذلك بأن « مشروعات الحروب الدينية قد فقدت جديتها منذ عهد القديس لوى » (١) .

(١) أنظر :

وبذلك ظلت هذه المحاولة دون الوصول الى نتيجة إيجابية .

ولكن أنظار لوى الرابع عشر وحكومته توجهت ، في فترات مختلفة ، صوب مصر ، لا لإحتلالها بقوات عسكرية ، ولكن لفتح طريق تجارى لفرنسا فيها ، بين الاسكندرية والسويس وحاول السفراء الفرنسيون في استانبول أن يحصلوا على تصريح من الباب العالي يسير السفن الفرنسية في البحر الاحمر ، وعلى وعد منه بحماية قوافل التجارة التى تمر بالقاهرة عابرة بين البحرين الاحمر والمتوسط . ولكن معارضة كل من الباب العالي ، والسلطات الموجودة في مصر ، كانت قوية لمثل هذه المشروعات .

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في سنة ١٧٦٩ أمام القوات الروسية ، بدت الدولة العثمانية وكأنها مهددة بالتفكك والإنهيار . ووجد الدوق دى شوازيل Choiseul ، وزير خارجية فرنسا ، أنه يمكن لروسيا أن تسيطر على القرم ، في نفس الوقت الذى تفيد فيه فرنسا من الموقف ، وتوجه أنظارها إلى مصر ، وتعرض بها ما فقدته في أمريكا والهند . في أثناء حرب السنوات السبع . ولقد تأثرت الكونت دى سان بريست Saint - Priest ، السفير الفرنسى في استانبول ، بما رآه هناك من مظاهر الفوضى والتفكك والاضعف وانتشار الثورات والفتن ، في هذا الربع الاخير من القرن الثامن عشر . وحين عاد إلى فرنسا في سنة ١٧٧٧ ، أوصى وزير الخارجية بضرورة عمل فرنسا على الاستيلاء على مصر . وبني حجته على أساسين ؛ خصوبة أرض مصر ؛ وسهولة عملية الغزو نتيجة لضعف السلطات والقوات الموجودة فيها .

وعهدت فرنسا ، في سنة ١٧٧٧ ، إلى البارون دى توب Tott بمهمة دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية للأقاليم العثمانية في شرق البحر المتوسط ؛ وأقام في مصر في أثناء فترة الصيف في نفس هذه السنة . وقدم مذكرة لحكومته ، بعد

عودته إلى بلاده ، شرح فيها الوسائل اللازمة للاستيلاء على مصر . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة فرنسا الخارجية في هذه الفترة كانت تتمشى ، بشكل عام ، مع فكرة المحافظة على الوضع القائم ، وعدم فتح باب تقسيم الدولة العثمانية ، الذي كان سيؤدي إلى نشأة قلاقل كبيرة بالنسبة لعلاقات الدول الأوروبية مع بعضها في ذلك الوقت ، وإن كانت الثورة الفرنسية ، وبخاصة بحى - حكومة الإدارة إلى السلطة ، ستوجه السياسة الفرنسية إلى اتجاه مخالف .

وزادت شكايات التجار الفرنسيين المقيمين في مصر لحكومة الثورة في فرنسا ، ، منذ سنة ١٧٩٠ ، عن ظلم واستبداد سلطات القاهرة ، وعدم احترام هذه السلطات للقوانين والمواثيق ، التي تحدد الرسوم على السلع بمقدار ٢/٣ من قيمتها ، وإجبارهم التجار على دفع رسوم أخرى عديدة ، لم يقع بشأنها أى اتفاق ، وعن هدم رد البكوات المالك للبالغ التي كانوا يقترضونها من التجار . واستخدمهم العنف في الحصول على السلع بالأسعار التي محلوا لهم . وكانت فرنسا هي التي ترسم الخطوط لسيادة النظام الرأسمالي ، وثبتت دعائم القانون ، والقضاء على الطغیان في ذلك الوقت فهي كانت ترضى بأن يلتقى مواطنتوها مثل هذه المعاملة ؟

وكان شارل مجالون Charles Magallon القنصل الفرنسي في القاهرة قد عاد إلى باريس في سنة ١٧٩١ ، فعيّنه حكومة بلاده قنصلاً عاماً لها في مصر ، في سنة ١٧٩٣ . ووصل إلى القاهرة في عهد إلى إدارة إبراهيم بك ومراد بك ، واستقبلوه باستقبالاً فخماً ، وخامراً عليه الخلع . ولكن مرعان ما هاد سادة مصر إلى ظلمهم وانه - فهم مع التجار الأجانب ، والتشدد عليهم في الرسوم الإضافية ، والعمل على مصادرة ما يحاولون من سلهم .

ولا شك في أن رفض الفرنسيين لمظالم حكام القاهرة قد زاد بعد إعلان

الثورة في فرنسا ، وشعورهم بأهمية الدور الذي كانت بلادهم قد أخذت في القيام به في أوروبا وأصبح مجالون من أنصار تغيير وضعية مصر ، وبشكل يؤدي إلى خضوعها لسلطة باشا قوى ، أو يؤدي إلى إحتلالها بجيش فرنسي ؛ وأصبح مجالون من أنصار هذا الحزب الأخير وكتب إلى ممثل الجمهورية الفرنسية في إستانبول ، في شهر يونيو سنة ١٧٩٥ ، بأن حكومة الجمهورية على درجة من القوة تسمح لها بإعادة الصواب لهؤلاء الأفراد ؛ وأغراء بالمزايا التي ستحصل عليها فرنسا من إستيلائها على مصر ، والثروات الكبيرة من الموارد التي ستعود إلى فرنسا بإقدامها على تنفيذ هذه الخطة . وكتب بعد أربعة أشهر لوزير الخارجية الفرنسية ، وعدد من جديد مزايا إستيلاء الفرنسيين على مصر : فصر هي المكان الذي يصل إليه بن اليمن ، ومنتجات الهند ، هذا علاوة على المنتجات المصرية . ويمكن إتخاذها قاعدة حربية لقوات فرنسية ، يمكن لعشرة آلاف من بينهم أن يقوموا بطرد الإنجليز من البنغال والهند . وأمرت حكومة فرنسا بدراسة هذه الاقتراحات ؛ وكانت هذه هي أول الخطوات العملية التي تتخذها فرنسا رسمياً ، لتنفيذ المشروع . وفي نفس الوقت الذي أفلح فيه مجالون في صيف سنة ١٧٩٧ إلى فرنسا ، كانت الحكومة الفرنسية تناقش مشروع حملتها على مصر .

وإن ما يهمني هنا هو أن هذه الاطماع الأجنبية في مصر ، وإزدياد أهمية طريق الهند ، كانت أسباباً يمكن إضافتها إلى ضعف السلطة الموجودة في البلاد ، نتيجة للصراعات الداخلية ، وإلى سوء الأحوال الاقتصادية ، لكي تؤدي إلى قلة الضغط الموجود على القيادات الوطنية ، وتبشر بذلك بأن تكن بداية لتطور لإجتاهي واضح في مصر .

الفصل السابع

الحملة الفرنسية على مصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر قوة دفع، أثرت في القوى والأحوال الموجودة في البلاد، وكانت تمثل إحتكاكا بين حضارتين مختلفتين : حضارة غربية تطورت منذ عصر النهضة ، وبلغت مرحلة التحرر من سيطرة الإقطاع ، وحضارة شرقية تميزت بمحافظتها على تقاليدها، وأجبرتها ظروفها على الإستكانة تحت حكم الأتراك، وتحكم المماليك . وكانت صداما عنيفا ، هز المجتمع المصري ، أو الوطني ، نتيجة لرؤية هذه الحضارة لغربية المتطورة عن قرب . ولقد قارمت مصر هذه الحملة ، مقاومة عنيفة، واثارت القاهرة عليها ، رغم إحتلالها، وإمتدت المقاومة إلى الصعيد وإلى بقية الأقاليم . وسعى كل من الدولة العثمانية ، وإنجلترا ، لإخراج الحملة من مصر ، كما سبذل المماليك جهودهم ، وينفقون قواهم ، وينقسمون على أنفسهم في هذا الصراع. وتنشب الثورة مرة ثانية في القاهرة ، وتتغير القيادات، وتضطرب الحملة الفرنسية ، في آخر الأمر ، إلى الجلاء عن البلاد ، بعد أن أثرت ، وبعمق ، في علاقات القوى الموجودة .

١ - الحملة وإحتلالها مصر :

كان وصول حكومة الإدارة في فرنسا إلى السلطة يسهل عملية قيام فرنسا بتجربة جديدة للنزول إلى الميدان الاستعماري، وخاصة في ذلك الوقت الذي ظهرت فيه مشروعات لتقسيم الدولة العثمانية ، والتي كان ضعفها قد ظهر بشكل واضح . وكانت خصوبة أرض مصر ، وإمكانية إستغلالها كمستعمرة لإنتاج الحاصلات الزراعية ، وكسوق لتوزيع السلع المصنعة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ضعف مصر عسكريا ، نتيجة لضعف الأروجاكات ، وإشتباك المماليك في حروب

داخلية بشكل شبه مستمر ، أسباباً أساسية لكي تصبح مصر أمراً مغرباً بالنسبة لدولة أوربية ترغب في التوسع ، وترغب في البدء بتجربة استعمارية من جديد .

وتعددت التقارير التي كتبها الرحالة والقناصل والتجار الفرنسيين عن طبيعة الأحوال الموجودة في مصر في ذلك الوقت ، وإمكانية إفادة فرنسا منها . وكانت بعض هذه التقارير تعتبر خطة تفصيلية كاملة لطريقة إحتلال مصر ، وإستغلالها ، وتحسينها حتى لا تقع فريسة في أيدي الدولة المنافسة .

وكانت القوات الفرنسية قد انتصرت في إيطاليا ، فاخذت تفكر في إمكانية إحتلال بعض الجزر الموجودة في البحر المتوسط . وكانت ترغب في مواصلة الحرب ضد إنجلترا ، وتوجيه ضربة لها في الهند ؛ وكانت مصر تعتبر قاعدة مناسبة لفرنسا ، من أجل تنفيذ مثل هذا المشروع ، أو مثل هذا الحلم . وتضافرت العوامل من أجل توجيه أنظار الحكومة الفرنسية صوب مصر ، كقاعدة لضرب إنجلترا في الهند . ومكان يصلح لإنشاء مستعمرة جديدة ، بعد أن كانت فرنسا قد فقدت مستعمراتها السابقة . ودرست حكومة الإدارة مذكرة بشأن الاستيلاء على مالطة وعلى مصر ، ، وإستقر الرأي على تجهيز جيش الشرق ، وإرساله إلى مصر ، بقيادة الجنرال بوناپرت ، وبشكل نهائي ، في ١٢ أبريل ١٧٩٨ .

وسارت الاستعدادات من أجل تجهيز الحملة على قدم وساق . وأصبح على الجنرال بوناپرت أن يقوم بنفسه بعملية إختيار القواد والضباط والعلماء والجغرافيين ، وغيرهم ومن سيتجه معه إلى مصر . وظل الجنرال بوناپرت يشرف على إعداد الحملة ، ويعتني بكل صغيرة وكبيرة ؛ وقام بتنظيم إدارة الخدمة الطبية ، وزودها بالادوات والمقايير وآلات الجراحة . كما أشرف بنفسه على تشكيل لجنة من العلماء

عرفت باسم لجنة العلوم والفنون . وجمع كل حروف الطباعة العربية الموجود في باريس ، لكي يزود الحملة بمطبعة خاصة بها .

وخرجت الحملة من ميناء طولون يوم ١٩ مايو ٧٩٨ ؛ ثم وصلت إلى جزيرة مالطة ، وقامت باحتلالها . وفي ذلك الوقت ، كان الاسطول الانجليزي يراقب الحملة في البحر المتوسط ، ويرغب في تعطيلها . وفي الوقت الذي كانت الحملة مشغولة فيه في مالطة ، حضر الاسطول الانجليزي إلى الاسكندرية ، ولكن الحملة لم تكن قد وصلت بعد، ولم يكن هناك من يعرف بقدمها، فأفلع الانجليز، مواصلين عملية تفتيشهم عن الحملة .

ووصلت الحملة اتجاه سواحل الاسكندرية ، يوم ٣٠ يوليو ، وقررو بونايرت ضرورة العمل بسرعة ، قبل عرصة الإنجليز ، وقبل استعداد المصريين . وادهى بونايرت ، في ذلك الوقت ، انه جاء لتأديب المماليك ، الذين أساءوا معاملة الفرنسيين . وإختار بونايرت مكان الصجى ، الواقع إلى غرب الاسكندرية ، مكاناً للنزول إلى الساحل . وبدأت عملية إنزال الجنود والعتاد والمهمات ليلاً . ثم بدأت القوات الفرنسية في الزحف في حذاء الساحل صوب المدينة ؛ ووصلت اتجاه أسوارها مع شروق الشمس ، وأخذت تحاصرها ، في الوقت الذي أشرف فيه بونايرت على العمليات من فوق المرتفعات التي يعلوها عمود السوارى . وكان العرب قد ساد المدينة ، وحاول أهلها الدفاع عنها . ولكن بونايرت أصدر أمره بالهجوم عليها من ثلاث جهات . ولم يستمر الدفاع لفترة طويلة ، نتيجة للفرق الشاسع بين الأسلحة لدى الطرفين ؛ وتمكن الفرنسيون من إحتلال الاسكندرية ؛ وأبقوا السيد محمد كريم حاكماً عليها ، وتركوا الأهالي يتعاملون حسب قوانينهم .

وحين وصلت أنباء إحتلال الفرنسيين للاسكندرية إلى القاهرة، انزعج الجميع .
ولاجتماع إبراهيم بك مع مراد بك ، ومع العلماء والقاضى . وخرج مراد بك إلى
رأس القوات التى كان عليها أن تزحف لملاقاة الفرنسيين ، وعلى البر ، وعلى السفن
فى النيل، وأخذ معه المدافع والبارود . وفى ذلك الوقت ، وصل منشور بونايرت
الأول إلى القاهرة، وهو المنشور الذى طمأن فيه المسلمين، هاجم فيه المماليك، وحذر
الأهالى من مقاومة الفرنسيين، وسمح فيه للشايخ والعلماء والقضاة والأئمة بملازمة
وظائفهم ، ونصح فيه أهالى البلاد بالبقاء فى مساكنهم .

وأرسل الجنرال قوة الاستيلاء على رشيد ، ثم الزحف منها جنوبا مع النيل ،
لكى تقابل القوة الرئيسية للعملة ، والى تزحف عبر إقليم البحيرة . وبعد إستيلاء
الفرنسيين على دمنهور ، زحفوا على شبراخيت ؛ حيث وقعت موقعة مع قوات
مراد بك الزاحفة شمالا ، يوم ١٢ يوليو ؛ انهزمت فيها قوات مراد بك ... ولم
تكن إلا ساعة وإنهزم مراد بك ومن معه .. وإحترقت مراكب مراد بك بما فيها
من الجبخانه والآلات الحربية . وولى مراد بك منهزماً ، ترك الأتقال والمدافع ،
وتبعه عساكره ، ونزلت المشاة فى المراكب ، ورجعوا طالبين مصر .

واشتد القلق فى القاهرة بعد وصول الأنباء إليها وتمكن مراد بك من الوصول
إلى إمبابة ، وأخذ فى إقامة الاستحكامات فى البر الغربى . واجتمع الأهالى فى
الشوارع ، ونجموا بالآلاف ، حول السيد عمر مكرم ، يحملون العصى والنباييت .
وجاء العرب والعربان من كل مكان، وإن كان البعض من بينهم قد عمل فى السلب
والنهب . وعند إمبابة ، كان المصريون والمماليك يرابطون حتى خط طويل ،
بين النيل والاهرام، كما كانت هناك تجمعات للمصريين عند إمبابة . وكانت قوات
الفرنسيين تقرب فى عددها من ثلاثين ألف مقاتل ، تميزوا بكفاءة التدريب ،
وتميزوا بالنظام ، وكفاءة القيادة . ورتب الجنرال بونايرت فرق جيشه فى شكل

مربعات ، ووضع المدفعية في زوايا هذه المربعات وبدأت المعركة ، وأصبحت أعداد كبيرة من قوات المماليك محصورة بين مربعات الفرنسيين ، ثم قطعت قوات الفرنسيين خط الرجعة على المصريين إلى النيل ؛ وتوالى الضرب نحو ثلاثة أرباع ساعة ، ثم كانت الهزيمة . وإنسحب مراد بك بسرعة إلى الصعيد ؛ وظل ير لمباية مفروشا بالقتل ، والثياب والامتعة ، نحت أقدام الفرنسيين . وإنسحب الوالى ، وإبراهيم بك ، وكذلك الأمراء إلى القاهرة ؛ ثم خرجوا منها صوب الصالحية .

وأصبحت القاهرة بلا حكومة ، أى بدون سلطة . وكان في وسع الجنرال بوناپرت أن يملأ هذا الفراغ الناتج عن إنسحاب السلطة الفعلية من القاهرة وإجتمع في الأزهر بعض العلماء والمشايخ ، وإستقر رأيهم على أن يتصلوا بالجنرال بوناپرت ، الذى أحسن استقبال مندوبيهم .

وهذا روع العلماء ، وذهب بعض العلماء ، وعلى رأسهم الشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، إلى الجنرال بوناپرت ، الذى طلب إليهم مكتابة كبار المشايخ ، الذين كانوا قد خرجوا من القاهرة ، حتى يعودوا ، وحتى يتمكن من تشكيل الديوان « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » . ولقد حضر إلى القاهرة ، بعد ذلك ، كل من الشيخ السادات ، والشيخ الشرقاوى ؛ أما السيد عمر مكرم فإنه لم يرجع إلى القاهرة ، وظل مع قوات إبراهيم بك ، والوالى ، التى إنسحبت إلى الشرقية .

ودخل الجنرال بوناپرت القاهرة ، وسكن في بيت محمد بك الألفى وإحتل عددا من بيوت المماليك .

واقعد حاور الجنرال بوناپرت إعطاء سلطة لقيادات المصريين ، واتى كائن

تتمثل في ذلك الوقت في مشايخ القاهرة وعلماء الأزهر . وهكذا استتبعته هذه السياسة ، والحاجة بإجتذاب المصريين ، وضع نظم جديدة لحكم البلاد ، وإشراك الأهالي معه في السلطة ، أو في الرأي . ولا شك في أن خروج الوالي من مصر ، وخروج البكوات المماليك وضباط الأوجاقات من القاهرة . كان يسمح للقيادات الوطنية بأن تحتل جزءا من مكانهم ، وتأخذ شيئا من سلطتهم ، وكان هذا تغييرا كبيرا بالنسبة لنظم الحكم في البلاد ؛ وسيعطى بالتالى نتائج مهمة على نمو هذه المجموعات المتميزة في المجتمع المصري ، وتدريبها على المشاركة في مناقشة ما يهم البلاد ، وممارسة ذلك ، وإعطاء رأى فيما يتعلق بالشئون العامة .

واستقر الرأى على تعيين تسعة من المشايخ ، كأعضاء في الديوان . هم السادات ، والشرقاوى ، والصارى ، والبكرى ، والفيومى ، والعريشى ، وهوى السرمى ، ومصطفى الدمهورى ، ويوسف الشبراخيتى ، ومحمد الدواخلى . واعتذر الشيخ السادات ؛ وتم تعيين الشيخ المهدي سكرتيرا للديوان . وكان اختصاص الديوان هو حكم مدينة القاهرة ، والإشراف على عمليات التموين ، ودفن الموتى ، وغيرها ؛ وإن كان المرجع الآن في السلطة قد ظل مع السلطات العسكرية . وعمل الجنرال بونايرت على تعميم نظام الديوان في مديريات مصر كلها وأعلن الفرنسيون الأمان بالنسبة لنساء المماليك ، ولكن على أساس اظهار مالادين من أمتعة أزواجهن . فذهبت السيدة نفيسة ، زوجة مراد بك ، وصالحت على نفسها وأتباعها من نساء الأمراء والكشاف . بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرنسيا ، وكان أعضاء الديوان هم الذين يكتبون بالأمان للغائبين ، ويحتمون تلك الأوراق .

وفي الوقت الذى كان الجنرال بونايرت مشغولا بأمر وجود المماليك في الصعيد ، وفي الشرقية ، وبعودة القوات المصاحبة لقافلة الحج من الحجاز ، ويفكر في ضرورة الخروج للملاقاة وضربها . وصلته الأنباء بتعظيم الأسطول الانجليزى للأسطول الفرنسى ، الذى كان راسيا في ميناء أليكسندرية .

وكان الأسطول الفرنسي ، بعد إنزاله الحملة في المعجمي ، قد ذهب إلى خليج أبي قير ، في شرق مدينة الاسكندرية ، للاحتواء به من الأسطول الإنجليزي. وكان الاميرال نلسون ، قائد الأسطول الانجليزي ، وهو يبحث عن الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط ، قد علم بمجيئه إلى مصر ؛ فعاد إلى سواحلها . وكان الأسطول الإنجليزي يتكون من خمسة عشر سفينة حربية ، تحمل ١٠٥٠ مدفعاً ، وعليه ٨٢٤٠ بحاراً . وكان الأسطول الفرنسي قريباً منه في عدد السفن ، وعدد المدافع ، وعدد البحارة ؛ ولكن ، عند الموقعة ، كان جزء كبير من بحارة الأسطول الفرنسي على الساحل ؛ وأفاد الأسطول الإنجليزي كذلك من عامل المباغتة . وفي أول شهر أغسطس ، دارت الموقعة ، وفتحت النيران ، وقتل أمير البحر الفرنسي ، وإنفجرت بارجته. وقضى على الأسطول الفرنسي بأكمله ، فيما عدا أربع بوارج ، اضطرت إلى الانسحاب بسرعة صوب مالطة ؛ وغنم الإنجليزي ست سفن فرنسية ، ضموا إلى أسطولهم .

وكانت ضربة قوية أصابت الحملة الفرنسية على مصر ، قضت على وسائل اتصال الحملة بفرنسا ، وعلى آمال استخدام الأسطول الفرنسي وسيلة للضغط على الدولة العثمانية ، أو لتهديد المراكز البريطانية في الهند . وإنخفضت الروح المعنوية عند الفرنسيين ، وقلت هيبتهم أمام الأتالي . وخضعت مصر لعملية الحصار البحري ؛ وأصبح على الفرنسيين أن يعيشوا في مصر ، ويزيدوا من تقاربهم مع القيادات الوطنية ، وذلك في الوقت الذي تشجعت فيه الدولة العثمانية ، وأعلنت الحرب على فرنسا ، وإلى جانب كل من إنجلترا وروسيا .

عم قام الجنرال بوتامرت بتشكيل « الديوان العام » ، تمييزاً له عن ديوان القاهرة ، وإختار أعضاءه من بين المشايخ والأعيان ، الذين لهم نفوذ بين الأتالي ، ويمتازون بمركزهم العلمي وكفايتهم ، وطريقة استقبالهم للفرنسيين . وكان

الهدف منه تموييد أعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ؛ وبخاصة فيما يتعلق بأمور دواوين الأقاليم ، والقضاء والتشريع ، والإصلاحات . وتم إفتتاح هذا الديوان العام يوم ٦ أكتوبر ١٧٩٨ .

وإحتاج الفرنسيون إلى الأموال ، ففرضوا الضرائب على أصحاب الأملاك وأصحاب الحوانيت ؛ الذين لم يتعودوا دفع ضريبة عقارية من قبل ؛ فعظم إستياؤهم ، وإشتد سخطهم . وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لنشوب ثورة القاهرة . ولقد إنفض الديوان في يوم ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ ، ونشبت الثورة في القاهرة في اليوم التالي .

✓ ٢ - مقاومة الحملة وثورة القاهرة الاولى :

لقد تكاثفت عوامل كثيرة ، إقتصادية ، وإدارية ، ومعنوية ، ورغم جهودات الفرنسيين في التقرب إلى المصريين ، في زيادة شعور المصريين بالانفصال عن الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بتضارب المصالح بينهم وبين المحتلين الأجانب ، ومن أجل زيادة شعورهم بأن الفرنسيين يستغلون الوطنيين إلى أقصى درجة ممكنة

لقد خرج المالك من القاهرة بأموالهم ، وتحطم الأسطول الفرنسي ، واحتاج الفرنسيون إلى الأموال ، فتمادوا في فرض الضرائب على التجار ، في وقت إنقطع فيه الاستيراد والتصدير ؛ وتفتتوا في إنتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل . فأدت سياسة الجنرال بوناپرت ، في هذا المجال إلى عكس النتيجة التي كان يرغب في الوصول إليها .

وجاء هدم الفرنسيين لبعض أجزاء من القلعة ، وبعض أبواب الحارات والدروب ، مشيراً لقلق الأهالي ، الذين تعودوا الاحتماء بها من هجمات المصوص والجنود . ومن الناحية الاجتماعية ، كان ظهور دور الشراب ، وظهور عدد من

النساء الساقطات مع بعض الجنود ، يجرح كرامة الوطنيين ، الذين لم يأنفوا مثل هذا التحرر . وكانت هناك أيضاً جهودات الممالك ، والعثمانيين ، لدفع الأهالي إلى الثورة ضد الاحتلال الأجنبي ، ولبلاء إسلامية .

فكان الرأي العام إذن مهيباً للثورة ؛ وكانت هناك عناصر تشجع عليه ؛ وجاءت مسألة الضرائب المقررة على الأملاك والعقارات ، لكي تدفع الأهالي إلى التحرك . ولقد بدأت الحركة بشكل تلقائي ، وبدون تنظيم : « فتجمع الكثير من الفوغاه من غهر رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم . وأصبحوا في يوم الأحد متحربين ، وعلى الجهاد طازمين ، وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح ، . ويبدو أنهم كانوا يرغبون في إلغاء ما تقرر من رسوم وضرائب على العقارات والأملاك ؛ ثم تطور الحال إلى تجمع الأهالي بالأزهر ، الذي سيصبح مركز قيادة الثورة ، نتيجة لما تمتع به العلماء من مكانة رفيعة ، بصفتهم القيادة الوطنية الموجودة في البلاد .

وبدأ الإصطدام مع القوات الفرنسية ، فقتل عدد من الفرسان ، وجرح الكثير من الجند ، وساعدت الدماء التي سالت في المعركة على زيادة الحماس الثوري . وقام الثوار بهدم مصاطب الخوانيت ، وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة ، لتعوق هجوم العدو وقت المعركة ؛ ووقف دون كل متراس ، جمع عظيم من الناس ، .

وانقضت هذه الليلة والوطنيين « سهرانين » ، وعلى هذا الحال مستمرين ، وأما الإفرنج فإنهم أصبحوا مستعدين ، وعلى تلال البرقية والقلعة واقفين ، وأحضروا جميع الآلات ، من المدافع والقناير والبليات ، ووقفوا مستحضرين ، ولامر كبيرهم منتظرين ، . إنه الاستعداد للمعركة ، بدون أدنى شك ، وبين قوات مختلفة عن بعضها ، من حيث التنظيم ، والتسلح ، والروح المعنوية . وهذه

حصر اليوم التالى ، وجه الفرنسيون ضربات مدفعيتهم إلى منطقة الجامع الأزهر ، وإلى المنطقة المجاورة له . فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكونوا فى عزم عابثه ، نادوا ياسلام ، من هذه الآلام ؛ ياخفى اللطاف ، نجنا عما نخاف ؛ وهربوا من كل سوق ودخلوا فى الشقوق ؛ وتتابع الرمي من القلعة والسكان ، حتى تزعزعت الأركان ، وهدمت فى مرورها حيطان الدور ، وسقطت فى بعض القصور . .

ولقد شعر المصريون بقوة فتك أسلحة المحتلين الأجانب ، الذين لا يتورعون عن استخدامها حتى فى ضرب حى الأزهر . وبعد أن إتصل المشايخ بالجنرال بوناپرت ، لوقف الضرب ، عابثهم . وعندما إنتهت المقاومة ، بدأ الفرنسيون فى الدخول فى شوارع القاهرة ، وأخذوا فى هدم المتاريس ، وسيطروا على المواقف . ولكنهم إرتكبوا خطأ كبيراً ، فى عملية سيطرتهم على القاهرة ، وعملية سيطرتهم على مركز قيادة الثورة . ذلك أنهم دخلوا إلى الجامع الأزهر ، وهم راكبون الخيول ، ويدينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بهمته ومقصودته ، وربطوا خيولهم بقبلته ، وطأوا بالأروقة والحارات ، وكسروا القناديل والسهارات ، وهضموا خزائن الطلبة ، والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والأواني والقصاصع ، والودائع والمخبرات ، بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى الأرض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها . .

وأخذ الفرنسيون فى تفتيش الأهالى ، والمنازل ، والأحياء ، بحثاً عن السلاح . قامت وحدات أخرى بتنظيف أماكن المتاريس ، ورفع الأحجار والأنربة الموجودة فيها ، حتى يعود المرور إلى ما كان عليه من قبل . وقبض الفرنسيون على عدد من المشايخ ، وإنهروا غرهم بتوزيع السلاح على الأهالى . ومن عمليات التفتيش ، هرب الفرنسيون الكثير عن إتصال بعض المصريين بالعثمانيين ، وإتصال

البعض الآخر بالبكوات الممالك ، في الصعيد وفي الشرقية . وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا من مواجهة ثورة القاهرة ، والقضاء عليها ، فإنهم شعروا في نفس الوقت بخطورة المقاومة التي كانت لا تزال موجودة في جميع أنحاء البلاد ، سواء في الوجه البحري أو في الوجه القبلي . كما أنهم شعروا بخطورة الموقف في سوريا ، الأمر الذي دفع الجنرال بوناپوت إلى التفكير في ضرب المقاومة في مصر أولاً ، ثم العمل على الاستعداد للقضاء على الخطر الموجود في الشام ، وقبل وصوله إلى مصر .

وكانت الثورة ضد الحملة الفرنسية منتشرة في جميع أنحاء البلاد ، وفي شكل مقاومة عنيفة . وكان الفرنسيون يواجهونها بإطلاق الرصاص على الفلاحين ، وفرض الغرامات على أهالي القرى والمناطق التي تظهر فيها المقاومة . ولكن الثورة كانت كما قال ريبو ، كحية ذات مائة رأس ، كلما أخذها السيف والنار في ناحية ، ظهرت في ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت ؛ فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما إرتحلت من بلد إلى بلد آخر . وكانت مصر قد فوجئت بالحملة الفرنسية ، فأخذت تصارع للتخلص من قبضة الفاتح الحديدية . وظلت سلطة الفرنسيين قائمة على القوة ، لا على الإقناع . وكان إختلاف الدين واللغة والطباع والعادات يصعب كثيراً من عملية التقارب بين الغالب والمغلوب . وكانت سياسة الفرنسيين قائمة على إكراه الشعب على الإذعان ، بالحزم مرة ، وبالقوة مرة أخرى ، وقع كل ثورة ، ومكافأة من يخدم السلطة الفرنسية ولكي يصل الجنرال بوناپوت إلى هذه الغاية ، وزع جيشه على مختلف أنحاء البلاد ، لإخضاعها ، وتثبيد الرقابة عليها . وكان قواد الفرق يتولون ، فضلاً عن إختصاصاتهم الحربية ، الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية ، في مديرياتهم ، ويراقبون حيازة الأموال والغرامات ، ويشرفون على مجالس الدواوين في الأقاليم . وكانت عملية صعبة ،

وتتطلب مجهوداً متواصلاً من جانب الفرنسيين في جميع أنحاء البلاد .

وكانت هناك مقاومة للفرنسيين في الاسكندرية ، وفي رشيد ، وفي إقليم البحيرة ، وبخاصة في مدينة دمنهور ، التي اضطرت القوات الفرنسية إلى احتلالها ، وإستخدام العنف مع أهلها ، وإعدام بعض الزعماء الوطنيين فيها رمياً بالرصاص ، وفرض غرامة كبيرة على المدينة . وكانت هناك مقاومة للفرنسيين في وسط الدلتا ، حيث عمل الفرنسيون على تهريد الأهالي من السلاح ، ومصادرة خيولهم ، وإعتقال أعيانهم كرهائن . وسقطت الجثث في كل مكان ، وسالت الدماء ، قرب منوف ، وعند المحلة الكبرى ، وفي طنطا ، التي إستخدم الأهالي فيها الاسلحة النارية في معركة ضد الفرنسيين ، في مولد « السيد البدوي » . وكان الموقف خطيراً في شرق الدلتا ، مع وجود قوات إبراهيم بك ، وإمكانية عودة قافلة الحج من الأراغى المجازية . وكان الجنرال بونايرت قد خرج إليها بنفسه على رأس ثلاث فرق ، وإحتل بلبليس ، ودخلت قواته في معركة شرسة مع قوات المماليك عند الصالحية . وظلت هذه المنطقة كبيرة الحساسية بالنسبة للفرنسيين ؛ وظلت المقاومة تعمل في المنصورة ، وفي دمياط . وفي المنزلة ، قام البطل حسن طوبار بانزال خسائر فادحة بالفرنسيين . وإستخدم الفرنسيون منتهى الشدة ، مع هذه المنطقة ، وتركوا أسوأ ذكرى لهم عند الأهالي هناك .

أما المقاومة التي لقيتها الحملة الفرنسية في الصعيد ، فكانت لا تقل ، في ضراوتها عن تلك المقاومة التي كانت قد واجهتها في الدلتا ، خاصة وأن المماليك إشتراكوا في عمليات الصعيد أكثر من إشتراكهم في عمليات الدلتا . ولا شك كذلك في أن طبيعة الأرض في الصعيد ، ووجود العصابات في هذه المنطقة ، ونظرة الأهالي إلى معنى الحياة وقيمتها ، كانت تساعد على زيادة ضراوة عمليات المقاومة في الصعيد . وكان مراد بك قد انسحب بقواته من المماليك إلى هذه المنطقة ، وعطل

الملاحه على النيل ، وأوقف وصول القمح ومواد التموين من الصعيد إلى القاهرة .
فقرر الجنرال بونايرت ضرورة إحتلال الصعيد ، على أن يترك للمالك مديرية
جرجا والمنطقة الواقعة إلى الجنوب منها ، نظير تعهد مراد بك بدفع الخراج عن
هذه الجهات . وفشل تفاهم الفرنسيين مع مراد بك . وكانت الحملة الموجهة لغزو
مصر العليا برية وبحرية ، بلغ عدد جنودها ما يقرب من خمسة آلاف جندي ،
ولقيت مقاومة عنيفة ومستمرة ، من الأهالي ومن الممالك ، على طول خط
تقدمها ، وطوال فترة بقائها هناك . وكانت هذه الحملة بقيادة الجنرال ديويه ،
واشتبكت في معارك عنيفة ، وعديدة ، كان من بين أهمها تلك الواقعة التي وقعت
قرب بني سويف ، والتي كادت القوات الفرنسية أن تهزم فيها ، لولا قوة المدفعية .
وتعتبر أهم المعارك التي خاضها الفرنسيون في الصعيد ، والمعركة البرية الثانية ، في
أهميتها ، بعد معركة إمبابية .

ورغم ذلك فإن الحرب لم تكن في صعيد مصر ، بل تحولت في شكلها من
حرب منظمة إلى عمليات مناوشة مستمرة ، أخذت شكل حرب العصابات ، وإن
كانت حرب عصابات يقوم بها الفرسان . وكان هذا النوع من المعارك شديدا
في خطره على القوات الفرنسية ، إذ أنه كان يعرضهم للخطر المستمر ، في مواقع
مختلفة ، وفي أوقات مختلفة ، ودون أن يتمكنوا من إتخاذ الإستعدادات اللازمة
لمواجهته . وأخذ أبناء الصعيد في مهاجمة كتائب وفصائل الفرنسيين ، التي أصبحت
مبعثرة في الوادي ، وهي تحاول تأمين المواقع المختلفة . وأفقد هذا النوع من
المعارك الفرنسيين معنى الراحة ، وأجبرهم على مداومة السهر والانتقال ، وبشكل
أرهق قوائهم ، دون أن يتمكنوا من الإشتباك مع خصم واضح ، وفي معركة
لها أهميتها ، قد يتمكنوا فيها من التغلب عليه .

وإضطر بونايرت إلى الإسراع بإرسال الجنرال بليار إلى الصعيد ، وتكليفه

بمحاوثة دبريه في العمليات الحربية ، بكل مشترك . وواجهت الحملة على الصعيد ، في زحفها البرى والنهرى جنوباً ، مقاومة عنيفة من المصريين ، ومن المماليك على طول خط تقدمها ، ومن المنيا حتى أسيوط . ثم واجهت أمر مجيء متطوعين ، من الحجاز ، ومن النوبة ، لمواجهة تقدمها من أسيوط إلى جرجا . ووقعت موقعة ، يوم ٣ يناير ١٧٩٩ ، قرب سوهاج ، قتل فيها ما يقرب من ثمانمائة من المصريين ؛ فزادت الرغبة في الانتقام والثأر ، في الوقت الذى قام فيه الفرنسيون بارتعاب البلاد ، ونهبها . وقرب سمهود ، وقعت معركة بين الفرنسيين ، وبين قوات مراد بك ، التى اقترب عددها من ١٢,٠٠٠ مقاتل ، بين فرسان ومشاة . وقسم الفرنسيون قواتهم إلى ثلاث مربعات ، وقسم بينها المدفعية . وأثبتت هذه الموقعة أهمية التنظيم ، وأهمية المدفعية ، وكفاءة القيادة . وهزمت قوات مراد بك ، وانسحبت جنوباً ؛ وفتح الطريق أمام القوات الفرنسية ، لمواصلة زحفها ، ودون أن تعترضها هتبات لها قيمتها ، وحتى أسوان . وانسحبت القوات المصرية إلى ماوراء الشلال ، ولكنها استمرت في مقاومة الحملة الفرنسية .

٣ - استمرار المقاومة :

كانت عملية الحملة على سوريا تهدف في واقع الأمر محاولة من جانب الفرنسيين للقضاء على خطر آخر من أخطار المقاومة التى واجهت وجودهم فى مصر ، وهو خطر قوات المماليك ، التى كانت قد انسحبت بعد معركة الصالحية إلى سوريا الجنوبية ، وخطر التجمعات العثمانية التى أخذت الدولة فى القيام بها ، بعد إعلانها الحرب على فرنسا ، للقيام بعملية غزو لمصر ، وتستهدف إستخلاصها من أيدي الفرنسيين . وكالت السلطات العثمانية فى سوريا ، مع من انسحب إلى هذا الإقليم من المصريين ومن المماليك ، قد أخذت فى الإنصال

بشيوخ مصر ، وعلائها وأعيانها ، لكي تدفع المصريين إلى الثورة في وجه الفرنسيين ، في الوقت الذي يقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم على مصر . ووجد الجنرال بونايرت أنه من الأصوب أن يلتقى بهذا الخطر الذي يتجمع في سوريا ، كقوة مقاومة ، قبل أن يتم استعداده ، ويصل لمصر ؛ وقد يكون ذلك في وقت تأتي فيه حملة أخرى ، عثمانية إنجليزية ، إلى سواحل مصر الشمالية . فكان عليه إذن أن يأخذ بالمبادأة .

واقعد أعاد الجنرال بونايرت الديوان من جديد ، وجعله مؤلفاً من هيتين : الديوان العمومي ، وهو الذي يسميه بونايرت بالديوان الكبير ، والديوان الخصوصي . ثم زار السويس ، ومعه عدد من العلماء ، وهدى إلى المهندس ليه ، كبير مهندسي الطرق والكباري ، بدراسة مشروع حفر ترعة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، وكتابة تقرير عن ذلك . وكان تقدم القوات العثمانية ، حتى العريش يجبره على ضرورة العمل على مهاجمة أعدائه ، قبل أن يهاجموه . فكان قراره بالقيام بحملته على سوريا ، تثبيتاً لأقدامه في مصر .

وبعد معركة العريش ، التي انهزمت فيها القوة العثمانية ، استولى الفرنسيون على غزة ، ثم على اللد والرملة . وفي يافا ، وقعت موقعة كبيرة ، وتفرس الجنود الفرنسيون في المدينة . وفي يافا ظهر الوباء بين جنود الحملة الفرنسية . ووقعت هناك مأساة أخرى حين أمر الجنرال بونايرت بقتل ثلاثة آلاف أسير عثماني ، مدعيًا عجزه عن إطعامهم ، وعن حراستهم في بلاد بعيدة عن قواعده . فساقوا هؤلاء الأسرى إلى شاطئ البحر ، وأعدوهم جميعاً رمياً بالرصاص . وأثارت هذه الطريقة الوحشية روح السخط والانتقام في نفس الجنود العثمانيين الباقين في سوريا ، وبخاصة تلك الفرق التي كانت موجودة في عكا . وأدركوا أن مصيرهم سيكون الإعدام ، في حالة استسلامهم ، فاستسلموا في

الدفاع عن مدينتهم ، وإستأثروا في المحافظة على أسوار عكا .
واقدر إستمات أحمد باشا الجزائر في الدفاع عن مدينة عكا ، وساعده على
المقاومة وجود الاسطول الانجليزى ، بقيادة السير سيدنى سميث أمام الميناء ،
وقيام هذا الاسطول بمنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر ؛
بل إن الاسطول الإنجليزى كان قد أسر السفن الفرنسية التى حملت المدفعية
والذخائر ، وإتجهت بها صوب سواحل سوريا ، وسلمها إلى أحمد باشا الجزائر ،
الذى دافع بها عن عكا أمام الفرنسيين .

وفي أثناء حصار الجنرال بوناپرت لمدينة عكا ، سارت بعض الفرق الفرنسية
وإحتلت صفد وصور وطبرية ؛ وإنتصرت على الجيش العثمانى في موقعة
تل طابور . ولكن هذه الموقعة الأخيرة لم تغير من الموقف العسكرى ، مادامت
بقية الجيش كانت تحيط بمدينة عكا ، ولا تتمكن من الاستيلاء عليها .

وكان من الصعب على الفرنسيين في سوريا الاستمرار دون إمداد هناك ،
في الوقت الذى كانت الإمدادات تصل فيه إلى أحمد باشا الجزائر في عكا . وكان
هناك خوف من إرسال الدولة العثمانية حملة إلى الاسكندرية . ولذلك فإن
الجنرال بوناپرت قرر العودة إلى مصر . وبعد فقد ما يزيد على ألفي قتيل ،
وآلاف ماتوا بالأمراض ، و ٢,٥٠٠ جريح ومريض ، سارت القوات الفرنسية ،
وسار معظم القواد على الأقدام ، وتركوا خيولهم لنقل الجرحى والمرضى .
وطاد الجنرال بوناپرت إلى القاهرة ، بعد أن غاب عنها ١٢٥ يوماً وطاد إليها
لكي يواجه قوات أخرى للمقاومة من جانب المصريين ، في كل من الصعيد
والدلتا ، وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية في مصر نفسها . وتطور الأمر إلى
إشتداد حركة المقاومة من جديد في ثلاث مناطق من البلاد : هي منطقة الشرقية ،
ومنطقة البحيرة ، وفي الصعيد .

أما في الشرقية ، فكانت هناك قوات مصطفى بك ، أمير الحج ؛ وانشرت
المعارك قرب بردين ، ثم امتدت منها روح المقاومة إلى المدفعية ، وإلى القليوبية ؛
وتمت فيها مهاجمة السفن الفرنسية التي كانت تحمل المؤن والذخائر على النيل ،
في فرع دمياط ، وطادت السفن المسلحة التي كانت تحرسها إلى القاهرة ، مليئة
بالجرحى .

وفي البحيرة ، ظهر في ذلك أحد رجال الغرب ، ويذكرون أنه جاء من درنة ،
ويلقبونه بالمهدى ، وحث الناس على قتال الفرنسيين . وانضم إليه كثير من الأهالي ،
علاوة على عربان أولاد علي ؛ وهجموا على مدينة دمنهور ، وفاجأوا الحامية
الفرنسية الموجودة فيها ، وقتلوا كل رجالها . وبعد أن جمع الفرنسيون قواتهم ،
وقعت موقعة شرسة عند سنهور . واستمر القتال فيها سبع ساعات ، وأخذ شكل
الإلتحام ، أو المجزرة . وكانت من أفظع المعارك التي خاضتها القوات الفرنسية في
مصر . وقدر الفرنسيون قوات المهدى فيها بخمسة عشر ألف مقاتل من المشاة ؛
وأربعة آلاف من الفرسان . وأبدى فيها المغاربة والعرب والفلاحين شجاعة يعجز
القلم عن وصفها وإستخفافاً بالموت أذهل الفرنسيين أنفسهم . وبعد أن استجمع
الفرنسيون قوتهم ، زحفوا على دمنهور ، وإحتلها القوات الفرنسية ، وأعملت
فيها السيف والنار ، وطبعت عملياتها بطابع الغضب والانتقام ، والقتل والحرق .
وفي اليوم التالي كانت دمنهور وكاما من الأحجار السوداء ، إختلطت فيها أشلاء
الجثث ودماء القتلى .

أما في الصعيد ، فإن قوات الفرنسيين كانت موزعة على خطوط طويلة ، وكان
من الصعب على الفرنسيين القضاء على المقاومة في هذه المنطقة التي تمتد لما يقرب من
ألف كيلومتر . ووقعت المعارك قرب طارطا ، وعند فقط ، وقرب جرجا ، وجهينة ،

وأسيوط ، وحيث كانت قوات مراد بك ، ملتحمة مع الأتالي . وكانت مقاومة المصريين للفرنسيين تظهر في كل وقت ، وفي كل بلدة وقرية من قرى الصعيد ، وبشكل يصعب على المؤرخ حصرها ، أو إعطاء هيكل عام عن تحرركاتها .
وفي ذلك الوقت ، الذي واجهت فيه الحملة الفرنسية استمرار عمليات المقاومة في كل مكان ، خضعت لضغط خارجي كبير ، يتمثل في نزول قوات عثمانية في منطقة أبي قير ، في شهر يوليو ١٧٩٩ .

ولقد تمكنت هذه القوات ، وهي تقرب من خمسة عشر ألف جندي ، من احتلال قلعة أبي قير ، لاتخاذها قاعدة لهم ضد الاسكندرية ، وخذ رشيد . ولكن الجنرال بوناپرت قرر الإسراع بمهاجمة العثمانيين ، قبل أن تستقر أقدامهم في المنطقة ، وبشكل يجعله يفيد من القوات الفرنسية الموجودة في كل من الاسكندرية ورشيد ، في عملية تطويق القوات العثمانية التي نزلت في أبي قير . ومن الاسكندرية ، هجمت قوات الجنرال بوناپرت يوم ٢٤ يوليو على القوات العثمانية في أبي قير ، وتمكنت من إقتحام خطوط العثمانيين ، ثم هزمتهم وفقد العثمانيون في هذه الموقعة ما يقرب من ثمانية آلاف ، بين قتيل وجريح وغريق ، واستولى الفرنسيون على ثلاثة آلاف أسير ، كان من بينهم مصطفى باشا ، وغالبية ضباط أركان حرب ، كما استولوا على مدفعية الجيش العثماني وذخائره .

وزادت سطوة الفرنسيين ، وزاد في نفس الوقت شعور العداء من جانب المصريين حيالهم .

وفي ذلك الوقت ، كان الفرنسيون يتوقعون قدوم جيش عثماني آخر ، من سوريا . زاحفا على مصر . ثم علم الجنرال بوناپرت عن اضطراب أحوال فرنسا نفسها وهزيمة الجيوش الفرنسية في كل من إيطاليا والنمسا ، فتأكد من عدم جدوى البحث عن المدد من فرنسا إليه ، وبالتالي عدم جدوى بقاءه في مصر ، مادامت فرنسا

نفسها قد أصبحت مهددة وإستقر رأى الجنرال بوناپرت على ضرورة العودة إلى فرنسا وإتخاذها. وترك الجنرال بوناپرت مصر ، يوم ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ، ومعه عدد من كبار الضباط ، وعدد من العلماء ، الذين كانوا قد إصطحبوا الحملة إلى مصر . وأعطى الجنرال بوناپرت ، وقت سفره ، كل التوجيهات اللازمة للجنرال كليبر ، لكي يفيد منها ، إلى أقصى درجة ، من أجل فرنسا أولا ، ومن أجل الحملة الفرنسية الموجودة في مصر ثانيا .

٤ - ثورة القاهرة الثانية ومقتل كليبر :

تولى الجنرال كليبر القيادة العامة لقوات الحملة الفرنسية في فترة دقيقة من تاريخ وجودها في مصر ؛ فرغم أن الجنرال بوناپرت كان قد إنتصر على الحملة العثمانية في أبي قير ، فإن الفرنسيين كانوا يشعرون بأن وجودهم في مصر مهدد بقوى داخلية وخارجية ، تتعارض مصالحها الفعلية مع مصالح الفرنسيين ، وترغب في الوصول إلى إخراجها من مصر . وفي نفس الوقت بدأت فكرة الجلاء عن مصر ، أو إعلان الموافقة على مثل هذه الفكرة ، تختمر في أذهان قادة الحملة . ولذلك فقد كان على الجنرال كليبر أن يواصل السير بين هذه العقبات بحذر وبشجاعة في نفس الوقت ، حتى لا يقع في مأزق تضيق به هيبة الحملة ، أو يتعرض به أمنها للخطر . ولا شك في أن شخصية الجنرال كليبر وشجاعته كانت أكبر مساعد له على ممارسة هذه القيادة ، بعد إختيار الجنرال بوناپرت له . وستكون التجربة التي يقوم بها الجنرال كليبر في هذا الميدان هي تجربة الإنفاق من أجل الجلاء عن البلاد .

وكان من الواضح أن الحملة الفرنسية قد أصبحت محصورة في البلاد ، وأن خطوط مواصلاتها قد قطعت مع فرنسا ، ومع كل الدول . وكان من الواضح كذلك أن الحملة الفرنسية كانت ترابط وسط أمة معادية لها ؛ وكانت المهمة الملقاة

على عواتق الفرنسيين شاقة وصعبة ؛ فكانت قواتهم موزعة على مثلث كبير ، يمتد ضلعه الشمالى من العريش إلى الاسكندرية ، ثم يمتد بعد ذلك بعمق ، ويشتمل على الدلتا وعلى الصعيد ، حتى أسوان . وكان على القوات الفرنسية أن توطن الأمن فى هذه المنطقة ، وتجمع الضرائب ، وتحكم البلاد ، فى نفس الوقت الذى كانت تواجه فيه دولتين معاديتين لها ، هما إنجلترا والدولة العثمانية . وكان عدد قوات الحملة قد انخفض من ٣٦.٠٠٠ إلى ٢٣.٠٠٠ جندي ، وكانت وسائل إمدادها قد نقصت بشكل واضح ، ولبيت ملابس الجنود .

وإتصل الجنرال كليبر بالدولة العثمانية من أجل التفاوض والصلح ، ووافقت الدولة العثمانية ، من حيث المبدأ ، على جلاء الحملة الفرنسية عن مصر ، وعلى أن تترك شروط الصلح العامة بين الدولة العثمانية ، وفرنسا ، لكى تناقش فى مفاوضات رسمية للصلح .

وبدأت المفاوضات ؛ وفى أثناء ذلك الوقت زحفت القوات العثمانية من غزة إلى العريش يوم ٢٢ ديسمبر ١٧٩٩ ، وقامت باحتلال قلعتها ، وأمرت نصف حاميتها ، وقتلت النصف الآخر . ومع ذلك ، فقد استمرت المفاوضات ، وإنتهت ، فى ٢٤ يناير عام ١٨٠٠ ، على إتفاقية العريش ، ونصت على أن الغرض منها هو جلاء الفرنسيين عن مصر . ولذلك فإن هذه الإتفاقية لم تكن معاهدة صلح بالمعنى السياسى المعروف ، بين فرنسا ، وبين الدولة العثمانية ، بل كانت مجرد إتفاقية أربروتوكولا للجلاء عن مصر ؛ وتنفذ بنفسها ؛ وما لم يصل الطرفان المتعاقدان إلى عقد الصلح بينهما ، فإن حالة الحرب تظل قائمة ، فى كل العلاقات بينهما ، إلا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية .

ولقد نصت هذه الإتفاقية على انسحاب الجيش الفرنسى بأسلحته وأمتعته ومنقولاته ، وإفلاعه بحراً من ثغور الإسكندرية ورشيد وأبي قهر ، على السفن

الفرنسية ، والسفن التي يقدمها الباب العالي لهذا الغرض . ووضعت الإتفاقية جدولاً زمنياً لجلاء الجنود الفرنسيين عن المواقع المختلفة ، وكذلك عن القاهرة ، وتسليم المواقع التي يجلوها عنها الفرنسيون إلى الجيش العثماني ، بنفس الحالة التي هي عليها وقت التوقيع على الإتفاقية ، مع المحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين . ونصت كذلك على تعهد الباب العالي وحلفائه بعدم التعرض للجيش الفرنسي حتى يصل إلى فرنسا .

وتقدمت القوات العثمانية صوب القاهرة ، لإستلامها ، وأخذ الفرنسيون يستعدون للسفر . ولحقن بريطانيا أعلنت رسمياً عدم موافقتها على إتفاقية العريش ، وكانت ترى أن في وسعها فرض التسليم بدون قيد أو شرط على الحملة الفرنسية ، وأعلنت أنها سوف تضبط في البحر كل سفينة تحمل جنوداً فرنسيين ، حتى ولو كانت تحمل جواز مرور من أحد الحلفاء ، وأنها ستعتبرها غنيمة حربية ، وتعتبر الجنود الموجودين عليها أسرى حرب . وإعتبر الجنرال كليبر هذا الموقف نقضاً لإتفاقية العريش . وإنتهز فرصة أن قوات يوسف ضيا باشا ، التي كانت تزحف صوب القاهرة ، كانت تحتاج إلى إعداد قبل تمكنها من الدخول إلى معركة . وطلب إلى القوات العثمانية ضرورة الانسحاب إلى الصالحية ثم خارج مصر . وعمل بسرعة ونظم قوائمه في شكل مربعات ، ووضع فيها المدفعية ، وجعل الفرسان في القلب . وجمع ١٠ آلاف ، وترك ألفى جندي لحراسة القاهرة . وتقدم بسرعة ، وطوق طليعة القوات العثمانية . ثم واجه بقية القوات العثمانية . وعملت المدفعية الفرنسية عملها ، وكانت رمايتها محكمة ، ونزلت قنابلها وسط العثمانيين ، وأوقعت بهم خسائر جسيمة . فاعطرت العثمانيون إلى الانسحاب ، وإنتصر الفرنسيون في هذه الموقعة ، والتي تسمى موقعة عين شمس ، بين القبة والخانكة . ولقد انسحب العثمانيون ، وتبعهم الفرنسيون ؛ ولكن إنتصار

الفراسيين لم يكن كاملا ، إذ أن القاهرة كانت تغلى في ذلك الوقت في ثورة عارمة .

ولقد بدأت ثورة القاهرة الثانية في صبيحة يوم ٢٠ مارس عام ١٨٠٠ ، أى في نفس الوقت الذى دارت فيه معركة عين شمس . وما أن سمع المصريون صوت طلقات المدافع حتى هاجروا ، وقتلوا بعض الفرسان ، وتسلبوا بكل ما وجدوه من أخشاب وعصى ومعادن . وانضم إليهم الآتراك الموجودين في مصر ، وذلك في الوقت الذى دخل فيه إلى القاهرة الكثير من البكوات المماليك . وكانت انفصال إحدى الفرق العثمانية ومعها المماليك ، عن ميدان المعركة في عين شمس ، ووصولها إلى القاهرة ، عاملا في تغيير الموقف ، إذ أنه ساعد على زيادة حماس الجماهير ، وعلى زيادة روح الثورة في نفوس الشعب .

ولقد استخدم الثوار بعض المدافع ، التى أحضروها من المطرية ، في ضرب مواقع الفرنسيين في الأزبكية ، واستمرت الحرب حتى آخر النهار . وشرع أهل مصر مع العسكر ، في إقامة المتاريس ، حول المدينة وبأطرافها . وأمضى الأهالى هذه الليلة وراء المتاريس . إنها الثورة وروح الإستقلال والمقاومة .

ولكن القوات الفرنسية أخذت في إطلاق المدافع ليللا على القاهرة ، من القلاع المحيطة بها . وركزت الضرب ، وبشدة ، على مواقع الثوار . فاضطر كثير من الكبراء والرؤساء إلى التفكير في الخروج من القاهرة ، في تلك الليلة ، نتيجة امجزمهم عن المقاومة ، ولعدم توفر آلات الحرب ، وعزة الأقوات ، والقلاع بيد الفرنسية . ولكن الأهالى عملوا على منحهم من الخروج ، ومنعهم من الانفصال عن القاعدة . إنه التضامن الطبقي في مواجهة العدو ، وفي حالة الشعور بالإنصهار الوطنى في المعركة . وأمضى معظم الأهالى هذه الليلة على مصاطب الخرائب ، وفي الأزقة والحارات . وفي اليوم التالى ، أقام الباقون

خلف المتاريس ، وأحضروا من الخرايت المشغلات التي يزنون بها البضائع ، من حديد وأحجار ، واستعملوها عوضا عن الجبل للمدافع ، وصاروا يضربون بها بيت ساري عسكر بالأزبكية . لقد انضم الأمان إلى العسكر العثماني ، ووقفوا عند الأبواب والمتاريس والأسوار . وتام آخرون بصناعة البارود ، وأصبحت جماهير القاهرة تغل بالثورة ، التي دعمتها القوات العثمانية ، وقوات المماليك ، وبعض قوات المغاربة ، التي كانت قد حاربت الحملة الفرنسية في منطقة البحيرة ، وفي مدينة دمنهور .

واستمرت الثورة في القاهرة ، ولكن سرعا ما وصلت أنباء هزيمة القوات العثمانية في موقعة عين شمس . وبعد أسبوع من هذه الموقعة وبدء الثورة ، عاد كليبر صوب القاهرة ، وبدأ في معالجة الثورة . وأحاطت العساكر الفرنسية بالمدينة وبولاق من خارج ، ومنعوا الداخل من الدخول ، والخارج من الخروج وقطعوا الجبال عن البلدين ، وأحاطوا بها إحاطة السوار بالمعصم واشتد الحرب ، وعظم الكرب ، وأكثروا من الرمي المتتابع ، بالمحاحل والمدافع ، وأكثروا وأوصلوا وقع القنابر والبفبات ، من أعلى التل والقلعات . .

وكان لهذا الحصار تأثيره على تموين مدينة القاهرة . وكانت ثورة القاهرة الثانية أقوى من ثورة القاهرة الأولى ، نتيجة لانضمام بعض العثمانيين والمماليك إليها ، وصلابة وقوة المتاريس التي أقيمت هنا وهناك . فعمد كليبر إلى إطالة مدة المحاصرة ، حتى يعمل الجوع فعلة بين الأهالي ، وحتى يتمكن في نفس الوقت من محاولة التفريق بين العثمانيين ، والمماليك ، والأهالي . وسيعمد الجنرال كليبر إلى أن يخرج العثمانيين ، من المعركة ، كما سيعمد إلى شراء المماليك ، بحيث يمكنه بعد ذلك مواجهة جماهير القاهرة بمفردهم ، ويمارس الضغط اللازم عليهم ، حتى يستسلموا .

ولقد تمكن كليبر من الاتفاق مع مراد بك ، على أساس حكم جنوب الصعيد ،
وفي تعاون مع الفرنسيين ، وضمان بقاءه هناك ، وفي شكل حكم تحت الحماية
الفرنسية . . وفي نفس الوقت ، قلت مواد التموين في أسواق القاهرة ، وأخذ
البعض يفكر في ضرورة الاتفاق مع الفرنسيين ، رغم إصرار بقية الزعماء والقادة
على ضرورة مواصلة الجهاد ، وكفرض على كل مسلم . ثم هجوم الفرنسيون
على القاهرة وبولاق من كل ناحية ؛ وضربوا القاهرة بالمدافع من جاع الظاهر
ومن قنطرة الليمون . وأخذوا في إشعال النار في الحوانيت وشبابيك البيوت .
وقام الأهالي بكل ما لديهم ، واستبسل أهل بولاق في الدفاع عنها ، حتى غلبهم
الفرنسيون ، بعد أن حصروهم من كل الجهات ، وقتلوا منهم بالحرق والقتل ،
وبلوا بالسلب والنهب . وملكوا بولاق ، وفعلوا بأهلها ما يشيب من هول
النواصي . وصارت القتلى مطروحة بالطرقات والأزقة ، واحترقت الأبنية والدور
والقصور . واستمرت هذه المذبحة من يوم ١٤ أبريل حتى يوم ١٧ . ورغم
استبسال الأهالي في الدفاع ، وتحصنهم في البيوت ، فإن قوة الأسلحة الحديثة
هي التي انتصرت . وبعد إحراق منطقة بولاق ، أسلموها للنهب ، ولإنتقام
الجنود . ولم يكتفوا بذلك بل فرضوا على المنطقة غرامة جسيمة ، بلغت قيمتها
ماتى ألف ريال ، علاوة على ثلاثمائة ألف ريال على المتاجر .

ثم أمر الجنرال كليبر بالمهجوم على مدينة القاهرة ، ونسفت المساكن
وأحرقت ، وارتفعت السنة النيران في سماء القاهرة ، تحاصرها من كل جانب ،
وبطريقة تثير الرعب والهلح . وكان هذا الهجوم قد بدأ يوم ١٨ أبريل ؛ وبعد
مفاوضات ، تم الاتفاق يوم ٢١ على انسحاب القوات العثمانية من القاهرة ،
وعلى أن يتم ذلك في مدة ثلاثة أيام ؛ وعلى أن تستمر هذه القوات في انسحابها
حتى الشام . واستعد كليبر لدخول القاهرة دخول الغزاة المنتصرين . وسيحكم

الجنرال كليبر مدينة القاهرة على أساس أنه قد فتحها من جديد . ولا شك في أن التمادى في سياسة القوة ، وفرض الغرامات ، وإذلال أعيان البلد ، سيكون عاملاً فعالاً في القضاء عليه ، وإغتياله .

وكانت ثورة القاهرة الثانية قد استمرت لمدة ثلاثة وثلاثين يوماً . وبعد العفو الذى أعلنه الجنرال كليبر ، عمد إلى نقضه ، وإلى إذلال المصريين ، وفرض غرامة باعظه على الأهالى ودعا الأعيان والمثابيح للحضور إليه ، ثم وبخهم على نفاقهم ضد الفرنسيين ، وهددهم بأن يفعل بمدينتهم ما فعله جنوده بحى بولاق ، وبقتلهم عن آخرهم ، وحرق بلدهم ، وسبى حريمهم وأولادهم ؛ ثم فرض عليهم الغرامة ، وهى عشرة ألف فرنك . وتم توزيع هذا المبلغ على الجميع ، والأهالى وأصحاب الحرف ، وكما يقول الجبرق حتى على الحواة والقردانة . . . والدلالين والقبانية . . . وكذلك يياحون التتباك . . . والزياتون . . . والجزارون والمزينون . . .

وتشددوا فى جمع هذه الغرامة . ونزلت هذه النازلة بمدينة القاهرة فى وقت كسدت فيه الأسواق ، وتعطلت الأرزاق ، وزادت قيمة مطالب الفرنسيين ، بشكل ضخم . ولا شك فى أن هذا التشدد ، وغيرها من الإهانات التى نزلت بأعيان البلاد وشيوخها ، كانت من بين الأسباب الرئيسية التى حركت النفوس ، وبشكل أدى إلى مقتل الجنرال كليبر .

وفى صبيحة يوم ١٤ يونيو ١٨٠٠ ، ذهب الجنرال كليبر إلى جزيرة الروضة لاستعراض كتيبة الأروام ، التى جندها الفرنسيون ، وألقوها بقواتهم . ثم عاد بعد ذلك إلى الأزبكية ، إلى قصره هناك . وفى فترة ما بعد الظهر ، خرج كليبر للتنزه فى حديقة القصر ، وفجأة اقترب منه أحد الشبان ، وكأنه يتوسل إليه ، أو يستجديه . ومد له يده اليسرى ، وكأنه يريد تقبيل يده ، فمد له

الجنرال يده ، التي قبض عليها ، وأخرج يده اليمنى وفيها خنجر ، وطمعن به الجنرال أربع طعنات في الصدر ؛ دون أن يتمكن الجنرال من الإبتعاد عنه . وسقط الجنرال كليبر على الأرض ، مضرجا بدمائه ، ثم أسلم الروح . ووجد الفرنسيون القاتل عتبتاً في الحديقة المجاورة لدار القيادة ، وتمكنوا من القبض عليه . وكان يسمى سليمان الحلبي ، وكان طالباً ويبلغ من العمر ٢٤ سنة ، وإعترف بالجريمة ، وبارأكابها . وتولى أقدم القادة منصب القيادة ، وكان هو الجنرال مينو . وحكمت المحكمة بإحراق يد سليمان الحلبي ، ثم إعدامه على الخازوق ، وترك جشته تأكلها الطيور .

وفي أثناء الايام الثلاث التي كانت بين مقتل الجنرال كليبر ، وبين جنازته ، كانت القاهرة في حالة رعب وفزع ، وحالة خوف دائم . وخشى علماء الازهر من إنتقام السلطات الفرنسية منهم ، أو من قيام طالب آخر بمحادث مائسل أو مهايه ؛ فطلبوا الإذن من السلطات العسكرية الفرنسية بإقفال الجامع ؛ فأذن لهم كبير الفرنسيين ، الجنرال مينو ، بذلك . وفي صبيحة اليوم التالي ، أقفلوه ، وسمروا أبوابه . وظلت أبواب الازهر مغلقة طوال الفترة الباقية للحملة الفرنسية في مصر ؛ ولم تفتح من جديد إلا في نهاية شهر محرم سنة ١٢١٦ ، الموافق ٢ يونيو ١٨٠١ .

٥ - مينو وخروج الحملة من مصر :

كان الجنرال مينو قد تولى القيادة العامة وقد بلغ عمره . ٥٥ عاماً ، فكان أقل همة على الممارك والإلتحام من غيره من القواد ، الذين كانوا يصغرونه في السن ؛ وكان أقرب إلى الرغبة في الإستقرار ، خاصة وأنه كان قد تزوج من إحدى المصريات ، وأشهر إسلامه ، وسمى نفسه عبداً لله باشا مينو . ورغم رغبته في الإستقرار في مصر ، أي إبقاء الإحتلال الفرنسي في البلاد ، وجهوداته المتعددة

التي بذلها من أجل تحقيق هذه السياسة ، كتبت عليه الظروف أن يواجه قوى ضغط كبيرة ، من جانب كل من الدولة العثمانية ، ومن إنجلترا ؛ وأجبرته هذه القوى على أن يخرج بالحملة الفرنسية من مصر . فيعتبر حكمه هي الفترة الأخيرة ، والمرحلة النهائية ، من مراحل تاريخ مصر تحت الاحتلال الفرنسي ؛ وفتح جلاء الفرنسيين عن مصر عهداً جديداً في تاريخ البلاد .

لم يكن الجنرال مينو كفاءة عسكرية كبيرة ، وجرح في عملية الهجوم على الاسكندرية ، فعينه بوناپرت قائداً لموقع رشيد ؛ ولم يتمكن من الاشتراك في عمليات لها قيمتها ، سواء في إحتلال مصر ، أو في الحملة الفرنسية على سوريا ؛ وكان ضعفاً ، ومرضاً . وكان من أنصار بقاء الحملة في مصر ، مما جعل الكثير من القادة ، وهم يعتبرون أنفسهم منفذين في مصر ، ينظرون إليه على أنه لا يصلح للقيادة .

وسار الجنرال مينو في سياسته على أساس إبقاء الاحتلال الفرنسي في مصر ، ومعيشة الحملة مع أهالي البلاد ، وبموارد البلاد ؛ أي النظر إلى مصر على أنها مستعمرة فرنسية . وتدل جميع الخطوات التي اتخذها الجنرال مينو بالنسبة للإدارة والضرائب ، وبالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، وكذلك بالنسبة لعلاقات الفرنسيين بالوطنيين ، على أنه كان يعتبر مصر مستعمرة فرنسية ، أو يحاول الوصول بها إلى هذا الوضع .

ولكن الجنرال مينو لم يجد متسعاً من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاته ؛ ومرعان ما جاء العثمانيون والإنجليز إلى مصر ، لمحاربة الحملة الفرنسية ، وإخراجها من البلاد بقوة السلاح ، بعد أن فشلت جهودهم في إقناع الجنرال مينو بضرورة تنفيذ إنفاقية العريش ، والجلاء عن مصر ، بإتفاق سياسي ، وبدون حاجة إلى الإشتباك في معارك جديدة .

وفي الوقت الذي فشل فيه الجنرال بونايرت ، الذي أصبح القنصل الأول في فرنسا ، من أن يمد الحملة في مصر بمدد له قيمته ، ظل الجنرال مينو غارقاً في مشروعاته وتأملاته ، ولم يصدق الأنباء التي وصلتته عن قرب مجيء حملة عثمانية ، وحملة إنجليزية ، للهجوم على مصر .

وانتجت انتحاراً استعداداتها ، أما الدولة العثمانية فإنها أعدت جيشين : الأول بقيادة يوسف ضيا باشا ، الصدو الأعظم ، وكان عليه أن يزحف بالطريق البري من سوريا إلى مصر ؛ والثاني يبحر من أحد موانئ الأناضول ، وعلى سفن الاسطول العثماني ، بقيادة أمير البحار حسن باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، ويتجه إلى سواحل مصر الشمالية .

وأقلمت سفن الاسطول البريطاني في ٢٢ يناير ١٨٠١ ، وصحبتها بعض سفن المدفعية العثمانية ، وكتيبة من الجنود العثمانيين ، فوصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس . ورسا هذا الاسطول في خليج أبي قير ، وكان يعمل على ظهره حملة بريطانية بقيادة السير رالف أبر كرومي ، يبلغ عدد جنودها ١٧٥٠٠ جندي .

وكان من المفروض أن تحضر لسواحل مصر في نفس هذه الفترة القوة البحرية العثمانية ، وهي تقرب من ستة آلاف جندي ؛ وأن يصل كذلك جيش الصدر الأعظم ، والذي يقرب من ٢٥٠٠٠ جندي ، لمهاجمة القاهرة من ناحية الشرق ؛ وتصل فرقة رابعة تبلغ ستة آلاف جندي ، ترسلها حكومة الهند إلى القصير والسويس ، حتى يطبقوا على الفرنسيين من كل جانب . ولكن هذه القوات تأخر وصولها .

ونزلت القوات الإنجليزية في أبي قير يوم ٨ مارس ، ثم أخذت في الضغط على الفرنجة ، الذين لم يبقوا إلا التقهقر غرباً إلى معسكر القياصرة ، والذي

يسمى الآن بمسكرات مصطفى باشا ، ثم اضطروا بعد الاستماتة في الدفاع عن هذا الموقع إلى التفرق إلى الاسكندرية والتحصن في منطقة باب رشيد ، أو باب شرق . وأصبح الإنجليز يسيطرون على المنطقة الواقعة إلى شرق مدينة الاسكندرية ، ولكنهم لم يتمكنوا من الدخول إلى الاسكندرية ، التي دافع عنها الفرنسيون دفاعاً مستميتاً ، وأنزلت مدفعيتهم المنصوبة على كوم المدكة وكوم الناضورة خسائر فادحة بالإنجليز .

وخرج الجنرال مينو من القاهرة على رأس كل القوات التي كان في وسعه أن يوفرها ، ووصل إلى الاسكندرية . ثم خرج من باب رشيد يوم ٢١ مارس ١٨٠١ ، ووقعت الموقعة على طول الخط الممتد من التزهة إلى ساحل البحر ، وسميت باسم معركة كانوب ، نسبة إلى باب رشيد . وكانت من أهم المعارك التي أثرت في تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . وكانت معركة حامية ، وظهرت فيها كفاءة المدفعية من الجانبين ، وقتل فيها السير رالف ؛ وإضطروا الفرنسيون إلى التراجع إلى أسوار الاسكندرية ، والتحصن ورائها . وهكذا حوصرت نصف قوة الحملة الفرنسية الموجودة في مصر في الاسكندرية ؛ بينما أصبح الطريق مفتوحاً أمام الإنجليز للاستمرار في زحفهم إلى داخل البلاد .

ووصل الأسطول العثماني إلى أبي قير يوم ١٥ مارس ؛ وتمكنت القوات التي يحملها من إحتلال رشيد . ثم بدأت القوات العثمانية والإنجليزية في الزحف جنوباً ، إنه الزحف على القاهرة ، والتي كانت بقية قوات الحملة الفرنسية الموجودة فيها عاجزة عن نجدة أى موقع آخر . وإضطروا الفرنسيون الموجودين في الرحاية إلى إختلائها ، وإحتلالها العثمانيون والإنجليز ؛ الذين أصبح الطريق أمامهم مفتوحاً إلى القاهرة ؛ وذلك في الوقت الذي كان فيه نصف الحملة الفرنسية محاصراً في الاسكندرية ، والنصف الآخر متحصناً في منطقة القاهرة .

وكانت القوات العثمانية الزاحفة من سوريا ، ويقرب عددها من ٢٥٠٠٠ جندي ، قد بدأت في التحرك من العريش في أثناء شهر أبريل . وعند اقترابها من القاهرة ، حاول الجنرال بليار ، قائد القاهرة أن يخرج للملاقاة ؛ ولكن سرهان ما إتهزم الفرنسيين ، وإضطروا إلى الرجوع إلى القاهرة . ووصلت القوات العثمانية إلى شبرا ، في الوقت الذي وصلت فيه القوات الانجليزية إلى إلمبابة ؛ ومعها كذلك قوات عثمانية ؛ كما نزلت إحدى الكتائب التي أتت من الهند في السويس . وكانت قوات يوسف ضيا باشا ، عند شبرا تبلغ ما يقرب من ٤٠٠٠٠ جندي ، في الوقت الذي كانت القوات الفرنسية في القاهرة لا يزيد عددها عن عشرة آلاف جندي ؛ وكان الجنرال مينو ، القائد العام للحملة ، محاصراً في الاسكندرية .

واستقر رأي القادة الفرنسيين في القاهرة على ضرورة المفاوضة وعلى أساس الجلاء عن مصر . وفي يوم ٢٣ يونيو ١٨٠١ بدأ التفاوض بين الفرنسيين من جانب ، والعثمانيين والانجليز من جانب آخر ، وعلى أساس جلاء الفرنسيين عن البلاد .

وبعد مفاوضات لمدة أربعة أيام ، تم الاتفاق على جلاء القوات الفرنسية عن مصر ؛ وعلى أساس إسحاب القوات الفرنسية الموجودة تحت قيادة الجنرال بليار ، بأسلحتها وأمتعتها ، ومدافعها وذخائرها بطريق فرع رشيد ؛ ثم يبحرون عن الأراضي المصرية في مدة لا تتجاوز خمسين يوماً من تاريخ تصديق فرنسا على الاتفاقية ، وعلى نفقة الحلفاء . وتعهد العثمانيون والانجليز بتقديم السفن اللازمة لنقل الجنود ، وأمتعتهم ومهملاتهم وتم التوقيع على الاتفاقية يوم ٢٧ يونيو ١٨٠١ ، وصدق عليها ، في اليوم التالي كل من القائد العام العثماني ، والقائد العام الانجليزي .

وزادت فرحة المصريين ، وخلت طلائع القوات العثمانية مدينة القاهرة ، ودخلها يوسف ضيا باشا بعد أربعة أيام ، في موكب رسمي ، إعلانا بعودة القاهرة عاصمة من عواصم الدولة العثمانية .

أما في الاسكندرية ، قال الجنرال مينو عارض عملية تسليم الجنرال بليار لمدينة القاهرة ، الأمر الذى أدى إلى زيادة ضغط العثمانيين والانجليز عليه فى الاسكندرية ، فزحفت القوات من المعجمى صوب المدينة شرقاً ، ودخلت السفن الحربية إلى الميناء الغربى ، وأحكموا حصار المدينة ، حتى اضطر الجنرال مينو ، وبعد خمسين يوماً من تسليم القاهرة ، إلى التسليم فى الاسكندرية ، وبشروط كانت أسوأ من تسليم القاهرة .

ولم يكن لدى مينو فى الاسكندرية سوى سبعة آلاف جندى . وأخذ الفرنسيون إبتداء من يوم ٢ سبتمبر ١٨٠١ فى تسليم القلاع والاستحكامات . ولكن علماء الحملة رفضوا تسليم تقاريرهم وأبحاثهم ، وأندروا الانجليز بأنهم سوف يحرقونها . فتنازل الانجليز عن أمر استلامها ، وأصرروا على ضرورة تسليم قطع الآثار ، التى كان العلماء قد أخذوها معهم ، وعلى أساس أنها كانت ملكاً لمصر . ولقد نقلها الإنجليز بعد ذلك إلى بلادهم .

وأخذت السفن فى نقل رجال الحملة الفرنسية إبتداء من يوم ١٤ سبتمبر ١٨٠١ وحتى آخر هذا الشهر .

وبخروج الحملة الفرنسية ختمت صفحة من تاريخ مصر الحديثة ، وفتحت صفحة جديدة ، اختلفت فيها القوى الموجودة فى الميدان عن تلك التى كانت موجودة وقت الحملة الفرنسية . ورغم بقاء هذه الحملة فى مصر فترة قصيرة ، إلا أن سرعة حركتها ، وقوة ضرباتها أثرت على بقية القوى الموجودة ، وتركت

في مصر آثاراً هامة ، وبخاصة في الأوساع الإقتصادية والاجتماعية ، الأمر
الذي أدى إلى حدوث تغيرات واضحة في البنيان الفوقي ، أي في الإتهامات
السياسية ، وفي البنيان السيامي الذي سيظهر في البلاد بعد خروجها منها .

• • •

الفصل الثامن

نتائج الحملة الفرنسية وانهاك الاقطاع

كان مجيء الحملة الفرنسية لمصر صدمة عنيفة لسلطة النظام العثماني المملوكي ، وهو في مرحلة الضعف ، وللمجتمع المصري عموماً . في قيمه ونظمه ، التي كان قد حافظ عليها . وتمسك بها . حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبطلع القرن التاسع عشر . وكانت هذه الحملة عاملاً خارجياً له خصائصه ومميزاته وقايلته ، وبشكل جعل من إصدامه بالنظم السائدة . وبالعادات والتقاليد المتعارف عليها ، عملية إيقاظ لأذهان المصريين ، نتيجة لرؤيتهم أنماط جديدة من طرق الحكم ، والحرب ، والانتاج ، والبحث العلمي ، والتعامل للسياسي بين الحكم ، والمحكوم . وإذا كانت الحملة قد جاءت إلى مصر لتحمل مشروعات معينة بما يختص بأهدافها السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، فإن ما يهمني بالدرجة الأولى هو نتائج لمجيء الحملة على مصر ، وتأثيرها في هذه القطاعات ، أكثر من اعتمادنا بنتائج الحملة على السياسة الفرنسية في أوروبا وفي العالم . فما هي نتائج الحملة ، على مصر ، في هذه القطاعات العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعملية ؟ وإذا كانت الحملة قد فشلت في تحقيق الأهداف التي كانت حكومة الجمهورية قد وضعتها لها ، فإنها أثرت إلى حد ما على البنيان الاجتماعي والاقتصادي لمصر في هذه الفترة . وبتركيزنا البحث في هذا القطاع ، مادمنا نتحدث عن تاريخ مصر ، يمكننا أن ننظر إلى هذه العملية العسكرية في ضوء جديد .

١ - النتائج العسكرية :

يتردد كثير من المؤرخين شجاراً محدداً . يُلخص في أن الحملة الفرنسية على

مصر قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية . وهذا الشعار يعتبر حقيقة بالنسبة لسياسة حكومة الإدارة التي كانت قد أرسلت الحملة إلى مصر ، للاستيلاء عليها ، والبقاء فيها . وإتخاذها قاعدة تركز إليها في عملية ضرب بريطانيا في مستعمراتها في الشرق . ونعرف ان الحملة فقدت حرية حركتها ، وبخاصة بعد معركة أبي قير البحرية ، ولم تتمكن من السيطرة على سوريا ، وإضطرت في نهاية الأمر إلى الجلاء عن مصر ؛ أي أنها أخفقت في تحقيق الهدف الذي وضعت له حكومة الجمهورية . أما بالنسبة لمن يكتب تاريخ مصر الحديث ، فإن الموضوع يطرح نفسه من زاوية أخرى ؛ هل أثرت الحملة الفرنسية على مصر من الناحية العسكرية ؟ .

كانت القوات العسكرية الموجودة في مصر قبيل مجيء الحملة الفرنسية إليها تتمثل في أوجاقات القوات العثمانية . وفي قوات المماليك . أما الأوجاقات فإنها كانت ضعيفة . وقلت درجة انضباطها . وكاد تنظيمها يقهول إلى ما يشبه الفوضى . وكانت هذه الأوجاقات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قوات الدولة العثمانية ، وإن كانت بعضها قد تمحورت إلى فرق إقليمية تجند قواتها من الشوام والمغاربة ، أو من بين العربان المحليين . وإما قوات المماليك فإنها كانت في غالبيتها تتكون من الفرسان . وكان القمم الأكبر من بين رجالها مستورداً من الخارج . وينضغ لبكوات المماليك قبل خضوعه للدولة . وكانت هذه القوات كذلك قد أصابها الضعف . نتيجة لقلة ورود عناصر المماليك إليها . ومحاولة الدولة العثمانية التحكم في هذا المورد للمماليك ، وبخاصة بعد حركة علي بك الكبير ، منعا لبكوات مصر من الشعور بالقوة ؛ الأمر الذي قد يدفع بهم إلى محاولة الاستقلال بمصر من جديد . وكانت قلة الحروب تدفع رجال الأوجاقات ، وكذلك قوات المماليك ، إلى الانشغال بأمور الإدارة ، وتدفع البعض منهم حتى إلى الانشغال بالتجارة

والزراعة ، أى بمعنى آخر أن القوات العسكرية الموجودة في مصر وقت مجيء الحملة الفرنسية إليها ؛ كانت تفتقر إلى التنظيم ، وتفتقر إلى حسن التدريب . أما من ناحية التسليح ، فإن المدفعية كانت قد أصابها الضعف ، وتحولت من سلاح يساعد على الهجوم ، ويستخدم في عمليات الحصار ، إلى سلاح دفاعي ؛ وتوزعت وحدات المدفعية في مصر على الموانئ والثغور ، وتركزت بشكل خاص في الطوابق والقلاع ، وأصبحت توجه فوجاتها إلى داخل البلاد ، بدلا من أن تستعد لمواجهة الأعداء الخارجين . ولم يكن في وسع الدولة العثمانية أن تعمل على تجديد هذا السلاح . نتيجة لما يتطلبه ذلك من نفقات باهظة ، ولعدم توفر الأموال في خزائن الدولة . فتحوّلت المدفعية العثمانية ، التي كانت من أقوى الأسلحة في العالم في القرن السادس عشر ، إلى سلاح ضعيف إلى حد بعيد بالنسبة إلى غيرها . ولاشك في أن إهمام الدولة العثمانية بالمدفعية كان موجها إلى المناطق العسكرية القريبة من عاصمتها الدولة . سواء في اليقظة ، أو في منطقة أرمينيا ، وعلى حدود إيران ، وبشكل جسيم المدفعية الموجودة في مصر تفقد قيمتها ، سواء من حيث قوة النيران ، أو من حيث المدى . وكانت هذه القطع الموجودة في القلعة تصلح للاحتفال وتأدية التحية ، ولمدفع الإفطار في شهر رمضان المعظم ، أكثر مما تصلح لاستخدامها في معارك . هذا من ناحية المدفعية . أما من ناحية المشاة ، فإن الأوجاقات كانت تحتاج إلى تدريب ؛ وإلى تنظيم ، وإلى إعادة تسليح ، وكانت البنادق والقرايبات التي يستخدمها المشاة . أو البياده ، مختلفة عن غيرها في الجيوش الأوروبية بكثير . وأما الفرسان . فانهم كانوا يمتازون بالشجاعة والافدام . وكان تدريبهم يتميز عن تدريب غيرهم ، وبشكل جعل منهم السلاح الوحيد الذي كانت له فاعلية وسهولة حركة بالنسبة للدفاع عن البلاد . وفي هذا النطاق تفوق المماليك على العثمانيين : وكانت قوات فرسان

الممالك لها فاعلية كبيرة ، وكانت أقوى من فرق فرسان الدولة .
ولأول مرة منذ عدة قرون ، اضطرت هذه القوات المسلحة إلى مواجهة عدو
يهاجمها ، واضطرت إلى أن تعمل في توافق مع بعضها لمواجهة هذا الخطر . وكانت
هذه هي الصدمة العنيفة التي هزت هذه القوات . وأثرت فيها . وأوصلها إلى
الهرطقة ، أظهرت قلة فاعليتها .

أما من ناحية القيادة ، فإنها كانت هزيلة ، أن لم تكن جاهلة ، ومغرورة .
وبمجرد وصول أنباء نزول القوات الفرنسية إلى غرب الاسكندرية ، أظهر
المشولون عن مصر غرورا وتعاليا ، وثقة عمياء في قوتهم وقدرتهم ، وبدون
أى أساس ، إذ أنهم لم يصلوا إلى هذا الاعتداد بالقوة نتيجة لمعرفتهم بقوة العدو ،
بل كانت نعمة ، وعنجهية لا أكثر ولا أقل .

وبعد هذا العامل النفساني ، وهذا الغرور ، بدأ سير الأحداث بشكل يظهر
سلسلة طويلة من الأخطاء والجهل ، في ميدان تخصصهم ، أى في ميدان الحرب .
ولم يكن هناك نظام للتعبئة ، ورغم صدور الأوامر بالإستعداد ، فإن القيادة
قد اضطرت إلى أن تلجئ ، وفي آخر وقت ، لقوات الأهالي والآهالي ، وبدون
أى تنظيم ولا تدريب ، لكي تجمعهم ، وتقف بهم في وجه العدو .

ولم يكن هناك نظام للإشارة ، ونعرف أن أنباء نزول الفرنسيين بالإسكندرية
قد وصلت إلى القاهرة بعد بضعة أيام ، وبعد أن كان الفرنسيون قد احتلوا هذا
الشغل الهام .

ولم يكن هناك تفكير حربي سليم ، حتى بطريقة فطرية ، أو على السليقة ؛
وقام مراد بك بتجميع قواته وتصنيفها في حط طويل يمتد من أبوابه حتى الأهرام .
وكانه يحاول أن يمنع الفرنسيين من الوصول إلى الجزيرة ، أو يحاول منعهم من
الوصول إلى شاطئ النيل ؛ وكان من الأحمق به أن يترك لهم مهمة عبور النيل ،

ولم تكن مهمة سهلة ، ويحاول إغراق سفنهم في أثناء عملية العبور نفسها ، ويحتفظ لنفسه على الأقل ؛ بالوحدات المتخصصة سليمة ، أى وحدات الفرسان ووحدات المدفعية ، وبشكل يسمح له باستخدامها في معارك تالية ، سواء عند بلبيس . أو عند الصالحية ، وإنتهت هذه المعركة بضياح جزء كبير من قوة الفرسان ، وبضياح كل المدفعية .

وكان هناك إنقسام في القيادة . لأعلى أساس التخصص ، ولكن على أساس الأشخاص : فهناك مراد بك ، وهناك إبراهيم بك ؛ ولا شك في أن هؤلاء الأشخاص كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أهم من القوات العسكرية وأهم من مسألة الدفاع عن البلاد ؛ وإلا لما قسموا القوات العسكرية بهذه الطريقة ، أو تحركوا بنفس الطريقة التي قاموا بها ، إلى الصعيد وإلى الشرقية ، بعد المعركة ، وتركوا العاصمة تواجه خطر الهجوم الأجنبي عليها .

وأظهرت المعارك مع القوات الفرنسية هذا الغرور والضعف والانقسام والجهل الذى سيطر على قيادة القوات الموجودة في مصر ، كما أدت المعارك إلى إضعاف هذه القوات ، وتفرق المشاة ، وفقدان المدفعية ، وإضعاف الفرسان إلى حد بعيد . وأدت هذه المعارك كذلك إلى إظهار الفارق الكبير بين تنظيم القوات العثمانية المملوكية ، وتنظيم القوات الفرنسية الحديثة . كما أدت إلى ضياع هيبة هذه القيادات العسكرية العثمانية والمملوكية في نظر المصريين بعد أن هزموا ، وعجزوا عن الوقوف في وجه المعتدى ، وأنه تقدم العلماء ، حتى في عملية التنظيم والتكتيك . الذى إستخدموه في معاركهم . وكانت هذه هى النتيجة الأولى التى ترتبت عسكرياً على مجرى الحملة الفرنسية إلى مصر ، أى إنزال ضربة شديدة بالقوات العثمانية المملوكية الموجودة في مصر .

حقيقة أنه كان في وسع الدولة العثمانية أن تعيد إرسال قوات جديدة لمصر ،

وخاضعة عن طريق الشام ، وأن تتعاون مع بريطانيا في أمر إرسال حملات مشتركة بطريق البحر إلى سواحل مصر الشمالية ، ولكن هذه العملية ستظهر الحرب الموجودة في مصر في ذلك الوقت في شكل جديد ، هو شكل حرب دولية ، تترك فيها قوات تأتي من سوريا أو من البحر ، لكي تواجه القوات الفرنسية ؛ الأمر الذي يؤدي بالمصريين إلى الشعور بأن هناك تنافساً ، من الخارج ، للسيطرة على إقليمهم ؛ ويساعد على إظهار القوات العثمانية نفسها عن أنها خارجية . رغم كونها قوات السلطان . خليفة المسلمين .

وكان في وسع الدولة العثمانية أن تعرض ما فقدته قواتها البرية الموجودة في مصر بأرجاقات جديدة ، وبفرق مدفعية جديدة ؛ ولكنها عملت في نفس الوقت على عدم تزويد بكوات المماليك بالعناصر الصالحة لتكوين فرق فرسانهم . وهذا التنافس العثماني المملوكي ، أو هذا التنافس ، أدى إلى زيادة ضعف مركز كل من العثمانيين والمماليك في مصر ؛ إذ أنه كشف عن وجود منافسة وتضارب في المصلحة ، ومحاولة كل من الطرفين زيادة سلطته على مصر ، حتى في الوقت الذي كان يفرض عليهم التحالف ، لمواجهة وجود الفرنسيين في مصر .

فاذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية ، بالنسبة لفرنسا ، إلا أنها قد أعطت نتائج حاسمة بالنسبة لمصير القوات العسكرية الموجودة في مصر ، سواء أكانت هذه القوات تتمثل في الأوجاقات العسكرية ، أو في قوات البكوات المماليك ، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لمصر والمصريين . الذين شاهدوا هذه المعارك ، وقيموا من إشتراك فيها ، بطريقة مبسطة ؛ وستكون الهزائم التي نزلت بالقوات العثمانية في مصر من بين الأسباب الرئيسية التي استدفع الدولة العثمانية إلى محاولة تجديد قواتها العسكرية بشكل عام ، والعمل على القضاء على فرق الانكشارية ، حتى تتمكن من إصلاح قواتها المسلحة ، الأمر الذي سيقم

مراحله في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، وأما بالنسبة لمصر ، فإن هذه النتائج العسكرية ستعكس في شكل نتائج سياسية فيما بين العثمانيين والمصريين وعلى مواقف المصريين تجاه المماليك .

٢ - النتائج الاقتصادية :

وكان تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية ، ذلك أن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر أدى إلى قيام الأسطول البريطاني بفرض الحصار على السواحل ، الأمر الذي أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة شبه كاملة من ناحية البحر . رغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة بطريق البر ، وإن كانت هذه المبادلات البرية قد إنخفضت في قيمتها كذلك بدرجة ملحوظة ، نتيجة لتغيير الوضع العام في البلاد ، ولإستمرار العمليات العسكرية ، ولاشك في أن هذا العامل قد أثر على التجارة . وبشكل جعلها تعيش في أزمة حادة ، وجعل التجار ينظرون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء .

وكان الفرنسيون قد حضروا إلى مصر ، وهم يحلبون بثرواتها ، وبالمخامير الكثيرة التي سيحصلون عليها من البلاد . وجاء إنفصال الحملة عن فرنسا ، بعد موقعه أبي قير البحرية ، عاملاً يدفع الفرنسيين إلى ضرورة الحصول على ما يلزمهم من أموال من المصريين أنفسهم . وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب والآوات ، حتى تتمكن الحملة من الاتفاق على نفسها ، ومع إستمرار الحملة في مصر ، زاد إحتياجها للأموال ؛ وزاد إحتياجها إلى إتهاز كل فرصة لفرض الآتارات ، وكانت الثورات ذريعة لكي يضاعف الفرنسيون الضرائب ، بفرضهم غرامات حربية جديدة على الأهالي ؛ وقد أدى ، ذلك سياسياً . إلى تدمير التجار والملاك من الفرنسيين ؛ ولكنه أدى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى تقليل سيولة رأس المال الموجود في أيدي التجار ، وخوف الأهالي من إظهار ما لديهم

من أموال ، الأمر الذي انتهى إلى ركود الأحوال ، أى إلى ضائقة هائلة يقاسى منها كل المصريين .

وكانت الحملة الفرنسية تمثل ، من وجهة النظر الاقتصادية ، قوة تمكنت في بلادها من توجيه ضربة قوية إلى النظام الإقتصادى الإقطاعى ، وتمهد الطريق أمام سيطرة الطبقة الوسطى ، أى الطبقة الرأسمالية . وكان مجيئها لمصر يحمل هذا المعنى . ويرسم لها القوى التى كان من الواجب عليها أن تعادىها ، والقوى التى كان عليها أن تتعايش معها . حتى تتمكن من أن تتكامل معها ، أو أن تقوم بعملية إستغلالها . وفى هذا النطاق ، نجد أن الحملة الفرنسية قد نظرت إلى الممالك نظرة عداء ، وهو عداء حقيقى ، من وجهة النظر الاقتصادية ؛ إذ أن تنظيمهم لحكم مصر وإستغلالها كان يقرب من النظام الإقطاعى ، حتى وإن كان نظاماً إقطاعياً إلزامياً ، من قربه إلى النظام الحر ، النظام الرأسمالى ، الذى تسود فيه الطبقة الوسطى .

وعملت الحملة الفرنسية على أن تمول نفسها في مصر عن طريق الضرائب ، وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر ، وفى شكل غرامات أو إلتاوات ؛ وكان هذا النظام يقرب في أسسه من نظام التمويل الرأسمالى . وإن كانت قد إحتفظت ببعض الأسس السابقة ، وإستعانت كذلك ببعض العناصر المملوكية . وفى هذا التسلسل نجد أن الجنرال مينو قد فكر فى ضرورة وضع نظام ضرائبى جديد للبلاد ، تربط فيه الضرائب بالأرض ، وتدفع مباشرة إلى خزينة الدولة ، دون وساطة الدولة أو صاحب الإلتزام ، ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية تصيب النظام القديم فى أهم أساس من أسسه ، وهو الأساس الإقتصادى ، وتؤدي بالتالى إلى إضعاف نفوذ السادة فى مناطق الإنتاج الزراعى ، وإلى القضاء على سطوتهم .

ولكن علينا أن نذكر أن مجيء ٣٦٠.٠٠٠ مقاتل إلى مصر ، قد خلق سوقاً جديدة ، لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات ؛ ودفع بعض المصريين . حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والاقباط . إلى النزول إلى هذا المجال ، وإلى فتح المطاعم ودور السهر والقهو ، وتقديم ما يلزم من خدمات ؛ وكان هذا تطوراً لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة في مصر في ذلك الوقت . وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد إمتصت جزءاً من رأسمال المصريين السائل بالضرائب والإتاوات ، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها في نفس البلد . وأدى ذلك إلى تقلقل إقتصادي ، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال ، وإرتفاع البعض ، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات ، وإلى إنخفاض البعض الآخر ، وهم من كانوا يصرون على التعامل في نفس نطاق نشاطهم . وهي حركة ستبدأ من هذا العصر وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال في السوق خلال فترات الاحتلال التي ستشهدا مصر في تاريخها الحديث . وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح في ذلك الوقت في كل ما يتعلق بقسلة جنود الاحتلال ، وإنتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والحمير ، التي أعجب بها الفرنسيون ، أو إستخداموها وسيلة للقسلة ، بدلاً من الملل في شوارع القاهرة .

ولقد شعر المصريون بشراهية الفرنسيين في جمع الأموال منهم . الأمر الذي أدى إلى تحول التجارة إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبي ، ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضرابات ، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية في الثورة على الحكم الأجنبي . وأسهموا في تمويل هذه الثورة ، والانفاق على الثائرين ، وهذا الضغط الفرنسي من أجل المال ، سيدفع بالسجار إلى الضجيج والشكوى ، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة . عليهم أن يدافعوا عنها ، حتى لا يكلفوا

ملا طاقة لهم به ؛ وأدى ذلك إلى إضمارهم ، مع بقية قطاعات المجتمع ، في اتخاذ موقف معادى للحملة الفرنسية ، واتخاذ مكانهم القوي في مواجهة قوات احتلال أجنبية .

ولم تسمح الفترة القصيرة التي بقيتها الحملة الفرنسية في مصر بإنشاء مشروعات اقتصادية جديدة لها أهميتها بالنسبة للبلاد . حقيقة أن الحملة قد شمرت بأن عليها أن تعتمد على نفسها . وعلى البلاد ، وبخاصة بعد معركة أبي قير البحرية . ولكن إشغال الجنرال بوناپرت في حرب الشام ، ثم إضطراره إلى العودة إلى فرنسا ، وتولي الجنرال كبير قيادة الحملة من بعده ، وكان من أنصار الجلاء عن مصر ، كل ذلك لم يسمح للحملة الفرنسية بوضع أسس للنشاط الاقتصادي له قيمته من الناحية الانتاجية في ذلك الوقت ، وتغير الحال بعد تولى الجنرال مينو الحكم ، وكان من أنصار البقاء في مصر ، والاجتفاظ بها كستعمرة فرنسية . ولكن ظروفه الخاصة ، وعلاقته بغيره من القواد ، وخوف الفرنسيين من تعليم المصريين أسرار الصناعة ، حرم الحملة من أن تقوم بتجربة لصنع ما يلزم في مصر ؛ وحرم مصر بالتالي من مشاهدة مثل هذه التجربة . التي كانت ستفيد منها بلا شك .

وبالاجمالى ، فإن الحملة الفرنسية على مصر ، قد عملت على هر وقلقلة النظام الاقتصادي الموجود في البلاد ، وساعدت على هدمه ، دون أن تتمكن من وضع أسس لبنان اقتصادى جديد . وساعدت ذلك على سيادة الفوضى والاضطراب ، وتسهيل عمل من يأتى من بعدها .

٣- النتائج الاجتماعية :

أثرت الحملة الفرنسية على مصر كذلك من الناحية الاجتماعية . وكان الجنرال بوناپرت قد أظهر منذ دخوله القاهرة تقربه الى العلماء ؛ واحترامه لمعادن

الآهالى وتقاليدهم ، وقام بتنفيذ ما أسماه بعض المؤرخين بسياسة الاسلامية الوطنية . وظهر الجنرال بونايرت إهتماما بالاحتفال بالأعياد الوطنية، أو الأعياد الاسلامية ، مثل الاحتفال بالمولد النبوى ، وبشهر رمضان ، وبقيضان الثيل ، وأصدر أوامره مشددة باحترام جنود الحملة لعادات الآهالى وتقاليدهم ، وكان إشراك الجنرال بونايرت للشايخ والعلماء فى الديوان أثرا كبيرا فى هذا المجال . أى أنه يمكننا أن نقول بطريقة أخرى أن الفرنسيين لم يحاولوا تغيير نظم وعادات وتقاليده المصريين ، بل حاولوا أن يظهروا للوطنيين أنهم يشاركونهم فى عاداتهم وتقاليدهم ، وهى نقطة هامة حاول الجنرال بونايرت بها أن يدهم من نفوذه فى البلاد ولكن الحملة الفرنسية كانت تمثل مجتمعا يختلف إلى حد كبير من المجتمع المصرى الموجود فى ذلك الوقت ، من حيث العادات والتقاليد ، ومن حيث درجة التحرر ، هذا علاوة على كونها حملة عسكرية ، لها وضعيتها الخاصة ، كجتماع من الرجال فقط ، الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى ظهور الخلافات الاجتماعية بشكل واضح بينهم وبين المجتمع الذى إدعوا أنهم يحترمون . وجاءت الضرورات العسكرية ، والضرورات الادارية والمالية والصحية . لى تجهيز الحملة الفرنسية على إتخاذ قرارات تؤثو فى عادات الآهالى وتقاليدهم ، هذا علاوة على أن مجرد عملية التعايش بين هذه القوات العسكرية والآهالى تستعطى بعض النتائج فى الميدان الاجتماعى ،

وأمر الجنرال بونايرت بهدم أبواب الحارات والأزقة ، وبشكل يسمح لقواته بسهولة الحركة فى القاهرة كما أمر بضرورة تنظيف الشوارع ، ورشها ، وإضاءةها ليلا ووضع نظاما لدفن الموتى فى أماكن مخصصة لهم بعيدة عن العمران ، وظهر كل ذلك أمام المصريين فى أول الأمر على أنه نوع من التحكم ، وإن كانت هذه القرارات ستعتبر أساسا ضرورية لتنظيمات اجتماعية فيما بعد .

ولمحدث القاهرة أنوارها جديدة من النشاط ، مثل خروج الرجال مع السيدات للتنزه ، وكذلك إنشاء المطاعم ، ودور الشرب . وكانت هذه الأنماط من النشاط الاجتماعى غير معروفة لدى المصريين ، ونظروا إليها على أنها طرفة ونظروا إليها على أنها محمل من السوء أكثر مما تحمل من الخير ، وإن كانت تمثل تطوراً ، حتى وإن كان دخيلاً ، على مجتمع القاهرة .

أما عن علاقة الرجال بالسيدات ؛ فإنها كانت جانباً خاصاً يمثل صدمة ضيقة بالنسبة لمجتمع شرقى اسلامى محافظ ، وبعد أن كانت قوات الحملة الفرنسية تحرق مشاعر المصريين ، جاءت الاحتفالات العامة ، وظهر فيها تحرر الفرنسيين ، وساعد التطور الذى أصاب العلاقة الموجودة بين الوطنى والمحتل ، وبخاصة بعد ثورة القاهرة ، على ظهور الفرنسيين على حقيقتهم ، كمتحررين فى هذا النطاق ، وكقوات إحتلال لا تأبه كثيراً بمشاعر الخاضعين لها . وأخذ الفرنسيون يتزهون فى القوارب فى النيل ، ومعهم السيدات ، ويغنون ويضحكون . ونظر المصريون إلى ذلك على أنه فجور وفحش ، وأدى الإحتلال الأجنبى لمصر إلى ظهور مجموعات من النساء الساقطات وبنات الهوى اللاتى تعيشن مع جنود الإحتلال ، وباتساع لم تشهد القاهرة من قبل . نتيجة لضخامة عدد قوات الإحتلال . بالنسبة لساكن القاهرة فى ذلك الوقت . وزاد من مريل هذا الموقف أن الفرنسيين أفرسوا فى بعض مناطق القاهرة بعد إعلال الثورة فيها ، وإحتفظوا ببعض النساء لديهم ، كعملية إنتقام من الثورة . وكانت هذه الظاهرة الإجتماعية ، التى تحدث نتيجة لآى إحتلال ، ولاية مدينة ، تمثل صدمة . وجرحاً عميقاً فى نفوس المصريين . كانت حاملاً يساعد على زيادة تمسك المصريين بمبادئهم وتقاليدهم ، وزيادة إصرارهم على رد الأهانة ، وعلى الانتقام من الفرنسيين وإخراجهم من البلاد ، وعلى أساس أنهم قد إعتدوا على الشرف ، وإنتهكوا الحرمات . وأضاعوا القيم .

ولذلك فإن الصدمة التي أعطاها الحملة الفرنسية للمجتمع المصري . كجتمعه
شرقي إسلامي ، قد أدت بالتالي إلى زيادة تمسك المصريين بعاداتهم وتقاليدهم ؛
وتمسكهم بشرقيتهم ، كسلاح من الأسلحة التي يحافظون بها على شخصيتهم وعلى
مقدساتهم ، هذا من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية .

سأما من ناحية البنيان الإجتماعي ، فلا شك في أن مجيء الحملة الفرنسية إلى
مصر قد أنزل ضربة قوية بالطبقات الحاكمة ، وبشكل يقلل من الضغط الموجود
على الطبقات المحكومة . واختفت أهمية الطبقة العثمانية الحاكمة بمجرد دخول
القوات الفرنسية إلى القاهرة . وحتى القاضى التركى ، فإنه استبدل في أول فرصة
بقاضى قضاة من المصريين . أما بالنسبة للماليك ، فإن مكانتهم الاجتماعية قد
ضعف بشكر واضح ، نتيجة لخروجهم بعيدا عن مناطق إستغالهم ، ونتيجة
لضياع جزء كبير من ممتلكاتهم ، وإذا كان الماليك قد واصلوا الكفاح من أجل
بقائهم ، إلا أن قوتهم العسكرية قد ضعفت نتيجة للمعارك . ونتيجة لعدم تمكنهم
من الاستمرار في تجديدهم . وانقسم الماليك إلى مجموعتين ، اضطرت إحداها إلى
الخروج من مصر إلى سوريا ، بقيادة إبراهيم بك ، وإلى العمل مع العثمانيين ؛
واضطرت الأخرى إلى الذهاب إلى الصعيد ، والتنقل من مكان إلى آخر أمام
ضغط الفرنسيين . وانتهى الأمر بكبيرها ، مراد بك ، إلى الاتفاق والتحاليف مع
الفرنسيين ، وكان هذا تغييرا واضحا بالنسبة للمستوى الاجتماعى الذى عاشه
الماليك ؛ وتغييرا واضحا كذلك بالنسبة للنخبة الذى ساروا عليه في النصف الثانى
من القرن الثامن عشر ، أى قبيل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ؛ وهو النخبة
الذى كان يتمثل في إزدياد سلطة الماليك ونفوذهم بشكل مستمر ، وبطريق
يؤدى إلى استثمارهم بالسلطة في مصر دين العثمانيين . لقد أصبحوا الآن إما
ملحقين بالعثمانيين ، أو ملحقين بالفرنسيين . وحين تمهلو الحملة الفرنسية عن

مصر ، سيظهر اتجاه ثالث بن الممالك ، يتمثل في ضرورة إستعادة السلطة القديمة التي كانت لهم في البلاد ، ويحاول الاستناد إلى انجلترا الوصول الى هذا الهدف .
أى أن الممالك قد انقسموا على أنفسهم الى ثلاث اتجاهات ، وأصبحوا مرتبطين بالقوى الخارجية ، بعد أن كانت أقدامهم راسخة في مصر ، وعلى المصريين .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى ، والتي كانت تشتمل على العلماء والمشايخ والتجار ، وهي الطبقة التي كانت ضامرة في العهد العثماني الملوكي ، فإنها ستشارك في الديوان ، وستشعر بأن الفرنسيين يمتدحرونها فيما يتعلق بإدارة البلاد . كما أن أصوات التجار سترفع في وجه الظلم ، وبند الغرامات والأتاوات ، وسيساهم هؤلاء التجار في قيادة الثورة وفي الاتفاق عليها مع المشايخ والعلماء . حقيقة أن المقومات المادية لهذه الطبقة الوسطى لم تتمكن من النثر في وقت الاحتلال الفرنسي لمصر ، ولكن المقومات المعنوية لهذه الطبقة تزايدت ، وفي تضامن مع الطبقة الشعبية ، وعلى حساب الطبقة العليا ، التي قلت ديمتها وضعفت سلطتها في البلاد .

أما بالنسبة للطبقة الشعبية ، من صناع وصغار حرفيين ، وفلاحين ، فإنها هي التي صدمت ، أكثر من غيرها ، رمي التي دفعت ثمن العمليات الحربية ، ودفعت القيمة العملية للغرامات والأتاوات ، وهي التي كانت وقوداً لنيران الثورة ، ومادة أساسية للمقاومة في الأقاليم ، ودفعت ذلك ثمنها لكونها جزءاً لا يتجزأ من البلاد ، والجزء الأساسي الموجود فيها ، ودفعت ذلك عن طيب خاطر ، وصار وراء كل قيادة ، سواء أكانت من الطبقة الوسطى في القاهرة ، أو من الممالك وبعض العثمانيين في الأقاليم ، وبذلك ، دون أن ترجو من ذلك نتيجة سوى طرد المحلين الأتراك ، والمحافظة على البلاد للأجيال القادمة . ولم تكن لهذه الطبقة الاجتماعية أية تطامات ، أو أية أهداف للوصول الى السلطة ، التي كانت قد أبدت عنها منذ أجيال بعيدة . ولم تكن اتهامات مشاعر تكفيها

النظر إلى ما هو أبعد من هذه المرحلة ؛ وكان أبناء الطبقات المعيزة لا يرضون
بوصولها إلى السلطة . وستمحتاج هذه الطبقة إلى وقت طويل لكي تصل إلى اليقظة
والى الشعور بالمصالح ؛ وإن كانت قد أسييت بصدمة عنيفة جعلتها تتحرك ، ولو
على أسس معنوية ، وبعد عصور طويلة من النوم والنعاس .

ولاشك في أن هذا التأثير الذى أصاب البنيان الاجتماعى فى الفترة القصيرة التى
أمضتها هذه الحملة فى البلاد . سيكون له نتائج واضحة فى الفترة التالية لخروج
الفرنسيين من مصر ، ويمكننا أن نقول ، بدون خطأ كبير ، أن الحملة الفرنسية
قد هزت المجتمع المصرى من أساسه ، ومهدت الطريق أمام حدوث تغيرات
اجتماعية هامة فى الفترة التالية .

٤ - النتائج السياسية :

كانت للحملة الفرنسية نتائج سياسية . أشد ظهوراً من النتائج الاقتصادية
والاجتماعية ، ويمكننا تقسيم النتائج فى هذا المجال إلى قسمين ؛ أحدهما يتعلق بالمجال
السياسى الخارجى ، والثانى يتعلق بالمجال السياسى الداخلى .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإن الحملة الفرنسية قد لفتت أنظار العالم ،
هند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلى أهمية مصر فى
المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية . فظهرت مصر على أنها
مركز عام ، ونقطة اتصال ، أو مفرق طرق ، يوصل بين البحر المتوسط والبحر
الأحمر ، ويمكنه أن يوصل أوروبا بالشرق الأقصى ، كما ظهرت على أنها سوق
توزيع له قيمته بالنسبة انصريف المنتجات الأوروبية . ومنطقة إنتاج مواد خام
تحتاج إليها الصناعات الأوروبية . وظهرت سهولة الاستيلاء على مصر . نتيجة لضعفها
العسكرى ، ولانقسام القوى التى كانت تسيطر عليها ، وكل هذه العوامل تكافقت
سواها ، وبشكل حول أنظار الدول الاستعمارية إليها ، وخرجت الحملة الفرنسية

من مصر ، وظل بعض الفرنسيين يفكرون في ضرورة العودة إليها ، وضرورة الاحتفاظ ببعض العلاقات والصداقات فيها ، تسهلاً لما قد تسمح به الأيام المقبلة. وكذلك انجلترا ، فإنها شعرت من جانبها بخطورة وقوع مصر في أيدي الفرنسيين من جديد ، أو في أيدي غيرهم من الدول المنافسة لها . وحاولت إنجلترا ، بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أن تستبقى قواتها البريطانية على ضفاف النيل لأطول فترة ممكنة ؛ كما عملت على خلق صلات مع بعض القيادات في مصر ، وخاصة مع المماليك ، كركائز تستند إليها في الاحتفاظ . بنفوذ لنفسها في المنطقة ، وحق بعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، ستحاول إنجارتا العودة إلى مصر من جديد ، وبقوات عسكرية ، كما سيحدث مع حملة الجنرال فريزر . أما من جانب الدولة العثمانية ، فإنها ستجد أن مجيء الحملة الفرنسية كان تهديداً واضحاً لإقليم يعتبر أغلى درة في همالة السلطان العثماني ؛ وأن فقدان الدولة العثمانية لمصر يعتبر خطراً كبيراً على بقية الأقاليم العثمانية ، سواء في شمال إفريقيا ، أو في منطقة الشرق الأوسط . ولذلك فإن الدولة العثمانية قد عملت على الاحتفاظ بمصر تحت سلطتها ، حتى لا تعرض نفسها لإحدى عمليات البتر الإقليمي ، التي كانت تهدد بالافتئات على أقاليم عثمانية عديدة . وكما كانت الظروف مساعدة بالنسبة للدول الأوربية الاستعمارية ، التي حاولت السيطرة على مصر ، مثل فرنسا وإنجلترا ، فيما يتعلق بالانقسام الموجود بين قيادات المماليك ، وبضعف المصريين عسكرياً من مواجهة أية قوات عسكرية أجنبية ، كانت هذه الظروف مساعدة كذلك بالنسبة للدولة العثمانية ، وتسهل عليها عملية إعادة سيطرتها على البلاد ، خاصة وأنه كان في رسع الدولة العثمانية أن تستند إلى التنافس الدولي من ناحية ، وتقرر من ناحية أخرى عدم تزويد بكوات المماليك في مصر بما يلزمهم من عناصر جديدة يضمونها إلى قواتهم المملوكية .

وهكذا نجد أن إزدياد أهمية مصر ، نتيجة لحجى الحملة الفرنسية إليها ، وفى نطاق السياسة الخارجية ، قد أدى إلى ظهور تنافس واضح بين كل من فرنسا وإنجلترا والدولة العثمانية للسيطرة على مصر ، وكل منها يعمل لإرضاء مصلحته ، وحشد مصلحة الآخرين . وهذا ما يسمى سياسياً ، بالمسألة المصرية ، ولقد نشأت بالفعل فى هذه الفقرة من تاريخ مصر الحديثة ، وتستظل هذه المسألة مطروحة سياسياً ، حتى بداية النصف الثانى من القرن العشرين . وكان إزدياد ظهور أهمية مصر ، وفى كل المجالات ، هو السبب الأساسى فى إزدياد الاطماع الخارجية الاستعمارية فيها .

أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فلقد أثرت الحملة الفرنسية فيها إلى حد بعيد كذلك وتنقسم السياسة الداخلية إلى نظم سياسية ، وإلى شعور سياسى ورأى عام .

أما بالنسبة لتنظيم السياسة فنجد أن الحملة الفرنسية قد عملت على خلق مؤسسات سياسية فى مصر ، وبشكل لم يعهده المصريون من قبل . وكان إنشاء الديوان خطوة أساسية على هذا الطريق . ونلاحظ أن الفرنسيين كانوا قد شكلوا هذا الديوان من عناصر المشايخ والعلماء ، وبعض التجار ، وذلك فى الوقت الذى لم يسألوا فيه القيادات الاقطاعية الالتزامية ، أو قيادات الارستقراطية غير الوراثة ، أية سلطة فى البلاد . فكان تسلیم السلطة ، حتى وإن كانت إستشارية ، لرجال الطبقة الوسطى ، يعتبر ضربة للطبقات الحاكمة السابقة ، ويبدل على تغيير أر على الأقل على الرغبة فى التغيير ، وهى نقطة هامة بالنسبة للبيان الاقتصادى الاجتماعى لمصر فى هذه الفترة ، من تطوره على مر العصور .

كما يهنا من هذه العملية شعور المصريين بأهميتهم بالنسبة للإدارة المدنية لبلادهم ، حتى وإن كان ، أهم إستشارياً . وستكون هذه التجربة بدوراً أولى

تلقى قبولا من جانب الاهالى ؛ إذ أنها برزت في مجتمع إسلامى ينص دينه على أن أمرهم شورى بينهم . ورغم أن السلطات الفرنسية قد استندت إلى أعضاء الديوان ، للظهور بمظهر من يتقرب إلى الاهالى، إلا أن عدداً من أعضاء الديوان شارك في أحداث ثورة القاهرة الأولى ، وأحداث ثورة القاهرة الثانية . فيمكننا أن نقول أن هذه المنظمات السياسية، والتي كانت تتمثل في ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم ، قد وجدت تجاربا من جانب المصريين ، إلا أنها فشلت في أن تكون أداة طيعة في أيدي الفرنسيين ، ينفذون بها سياستهم الإستعمارية في مصر .

أما الشعور السياسى العام الذى أحدثه مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، فلا شك فى أنه كان شعوراً قومياً ، أو وطنياً واضحاً ، وتزايد على مرور الأيام ، مع استمرار وجود القوات الفرنسية فى مصر ، وزيادة إنتشارها فى طول البلاد وعرضها . وتكاثفت عوامل مختلفة ، فى خلق هذا الشعور العدائى بين الوطنيين والأجانب ، عوامل معنوية وإقتصادية وإجتماعية . فكان المصرى يشعر بأن بر مصر هو بلاد الإسلام ، وبأنه يخضع عموماً للسلطان خليفة المسلمين . وكان هذا الشعور يمنع المصريين من قبول حكم أجنبى ، خاصة وأن إدعاء الفرنسيين حبهم للإسلام ، أو رغبتهم فى التحول إلى الإسلام ، لم تكن من الأمور التى يعتقدونها المصريون بسهولة . وجاءت بعد ذلك العوامل الإقتصادية ، والغرامات والضرائب والأتاوات ، وبشكل جعل المصريين يشعرون بأن الفرنسيين ينهبون كل ما يمكنهم أن يصلوا إليه ؛ وجعلهم بالتالى يشعرون بتضارب مصلحتهم مع مصلحة الفرنسيين . أما فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية فإن سلوك جنود قوات الاحتلال فى الشوارع ، وبخاصة مع السيدات ، وعدم تقديرهم للحرمة والمقدسات ، وإستخدامهم بعض البدع ، كانت تدفع المصريين دفعا إلى الشعور باختلافهم إجتماعيا عن الفرنسيين . وهذا الشعور بالتمييز ، أو بالاختلاف، يدفع

المصرى إلى الشعور بحقيقته ، والشعور بشخصيته ، وبمقومات هذه الشخصية ؛ يدفعه إلى الشعور بقوميته . وهذه الیقظة للشعور القومى فى مصر ، فى هذه الفترة المتقدمة ، حتى بالنسبة لحريطة البحر المتوسط ووسط وشرق أوروبا ، تعتبر ثمرة قيمة ، نتجت عن إحتكاك المصريين بالحملة الفرنسية .

وليس أدل على تبلور الشعور المصرى ، وهو عامل سياسى له أهميته ، من ثورات القاهرة ، وحركات المقاومة التى إمتدت فى أقاليم مصر ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ؛ والتى استمرت منذ بحىء الحملة الفرنسية إلى البلاد ، حتى وقت خروجها منها . ولكن علينا أن نذكر أن هذا الشعور لم يكن مصرىاً خالصاً ، بالمعنى المفهوم فى النصف الأول من القرن العشرين ، بل كان هناك تضامناً واضحاً مع عرب الحجاز ، ومع السوريين ، ومع المغاربة ، وحتى مع الأتراك العثمانيين ؛ إنه تضامن عربى إسلامى ، وإن كانت غالبية الأقلية المسيحية الموجودة فى مصر قد اضطرت إلى المشاركة فيه .

وكان شعور المصريين بالعداء ضد المحتل الأجنبى ، واعتدادهم بشخصيتهم وتمرنهم على المشاركة فى الحكم ، يفتح أمامهم الطريق لمحاولة العمل على تصريف أمور بلادهم بأنفسهم . وسيؤدى ذلك إلى قيام نمى الطبقة الوسطى فى مصر بدور هام فى السياسة الداخلية لبلادهم ، فى الفترة التالية لخروج الحملة وهودتها إلى فرنسا .

وهكذا يظهر أنه رغم فشل الحملة الفرنسية ، سياسياً ، فى تنفيذ مرسومته لنفسها فى مصر ، فإن هذه الحملة كانت قوة فعالة ، وقوة تغيير ، أثرت على القوى الوطنية ، وإلى حد بعيد .

٥ - النتائج العلمية :

تركزت الحملة الفرنسية آثاراً واضحة ، فى ميدان العلوم والفنون والآداب ،

على مصر ، وعلى الدراسات المتعلقة بها . ورجع ذلك إلى أنها قد إصطحبت معها في مجيئها لمصر مجموعة من العلماء كانوا هم أعضاء لجنة العلوم والفنون ، ثم قامت بإنشاء المجمع العلمى فى القاهرة ، وقامت بأعمال جليلة ، رغم قصر الوقت الذى أمضته الحملة فى مصر ، ورغم الصعوبات التى إعترضت طريقها . وكانت النتائج العلمية للحملة الفرنسية هى أهم نتائج ذلك الاحتكاك الحضارى بين مصر وفرنسا .

وكانت لجنة العلوم والفنون قد تشكلت فى فرنسا ، بأمر من حكومة الإدارة ، فى وقت الإستعداد لإرسال الحملة إلى مصر . واشتملت هذه اللجنة على مهندسين وعلماء وفنانين ، وأعضاء بعض الهيئات المهتمة بالدراسات الخاصة بما وراء البحار . فضمنت عددا من علماء الفلك ، وعلماء الرياضه ، وعلماء الكيمياء والطبيعه ، وعلماء الميكانيكا ، وعدداً من المعمارين ، ومن مهندسى الطرق والكبارى ، ومن مهندسى المساحة ، ومهندسى السفن والهندسة البحرية ؛ هذا علاوة على عدد من المتخصصين فى علوم الاحياء ، من حيوان ونبات ، وعلماء المعادن ؛ وعدد من الأدباء ، وعلماء الآثار ، والاقتصاد ، وكذلك عدد من الفنانين ، والرسمين ، والموسيقين ، وبعض المسترلين عن الطباعة ، وعدد من المستشرقين .

ولكن هذه اللجنة لم تصل بكامل عددها إلى مصر ، فتخلف البعض فى فرنسا ، وتخلف غيرهم فى مالطة ، وحضر إلى مصر ١٧٥ عالماً منهم .

وقسمت لجنة العلوم والفنون إلى ثلاث أقسام : الأول فى القاهرة ، والثانى فى الاسكندرية ، والثالث فى رشيد . وبعد دخول الفرنسيين إلى القاهرة جمعوا علمائهم فى العاصمة ، ولم يبق إلا بعضهم مبعثرين فى بعض المناطق ، مكلفين ببعض الدراسات أو المهمات . وأشرفوا فى القاهرة على معامل البارود ، وعلى

الورش ، وعلى دار سك العملة ؛ وأنشأ علماء الأحياء حظيرة للحيوانات ، وأعدوا أماكن فيها للطيور . وقامت لجنة العلوم والفنون بإنشاء مكتبة للعلوم الطبيعية ، وأخرى للتاريخ الطبيعي ، ومعملاً للكيمياء ، كما إستجابوا لأمر قائد الحملة بإنشاء مرصد فلكي . وأشرفوا على مصانع دباغة الجلود ، وصناعة السروج والأحذية ، وبنوا معامل لتقطير الكحول ، وأنشأوا ورشاً للتجارة . وقام عدد من علماء هذه اللجنة بالذهاب إلى الصعيد ، لدراسة هذا الاقليم ، ودراسة الآثار الموجودة فيه . وتمكنوا من الوصول إلى وادي الموك والكرنك ، وحققوا مواقع بعض المدن القديمة ، ووصلوا حتى أسوان وجويزة فيه .

وبعد عودة الجنرال بونايرت إلى فرنسا ، إهتم الجنرال كليبر بأعضاء هذه اللجنة اهتماماً كبيراً ، وأظهر رغبته في أن يقوم العلماء بدراسة عادات الأهالي وأساليب معيشتهم ، ومعتقداتهم وأقاليدهم ، والقوانين التي يسهرون عليها ؛ كما رغب في أن يدرسوا شؤون التعليم والتجارة ، وأن يقوموا بعمل الخرائط ، ويجمعوا الوثائق الهامة المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، ثم يقوموا بكتابة تاريخ البلاد من وقت مجيء حملة لقمبطان حسن باشا إلى مصر في سنة ١٧٨٦ حتى وقت مجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد ؛ وأن يهتموا كذلك بدراسة صلات مصر ببقية الأقاليم الإفريقية (١) . ولذلك فإن الجنرال كليبر قد أضاف إلى مجموعات العلماء السابقة لجنة جديدة ، كلّفها بدراسة هذه الموضوعات الجديدة . واجتمعت هذه اللجنة عدة إجتماعات ، وبذلت مجهوداً كبيراً في ميدان عملها .

ومن بين لجنة العلوم والفنون كان الجنرال بونايرت قد جمع عدداً من العلماء لكي يصبحوا نواة « المجمع العلمي » ؛ الذي صدر الأمر بتكوينه في ٢٢ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، والذي ألحقت به مطبعة الجيش ، والمعمل الكيميائي ، ومكتب

(١) . محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ٦٢١ .

العلوم الطبيعية ، والمرصد ، علاوة على صالة للاجتماعات والمحاضرات . وهكذا أصبح المجمع العلمي المصري هيئة جديدة منفصلة عن لجنة العلوم والفنون ، ولها تنظيمها الخاص بها . وكانت أغراض المجمع العلمي تقتلخص في ضرورة العمل على إشاعة نور العلم والعرفان في مصر ، والقيام بدراسة المسائل والأبحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصة بمصر ، ونشر هذه الدراسات ؛ وكذلك إبداء الرأي فيما تعرضه الحكومة على المجمع من مسائل . وقسم المجمع إلى أربعة أقسام : للرياضيات ، والطبيعات ، والاقتصاد ، والآداب والفنون ؛ على أن يتألف كل منها من إثني عشر عضواً .

وأصبح العالم مونتج هو رئيس المجمع العلمي ، في الوقت الذي قيل فيه الجنرال بونايرت منصب نائب الرئيس . ولقد طلب مونتج إلى الأعضاء ضرورة دراسة الآثار القديمة ، وكشف النقوش والكتابات الموجودة على الجرانيت ، وكذلك دراسة أحوال البلاد وأهلها ، وأوصى بوضع خريطة دقيقة ، ودراسة طرق الزراعة ، ووسائل تحسين الري . أما الجنرال بونايرت فإنه عرض بعض الموضوعات ، مثل توفير مواد الوقود للجيش ، وترشيح مياه النيل ، ودراسة طواحين الماء وطواحين الهواء . كما عرضت للبحث موضوعات كثيرة تتعلق بالاحتياجات العسكرية ، مثل ملح البارود وغيرها مما يلزم الحملة .

ولاشك في أن نشاط العلماء في مصر قد واجهته صعوبات كثيرة ، وأنهم قاموا بمجهودات لا يمكن لأحد أن ينكرها عليهم . وقد سجل لنا الجبرتي بعض ما رآه عند تردده على سرى المجمع العلمي ، ولجنة العلوم والفنون . ورأى هناك بعض الكتب في المكتبة . . . وصور البلدان ، والسواحل والبحار ، والأمم وبرابي الصعيد . والصور والأشكال والأفلام المرسومة بها ، وما ينخر بكل بلد من أجناس الحيوان والطيور والنبات والأعشاب وعلوم الطب والتشريح

والهندسيات وجرا الأثقال وكثير من الكتب الإسلامية مترجم بلغتهم . ورأيت
هدهم كتاب الشفاء للقاضي عياض ، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شريف ، والبردة
للوصيري ، ويحفظون جملة من أبيانها ، وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم
يحفظ سوراً من القرآن ، ولهم تطلع زائد للعالم ، (١) .

وإشتملت هذه المكتبة على عدد كبير من الكتب ، وخصصوا لها المباشرين
لحفظها ، ولتقديمها للقراء ، فتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ،
ويجلسون في فسحة المكان المقابلة لخازن الكتب على كراسي منصوبة موازية
لتختة عريضة مستطيلة ، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها ، فيحضرها له
الخازن ، فيتصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسأفهم من العساكر . وإذا حضر
إليهم بعض المسلمين عن يريد الفرجة لا يمنونه من الدخول إلى أعز أماكنهم ،
ويتلقونه بالبغاشه والضحك وإظهار السرور بمجيئه إليهم وخصوصاً إذا رأوا
فيه قابلية أو معرفة أو تطلماً للنظر في المعارف بذلوا له مودتهم ومحبتهم ، ويحضرون
له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصانير وكرات البلاد والأقاليم
والحيوانات ، والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء ، وسير الأمم ، (٢) .

وشاهد الشيخ الجبرق القسم الخاص بعلماء الفلك ، وما به من آلات فلكية
غريبة في شكلها ، متقنة في صنعها ، وكذلك آلات الإرتفاعات البديعة ، المعجبة
التركيب ، الغالية الثمن ، المصنوعة من الصفر المموه ، وهي تركيب براريم
مصنوعة ومحكمة . كل آلة منها عدة قطع تركيب مع بعضها البعض برباطات
وبراريم لطيفة ، بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة ، أخذت قدراً من الفراغ ،
وبها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها إلى المرق ، وإذا انحلت تركيبها وضمت في

(١) الجبرق : ج ٢ . ص ٣٤ .

(٢) الجبرق : ج ٢ . ص ٣٤ .

ظرف صغير ؛ وكذلك نظارات للنظر في الكواكب وأرصاها . ومعرفة مقاديرها وأجرامها وإرتفاعاتها وإنصالاتها ومناظراتها ، وأنواع المكائبات والساعات التي تسهر بشوائ الدقائق ، الغريبة الشكل ، الغالية الثمن ، وهجر ذلك ، (١) .

وبنوا في بيت حسن كاشف جركس مكانا خاصا لصناعة الحكمة والكيمياء . بنوا فيه تنانير منهدمة ، وآلات تقاطير عجبية الوضع ، وآلات تصاعيد الأرواح وتقاطير المياه وخلاصات المفردات ، وأملاح الأرضة المستخرجة من الأعشاب والنباتات ، وإستخراج المياه الجلاء والحلا . وجول المكان الداخل قوادر وأدان من الزجاج البلوري المختلف الأشكال والهيئات على الرفوف والسدلات ، وبداخلها أنواع المستخرجات . .

ولا شك في أن كل هذا كان غريبا بالنسبة لمن يراه من المصريين ، خاصة إذا ما شاهد بنفسه بعض التجارب العلمية تجري أمامه . ويروي لنا الجبرتي أن أحد من يعملون هناك ، أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوعة فيها بعض المياه المستخرجة ، فصب منها شيئا في كأس ، ثم صب عليها شيئا من زجاجة أخرى ، ففعل المآن وصعد منه دخان ملون حتى إنقطع وجب . ما في الكأس ، وصار حجرا أصفر ، فقلبه على البرجات حجرا يابسا أخذناه بأيدينا ونظرناه . ثم فعل كذلك بمياه أخرى فجمد حجرا أزرق ، وبأخرى فجمد حجرا أجمر ياقونيا ؛ وأخذ مرة شيئا قليلا جدا من غبار أبيض ، ووضع على السندال وضربه بالمطرقة بلطف ، فخرج له صوت مائل كصوت القرابانة إفرعينا منه ، فضحكوا منا . وأخذوا مرة زجاجة فارغة مستطيلة في مقدار الشبر ، منيعة الفم ، فغمسوها في ماء قراح ، موضع في صندوق من الخشب . مصفح الداخل بالرصاص ، وأدخل

معهما أخرى على غير هيشتها ، وأنزلها في الماء ، وأد مدتها بمركبة لإنجس بها الهواء في أحدهما ، وأتى آخر بفتيلة مشتعلة وأبرز ذلك قم الزجاجة من الماء ، وقرب الآخر الشعلة إليها في الحال ، فخرج ما فيها من الهواء المحبوس ، وفرقع بصوت هائل أيضا . وغير ذلك أمور كثيرة وبراهين حكيمية ، تتولد من إسراع العناصر وملاقاة الطبائع ، (١) .

كما تعجب الجبرتي أيضا من تجربة أخرى وقعت أمامه حول توليد الكهرباء بطريقة عملية . رأى د الفلاكة المستديرة ، التي يدبدرون بها الزجاجة ، فيتولد من حركتها شرر يطير بملاقاة أدنى شيء كشف ، ويظهر له صوت طقطقة ، وإذا لمسك علاقتها شخص ، ولو خيطا لطيفا متصلا بها ، ولمس آخر الزجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى ، إرتج بدنه ، وإرتعد جسمه ، وطقطقت عظام اكتافه وسواعده في الحال برجة سريعة . ومن لمس هذا اللامس أو شيئا متصلا به حصل له ذلك ، ولو كانوا ألفا أو أكثر ، (٢) . ويعلق الجبرتي على ذلك بأن لهم أمور وأحوال وتراكيب قريبة ، ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا ، . ولقد إشتلك للنتائج العملية للجنة العلوم والفنون ، وللمجمع العلمي ، على محققات واضحة ، وكبيرة الأهمية بالنسبة لمصر الحديثة .

وكان العمل الأول في هذا الميدان هو دراسة برزخ السويس ، تمهيدا لدق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط . ولقد شارك الجنرال بوناپرت بنفسه في هذه الدراسة ، بعد إحتلال مدينة السويس ، بقبيل خروجه في حملته إلى سوريا ، أي في نهاية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، وأوائل شهر يناير سنة ١٧٩٩ . وتبع أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع معالم القناة القديمة التي كانت

(١) الجبرتي : ج ٢ - ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ - ص ٣٦ .

ترابط النيل بالبحر الأحمر ، عن طريق وادى طميلات . ثم إستمرت الدراسة فيما بعد ، وإن كانت قد وصلت إلى نتيجة ترجع إرتفاع مياه البحر الأحمر عن مياه البحر المتوسط بقسمة أمتار . وللمهم هو أن هذه الدراسة قد تمت بالفعل ، وفي المنطقة التي حفرت فيها قناة السويس فيما بعد ؛ وأن هذه الدراسة كانت أساساً لدراسات لاحقة عملت على تصحيح الخطأ الحسابي .

أما الميدان الثانى الذى خدم النشاط العلمى فكان هو العثور على حجر رشيد ، مع بقايا بغض الأبنية المصرية القديمة ، التى كان سلاطين مصر قد شيدوا عليها برج رشيد . وحر عليه بوشار فى شهر يوليو سنة ١٧٩٩ . وهو حجر من الجرانيت الأسود ، يقرب إرتفاعه من المتر ، ويقرب عرضه من ثلاثة أرباع المتر ، ويبلغ سمكه ٢٥ سم ، وحمل هذا الحجر نقوشا على وجه واحد منه ، فى ثلاث مجموعات منفصلة عن بعضها ، كانت المجموعة الأولى بالهيروغليفية ، والمجموعة الثانية بلغة لم يعرفوها ، وظهر فيما بعد أنها اللغة المصرية العامة القديمة ، وكانت المجموعة الثالثة مكتوبة باللغة اليونانية القديمة . وأرسل الحجر إلى القاهرة ، وحاول العلماء فك رموزه ، وساد الاعتقاد بأن المجموعة الوسطى كانت من حروف مصرية قديمة ، وإن كانت قد كتبت على حجر ، ومن ترجمة المجموعة الثالثة المكتوبة باليونانية القديمة ظهر أن هذا النقش قد تم فى عهد البطالمة . ولقد إستمرت الجهود مع هذا الحجر ، ومع موازنة الأسماء الموجودة فى المجموعات الثلاث ، حتى تمكن العالم شامبليون فى سنة ١٨٢٢ من فك رموزه كاملة . وكان هذا العمل هو مفتاح اللغة المصرية القديمة ، والاساس اللازم لمعرفة تاريخ مصر القديمة .

أما للميدان الثالث فكان هو دراسة بقية الآثار الفرعونية الموجودة فى مصر بشكل عام ، والموجودة فى الصعيد بنوع خاص . ووصف العلماء تلك الآثار التى

التي زاروها بكل دقة ، ورسوموا بعضاً منها . وكانت أهملهم ثروة ضخمة بالنسبة للتاريخ .

كما قام العلماء بجمع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التي تساعد على وضع خريطة مفصلة لمصر ؛ وشجع كل من الجنرال كليبر ، ثم الجنرال مينو ، على الاستمرار في هذا العمل ، خاصة وأن الجنرال مينو كان يرغب في عمل مسح تام للأراضي الزراعية في مصر ، ويكون هذا المسح أساساً لتنظيم الضرائب المقارية . وحملت الحملة الرئيسية مطبعتها إلى مصر ، وستكون هذه للطبعة فاتحة لمعرفة المصريين بشئون الطباعة ، وأهمية المطبوعات ،

وأخيراً ، وليس آخراً ، فهناك كتاب وصف مصر ، الذي إشتراك في وضعه عدداً كبيراً من العلماء ، كل في نطاق دراساته وبحوثه التي تتعلق بتاريخ مصر الحديثة ؛ وجغرافيتها ، وأحوال أهلها ، وعاداتهم ، وثروتها الطبيعية . ونشر هذا الكتاب بعد عودة العلماء ، مع الحملة ، إلى فرنسا ؛ وتكفلت الحكومة الفرنسية بالانفاق عليه . وظهر أول أجزاءه في سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الامبراطور نابليون ، وإن كان ظهور بقية الأجزاء قد تم في سنة ١٨٢٢ ، وفي شكل مجموعة من تسعة مجلدات تشمل على أبحاث العلماء ، ثم أحد عشر مجلداً أخرى تضم الرسوم . ثم ظهرت بعد ذلك الطبعة الثانية في سنة ١٨٢٩ ، في ٢٦ مجلداً للأبحاث ، ومثلها للرسوم .

ويعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لكل من يرغب في التعرف على مصر وقت مجيء الحملة الفرنسية إليها ؛ حتى بالنسبة للفترة التي تمتد منذ الغزو العثماني للبلاد . وهو ثروة بالنسبة للأجانب ، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون في التعمق في دراسة هذه الفترة .

ومكثرت كالت الحملة الفرنسية نتائج كبيرة على مصر ، الميادين العسكرية

والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وأحدثت الحملة صدمة قوية للمصريين ، فى مشاعرهم ، وهزت القيم التى كانت موجودة لديهم . وكانت هذه النتيجة كافية لإحداث تغيير ، حتى وإن كان التغيير التاريخى يحتاج لفترة من الوقت .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر لى نترك فيها القوات الشمالية ، والقوات البريطانية ، وقوات المماليك ، هذا علاوة على عباد الله الصالحين . سكان البلاد المصريين . فإذا ستكون عليه العلاقة بين هذه القوى ؟ وبخاصة بعد إنهاك قوى الإقطاع فى البلاد ؟ .

الباب الثالث

رأسمالية الدولة

شهدت مصر قيام دولة حديثة تمكنت من ادخال تغيرات إقتصادية وإجتماعية هامة فيها وفي المنطقة المحيطة بها . وقامت هذه الدولة بالقضاء على بقايا الإقطاع السابق وأخذت في تشكيل الإقتصاد تشكيلا جديدا سيطرت فيه على كل شؤء ، وحسب خطه معينة ، وإن كانت قد هدت من وراء هذه السيطرة تحقيق الربح للدولة ، بدلا من توفير حاجيات الشعب . فكان هذا النظام هو نظام رأسمالية الدولة بدلا من أن يهدف لتحقيق الكفاية للشعب ويصبح نظاما اشتراكيا .

الفصل التاسع

الدولة الحديثة

ساعدت الأوضاع الداخلية والقوى الخارجية على نشوء دولة مصر الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر، ولعبت الزعامة الشعبية المصرية دورها الواضح في اختيار حاكم معين أسلمت إليه مقاليد الأمور. ونجحت هذه الدولة في توطيد الأمن وضرب الإقطاع ومد حدودها على كل منطقة الشرق الأدنى ووضعت بذلك البذور الأولى لوحدة أقاليم عربية داخل حدود دولة واحدة وفي تماسك تام بينها. وكانت تجربة فريدة في التاريخ، رغم أنها حملت عوامل موتها في نفس الوقت الذي حملت عوامل الحياة.

١ - الزعامة الشعبية .

كانت الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من مصر مليئة بالفوضى والاضطراب ذلك أن الدولة العثمانية حاولت إعادة سلاطتها على مصر، وتدعيم نفوذها فيها، ومنع الدول الأوروبية من العودة إليها. وكان المماليك منقسمين على أنفسهم بين حب الاستقلال التام، أي بين أنصار الأفراد بحكومة مصر، والاحتفاظ بها لأنفسهم، وبين من يشعر بعدم قدرته على السيطرة على البلاد دون معونة خارجية، وخاصة معونة بريطانيا.

وكانت بريطانيا قد شمرت بأهمية مصر، وخشيت من عودة النفوذ الفرنسي إليها، ومن قيام أي سلطة فيها يمكنها أن تتحكم في يوم من الأيام في طريق المواصلات الإمبراطورية مع الهند. ولذلك فإن إنجلترا لم تراجع عن مشروع التحالف مع بعض المماليك حتى تضمن بقاء نفوذها ومصالحها في المنطقة.

ولقد أصبحت هذه القوى المتنافسة والمتصاربة تهدد كل منها الأخرى . وذلك في الوقت الذي ظهر فيه ضعف المماليك كطبقة إقطاعية . وزادت فيه قوة العلماء والمشايع والتجار المصريين . وكانت البلاد قد أخذت في الاستيقاظ ، وبدأت في تفهم الأمور ، رغم أن إمكانياتها كانت بسيطة . ذلك أن مصر كانت تدفع الضرائب وكانت هذه الضرائب ، تذهب لجيوب المماليك ، أو لخزانة الحملة الفرنسية . فلم يكن هناك خزانة مركزية في مصر ، أو في الولاية ، وإن وجدت فإنها كانت خالية .

ومع هذا الفراغ والفقر الاقتصادي طاشت مصر فراغاً ثانياً سياسياً . لقد شعر المصريون بأنهم يختلفون عن الأتراك ويختلفون عن المماليك منذ أن احتكروا بالحملة الفرنسية . وشعروا أكثر من ذلك أن مصالحهم تختلف عن مصالح تركيا ومصالح المماليك ، وتعارض معها . وكان هذا الوقت هاماً في تاريخ مصر التي رأت نمو شخصيتها الحديثة الخاصة بها متميزة عن غيرها من الشخصيات . شهدت مصر كذلك نمو زمامة وطنية أصيلة ، حاولت أن تأخذ مقاليد الأمور في أيديها ، ولكنها شعرت بعدم تمكنها من القيام بذلك على الوجه الأكمل ، خاصة وأنها كانت قيادة شعبية مدنية ، لا يمكنها أن تدافع عن البلاد أمام الأخطار العسكرية ، التي كانت تتمثل في الداخل في المماليك ، وفي الخارج في الدول الاستعمارية وشعرت هذه القيادة الوطنية بضرورة اختيار أحد العسكريين لتولي مقاليد الحكم . وبشكل يدافع عن مصالح البلاد . ويمنع الأسطدام بالدولة العثمانية . فوقع إختيارها على أحد ضباط الحامية العثمانية الذي توسمت فيه القدرة والكفاءة لتولي أمور ولايه مصر ، وكان هذا الضابط هو محمد علي .

ولقد وقفت الزمامة الشعبية المصرية إلى جانب محمد علي كزیده وتسندة في معركته الداخلية والخارجية . وساعدته على حل المشكلات الاقتصادية والسياسية التي واجهته . وظهر هذا التعاون من جانب زعماء المصريين ولشعب في تأييد

محمد على حتى يتمكن من تدبير الأموال اللازمة ، لدفع المديونيات المتأخرة ، وقبل
الشمس التبرع وجمع الأموال وقدمها لمحمد على للخروج من هذا المأزق ، وأبدى
بذلك أصالة ورغبته في تغيير الأحوال السيئة التي عاشتها البلاد في ذلك الوقت ،
وقام محمد على بعد ذلك بجمع الأموال التي كانت في ذمة المصارف حتى يتم موازنة
احتياجاته .

ولقد قام محمد على من هذه الزعامة الشعبية المتمثلة في الشيوخ والعلماء والتجار ،
لتثبيت دعائم حكمه في الإبقاء عليه واليا على البلاد ، رغم محاولات الباب
العالى نقله من مصر . كما أفاد منها في الدفاع عن البلاد أمام هجوم حملة الجنرال
فريزر على السواحل الشمالية . وجاء بحالف قوى الشعب مع محمد على ، وإخلاصه
له ، سبباً أساسياً لهزيمة هذه الحملة العسكرية البريطانية هزيمة منكرة قرب رشيد
سنة ١٨٠٧ . وكانت هذه الحملة ترغب في تأييد بعض عناصر المماليك وفي تمكينهم
من الوصول إلى الحكم كأعوان لها ، حتى تضمن عن طريقهم الحصول على
امتيازات في البلاد . وباستناد محمد على إلى هذه القوة الشعبية ، تمكن تثبيت
حكمه وتوجيه ضربة قوة الاقطاع ، وإن كان في نفس الوقت قد عمل على التخلص
من هذه الزعامة الشعبية .

٢ - ضرب الاقطاع :

كانت قوة المماليك لا تنفك عن مهاجمة السلطة ، ولا تتراجع عن محاولة
الاستيلاء على الحكم ، رغم أنها كانت قد فقدت كثيرا من رجالها في الداخل
وأعوانها في الخارج . وكان محمد على قد عمل على إبعاد المماليك من القاهرة ، ثم
تعبهم في الصعيد ، وكان يحاربهم هناك حين بلغته أنباء وصول الحملة البريطانية
إلى السواحل الشمالية فشنر محمد على بضرورة القضاء على هذه القوة الاقطاعية
القديمة ، كخطورة أول تهديد للسبيل لإقامة دوله ثابته ، وعلى أسس حديثة ، تختلف
كل الاختلاف عن أسس الاقتصاد الاقطاعي .

ولكن محمد علي عمل في نفس الوقت على التخلص من نفوذ القيادة الشعبية التي كانت قد أرسلته للحكم وإخثارته وإلجأ على البلاد، وربما كان ذلك خوفا منه بأن تتمكن هذه القيادة من الوصول إلى الحكم بعد أن تستنزف قواه في حرب ضد المماليك. فأخذ محمد علي في بث الوقيعة بين أفرادها ، حتى تمكن بهذه الوقيعة والدهس وبالإغراء والمال من أن يعزل قطب المعارضة ضده. ممثلا في السيد عمر مكرم، ثم وجه الضربة النهائية للسيد عمر مكرم بنفيه خارج القاهرة عام ١٨٠٩. وبنفى عمر مكرم تقلص نفوذ طبقة المشايخ وقل دورها السياسي في الحياة العامة (١).

ولقد اضطر محمد علي إلى أن يأخذ موقفا صارما مع المماليك حين طلبت إليه الدولة العثمانية إرسال قواته لمساعدتها للقضاء على الثورة الوهابية في بلاد العرب . ورتب محمد علي مذبحه القلعة سنة ١٨١١ . وإذا كان بعض المؤرخين قد نظر إلى مذبحه القلعة نظرتة إلى عملية وحشية، فإن أحدا لم يمدح المماليك ونظام حكمهم الإقطاعي؛ وخاصة حين بدأوا يتعاملون مع الاستعمار الخارجي . وعلى أي حال فإن عملية القضاء عليهم بهذه الطريقة تعتبر سياسيا واجتماعيا عملية بتر لاعداء نظام جديد يحاولون تغييره وقلبه .

وكان محمد علي قد بدأ في إنشاء جيش حديث ، وخشى السلطان من وجود مثل هذا الجيش في مصر ، ففكر في استخدامه في ضرب القوى الثورية التي نشأت في نجد ، وعلى أساس مذهب سلفي ، ونادت بضرورة تطهير الدين من كل مادخله من شوائب . وكانت هذه الثورة الوهابية قد حددت سلطة الدولة السنية، وهملت من مهاجمة كل من الشام والعراق ، وتمكنت من الدخول إلى بعض مناطقها ، واخضاعها لحكمها . فانتهزت الدولة الفرصة لكي تضرب قوة مصر الناشئة بالقوة الوهابية ، فتضعف كل منها الأخرى ، وفي صالح الدولة العثمانية . ولم يتمكن

(١) د: محمد أنيس - مصر من الإقطاع إلى الرأسمالية - مجلة الكاتب عددها ٥٢، يوليو ١٩٦٥ م ١١٦٠

محمد على من التهرب من هذه المهمة ، خاصة وأنها كانت تساعد على مد نفوذه وحكمه إلى إقليم جديد من أقاليم العالم العربي . ولقد إلتهم محمد على هذه الفرصة من ناحيته للقضاء على البكوات المماليك ، ولإرسال بقايا الجيش القديم غير النظامي ، كدفعة أولى للحرب في شبه الجزيرة العربية . ولقد وجدت هذه الحرب بين حكم هذه البلاد العربية ، وحكم مصر ، ووضعت بذلك بذور أولى عمليات الوحدة في الشرق العربي .

ولقد تمكن بعض البكوات المماليك الذين نجوا من مذبح القلعة من الفرار إلى شمال السودان ، ومن إقامة نفوذهم في جنوب مصر . فنظرت مصر اليهم كخطر يهدد أمنها وسلامتها ، وكانت مصر تخشى في ذلك الوقت من نشاط البريطانيين وخاصة في شرق السودان الذي زاره لورد فلانسيا ، وتخشى من إمكانية قيام تحالف بين المماليك والبريطانيين ، أو بينهم وبين الاحباش ، أو بين الاحباش والبريطانيين ، أو بينهم جميعا إذ أن ذلك التحالف كان يعنى العمل على تهديد مصر في حدودها وفي مائها ، وتهديد السلطة القائمة على الأمر فيها . وكانت أحوال السودان في ذلك الوقت وتعدد الإمارات والمماليك فيه ، ووفرة منتجاته وغلته الطبيعية ، وإمكانية إستغلال السودانيين في القوات المسلحة ، كانت كلها عوامل مغرية تدفع مصر إلى الدخول والتوغل في الأراضي السودانية ، حتى تؤمن على نفسها ، وتزيد من إمكاناتها .

ولقد تمكنت مصر بفتحها للسودان من القضاء نهائيا على قوة المماليك ووضعت بذلك حدا لمن عاشوا معيشة الإقطاع وفرضوا هذا النظام عليها . واستعدت مصر بعد ذلك في وضع أسس جديدة لبنائها الاجتماعي والاقتصادي ، وفي الوقت الذي استمرت فيه عملية الوحدة بين البلاد العربية تحت ظل هذه الدولة .

(٢) الامبراطورية :

كانت الخطوة التي سار عليها محمد علي تسمح له بتهيئة إمكانات البلاد وبخلق

قوة جديدة ، حربية في أول الامر تتمثل في قوة الجيش ، ثم سياسية فيما بعد تتمثل في الإمبراطورية المصرية. ولقد تمكن محمد علي من إنشاء وحدة عربية قائمة بذاتها في منطقة الشرق الأدنى ، وعلى أسس جديدة .

وإذا كانت ظروف مصر هي التي أجبرت محمد علي على التفكير في ضرورة تغييرها ، فإن ظروف الجزيرة العربية هي التي كانت قد دفعت محمد بن عبد الوهاب إلى التفكير في ضرورة العودة بالمسلمين إلى عقيدة السلف الصالح. وكانت بلاد العرب تمر بمرحلة واضحة من الضعف والانحلال ، والتأخر والكسل والتواكل ، وامنات المعتقدات بالشوائب. وكان هذا الإمام من رجال المذاهب الخنابلة وتأثر بأراء ابن قيمه وابن قيم الجوزية فأعلنها حرباً عواناً حتى يعود المسلمون إلى سيرة اسلافهم الصالحين. وكانت هذه الآراء الجريئة ، والطريقة التي حاول أن يطبقها بها ، تعنى تغيير الوضع القائم في البلاد العربية ، أى إنها كانت ثورة لا تعترف بما تقوم به الدولة ، بل تستخدم القوة لتغييرها. ولقد تمكن محمد علي بصعوبة كبيرة من أن يقضى على الدولة الوهابية ، ولكن قواته العسكرية فشلت في النيل من هذه الفكرة والدعوة الإسلامية ، التي لا تزال قائمة ، وحتى الآن .

والمهم هو أن حرب بلاد العرب قد انتهت بإسناد ولاية الحجاز إلى إبراهيم ، الابن الأكبر لمحمد علي . وأصبحت البلاد العربية تخضع لنفس الحكومة التي تخضع لها مصر. وأصبح أبناء الجزيرة العربية يخدمون في القوات المصرية ، كما عسكرت في بلادهم وحدات متعددة من الجيش المصرى وساعد ذلك بالتالى على زيادة الاندماج بين أبناء هذين الإقليمين داخل وحدة إدارية موحدة ، وعلى اللقاء العرب ، حتى وإن كان ذلك قد جاء بثمن باهظ ، وهو وقوف قوتين عريقتين إسلاميتين الواحدة ضد الأخرى ، واصطدامهما سوياً ، بدلاً من تعاونهما والعمل على تكتيل مجهوداتها .

أما تهربة السودان فقد سارت مع حملات توغلت في هذه البلاد وضممتها إلى مصر. وشاركت هذه البلاد منذ هذا اليوم نفس المصير مع أبناء شمال الوادي. وكما حدث في تهربة بلاد العرب، بدأ السودانيون يشتركون في وحدات الجيش المصري، و زاد التقارب والتزاوج بين أبناء هذين الاقليمين العربيين، وسهلت الإدارة الموحدة شئون التجارة والتبادل، ودخول عناصر الحكم النظم الحديث، ومبادئ الحضارة النامية، من الشمال صوب الجنوب.

وأما تهربة سوريا فقد اكملت البنيان الإداري في منطقة الشرق الأدنى وأصبحت حدود دولة مصر الحديثة تمتد من جبال طوروس إلى أعالي النيل، ومن حدود ليبيا ودارفور إلى أعالي الفرات. ولقد وحدث هذه التجربة، أهالي سوريا مع أبناء مصر وأهالي السودان ورجال الجزيرة العربية وكاهن من العرب. وحدث بينهم جميعا في ظل إدارة واحدة، وتوطدت هذه الإمبراطورية في شكل عربي واضح، من ناحية السكان على الأقل وهذا ما دفع بعض الكتاب والمؤرخين إلى القول بأن محمد علي قد همد إلى إنشاء إمبراطورية عربية تحمل على الدولة العثمانية. ولهذا القول نصيب من الصحة، ولكننا إذا ما اتبعنا الخطوط التي سار عليها محمد علي لوجدنا أنها كانت تهدف القسطنطينية، عاصمة الدولة، ومقر الخلافة الإسلامية، بدلا من أن تحاول إتمام الوحدة العربية بالسير صوب بغداد مثلا. وكان محمد علي ملهما في أفكاره واتجاهاته، أكثر من كونه عربى. وإن كان هذا لا يمنع من وجود فكرة الإمبراطورية العربية لدى ابنه إبراهيم باشا، الذي قاد جيوش والده في كل من الحجاز ونجد والسودان وسوريا وكثيرا ما أعلن إبراهيم باشا، أمام فواده ورجاله، عربيته واضحة لا غبار عليها. ولقد عاش مع هؤلاء الرجال وشارك العرب حياتهم في معظم مناطقهم وأقاليمهم وأعجب بهم كشاه ورسا، ومحاربين من الدرجة الأولى. وكثيرا ما صرح بأنه حضر إلى البلاد صغيرا، وأنه تربى في الأقاليم العربية وبين أبنائها، وترعرع

بمائها وهوائها . ولقد كان ابراهيم باشا عربيا في الوقت الذي كان فيه والده
البايا - ملما .

وهكذا تم انشاء هذه الامبراطورية من الناحية السياسية والإدارية ، وعلى أسس
عسكرية . ولكن التجربة سادت كذلك على أسس اقتصادية وبإمكانيات معينة
وضعت في خدمتها ، وكانت تتلخص في نظام الاحتكار أو رأسمالية الدولة الذي
أنشأه محمد علي في مصر .

الفصل العاشر

الاحتكار

لقد شعر محمد علي بضرورة سيطرته ومسيطرته دولته على كل وسائل الانتاج الموجوده في ذلك الوقت حتى يتمكن من تطويرها ووضعها في خدمة النظام الذي أنشأه في مصر وإذا كان محمد علي قد بدأ هذه التجربة بالنزول إلى ميدان الملكية الزراعية فإنه قد استمر بعد ذلك في ميادين الانتاج الزراعي والصناعي. ولقد سمح له ذلك بأن يصبح هو، أو دولته، الزارع الوحيد والصانع الوحيد، فوقع عليه وعلى دولته، عبء القيام بتسويق هذا السلع وشراء المواد اللازمة للصناعة، فأصبح بذلك هو التاجر الوحيد في البلاد وإذا كان هذا النظام يعتمد على ملكية الدولة لوسائل الانتاج، ووضع خطط عامة لها، وإشرافها على التوزيع والتسويق، إلا أن هذه الدولة لم تهدف الوصول إلى تقديم خدمات للشعب، بل هدفت إلى تحقيق ربح منه يساعد على الاتفاق في مجالات أخرى. وهذه النقطة هامة إذ أنها هي الفاصل بين نظام الاحتكار، أو رأسمالية الدولة، والنظم الاشتراكية.

(١) الملكية الزراعية:

كانت الأرض الزراعية في مصر تعتبر منذ قديم الزمان ملكا للسلطان، ولقد سار محمد علي على طريق سيطرة دولته على كل ملكية الأراضي الزراعية الموجودة في دولته، وكانت هذه السياسة من أحد جوانبها تهدف توجيه ضربة قاضية إلى الطبقة الاقطاعية المملوكية الموجودة في البلاد، وتهدف من ناحية أخرى تخليص أراضي الأوقاف من سلطة علماء الجامع الأزهر والتلاعب في نظارتها، كما كانت تهدف الإشراف على الإنتاج الزراعي وبشكل يسمح بوضع تخطيط له، وزيادة إنتاجيته، والوصول به إلى مرحلة يمكن لمصر بها أن تكفي بمواردها عن الحاصلات الأجنبية، أي تصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

لقد عمل محمد علي على إلغاء نظام الالتزام وعلى تعديل نظام الوقف حتى تعود إليه حقوق الاستثمار والانتفاع التي كان يتمتع بها الملتزمون ونظام الوقف في عهد المماليك .

وبدأ محمد علي هذه العملية بمصادرة دوائر التزام أمراء المماليك الذين كانوا قد فقدوا كثيرا من قوتهم الحربية والاقتصادية نتيجة لاستخدامهم بالحملة الفرنسية . ولقد استمر محمد علي في محاربة هذه الطبقة الإقطاعية وتشتتهم من البلاد ، وانتهى به الأمر إلى تدبير مذبحه القلعة لهم ، حتى يخلص البلاد من شرورهم ولقد طلب الباشا من بقية الملتزمين أن يقدموا له تقديرات لما يحصلون عليه من دوائر التزامهم ، وهو ما يسمى بالفائض ، ولقد خشى الملتزمون من أن يكون هدف الباشا هو مشاركتهم في هذا الفائض ، فقللوا من تقديراتهم إلى درجة كبيرة ثم طلب الباشا منهم تقديم حقود الالتزام ، ثم قام باحراقها ، وردهم بدفع المبالغ التي قدرها الملتزمون كفائض لهم من خزانة الولاية ، على ألا يعملوا بعد ذلك في جمع الضرائب ، التي ستؤولها الدولة ، وكان هذا يستتبع القضاء على امتيازاتهم الطبقية ، والتي كانت تتمثل في حكم قرى بأكملها ، من الناحية الإدارية . والتدخل في فض المنازعات والمصوبات بين الأهالي ، أي في ميدان السلطة القضائية .

لقد كانت هذه ضربة قوية وجهها الباشا إلى ما بقي من نظام إقطاعي ، تطلعت أسسه بعد استخدامهم بالحملة الفرنسية ، وبعد شعور الأهالي بأن هذه الطبقة الحاكمة كانت طبقة أجنبية ومستوردة من الخارج ، وأصبح على الدولة بعد ذلك أن تتصرف في أمر الأراضي وتوزيعها وأمر الضرائب وجمعها ، كما عادت كل اختصاصات هذه الطبقة الإقطاعية إلى الحكومة .

ولقد ترك الباشا لبعض المماليك أراضي الوسيية ، حتى لا يصطدم بمعارضتهم جميعا وفي نفس الوقت ، ولكنه تركها لهم لحياة حينهم . وعلى أن تعود بعد ذلك إلى

الدولة وقللت هذه العملية من شدة الصدمة على الماليك، وبالتالي من قوة معارضتهم لهذا الاتجاه الجديد، وسمحت للباشا بالتصرف في البلاد ولقد رتب الباشا معاشات لهؤلاء الملتزمين ، وكانت سنوية ، وتسقط بموتهم ، وربط ذلك بالتقديرات التي تقدموا بها له عن فائض جمعهم الضرائب .

وعمل الباشا بعد ذلك على تعديل نظام الوقف . فاستولى على الاراضى الموقوفة على الاعمال الخيرية ، على أن يقوم بالصرف على هذه الاعمال من خزانته العامة . وقرر للنظار الوقف من الشيوخ والعلماء معاشات سنوية لكي تعوضهم عما فقدوه من الاموال التي كانوا يربحونها من استغلالهم لهذه الاراضى الموقوفة، وباسم الدين . وبهذا تمكن الباشا من إلغاء عملية الانتفاع التي كانت متروكة للطبقة الإقطاعية ، ولبعض العلماء والشيوخ وهم من الطبقة الوسطى . وكانت هذه ضربة موجبة إلى صميم دعائم النظام الإقطاعي وأساسه ، وكذلك إلى الموارد الاقتصادية لعدد من رجال الطبقة الوسطى . ومعنى ذلك أن محمد علي لم يقصر جهده على مجرد القضاء على الامتيازات الإقطاعية بل عمل في نفس الوقت على ضرب الطبقة الوسطى في مواردها الاقتصادية ، وسيؤثر ذلك على شكل المجتمع الذي سيتخذ شكل الطبقة الثالثة ، والتي تخضع كرهية لحكم الدولة . وكانت هذه العملية أساسا لسيطرة الدولة على ميدان الانتاج الزراعي .

(٢) الانتاج الزراعي .

بدأ محمد علي عملية سيطرته وسيطرة دولته على ميدان الانتاج الزراعي بمحصر مساحة الارض المزروعة ، وبدأ هذه العملية التي تسمى «التأريخ» في سنة ١٨١٣ واستمرت دولته في القيام بها حتى سنة ١٨١٨ . وحددت الدولة الحدود بين كل قرية وقرية ، وحددت الاحواض وتعيين أسماء واضعي اليد على الاراضى المسروحة وتقييد كل ذلك في سجلات رسمية . ولقد وصلت مساحة الارض المستغلة في عملية الانتاج الزراعي في هذا العصر إلى ٧١٠٠٤٠٠٠ فدان وقام بتوزيعها على الفلاحين،

وبمساحات صغيرة تصل إلى ٥ أفدنة أو ثلاثة أفدنة ويوزعها الفلاح نظير دفع الضرائب عنها . وقامت الدولة بتوزيع هذه الحيازة على الفلاحين ، إذ أنها لم تكن ملكية . وكانت الدولة تزود الفلاح بما يلزمه من تقاوى وسجاد ومواشى وآلات لازمة للزراعة على أن يدفع ثمنها عند جنى المحصول . وكان الفلاح يخضع بعد ذلك لنظام هام للتخطيط إذ أن الدولة كانت توجهه إلى زراعة محاصيل معينة في مديريات بأكلها ، وكانت الدولة ترسل رجال الإدارة من مشرفين ومعاونين للإشراف على العمليات الزراعية وعلى خدمة المحاصيل . وكثيراً ما كان هؤلاء المعاوين يقسون على الفلاح إذا ما وجدوا تقصيراً في العمل أو إهمالاً في الإنتاج . ولقد سمح ذلك للدولة بأدخال زراعة محاصيل جديدة في مصر وتنظيم الإنتاج الزراعي وبالشكل الذي ترغب فيه الدولة ، أو يفضلها الحاكم . وعملت الدولة على تدريب الفلاحين وهمزمية على العمل وعلى الإنتاج ، وكانت ترشدهم ثم تنبههم ثم تقوم بضرب من لا يرغب في العمل عدداً معيناً من السباط يصل إلى ٥٠ جلدة . وكانت في بعض الحالات الميؤوس منها تجندهم في فرق معينة من القوات المسلحة والجهادية ماداموا لا يصلحون للعمل في الإنتاج الزراعي .

ومادام الإنتاج يسير ويحسب أشرف الدولة ، فقد كان على الفلاح أن يورد المحصول إلى شون الميرى ، فيوزن أو يكال ويقدر له سمره حسب التسمية الرسمية التي تقدرها الدولة ، ثم تخصم منه مقدار الضرائب وثمن المواشى والبذور والسجاد ويستلم الفلاح ما يبقى له من حساب .

لقد تمكنت الدولة بهذه الطريقة من حماية المنتج الزراعي من المضاربة والمساومة على الأسعار . وقدمت له ما يلزمه من وسائل وأدوات للإنتاج ، ووصلت من ذلك إلى تثبيت أسعار الإنتاج الزراعي وحماية الفلاح ، ولكنها في نفس الوقت كانت لاتقوم بهذه العملية من أجل الفلاح أو المنتج الزراعي ، بل تقوم بها كعملية إنتاجية

وفي صالحها كدولة ولكي تحصل على ما يحصل عليه التاجر أو الفلاح من ربح .
وكثيراً ما كانت الدولة تبيع ما يلزم الفلاح من حبوب في آخر الموسم لنفس الفلاح
بضعف الثمن التي استلمت به منه المحصول في الثروة في أول الموسم وكان هذا الفرق
في الثمن هو ربح للدولة . حقيقة أن الدولة تمكنت بهذه الوسيلة من زيادة كمية المحاصيل ،
ونجحت هذه الطريقة مع الأهالي ، إلا أن الدولة وضعت نفسها في جانب ، ووضعت
المنتج الزراعي في الجانب الآخر ، ونظرت . إليه على أنه يعمل لديها ، وعلى أنه
يجب الحصول على الربح منه . وكان عمل الفلاح بهذه الطريقة وتشدد الحكومة في
عملياتها الاستغلالية تدفع الأهالي إلى الشعور بأنهم يعملون من أجل الدولة ودون
أن يكون هناك فائض لهم . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ظلم بعض المحاكم والمفتشين
من رجال الدولة أو قسوتهم على الفلاح ، كقوة منتجة ، حتى يشتهوا جرائهم أمام
الدولة . وقل الدافع الشخصي عند الفلاح الذي تحول إلى نوع من رقيق الأرض
بما تسبب في فرار عدد من الفلاحين وهجرهم للأراضي الزراعية . ولو كان الباشا
قد تمكن ، مع نفس هذه الطريقة ، من تحقيق نوع من العدالة ، أو التقليل بعض
الشيء من الظلم الواقع على الفلاح ، اكان فريد عمره كما يقول عنه الجبرتي .
ولقد تمكنت الدولة من إدخال زراعة محاصيل ، جديدة مثل القطن والنبيلة
والأفيون وعدد من الأشجار المنتجة في مصر في ذلك الوقت ، وساعد ذلك على
تطور الانتاج الزراعي في مصر وعلى وضع الأسس الأولى لتخصص البلاد في إنتاج
زراعي هام هو محصول القطن في السنوات التالية .
كما تمكنت الدولة من أن تبدأ في عمليات هامة للاهتمام بالرى والصرف
وخاصة بالنسبة للمحاصيل الصيفية التي بدأت في الاهتمام بها مثل القطن . ووضعت
بذلك الأسس الأولى كذلك لتطور الإنتاج الزراعي في مصر من غلة واحدة في
السنة إلى غلات متعددة فيها بعد . حقيقة أن هذه المشروعات قد عاد فائضها على

الدولة لاهل الفلاح . ولكنها ساعدت على زيادة الدخل القومى مادام الإنتاج يزيد ، حتى ولو كان تحت ضرب السياط . وسمحت هذه الموارد للدولة بالنزول إلى ميدان الصناعة . خاصة وأن الدولة فى حاجة إلى مصنوعات تغنيها وتغنى جيشها من كثير من الواردات الأجنبية . وتدعم بها استغلالها الاقتصادى وتبعتها من الخسوع للخارج .

٣ - الصناعة :

كانت الصناعة والحرف الموجودة فى مصر قد تأثرت بفترة الاضراب التى سادت البلاد نتيجة لجميى الحملة الفرنسية ، وأضعفت هذه الصناعة التقليدية والحرف الموجودة فى ذلك الوقت . وكانت أوروبا قد خططت خطوات واسعة مع إستخدام البخار ودخلت فيما يسمى بالثورة الصناعية . وفكر محمد على فى أن يبدأ فى إنشاء صناعات هامة فى مصر تكفيه وتكفى جيشه وقواته المسلحة خاصة وأن أنظاره كانت تخرج إلى وراء مصر وتفكر فى كل منطقة للشرق الأدنى .

ولقد أنشأ محمد على مصانع كبيرة برؤوس أموال حكومية . مادام الأهالى يعملون فى الزراعة ورؤوس الأموال الوطنية غمر متوافرة فى الأسواق ، والثروة مركزة فى أيدى الحكومة ، ولقد حشدت الدولة فى هذه المصانع آلافا من العمال الاجراء ، وكانت مدرسة فريدة فى نوعها لتدريب المصريين على الصناعة ، حتى وإن كان الربح يعود إلى جيوب الدولة وخزائنها . ولقد اهتمت الدولة بصناعة الغزل والنسيج واستحضرت عدداً من المعاونين الأجانب فى الإشراف عليها والسير بها بطريقة جديدة . وبعد أن كانت المغازل والماسج اليدوية هى التى تنتشر فى البلاد ، شهدت مصر لأول مرة مصانع كبيرة لها أهميتها وقيمتها فى ذلك العصر وأنشأت الدولة مصنع الغزل والنسيج بالخرنقش سنة ١٨١٦ وبإشراف عدد من الفنيين الإيطاليين ، وأخذ يفتح خيوطه القطن والصوف والكتان ، والأنسجة

القطنية والصوفية والكتانية والحريرية ، وأصبحت منتجاته تكفى المطالب المحلية وتريد .

وبعد أن كانت عملية حياج القطن تتم في بيوت المزارعين ، بدأت الدولة في الاهتمام بهذه العملية واستخدمت البذور في صناعة الزيوت ، كما أنشأت الدولة في مصانع أخرى لتبيض الأقمشة في شبرا وبولاق ، وغيرها لصناعة الجوخ في كل من بولاق ودمهور ، وكانت هذه المصانع الأخيرة تقدم منسوجاتها لرجال الجيش والبحرية ، وأنشأت مصانع لصناعة البطاطين ولصناعة الطرابيش وغيرها . وكانت هذه المصانع مجهزة بما يلزمها من آلات وأدوات . وأصبحت مصر تكفى نفسها في ميدان المنسوجات وتصدر جزءا منه إلى موانئ البحر المتوسط وإلى إقليم الشرق الأدنى والسودان .

واهتمت الدولة بالصناعات الحربية ، فأنشأت ترسانة القلعة لصنع الأسلحة والذخائر ، واشتملت على مصانع متعددة تخصصت في صناعة البنادق والمدافع أو السيوف والرماح ، أو السروج والمقائب . وكانت البندقية المصرية في ذلك الوقت تكلف الدولة اثني عشرة قرشا ، ويمكن وضعها أمام نفس البندقية التي تصنع في أوروبا وتباع بثمانية أضعاف ثمنها . ولقد أنشأت الدولة كذلك عددا من مصانع البارود في القاهرة والبدرشين والاشموين والفيوم وفي غيرها .

وأنشأت الدولة عددا من مصانع السكر رغم أن هذه الصناعة كانت تجد منافسة خارجية ، ولكنها حظيت في ظل نظام الاحتكار بحماية جمركية ساعدتها على النمو وأنشأت عدة مصانع للنيلة وعدد من مصانع المعادن والمسابك . وساعد كل ذلك على كفاية الاستهلاك المحلي وعلى توفير سلع أخذت الدولة في تسويقها في الخارج . ولقد ساعدت الدولة على القيام بهذه العمليات احتكارها لميادين الإنتاج الزراعي ، ودفعها بالتالي إلى أن تحتفظ بالسيطرة على ميدان التجارة والتسويق والتوزيع .

(٤) التجارة :

تولت الدولة أمر احتكار التجارة نتيجة لإشرافها على ميدان الزراعة وميدان الصناعة. وأجبرت الدولة على النزول إلى هذا الميدان لتصرف الفائض عن الاستهلاك الداخل في الأسواق الجديدة التي فتحتها في بلاد العرب والسودان وبلاد الشام. وكانت الدولة ترجع الكثير من هذه العملية، إذ أن قطعة القماش التي كانت تكاف الدولة خمسين قرشاً كانت تباع بعد ذلك بمائة قرش أو ما يزيد ، أي أن الدولة كانت تحقق في ميدان التجارة وحده ما يصل من الربح إلى ١٠٠ ٪ من رأس المال المستخدم في الإنتاج. وكانت هذه العملية تعطي للدولة نفوذاً أمام التجار الأجانب، بل كانت تسمح بأن تفرض أسعاراً معينة لسلعها تجاه هؤلاء التجار، فإذا كانت الدولة تقوم باستغلال الفلاح والإصانع من ناحية ، فإنها كانت تقوم باستغلال التاجر من ناحية أخرى ، وتعطي للفلاح والعمال حماية لا يمكنه أن يحصل عليها بدولها .

ولقد استتبع ذلك من الدولة ، مدامت تشرف وتبصر على ميادين الزراعة والصناعة والتجارة، أن تعنى بتحسين وسائل المواصلات وخاصة في النيل والترع وتهتم بتحسين الموانئ وإنشاء دور الصناعة .

وفرضت الدولة ضرائب باهظة على البضائع الأجنبية التي يمكنها أن تنافس المصنوعات الوطنية حتى تحد من هذه المنافسة وسارت الدولة على طريق احتكار كل شيء وإشرافها التام على كل وسائل الإنتاج والتسويق وخاصة بعد أن شرعت بأهمية الأرباح التي تعود عليها .

حقيقة أن الدولة قد تدخلت في احتياجات الأهالي ، إذ أنها كانت تفرض أسعاراً معينة على السلع للمستهلكين، وكانت تفرض أسعاراً معينة على الأهالي، وكثيراً ما كانت تجهز الفلاحين بعد أن يقدم محصوله للشون على قبول قطع من النسيج التي صنعها الدولة جبراً وعلى أن يخضع سعرها من قيمة محصوله . كما أن الدولة عملت

من ناحية أخرى على إجبار التجار الأجانب على قبول السلع المصرية والمحاصيل
بالأسعار التي تحددها ولا ننسى أن إشراف الدولة على الصناعة والتجارة ، وادخال
المصانع الكبيرة للبلاد أجبر مزارع المصانعين ورجال الحرف على أن يعملوا في أول
الأمر لتوريد منافسات خاضعة للحكومة ، ثم أجبرهم على العجز في هذا الميدان
والتحول إلى عمال في مصانع الحكومة . وكذلك الحال بالنسبة للتجار الذين عجزوا
عن العمل ما دامت التجارة قد فقدت حريتها ، وما دامت الدولة قد أشرفت على
التوزيع والتسويق . ولذلك فإن هذا النظام المتكامل قد جاء مخالفا لمصالح التجار
والمصانع المصريين في الداخل ، وأثار عداوة انجلترا ضد مصر من ناحية ، في الوقت
الذي أكمل فيه على تلك الطبقة التي كان في وسعها أن تنفتح في البلاد وتتحول إلى
طبقة وسطى ، أو طبقة رأسمالية .

وربما كانت هذه العملية قد دفعت بالبلاد دفعا إلى الانتاج ، وحولت الأهالي
إلى مجموعة من الرعية متقاربة في الطول ، وكأنها صف طويل من الجنود ، ينضمون
للباشا الذي يحيط به كبار الضباط والموظفين . لقد انهدم الهرم ذو الطبقات الثلاثة
وأصبحت مصر طبقة واحدة تعمل وتنتج وتطيع . وتغير بذلك الشكل العام
للجتميع وبصورة واضحة .

ولكن قضاء محم على بهذه الطريقة على تلك الطبقة الوسطى التي كانت قد أخذت
في الانتعاش نتيجة لمجيء الحملة الفرنسية وأضعافها لقمة الهرم الإقطاعي المملوكي ،
ونتيجة لشعورها بأنها هي الطبقة الوطنية التي يمكنها أن تقود البلاد ، كما تبين ذلك
في ثورات القاهرة ضد الفرنسيين ، تقول أن قضاء محمد علي . على هذه الطبقة التي
تشتمل على علماء الأزهر وعلى عدد من التجار وأبناء الحرف ، قضائه عليها باستبدانه
على الأراضي والأرقاب ، وسيطرته على الزراعة والصناعة والتجارة ، قد أدى

إلى تغيير كبير في البلاد وخاصة حينما انهار نظام الاحتكار الذي أنشأه ونوغل
الراسخون الأوروبية في داخل البلاد وأخذت في الاستغلال . وإن كان محمد علي
قد عمل في أواخر حكمه على إدخال بعض التغيير في نظام الملكية المقاربية ،
ساعدت بالتالي على تطور الأوضاع الطبقة في البلاد بعد عملية الانهيار

الفصل الحادي عشر

الانبيار

كان النظام الاحتكاري ، أو نظام رأسمالية الدولة ، الذي أنشأه محمد علي يتضارب مع مصالح الرأسمالية الغربية ، ويتعارض مع نظرية حرية التجارة ، والباب المفتوح ، الذي كان يسمح لها بتحقيق أكبر ربح ممكن ، وفي أقل وقت ممكن ، وفي حرية تامة . ولذلك فإن الدول الغربية الرأسمالية عامة ، وبريطانيا خاصة ، عملت على القضاء على هذا النظام . والتخلص منه ، للعودة إلى أسواقها ، وللحصول على الموارد الخام اللازمة لصناعتها . كما أن نشأة مثل هذه الدولة القوية في منطقة الشرق الأدنى وتحكمها بالتالي في طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، كان يرهب الدول الاستعمارية ، التي ترغب في المرور من المنطقة إلى مستعمراتها في الشرق الأقصى ؛ فكان الاصطدام ، ثم الانهيار . ورغم ذلك فإن هذه التجربة قد تركت آثارا عميقة في منطقة الشرق الأدنى العربي بأكمله ، وكانت تمثل مرحلة واضحة من مراحل تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

(١) التضارب مع المصالح الغربية .

لقد بدأ هذا النظام متعارضاً مع مصالح الرأسمالية الغربية ، ومصالح التجار الأجانب ، حين استند إلى الاحتكار ، وأجبر هؤلاء التجار على شراء المحصولات منه ، وبالأسماء التي يحددها . واضطر التجار الأجانب إلى التعامل مع تاجر واحد ، هو الحكومة الأميرية ، أي حكومة الأمير ، وإلى شراء السلع بالأسماء التي يحددها رسمياً . وفقدوا بذلك ما كانوا يحصلون عليه في ظل نظام حرية التجارة

من أرباح ، خاصة وأن المساومة كانت تسمح لهم بشراء السلع بأرخص سعر ممكن .

واضطهد هؤلاء التجار الأجانب مرة جديدة في مصالحهم بهذا النظام الذي سار على سياسة الاكتفاء الذاتي ، وعمل بالتصنيع على إقبال سوق مصر في وجه كثير من المنتجات الأجنبية . ونظر هؤلاء التجار إلى نظام رأسمالية الدولة على أنه معاد لمصالحهم ومتضارب معها . وحين امتد الحكم المصري إلى الشام في الثلاثينات شعرت الدول الغربية . وخاصة بريطانيا ، بأن الدولة المصرية قد أصبحت تنحكم في طرق مواصلاتها عبر المنطقة إلى الهند والشرق الأقصى . ولذلك فإن بريطانيا قد وجدت بأن مصالحها تتصادم مع الدولة المصرية الحديثة وعملت على القضاء على هذا النظام حتى تعود مصالحها وأعمالها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة إلى ما كانت عليه .

وربما شعر محمد علي بخطورة مد هذا النظام الذي أنشأه في مصر إلى سوريا على علاقاته مع بريطانيا ، وخشى من تصادمه بها في الوقت الذي أصبح فيه في حرب معلنة مع الدولة العثمانية . وربما كان هذا الشعور وهو الخوف أساسا لذلك التعديل الذي أدخله على نظامه ، وخاصة في ملكية الأراضي ، والذي أدخله على علاقاته مع بريطانيا في الوقت الذي رتب فيه أمر الزحف على الشام .

لقد بدأ محمد علي في إنشاء نوع من الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة وذلك بإنشائه الأبعاديات والشفاللك . وأخذ في منح مساحات من الأراضي لكبار رجال الدولة وكبار الموظفين والضباط . ولكنها أراض قابلة للاستصلاح ، وبعيدة عن العمران وكانت مساحتها تتراوح بين مائة فدان إلى خمسمائة فدان . ولقد أعفى هذه الأراضي من الضرائب لعدد من السنين حتى يتمكن أصحابها من إصلاحها ثم يبدأ بعد ذلك في دفع الضرائب عنها . وهدف محمد علي من وراء ذلك إرضاء كبار

الموظفين والضباط . وزيادة الاراغى المستصلحة والقابلة للزراعة ، وزيادة إيرادات الدولة فى المستقبل . ولكنه وضع سابقة هامة وخطيرة وتعارض مع النظام الذى سار عليه حتى ذلك الوقت . والظاهر أن هذا النظام كان يتمشى مع سياسته المقبلة فى بلاد الشام والى تحالف فيها مع الزعامات الاقطاعية القديمة هناك .

ولقد قام محمد على بمحاولة فى نفس الوقت ظهرت وكأنها للتقرب من بريطانيا وطمأنيتها على سلامة خطوط مواصلاتها فى الشرق الأدنى عامة وفى مصر خاصة ، فى الوقت الذى استعد فيه للسيطرة على كل المنطقة التى تتحكم فى خطوط المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، ذلك أنه وافق على البدء بإنشاء خط للسكك الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة ، وكان قد مهد فيه الطريق من القاهرة إلى السويس . وعهد بهذه المهمة الخاصة بإنشاء السكة الحديد إلى الانجليز . ووصلت المهمات والمعدات والادوات اللازمة لذلك فعلا إلى الاسكندرية ، إلا أن الباشا لم يتم بعد ذلك بتنفيذ المشروع .

(٢) الهجوم :

لم يكن هذا التعديل فى نظام الدولة وعلاقاتها العامة مع بريطانيا ، لم يكن كافيا للقضاء على الدولة صاحبة المصالح الاولى والاطماع المتفوقة عن غيرها فى منطقة الشرق الأدنى . ورأت أن الدولة المصرية قد أصبحت تسيطر على الطرق المؤدية إلى الهند وأن نظام الاحتكار يتعارض مع مصالحها ، وأن إنشاء كتلة إقليمية موحدة قد يهدد بالتحكم فى عملية المرور أو « الترانزيت » عبر المنطقة ودون أن تجد بريطانيا طريقا ثانيا تمر منه . ولهذه الأسباب مجتمعة قررت بريطانيا أن تقف فى وجه الدولة المصرية ، وقررت أن تقضى عليها .

ولقد سارت بريطانيا في عملياتها الهجومية على خطوط إقتصادية ثم حربية لكي تصل منها إلى النتائج السياسية .

أما من الناحية الاقتصادية فإن بريطانيا قد قامت في سنة ١٨٣٨ بعقد اتفاقية «بلاطة ليدان» التي اعترفت فيها السلطان بحرية التجارة نظاما في كل من الامبراطورية والممالك العثمانية ، أي أن بريطانيا قد وصلت إلى عقد اتفاقية مع سلطان الامبراطورية وتسرى على مصر ، ما دامت مصر جزءا لا يتجزأ من الممالك العثمانية ، وتقرر نظاما يتضارب تمام التضارب مع النظام الموجود في مصر .

أما من الناحية الاستراتيجية والحربية فإن بريطانيا قد احتضنت إمام مسقط ، في جنوب شرق الجزيرة العربية ، حتى لا يصل نفوذ دولة محمد علي إلى مياه الخليج العربي وإلى مياه الهند ، ثم استعدت للهجوم على الامبراطورية المصرية من ناحيتين : من الهند جنوب البحر الأحمر ، ومن البحر المتوسط صوب سوريا . فاحتلت عدن سنة ١٨٣٩ ونهيات بذلك لإفغال البحر الأحمر من الجنوب ، واستعدت لاتخاذها قاعدة بحرية تهاجم منها موانئ الحجاز ، فالوافي المصرية على البحر الأحمر أما من البحر المتوسط فإن أساطيلها كانت مستعدة وعملت على استغلال الشقاق المصري السوري ، والصعوبات التي نشأت أمام المصريين في سوريا ، لكي تبتك الدسائس وتوزع الأموال والأسلحة وتثير الأمل ضد الحكومة ، ثم تحرشت بجيوش الدولة العثمانية بالجيوش المصرية ، وما أن ظهر تفوق المصريين في الميدان حتى عمدت بريطانيا إلى تكتيل كل من روسيا والنمسا وبروسيا إلى جانبها ، ثم هاجمت سوريا وأجبرت مصر على العودة إلى حدودها القديمة . حقيقة أن معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واتفاقية لندن سنة ١٨٤١ قد ضمتا لمصر شخصية قائمة بذاتها بين الممالك العثمانية ، واحتفظت للبلاد بأسرة حاكمة ترثها فردا بعد فرد . ولكن هذه الوضعية الجديدة كانت وضعية إدارية ، وضمت حدا لهذه التجربة الهامة التي قامت بها مصر في بلادها ، والتجربة التي قامت بها مع بقية أقاليم الشرق العربي .

(٣) آثار التجربة :

لقد كانت تجربة الدولة المصرية الحديثة في العالم العربي تجربة عميقة ، خاصة بالنسبة للسياسة التي انتهجتها تجاه الرعية ، من جهة ، ونظراً لما حققته من جهة أخرى في الميادين الثقافية والفكرية .

أما السياسة التي سارت عليها الإدارة فكانت تتلخص في المساواة بين كل سكان الامبراطورية ، في الحقوق والواجبات ، أمام القانون . ومعنى هذا أنه لا فرق بين عربي مسلم وعربي مسيحي . بل الكل رعية ، والكل غرب ولم تكن هذه المساواة موجودة من قبل ، ورجعت فيها الدولة العثمانية بعد خروج الإدارة المصرية من هذه المناطق . ولا شك أن شعور اوطنيين بالمساواة كان مكسباً كبيراً لهم وللبنطقة ، وساعد على نشر فكرة المواطن .

وكان إعلان المساواة بهذا الشكل سبباً في دفع بعض العناصر الإسلامية والتقليدية ، إلى عدم الرضاء عن هذا النظام الجديد ، خاصة وأن وضعيتهم في ظل النظام العثماني السابق كانت تمنحهم الامتيازات ما لم يتوفر لهم في امبراطورية محمد علي . وكونوا لذلك جزر مقاومة ، أخذت تعمل ضد الدولة ، ولم يلتفت إليها محمد علي ، وكانت من العوامل المساعدة على فشل هذه التجربة .

وسار محمد علي على أسس حديثة في بنائه لدولته ، فأخذ في فتح المدارس وإنشاء المطابع ، وأصدرت إدارته الصحف الحكومية . وكان محمد علي قد ترك الأثر جانبا ولم يتعرض له ، وأنشأ هذه المدارس على نمط حديث وعصري بالنسبة لذلك الوقت . وسواء أكان محمد علي قد قام بكل ذلك من أجل التقدم العلمي في البلاد أو من أجل تكوين مجموعة من الضباط والإداريين يمكنها أن تسهر أمور الدولة الحديثة أو الامبراطورية ، فالنتيجة واحدة ، وهي وجود مدارس تدريس فيها اللغة العربية ، وينتشر كتب ، ولو مدرسية ، مكتوبة بالعربية ،

يقوم النشء بقراءتها ودراستها على الأقل في المدارس ، وهو أمر لم يكن موجوداً قبل محمد علي وقبل هذه التجربة المصرية لإنشاء دولة موحدة في الشرق الأدنى . وليس هناك أدنى شك في أن هذه التجربة قد دفعت باللغة العربية — وولو قليلاً — إلى الأمام ، وفي أن الكتب والجرائد قد صدرت وتداولتها أيدي العرب أكثر من ذي قبل .

وسار محمد علي في مدارسه على نظام الليسيه الفرنسية ، وطبقا للخطوط التي سار عليها نابليون في فرنسا : فالطلبة يرتدون السترة العسكرية . ويخضعون لنظام عسكري ، وكما يقول هزبرت فيشر : أن المدارس كانت عبارة عن ثكنات للجنود ولقد عمل عدد من العرب المسلمين على عدم إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس تمسكاً منهم بالدراسات الإسلامية ، ورفض بعضهم ترك أبنائهم يجلسون على نفس المقاعد المدرسية مع المسيحيين ، ومنعاً لأبنائهم من الانخراط في سلك القوات المحاربة فيما بعد . ولقد اضطرم ذلك إلى فتح المدارس لأبنائهم ، وزادت هذه المدارس في عددها وعدد التلاميذ فيها ، وكانت هذه العوامل تساعد على التشار التعليم ومخطوات سريعة ، ونشر اللغة العربية .

وساعدت سياسة التسامح الديني التي سارت عليها الدولة الحديثة على مجيء رجال التبشير، وخاصة إلى الأقاليم السورية والعمل في أرجائها ورغم وجود بعثات اليسوعيين التبشيرية ، التي عملت بين المرازنة الكاثوليكية ، وقامت بالتدريس في مدارسها باللغة الفرنسية على أسس غربية ، فقد أخذت بعثات البروتستانت في المجيء وفي النشاط في العمل ودون أن تجد أية معارضة . وكان الأمريكيون على رأس هذه الطائفة الأخيرة ، وحضروا في عهد الإدارة المصرية ، وأعطوا نتائج هامة في الدراسات العربية في ذلك الوقت ، خاصة وأنهم قد أحضروا معهم مطبعة وأخذوا في مدارسه اللغة العربية وأدبها وتراثها ، ثم درسوا العلوم

باللغة العربية في مدارسهم . ولقد ساعد كل ذلك على إزدياد نمو اللغة العربية ، وزيادة التحدث بها والالتفات إليها ، والإعجاب بما قدمته للدين ، وما يمكنها أن تقدمه في مستقبل الأيام .

وسارت روح التنافس بين بعثات التبشير البروتستانتية وبعثات التبشير الكاثوليكية وخاصة في ميادين التعليم والثقافة وباللغة العربية . وكان هذا التنافس في صالح الدراسات العربية نفسها . وكان الأمريكيون قد اعتمدوا في أول الأمر على المسيحيين السوريين في حركة الترجمة والتأليف ونشر الكتب ، فخرج الجيل الأول من مدارسهم عربيا مسيحيًا في غالبيته . ودفع هذا بالعرب المسلمين إلى زيادة الالتفات إلى اللغة العربية وزيادة الدراسات والبحث في آثارها وآدابها وتراثها ، خاصة وأنها لغة الضاد ، لغة القرآن . فخرج الجيل العربي التالي مسلما في غالبيته ، معترًا بعروبته ، ولا يرضى عن التسامح بديلا ، فالكل عرب ، وهذا الرباط يوحد بينهم ، مما كانت طوائفهم ، وأكثر من الرباط الإسلامي الذي يربطهم بالدولة العثمانية ، وبالإدارة التي تتحدث التركية .

لقد وجدت هذه البذور أرضا صالحة لها ، في كل منطقة الشرق الأدنى ، في عهد الامبراطورية المصرية أو الدولة المصرية الحديثة . وإذا كانت الاطماع الاستعمارية قد عملت على هدم الكيان السياسي الذي شمل هذه المنطقة العربية ، فإنها قد عجزت عن القضاء على هذه البذور التي أخذت في الإنبات في أرض صالحة ، هي أرضها ووطنها ، بل لقد وجد العرب شخصيتهم مرة جديدة وشعروا بها واعتزوا بها . فاستمرت هذه الشخصية العربية في النمو واستعدت لإعطاء الثمار رغم فشل التجربة السياسية وانهيار النظام الاقتصادي الذي نشأ في المنطقة .

الفصل الثاني عشر

تطور النظام الرأسمالى

لقد ترتب على انهيار النظام الاقتصادى والسياسى الذى أنشأه محمد على فى مصر والشرق الأدنى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر نتائج فى متهى الخطورة أثرت على القوى الموجودة فى مصر وأثرت على إمكانيات القطاعات المختلفة من الأهالى على التصرف والربح والإفادة . لقد أثر هذا الانهيار على القوى الكادحة الموجودة فى البلاد ، وأثر على الموظفين والضباط وأوائلك الذين حصلوا على بعض الإبعاديات والشفافين . وأثرت الظروف الجديدة على المجتمع وبشكل سمح لبعض الطبقات بالنمو ولغيرها بالتقهقر دلى سلم الدخل والكسب . وأدى بالتالى إلى ازدياد الفوارق الاجتماعية عن ذى قبل . وأخيراً فإن مصر قد مرت بتجارب إقتصادية ومالية وهى لم تقف بعد على أرجلها فى هذا الميدان ، ومرت بهذه التجارب وفى شكل متكامل مع الرأسمالية الدولية . فما هى هذه التغيرات ؟ وما هى علاقة تجارب الرأسمالية الجديدة الناشئة فى مصر مع الرأسمالية الدولية الآخذة فى التوسع ؟

(١) القوى الكادحة :

لقد كانت أولى نتائج انهيار الامبراطورية المصرية هى خفض عدد الجيش واقفال معظم المصانع والتى كان عملها مرتبطاً بهذا الجيش ، وأدى ذلك إلى بطالة امتدت إلى مئات من الآلاف خاصة وأن قوة الجيش وحدها قد انخفضت من ٢٨٠ ألف إلى ١٨ ألف جندى . وأثرت ذلك على القوى العاملة ، التى توفرت فى السوق ولم تجد العمل اللازم لها .

وكان نهاية النظام الاحتكاري أو رأسمالية الدولة ، يعنى أن الحكومة لم تعد مسؤولة لتوفير العمل اللازم لما أو للعامل .

واختفت كذلك سياسة التخطيط التى باشرت واشرفت على زراعة محاصيل معينة فى أقاليم ومديريات بعينها ، وأصبح على الفلاح أن يحصل على التقاوى اللازمة لأرضه وعلى العماد ثم ينتظر عدة أشهر لكي يحصل على المحصول . واقتد وجد الفلاح نفسه بهذه الطريقة بدون سند وبدون عون حكومى ، وكان يصل إلى آخر الموسم لكي يصبح فى أشد الحاجة إلى ثمن محصوله حتى يسدد ما عليه من القزاعات . ومنعه ذلك من الانتظار ، ولو أيام لكي يحصل على أثمان أحسن .

واختفت كذلك تلك الحماية التى كانت الدولة تقدمها له فى بيع محصوله وفى ضمان حد أدنى للأثمان . ونضمت هكذا المساومات للتجار الذين عملوا فى ظل نظام حرية التجارة على تحقيق أكبر ربح ممكن ، ومن دم الفلاح . وكانت مصالح هؤلاء التجار ومعظمهم من الأجانب متداخلة متكافئة . وكانوا يعملون على تحديد الحد الأعلى للأسعار التى تمكنهم من شراء المحصولات بها وإلا فيمكنهم الامتناع عن الشراء ولو لأيام ، فيضطر الفلاح إلى بيع المحصول بالسعر المقترح . لقد تحول النظام من الاحتكار إلى حرية التجارة ولكنه خضع مع الحرية لتحكم التجار وتحكم الأسعار التى يعرضونها فى السلع . وهكذا وجد الفلاح نفسه بغير رعاية وبدون توجيه وبلا حماية ، رغم أن النظام قد أصبح حراً .

ولقد عاشت مصر فترة بعد سنة ١٨٤٠ ظهرت فيها الضائقة واضحة على الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم فى ظل نظام جديد لم يتعودوا عليه وتقهقرت مصالح الفلاحين وزاد استغلال الأجانب لهم خاصة وأن الحكومة عجزت لمدة سنوات عن الاستمرار فى شق الترع والمصارف وإدخال التحسينات على مشروعات الري ، وفى الوقت الذى كانت فيه محتاجة للضرائب .

ومع زيادة البطالة وإختفاء الحماية وخضوع أبناء الشعب من الطبقة الكادحة المنتجة لمساومات التجارة، إستمر انخفاض مستوى معيشتهم نتيجة لتزايد استغلال الرأسمالية لهم ، وذلك في الوقت الذي سمحت فيه الظروف للطبقة المتوسطة بزيادة النمو وزيادة الارتفاع على السلم الاجتماعي .

(٢) نمو الطبقة الوسطى :

في الوقت الذي انهارت فيه السلطة في الدولة ، ظهرت الطبقة الوسطى بمن تشمل عليهم من كبار الضباط والموظفين على أنها أعلى سلطة موجودة في البلاد . ولقد استندت هذه الطبقة إلى وظائفها وإلى رواتبها لكي تستمر في الاحتفاظ بمستوى معيشتها السابقة ، رغم قلة النقود المتداولة في الأسواق بعد عملية الانهيار واستندت الطبقة كذلك إلى تلك المساحات من الأراضي التي حصلت عليها باسم الممالك والابديات واستغلت مدخرات رواتبها في إصلاحها وفي الوصول بها إلى مرحلة الإنتاج . وكما توفرت النقود في أيدي أبناء هذه الطبقة ، وتوفرت لديها الأراضي ، تمكنت من الإفادة من البطالة التي نتجت عن تسريح معظم رجال الجيش والعمال وحصلت على عمل وبارخص الأجور . فتوفرت في أيديها كل عناصر الاستغلال الاقتصادي والتي سمحت لها بزيادة النمو وتوفير المكاسب .

ولم يكن أبناء هذه الطبقة يحتاجون لبيع منتجات ابعادياتهم وانشغالهم بمجرد خروج المحصول ، إذ أنهم لا ينتظرونه للعيش منه . وسمح ذلك لهم بالحصول على أثمان معقولة بعد مرور موسم المحصول الذي يبيع فيه كل الفلاحين منتجات أرضهم فتوفرت لهذه الطبقة إذاً كل عوامل الربح ، ومن كل جانب ، وفي الوقت الذي ضاقت فيه الأحوال على صغار الفلاحين الكادحين ، توفرت للطبقة الوسطى كل وسائل النمو والربح من كل ميدان . وفي الوقت الذي زاد فيه الفلاح فقراً على فقره ، زاد فيه أبناء الطبقة الوسطى نمواً وازدهاراً وبشكل ساعد على ظهور واهلور طبقتين اجتماعيتين ، سارت الأولى إلى أسفل ، وارتفعت الثانية إلى أعلى .

ولقد سمحت زيادة الثروة في أيدي أبناء الطبقة الوسطى لها ببناء الدور الكبيرة والمبينة في مستوى اجتماعي يختلف من مستوى الطبقة الكادحة . فظهرت البيوت الكبيرة التي يصل بنا الحال إلى تسميتها بامم القصور والتي يعيش فيها عدد كبير من الخدم والحشم والأتباع والمحاسبين .

كما سمحت الثروة لأبناء هذه الطبقة بتعليم أبنائهم وفي مدارس تختلف عن تلك التي يذهب إليها أبناء الشعب ، ويحبذا لو كانت من مدارس الإرساليات ، ويحبذا لو تمكن الابن من إتمام تعليمه في الخارج .

ولقد استمر هذا النمو من جانب ،، والتقهقر من جانب آخر إلى درجة شعور أبناء هذه الطبقة بأنهم يختلفون عن المصريين وبأن المصري في عرفهم هو الفلاح ، وهو امم وصفه ولا تعني احترامهم له أرقا .

واستند أبناء الطبقة الوسطى إلى وظائفهم في الدولة لكي يتوسطوا لصغار أبناء الشعب الذين يعرفونهم ، واستندوا إلى أراضيهم لكي يخذوا فيها الفلاحين المجاورين ، واستندوا إلى أموالهم ومدخراتهم لشراء أي قطع أرض صغيرة مجاورة يعجز الفلاح عن استغلالها أو تغلبه الظروف والديون فيضطر إلى رهنها وبيعها ولا يجد غير الباشا المجاور لشراؤها . هذا بعد إتمام نظام تملك الأرض ولكنه حدث بالتدرج ومع نمو الطبقة الوسطى .

فأصبحت هناك في مصر طبقتان متميزتان عن بعضهما وشعرت كل منهما بانفصالها عن الأخرى وكان معنى نمو الطبقة الوسطى هو زيادة استغلالها للطبقة الكادحة من الشعب واستمرت هذه العملية منذ سنة ١٨٤٠ حتى بلغ هذا التطور مرحلة واضحة قبل الثورة العرابية وخاصة بعد أن قام اسماعيل بتجاربه وأدى ذلك إلى تدخل الأجانب في شئون البلاد .

(٣) النمو الاجتماعى والاقتصادى :

كانت الأحوال قد ظلت راکدة فى مصر بعد صدمة سنة ١٨٤٠ و الانهيار الكبير الذى حدث فيها وجاء حكم عباس الأول بعد ثمانية سنوات لى يتم إقفال المصانع وتسريح العمال وإقفال المدارس وينتزل فى قصر شبرا وقصر العباسية بعيداً عن المصريين الذين كان لا يحق لهم سوى الخوف والاحتقار . وكان مبدأ حرية التجارة قد بدأ فى التطبيق فى مصر ، ولكن لصالح التجار الأجانب الذين حملت دولهم على هدم الدولة المصرية الحديثة ولصالح أبناء الطبقة الوسطى النامية ولقد عجزت الحرف والصناعات المصرية الصغيرة عن الوقوف أمام منافسة البضائع الأجنبية التى ملأت الأسواق والى كانت صناعتها أجود من صناعة البضائع الوطنية . فتحوّلت مصر إلى ميدان لتسويق السلع الأجنبية بعد أن كانت تعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتى والواقع أن هذا العصر يعتبر استمراراً للنكسة التى بدأت مع سنة ١٨٤٠ والى لم تلتئم إلا مع بداية عهد محمد سعيد .

وإذا كانت الصناعة قد تقهقرت وانتهى أمرها من البلاد فإن شئون الزراعة قد تحسنت فى تلك الفترة وبشكل ملحوظ . ولقد ساعدت نظرية حرية التجارة أو الاقتصاد الحر على أن تسير الحكومة على أسس جديدة فى نظام ملكية الأراضى الزراعية والإنتاج الزراعى . ووجدت الحكومة ضرورة وجود باعث قوى ينبع من الزراعيين ويدفعهم إلى الشعور بأن لهم مصلحة تربطهم بالأرض الزراعية . ولذلك فإنها سارت على سياسة تمليك الزراعيين للأرض وإعطائهم الحرية لزراعة المحاصيل التى يختارونها وقصر دور الحكومة على مجرد الإرشاد والتوجيه . ووضعت الحكومة لائحة سنة ١٨٥٤ التى نصت على ضرورة تسجيل عقود نقل الحيازة للأراضى الزراعية فى المحكمة ، وأعطت الوريثة حق وضع اليد على أراضى مورثهم . ذلك أن الملكية العقارية للأراضى كانت لا تزال مركزة فى أيدى الدولة ، ولم يكن الفلاح يتمتع إلا بحق الحيازة .

ثم صدرت لائحة هامة في سنة ١٨٥٨ وتسمى باللائحة السعيدية ، التي نظمت شئون الملكية واعترفت بها . ونصت هذه اللائحة على اقتسام الوراثة لأرض المورث وبنسبة الميراث الشرعى وعلى شرط أن يكونوا قادرين على زراعتها، وعلى دفع خراجها . وفي حالة عدم وجود وريثة ، فإن هذه الأرض تؤول إلى بيت المال . وسمحت هذه اللائحة لمن يضع يده على أرض خراجية لمدة خمس سنوات ويؤدى الضرائب عنها بأن يصبح مالكاً لها كما أن هذه اللائحة قد أجازت لأصحاب الأرض الخراجية رهنها وتأجيرها والتصرف فيها بموجب حجج شرعية ؛ وهكذا أصبح حائزى الأراضى يتمتعون بكل مزايا الملكية الفردية رغم احتفاظ الحكومة انفسها بحق نزع ملكية الأرض ، ومصادرتها ، أى دون دفع أى تعويض عنها ما لم تكن مفروسة بالأشجار أو مبنيا عليها .

ولقد دفع هذه اللائحة المزارعون إلى الاهتمام بالأرض وزيادة الإنتاج . وتزايدت الطلبات على الأراضى ، فارتفعت أثمانها وبدأ الأهالى ، أو المقتردين فى بناء مساكن لهم على أراضيتهم وغرس هذه الأراضى بالأشجار حتى يضمّنوا عدم استيلاء الحكومة عليها. وأدى ذلك إلى انتقال عدد من أبناء المدن والخواضر إلى الريف . وحصل لهم على ملكيات زراعية فيه واهتمامهم بشئون الزراعة التى أصبحت تغل غلة لا بأس بها .

وسمح هذا النظام للفلاحين وأصحاب الأراضى بالاقتراض وبضمان أراضيتهم ، فشجع ذلك عدداً من البنوك الأجنبية على التخصص فى عمليات التسليف والرهن . واتجهت بعض رؤوس الأموال الأوروبية إلى مصر لكي تستغل فى مثل هذه العمليات . وأخيراً فإن محمد سعيد قد أصدر أمره بأن يكون دفع الضرائب المهرى من الأرض نقدا لا هينا .

أما في ميدان النقل فنجد أن عصر محمد سعيد قد شاهد إنشاء عدة خطوط حديدية سهلت الاتصال بين بعض المدن. وتم في سنة ١٨٥٣ إنشاء الخط الحديدي من الاسكندرية إلى كفر الزيات الذي وصل إلى القاهرة في سنة ١٨٥٦ وتم في العام التالي وصل القاهرة بالسويس بخط آخر. وشهدت السنوات التالية نشاطا في مد هذه السكك الحديدية ، وفي إنشاء شركات النقل والملاحة التي ساعدت على ازدهار التجارة. وبدأت هذه العمليات في إعطاء ثمارها وسمحت بسهولة تصدير المنتجات المصرية ، وهي الزراعية ، وبسهولة وصول المنتجات والمصنوعات الأوربية إلى داخل البلاد. فعجزت مصر عن الاستمرار في الصناعة وأصبحت منتجاتها زراعية مرتبطة بالتجارة الخارجية. وسمحت هذه العمليات بتوافر النقود في أيدي بعض المصريين الذين انضموا بدورهم إلى الطبقة البورجوازية الوسطى وإن كانوا من التجار و ملاك الأراضي دون أن يكونوا من موظفي الدولة وضباطها. وزاد الندائل بين النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي نما في مصر وبين الرأسمالية خاصة في عصر اسماعيل الذي شهد تحارب هامة في مصر.

البائس السراج

الرأسمالية العقارية

إذا كانت الطبقة الرأسمالية التي ظهرت في مصر قد نشأت في داخل إدارات الدولة وأجهزتها ، ككبار موظفين وكبار ضباط في عصر دولة محمد علي ، فإنها قد اتخذت ماسكية الاراضي الزراعية أساساً لتقييم ثروتها ، وميداناً للاستغلال الاقتصادي ، ولكن هذه الطبقة افتقرت إلى رؤوس الأموال المدفوعة السائلة ، فمهرت عن العمل في التجارة في أول الأمر ، وتركب هذا الميدان للرأسمالية الأجنبية التي أخذت في غزو الأسواق المصرية بقوة دفع شديدة . وأن العلاقة بين الرأسمالية المصرية العقارية ، والرأسمالية الدولية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي التي ستوقع مصر فريسة للاحتلال البريطاني .

الفصل الثالث عشر

التدخل

تزايدت الأطماع الاستعمارية في منطقة الشرق الأدنى بشكل عام وفي مصر بشكل خاص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ويمكننا أن نرجع ذلك إلى زيادة الحاجة للاتصال بين الشرق والغرب ، زيادة الحاجة الاقتصادية وما يترتب عليها من عوامل استراتيجية ومعنوية . كانت الثورة الصناعية قد تقدمت في أوروبا وتحسنت وسائل الإنتاج وزادت كمية المصنوعات فزادت الحاجة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة ، وبالتالي الحاجة إلى المستعمرات التي تلتج هذه المواد الخام ، كما زادت الحاجة إلى الأسواق اللازمة لتصريف المصنوعات والمنتجات . فزادت الرغبة في تملك المستعمرات فيما وراء البحار واستتبع ذلك الاهتمام بالأساطيل والسفن . ومن السفن تصل إلى البواخر . وإلى القنويات الملاحية الهامة في العالم وعلى رأسها قناة السويس . وهذه القصة تستمر مع الديون ثم التدخل الأجنبي .

١ - قناة السويس :

تحسنت وسائل المواصلات البحرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وإستخدم البخار ، وأصبح الشراع وسيلة قديمة للملاحة . وفكر المهندسون في إستغلال البواخر إستغلالا تاما ، وتسخير الأرض لخدمة وسائل المواصلات الجديدة وبدلا من إنزال البضائع على سواحل البحر المتوسط ، ثم شحنها على السكك الحديدية أو الدواب لكي تنقل مرة جديدة على ظهر البحر ، عادت فكرة وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر إلى الظهور ، ودرس المشروع من جديد

وهل أسس عليه ، وظهر أن البحر الأحمر لن يطغى أبداً على مياه البحر المتوسط إذا ما حفر قناة تصل بين هذين البحرين : فاختفت العقبة الفنية ، ولم يبق إلا إمكانيات المادية لحفر هذه القناة ولإستغلالها .

وكانت الفكرة في حد ذاتها جميلة ولا غبار عليها ، تساعد على وصل الأسواق بالمصانع وتقرب بين الشعوب وتساعد على المزج بين الحضارات . ولكن أخطارا عظيمة أطلت برأسها ، ذلك أن الدول الصناعية كانت هي الدول الاستعمارية في نفس الوقت ، وهي لا ترضى بترك خطوط مواصلاتها تخضع لتصرف الغير ، أو لمرضخ لأهوائهم ولذلك فقد كان من الطبيعي أن تتنافس الدول الاستعمارية ، وخاصة الكبرى منها للسيطرة على هذا الطريق المائي الهام ، وبالتالي السيطرة على جزء هام من مصر أو على مصر كلها . والخطر الثاني هو تمويل مثل هذا المشروع وطريقة التعامل بين صاحب رأس المال وأبناء البلاد ، أو صاحب السيادة الشرعية عليها . حقيقة أن الأيدي العاملة كانت رخيصة في مصر ، وخاصة في ذلك الوقت . وكان في استطاعة الحاكم وهو قوى دائماً مادام مستقبداً ، أن يجند لها الشعب ويسخر في حفرها العمال ولكن النفقات الأخرى للإدارة والإشراف كانت باهظة ، خاصة وأنها كانت تحت إشراف أوروبيون ، يختلف مستوى معيشتهم عن مستوى معيشة الوطني الكادح . فهذين الخطرين أهم من غيرهما ، ويعرضان مصر ، من الناحية الاستراتيجية ومن الناحية الاقتصادية لصعوبات جمة قد لا تقوى البلاد على مواجهتها . ورغم هذه الصعوبات تغلب الكرم الشرقى على الحكمة والعزم اللازمين للمسؤولين عن مستقبل البلاد . فمنح محمد سعيد عقد امتياز حفر القناة لصديقه فرديناند دي ليسيس ، وكان هذا كريماً سخياً وعلى حساب المصريين ذلك أنه منح الشركة الدولية للملاحة في قناة السويس امتيازاً لاستغلال منطقة القناة لمدة ٩٩ سنة ، مصحوباً بتسهيلات واسعة للعمل ، وبشروط

تعمل من هذه الشركة دولة داخل الدولة . ووسع محمد سعيد إمكانيات مصر
بأكملها تحت تصرف الشركة العالمية ، وأصبح على مصر أن تمهد أبنائها ورسلمهم
إلى منطقة القناة ، مسخرين العمل تحت سيطر الأجانب ، وبدون أجر
وبدون قوة وتعهدت الحكومة المصرية بحفر ترعة للماء العذب تصلها إلى
منطقة القناة لكي تزودها بالمياه اللازمة للشرب ، وتركت للشركة العالمية احتكار
النقل على هذه التربة ، بل حتى وصيد الأسماك فيها . وتركت الحكومة للشركة
الاستغلالية مساحة واسعة من الأراضي الزراعية على جانبي القناة ، وعلاوة على
الأهمية الاقتصادية لهذه الأراضي الزراعية فإنها كانت من الناحية الاستراتيجية
تسمح للشركة بالدفاع عن القناة ، أو بإبعاد مصر وحكومتها عن السفن المارة
فيها . وهي شروط أقل ما يقال عنها أنها كريهة ، إذ كانت في الواقع مجحفة بحقوق
البلاد ، وإلى أبعد حد .

لقد منح الوالي هذا الامتياز لصديقه الفرنسي . فرأت بريطانيا خطرا منذرا
بوقوع مصر تحت سيطرة الشركة الدولية ، وبالتالي تحت النفوذ الفرنسي وبمعنى
آخر ، شعرت بريطانيا بأن الطريق الموصل بين الشرق والغرب ، واللازم
للوصول إلى الهند ، قد وقع في أيدي الفرنسيين ، وهذا مالا نرضاه بريطانيا أبدا
حتى وإن كانت علاقتها بفرنسا جيدة ، إذ أنه يهدد - في حالة تغير الموقف
الدول وعلاقات الدول العظمى ببعضها - بترك فرنسا تتحرك في ذلك الشريان
الحيوى الجديد الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس .

قام تنافس دولي إذن ، نتيجة للكرم الحائمي للوالي المصرى وعلى أساس
اقتصادي واستراتيجي بين أكبر دولتين استعماريتين في العالم . ومادامت فرنسا
تقف إلى جانب المشروع . فمن الطبيعي أن تقف بريطانيا معارضة له ، ومادامت
فرنسا قد حصلت على الامتياز من الوالي في الاسكندرية ، وكلية هذا الوالي

لا تتم درليا إلا بموافقة الباب العالي في القسطنطينية . قال . بريطانيا تذهب رأساً إلى الصدر الأعظم والسلطان ، ومن الطبيعي أن تستند بريطانيا في معارضتها للمشروع إلى كل الأسباب المنطقية والإنسانية والقانونية والدولية والاقتصادية التي تفيد هذا الموقف . فهي التي تثير مشكلة السخرة في حفر القناة ، وتثير مشكلة رؤوس الأموال والاكتتاب فيها وتثير مشكلة النفوذ السياسي لفرنسا ، وتقف مؤدبة وفي احترام تام تجاه حقوق السلطان إذ أنها تنشد منه إصدار أمر بوقف العمل في حفر برزخ السويس .

ولكن السلطان ضعيفاً ، ويحكم امبراطورية مشتتة الأرجاء مليئة بالطوائف والممل والنحل ، ويتعرض لهجمات على معظم خطوط حدوده الخارجية ، كما تقوم حركات انفصالية في الإقليم بعد الإقليم من ممالكه العثمانية ، نتيجة لظهور الحركات القومية ، ورغبتها في الانفصال بنفسها ، وبإدارة شئون بلادها . ولقد رحب السلطان بالتدخل البريطاني ووجد فيه حاملاً يستند إليه لتعديل شروط الامتياز ، أو لتأخير إصدار موافقته عليه . ولكن قوة السلطان لم تكن بأقوى من الضغط الأوربي المستخدم ضده وسرعان ما نشبت الخلافات في الإقليم الساحلي من سوريا ، وتمكنت فرنسا من إرسال حملتها إلى بيروت سنة ١٨٦٠ وأبقمتها في الإقليم مدة عام كامل بعد أن كانت قد تعهدت بسحبها بعد ستة أشهر ، ولم تنسحب القوات الفرنسية من بيروت إلا بعد تدخل جديد من بريطانيا وكانت وسيلة عملية للضغط على السلطان ، إذ أنها أشعرتة بإمكانية فصل عاصمة الامبراطورية عن منطقة القناة ، وبقوات فرنسية ، حتى وإن كان ذلك باسم مجموع الدول الأوروبية فأصدر السلطان موافقته على الامتياز للشركة الدولية وكانت رئاستها فرنسية .

وعمل إسماعيل بعد أن تولى أريكة الولاية ، على تعديل شروط الامتياز ،

وكان يعلم ، مثل الجميع . بإجحافها بحقوق البلاد . ولكنه قبل تحكيميا دوليا في النزاع ، وتحكيم نابليون الثالث الفرنسي ، بين الشركة الفرنسية وبين الحكومة الخديوية . ولقد أعاد هذا التحكيم الحق إلى نصابه ، ولكن من الناحية الشكلية فقط ومن جيوب المصريين هذه المرة . وذلك أنه قد قائل من مساحة الأرض الزراعية الواقعة على جانبي القناة ، والممنوحة للشركة العالمية ، كما أنه أعاد ملكية ترعة المياه العذبة إلى حكومة البلاد ، وأصبح من حق المصريين أن يصطادوا السمك فيها ، وكل هذه شروط عادلة . ولكن الحكم الفرنسي فرض على الحكومة المصرية ، وفي نظير اعترافه بالحق أن تدفع للشركة الاستغلاية مبلغا كبيرا من المال ، ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وكانت الشركة في أشد الحاجة إلى هذا المال ، إذ أنها كانت قد أساءت تقدير ميزانيتها ولم تتمكن من بيع جزء كبير من أسهمها ، وخاصة نتيجة لمعارضة الحكومة البريطانية ، والدوائر المالية في لندن للمشروع . وكان الخديوي قد اضطر إلى شراء جزء كبير من الأسهم حتى يسمح للشركة باستمرار العمل ، وجاءت هذه الغرامة الجديدة عملية لاستمرار تمويل الشركة ، بعد أن أشرفت على الإفلاس ، وتهدد المشروع بوقف العمل فيه وقبل أن يصل الحفر إلى نصف المسافة .

وتم حفر القناة سنة ١٨٦٩ ، وإحتفلات مصر احتفالا دوليا بهذه المناسبة الهامة . وكانت الامبراطورة أوجيني . زوجة نابليون الثالث وامبراطورة الفرنسيين على رأس موكب المارك والامراء الذين مثلوا بلادهم رسمياً في حفلات الافتتاح . لقد تم المشروع وأصبحت فرنسا - ولو بطريق غير مباشر - كلمة ونفوذا في المنطقة . وعلى الطريق المائي العالمي ، قبل تسمح بريطانيا لفرنسا باستمرار السيطرة على هذا الطريق ؟ أو الإنفراد بهذا النفوذ ؟ .

لقد خرجت فرنسا صريخة ، في العام التالي أمام قوات الألمان الزاحفة

وانهارت الإمبراطورية وذافت فرنسا مرارة الهزيمة وكأس الذل ، وظهر أنها ضعيفة ولا يمكنها أن تدافع عن نفسها ، حتى على القارة الأوروبية نفسها . ولم يكن من مصلحة بريطانيا أن تزيد في إضعاف فرنسا في ذلك الوقت حتى لا يتضمن النفوذ الألماني على القارة . وبشكل يقضى على التوازن الدولي ، فيمكن لبريطانيا إذن أن تستخدم الدبلوماسية ، وبعد مضي فترة من الوقت لإعادة نفوذها في منطقة الشرق الأدنى ، والحصول على نصيب في إدارة الشركة العالمية لقناة السويس . ولم تقم بخطوة إيجابية في هذا السبيل إلا في سنة ١٨٧٥ حين انضمت نصيب مصر في أسهم القناة . وساعد على بقاء إتمام العملية . إن كلا من الدولتين ، بريطانيا وفرنسا . كانت تشترك مع الأخرى في عملية تصدير رؤوس الأموال إلى مصر ، وتقديم الديون للحديوى المصرف في القاهرة وبعمليات لا تختلف كثيرا عن عملية شيلوك . واحتاج الحديوى إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات في هذه السنة الأخيرة لدفع كوبونات أرباح الديون ، واستعدت بعض المصارف الفرنسية لتقديم هذا المبلغ له وبشروط مجحفة كذلك . ولكن حكومة لندن لم تترك لهذه المصارف الفرنسية أى حرية التصرف ، وتدخلت رسميا في باريس ، وطلبت من الحكومة الفرنسية ، إصدار أمر لهذه البيونات المالية بعدم الاستمرار في العملية ، وإستندت في ذلك إلى أحقيتها في شراء أسهم مصر في شركة القناة إذ أنها صاحبة أكبر عدد من السفن تمر أو (تفتتح) بالقناة ، فمن حقها أن تشارك في الاشراف على إدارة هذه الشركة وكان الأمر كما طلبت بريطانيا وحصلت على الأسهم نظهر المبلغ الذى اضطر اسماعيل إلى استدائنه لدفع كوبونات ديونه للدائنين الأوروبيين . وأصبح لبريطانيا المركز الثانى في إدارة الشركة . أى أن نفوذها قد اقترب من النفوذ الفرنسى ، بعد أن كان قد تقهقر عنه في فترة حفر قناة السويس والسنوات التالية له ، . ويمكننا أن نقول بأن مصر قد خضعت منذ

ذلك الوقت لنفوذ خارجى فرنسى - بريطانى ، وبدرجة واضحة . وسمح هذا النفوذ المزدوج لهاتين الدولتين بالتدخل فى شئون البلاد . مستندين فى ذلك إلى عوامل اقتصادية .

٢ - الديون :

كانت مصر بلداً زراعياً قد شعر ببعد الشقة بينه وبين الدول الأوروبية وعمل على إدخال مظاهر الحضارة والمدنية الحديثة فيه ، ومنذ بداية القرن التاسع عشر ولكن مصر تمكنت من معادلة ميزانيتها ولم تبدأ فى الاستدانة إلا فى عصر محمد سعيد ومنذ ذلك الوقت ازدادت الديون نتيجة لاسراف الحاكمين ، وعدم وجود الخبراء الاقتصاديين والاستسلام لشروط الاصدقاء والمرابين ، فارتفعت الديون المصرية من ٨ مليون جنيه فى عهد محمد سعيد إلى ٩٣ مليون جنيه فى عصر اسماعيل . وخاصة بعد عمليات قناة السويس وحفلاتها والازمة الاقتصادية التى سادت السوق المصرى بعد الحرب الأمريكية .

وإذا كان سعيد هو الذى بدأ فى الاستدانة من أوروبا ، فإن اسماعيل قد أضاف الكثير إلى هذه الناحية . ولقد ازداد اهتمام اسماعيل بالزراعة وتوفير المياه اللازمة لها ، وخاصة المزروعات الصيفية ، فحفر ١١٢ ترعة كلفت مصر اثنى عشر مليوناً من الجنيهات ، وإن كانت قد زادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة الأراضى المزروعة ازدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن وقصب السكر .

وجاءت الحرب الأهلية الأمريكية ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، حاملاً أساسياً فى رفع أثمان القطن من عشر ريالات إلى خمسين ريالاً . واستتبع ذلك إقبال الفلاحين على زراعة القطن وبالتالي إلى ازدهار الاقتصاد القومى وانتعاشه . وزادت صادرات مصر فى سنة ١٨٦٤ من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه إلى

أربعة عشر مليوناً ونصف مليون جنيه . ولقد أدت هذه الزيادة في الدخل إلى التوسع في الإنفاق وإلى اعتقاد المصريين بأن أسعار القطن ستستمر في تصاعدها ، فتبادى اسماعيل وكبار الملاك الزراعيين في الإنفاق ، واستدانوا من البنوك والمصارف الأجنبية . إلا أن نهاية الحرب الأهلية في أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة ، فأدى انخفاض الأسعار إلى أزمة مالية وإلى وضع المصريين في موقف لا يحسدون عليه ، وخاصة تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبية . ونزعت ملكية مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من أيدي ملاكها الأصليين ، لصالح البنوك والدائنين الأجانب .

وكان الخديو اسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الاستثمار الزراعي ، فاضطر نتيجة لذلك إلى الاهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذي كان يصلح ويهتجر بالنجاح في الصعيد ، وحفر ترعة الإبراهيمية وبدأ في إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ولدى اسماعيل مبدأ التخصص في الإنتاج ، والذي كان يسمح لدول أخرى أن تفتح القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ، خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فانتهت هذه العملية بنسالة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللائم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة (١) .

أما في ميدان الصناعة فإن مصر لم تتمكن في هذا العصر من إنشاء صناعات يمكنها الصمود أمام الصناعة الأوروبية . واهتم اسماعيل بصناعة السكر وأقام خمسة عشر مصنعا تكلفت أكثر من ستة ملايين من الجنيهات ، وحقق هذه المصانع له أرباحاً وفيرة ، خاصة وأنها كانت تستخدم القصب المرووع في أراضي

(١) التفتت والاهتراك في العالم العربي «المؤلف» دار المعارف - ١٩٦٠

وكانت المصانع ملكاً خاصاً له . ولم تتمكن مصر إلا من إنشاء عدد بسيط من مصانع المنسوجات والملابس والورق ولكنها اهتمت بعملية إصلاح وترميم السفن ، وشهد عصر اسماعيل نشاطاً في وسائل النقل وامتداداً لخطوط السكك الحديدية والبرق والتليفون . ونشأت في ذلك الوقت الشركة المصرية للملاحة التجارية وحصلت على امتياز للنقل بالنيل ، كما حصلت الشركة المجيدة على امتياز للملاحة في كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر . وشهد هذا العصر نشاطاً تجارياً ، ومال الميزان التجاري إلى صالح مصر . وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر في ذلك الوقت ، فساعدت على إنعاش الحركة التجارية . وكان من المتوقع أن يغلب هذا الازدهار لمصر وللمصريين ، إلا أن الديون المتزايدة جمعت جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال يعاد تصديرها إلى أوروبا ، في شكل أقساط وفوائد عن هذه الديون . وأصبحت مصر تعمل وتربح لكي تقدم جزءاً كبيراً من عملها ومن ربحها للأجانب .

ولقد شجعت بيوت المال الأوروبية سواء في فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا عمليات الاستدانة التي قام بها حكام مصر ، نظراً للكاسب الكبيرة التي كانت تعود عليهم منها . فالأرباح باهظة ومرتفعة ، ونخصم مقدماً من الدين وشروط الدفع بخفة . ما دامت مالية الحاكم غير منفصلة عن مالية دولته ، فالحكومة والبلاد والمنافع العامة هي التي تضمن تسديد هذه الديون ، وأدى ذلك بمصر إلى العجز التام عن تسديد الأرباح فاضطرت إلى بيع بعض الممتلكات . ومنها نصيبها في أسهم القناة ، ثم أصبحت أهم المنافع العامة في الدولة عجوز عليها . ولا يمكن للحكومة أن تصرف في دخالها إلا بعد إذن من الدائنين وممثلهم ، فأصبح المصري يعمل ويشقى ولا يضمن إستلام أجر نظير عمله كما أصبح الموظفين مهدين بعدم إستلام رواتبهم لمدة شهور طويلة . وكذلك الحال مع ضباط الجيش . بل لقد

همدت الحكومة إلى توفير عدد منهم ، بتحويلهم إلى الاستقيداع أو فصلهم من الخدمة ، لتخفيف أعبائها المالية من الناحية ، واطمان استمرارها في دفع ما فرضه الدائنون وبتأؤم عليها من أرباح من ناحية أخرى . ويعد أن هذا جهد أن الحكومة قد اضطرت إلى الخضوع لرقابة ثنائية ، إنكليزية - فرنسية ، تشرف على الدخل والمصروفات وتضمن للدائنين الحصول على أرباحهم كاملة حتى وإن كان ي ذلك إهلاك المصريين .

وعمل هذا التدخل على نشوء رد فعل وطني سار على خطوط منطقية وأسس بسيطة وطالب بحقه المشروع . ولكن التدخل الاجنبي لم يقف عند هذا الحد ، أى عند التدخل المالي في مصر نتيجة لعمالية الاستدانة ، ففي الوقت الذي ظهرت فيه عملية التدخل الانكليزية الفرنسية في مصر بهذا الشكل تلاحظ تدخل آخر ، بريطاني بمفرده في جميع أنحاء الامبراطورية المصرية التي كانت قد وصلت إلى خط الاستواء وبلاد الصومال والسواحل الإفريقية للبحيط الهندي .

٣ - التدخل :

كان اسماعيل يخشى من وقوع مصر تحت النفوذ الفرنسي ، نتيجة لحفر قناة السويس فأخذ في الاستعانة بالبريطانيين في امبراطوريته ، ففي نفس السنة التي تم فيها افتتاح القناة للملاحة الدولية سنة ١٨٦٩ . عين اسماعيل السير صامويل بيكر في رتبة فريق في الجيش المصري ، وأسند إليه قيادة حملة هامة لفتح إقليم خط الاستواء للتجارة المشروعة لإنشاء محطات حكومية فيها ولمنع تجارة الرقيق ورفع الراية المصرية على هذه المناطق . راتبة ضخم وسلطالة واسعة ، ورغم ارتدائه الكسوة العسكرية المصرية فهو بريطاني . واستمر السير صامويل بيكر في عمله لمدة ثلاث سنوات دون أن يقوم بالشئ الكثير ، رغم استخدام الشدة والقوة تجاه الأهالي بشكل ضار بمصالح هذه الاقاليم وبدفع بأهلها دفعا إلى الثورة

هذا المحكم المصري . وحينما انتهت مدة حكمه اختار امباهيل ضابطاً بريطانيا آخر ، هو غوردون (الصيني) الذى يمتاز بعناية وصلاية رأيه وعدم احترامه لأوامر رؤسائه ، وإعتقاده دائماً بسلامة خطته . وبأنه ملهم من الله . لإدخال الحضارة والمدنية بين الشعوب المتوحشة . وجاء الكولونيل غوردون إلى إقليم خط الاستواء لى يخدم المصالح البريطانية وعلى حساب المصالح المصرية . فعمل على الإخلال بالإدارة وحاول التخلص من الضباط المصريين المخضين ورائهم المشايخ والرؤساء المخاضين بالتجارة بالرفيق وأصرف في عقوبتهم ، ثم منع السلطة المصرية من الوصول إلى مياه بحيرة فيكتوريا وتركها ميداناً للتوسع البريطانى المعتمد من سواحل شرق إفريقيا ، عبر أراضى كينيا الحالية ثم أوغنده . ولم يكن غوردون مخلصاً لمصر أو للمصريين ، وظهر ذلك في مسألة حملة الجوبا سنة ١٨٧٥ . فلقد كافه امباهيل بالسور على رأس رجاله صوب الشرق أو الجنوب الشرقى ، لى يقابل حملة مصرية أخرى تأتى من قعمايو ويقودها ماكيلوب باشا الضابط البحرى البريطانى كذلك في خدمة البحرية المصرية . ووصلت الحملة إلى سواحل شرق إفريقيا ، ولكن السلطات القنصلية البريطانية تدخلت عندها بدهوى إنها قد نزلت في أراضى سلطان زنجبار ، وإنما تعمل ضد المصالح البريطانية أما غوردون فإنه لم يتحرك من مكانه في مديرية خط الاستواء ، وادعى بأن الجنود الموضوعين تحت أمرته (بائسين) ولا يصلحون لهذه المهمة ، رغم أنه هو الذى كان قد أشار على المدير بإحياء فكرة هذه الحملة وتنفيذها . وفشل المشروع نتيجة لتدخل السلطات البريطانية في زنجبار ، وسار الكولونيل غوردون على سياسة مخالفة لمصالح الحكومة المصرية .

واستمر التدخل البريطانى في شئون الامبراطورية المصرية ، أو الدولة الإفريقية الموحدة ، مع مرور الزمن وبشكل واضح وخطير . فنجد أن غوردون

قد تولى منصب الحاكم العام للسودان بعد نهاية مدة حكمه في مديرية خط الاستواء، وهو منصب خطير يسمح له بحكم إقليم يبلغ أربعة أضعاف مساحة مصر نفسها، ويمتد من خط ٢٢ شمالاً حتى خط الاستواء ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي حتى حدود دارفور مع تشاد. وأهم من ذلك هو شخصية الشعب، وشخصية الحاكم الأجنبي فالسودانيون مسلمون ويعتزون بإسلامهم، ولا يقبلون طاعة ولي مسيحي ولا يعترفون بولايته عليهم وفي هذا المنصب نجد غردون يبتث الفوضى في جميع أنحاء الإدارة المصرية، مادفاً من وراء ذلك إلى إظهار اوطنيين بعدم القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم، أو المباشرة سويًا. ولم تسلم مديرية خط الاستواء ولا بلاد الصومال ولا غرب السودان من سيادته. واستخدم القوة والعنف والتهور مع الرئاسة الوطنية الموجودة في ذلك الوقت في منطقة بحر الغزال، وأمر بقتل سليمان بن الزبير فاشتعل هذا الاقليم في ثورة جارية. وخذ الحاكم المصري، وأصدر الأوامر باستخدام العنف مع التجار الوطنيين، بدعوى أنهم يتاجرون في الرقيق ويهربون الأسلحة النارية والذخائر إلى البلاد. وبالاختصار فإن غردون قد أعد بلاد السودان، المتحدة مع مصر، وبخاصة الإقليم الغربية منها، لتغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة، تدفعها دفعا إلى الثورة.

ويقول ونستون تشرشل في كتابه، حرب الحر، أن غوردون قد لمس جذور الداء، حين عالج مشكلة الرق، وكانت مشكلة عميقة. فلمس جذور المجتمع فهزه من كيانه هذا. بالواقع أن عبارة الانتقال بالسودان من مجتمع يعتمد على الوعي وبعض الزراعة، إلى مجتمع حديث ينضج لحكم مركزي، وتغيير العقلية الدينية والتكوين التقليدي للشعب وفرض ما يسمى بالحرية، كان عبارة عن دفع الطفل الصغير إلى البحر، قبل أن يبدأ في المشي - وجاء إعلان الحريات العامة تحدياً لشعور الأهل، بثريتهم التقليدية الإسلامية، فكيف يمكن للبنت أن تخرج عن

طاعة والديها ، ومحرمها القانون ؟ وخاصة في مسائل الشرف الذي لا يغسله إلا الدم ؟ .

وكان القضاء على تجارة الرقيق بهذه الطريقة عبارة عن إلغاء أو مصادرة جزء هام من رأسمال الوطنيين ، ذلك أن الإسلام قد وضع نظاماً واضحة الرق ورسوم حسن معاملة الرقيق ، وبين شروط تحررهم وعتقهم . وكان التاجر العربي يحتاج إلى الرقيق لرعى الأغنام والحراسة القوافل ، بل كان مضطراً إلى إستغلال جزء كبير من رأسماله في شراء الرقيق . حتى يتمكن من التجارة والإنتاج بالجزء الباقي ، حسب الظروف الموجودة في ذلك العصر ، وكان معنى إعلان إلغاء الرق وتحرير الرقيق بأوامر عسكرية تصدر من الحاكم العام ، وتقوم قوات الحكومة بتنفيذها ، هو محاولة إجراء تغيير جذري في أسس المجتمع وبمجرد صدور الأوامر . واستخدام القوة هنا يدفع بالوطنيين إلى محاولة الاحتفاظ بما يمكن الاحتفاظ به من رأسمالهم والدفاع يتطلب استخدام القوة كذلك . فتقع الموقعة بين الجنود العرب والمواطنين العرب في إقليم عربي ، ويشرف عليها حاكم عام بريطاني ، يستمد سلطته من ولي الأمر في القاهرة .

إن هذه هي بعض المظاهر لعملية التدخل في الدولة الإفريقية الموحدة التي أنشأها العرب ، كتلة قوية توحد أبناء الأقاليم الواحد من البحر المتوسط حتى أواسط إفريقية ، ونسوى بينهم في الحقوق والواجبات ، ليشاركوا في حكومة موحدة ويلقوا نفس المصير .

واستمر التدخل البريطاني في إقليم الصومال ، الذي كان موحداً مع هذه الدولة الإفريقية الكبرى ، وكذلك على سواحل البحر الأحمر . ولم يكن هذا التدخل للصالح العام ، أو لصالح الإنسانية جمعاء بل لإشتمل على تنافس بين هذه الشخصيات الإستعمارية التي خدمت الحكومة المصرية في هذه المناطق ، وكانوا

يحافظون على مصالح بلادهم الأصلية قبل رعايتهم لمصالح الحكومة التي وضمروا أنفسهم في خدمتها . وإنتهى الأمر بهذا التدخل ، البريطاني — الفرنسي في الشمال ، والبريطاني بمفرده في بقية أنحاء الدولة ، إلى وقوع رد فعل طبيعي ومنطقي ، ومن القوة الوطنية ، في شمال الوادي وفي جنوبه ، وكل حسب إمكانياته ، وطبيعة تكوينه . ووصلنا هذا إلى الثورة العراقية في مصر ، والثورة المهدية في السودان .

الفصل الرابع عشر

الثورة العراقية

ازدادت الاطماع الاستعمارية في مصر مع زيادة شعور مايسوء حالها ، وبدرجة فساد اظمها ، فبدأ الناس في التفكير في ضرورة إصلاح الحال ، خاصة ومن تمكن منهم من التفكير أو من رؤية تجارب أخرى أكثر نجاحاً أو الاطلاع على أفق أوسع من الافق المحلي . ولذلك فإن الآراء قد بدأت في الظهور . معلنة ضرورة التغيير . وكان بعضها معتدلاً ، فلم يطالب إلا بالإصلاح ، وبعضها عميقاً عنيفاً فلم يرض إلا بالإنقلاب والتغيير الكامل الشامل وحتى الجذري ، وإستمر الجو المصري متأرجحاً بين هذين الاتجاهين المعتدل والمتطرف ، إن جاز هذا التعبير ، أو الهادئ والعنيف في حقيقة الأمر ، وهي فترة هامة في تاريخ مصر قامت فيها بتجربتها وقبل غيرها للكفاح ضد الاستعمار ، وفي ظل آراء وحركة فكرية هامة وإذا كانت هذه المرحلة قد إنتهت بالاحتلال إلا أن أسنة حراب الاستعماريين البريطانيين لم تتمكن من القضاء على هذه الحركة الفكرية والثورة الأصيلة ، وإن كانت قد تمكنت من كبت الأصوات ونزع سلاح الشعب ، وتسليمه لقمة سائفة للاستغلال الاستعماري .

(١) ضرورة الإصلاح :

بدأ الشعور بسوء الحال بين الطبقات المثقفة في مصر وبين قادة الفكر في العالمين العربي والإسلامي في نفس الوقت . إنها السبعينات التي قامت فيها كثير من الحركات وظهر فيها كثير من الآراء وبخاصة حول المجتمع الشرقي ونظم الحكم والإدارة في الدولة العلية العثمانية . ولا يمكننا أن نفصل بين شعور الأئمة المسلمين وبين شعور قادة العرب ، أو كبار الضباط في القوات المصرية مثلاً ، شعورهم بفساد الحالة في

العالمين العرب والاسلامى وإن كان الأول يرجعها إلى فساد العاريفة التى يعتقد بها المسلم أوالى يفهم بها دين الله الحنيف ، ويرجعها الثانى إلى تحكم العناصر الاستبدادية التركية فى الشعوب العربية ويرجعها الثالث إلى ضعف الحكومة الخديوية ووقوعها فريسة للاغراء ولنفوذ الدول الاستعمارية والمهم هنا هو وجود شعور عام بعدم الرضا ، وكل داخل نطاقه ، وكل يلقى بمسئولية الوصول إلى هذه الحالة على من يرغب فى تغيير حاله . ولا يمكننا إلا أن نلاحظ سوء الحالة الاقتصادية التى مرت بمنطقة الشرق الادنى فى هذا الوقت ، والى لابد وقد أثرت على نفوس العباد ، فأخرجتهم عن طاقاتهم وأجبرتهم على ضرورة العمل على تغيير الحال ، ما دام دوام الحال على هذا الوضع كان ضربا من المحال .

واستعرض هنا ثلاث حركات تمثل فى ثلاث زعماء ويمثل كل منهم حلقة معينة . الأول هو السيد جمال الدين الافغانى ، ويمثل الحلقة الإسلامية الواسعة الكبرى ، والثانى هو الشيخ محمد عبده وهو مسلم كذلك ولكنه يمتاز بعروبة ، والثالث هو أحمد عرابى ويمثل الدائرة الثالثة ، قرب المركز وهو مسلم ويمتاز بعروبة ، ويمتاز بمصريته .

الكل حائق ، فالكل مخلص ، والكل يرغب فى رؤية ما يجب فى وضع أحسن وحالة أفضل . الأول ثائر والثانى هادى والثالث يرغب فى انتزاع حق الشعب وبقوة أهناؤه . وسارت هذه التجارب الثلاث جنبا إلى جنب وأثرت كل منها فى الحلقات الباقية كما تأثرت بالموقف الدولى والقوى الخارجية وبالمادة الخام التى أجريت عليها التجربة وهى الشعوب والمفكرين .

رأى جمال الدين الافغانى فساد الحال فى العالم الاسلامى والتناحر بين الملوك والسلطين وبين شاه الفرس وسلطان الدولة العثمانية ، وشعر بضحالة تفكير المسلمين ومهموده بعد قرون طويلة من الذل والاستعباد والانصراف عن العلوم

والتفكير إلى عرض الدنيا أو للبحث عن قوت اليوم ، وزار مناطق عديدة في العالم الاسلامى وقارن بين أحوال سكانها واهتدى إلى الطريقة الواجب إتباعها . فوجد من الضروري تكوين مدرسة تعمل في هذا الميدان على ما يمكننا أن نسميه اليوم « خلق رأى عام إسلامى ، عميق ومتحرر ومتحرك في نفس الوقت ، أبى بعيد عن الجمود . فالموقف يتطلب إعادة فتح باب الاجتهاد وفهم الروح قبل التقيد بنص أو بلفظ . وهذه الحركة تعتبر في حد ذاتها انقلاباً خطيراً في عالم الفكر الإسلامى إذ أنها تسعى إلى التخلص من الجمود ، وخاصة بعد قرون طويلة من الركود والكساد وفي عصر ظهرت فيه نظريات التطور والارتقاء والمذاهب الاشتراكية ، وبدأ المفكرون يشيرون إلى أهمية العوامل الاقتصادية والبعض يتحدث عن المادة . الا يمكن للاسلام أن يتحرك مع كل هذه العوامل ويدل بكلية في كلية الحق التي عنها يبحثون ؟ كان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع بالسيد جمال الدين الأفغانى إلى الاتصال بالعلماء وبالمفكرين المسلمين وإلى بحث الأمر معهم . وإلى تكوين جماعة ، ويد الله مع الجماعة ، والعمل في هذا الميدان ، وعلى أسس لا تقبل الجمود ، ولا تقل تهرراً عن غيرها ، بل تمتاز عليها بصدق إيمانها ، وحمق إخلاصها .

وصل السيد جمال الدين الأفغانى إلى القاهرة لكي يجد الأرض الصالحة لبذر بذوره ونشر أفكاره . فبالرغم من جهود التفكير وطريقة التدريس بالأزهر كانت هناك جماعات من ذوى النفوس المنوثة، والمقول المفكرة ، فالتفوا حول جمال الدين وكونوا نواة فكرية ، عمات على نشر آرائها ، وفي المسامع مستعبر واجتمع في هذه الحلقة كل من الشيخ الامام محمد عبده وسعد زغلول ، وغيرهم من الرجال الذين سيلعبون دوراً هاماً على مسرح السياسة المصرية ، والحركة القومية ، وكذلك الكفاح ضد الاستعمار .

وكان السيد جمال الدين من بيت نسب ، وما أن وصل إلى مصر ووجد سوء حالها وتسلط الأجانب عليها حتى أخذ يفكر في السياسة ، ويتحدث فيها ويدلي بآرائه المتحررة والثائرة . كانت المالية المصرية قد وضعت في سنة ١٨٧٥ تحت نظام الحجر والرقابة الأجنبية ثم أنشئ صندوق الدين في العام التالي وأصبح أحد الموظفين البريطانيين يراقب الإيرادات العامة للحكومة في الوقت الذي يراقب فيه زميله الفرنسي مصروفاتها وأصبحت كل من إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت الاشراف الأوروبي . واستمرت الحالة في التدهور بحضور لجنة دولية لتحقيق في المالية المصرية ومحاولة إصلاحها واستمرت العملية بتأليف وزارة مختلطة ولأول مرة في تاريخ البلاد ، رأسها نوبار باشا وشارك فيها وزير بريطاني للمالية ووزير فرنسي للأشغال العامة ولم يتمكن جمال الدين أمام هذه الحالة من السكوت ، وكانت آراؤه ، وأحاديثه بداية للحركة ، أو عاملاً فكرياً قوياً موجهاً لها .

وكان السيد جمال الدين الأفغانى يختلف في منهجه وطريقته عن مدحت باشا ، ذلك أن مدحت كان يؤمن بضرورة البدء بإصلاح أداة الحكم ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، للوصول منها إلى تغيير الحالة أما السيد جمال الدين فكان لا يرى فائدة في ذلك مادام الشرقي شرقي . وما دام جاهلاً ومقيداً بالتقاليد وباحترام الرؤساء والأمراء . فلا يمكن ، للجلس النيابي أن يتقدم بالبلاد ما دام أفرادها لا يتمكنون من الفهم أو النقد أو الوصول إلى الحقيقة . وذلك فإنه قرر ضرورة البدء بالفرد ، بالمواطن ، لإصلاح المجتمع ، وبالتالي لإصلاح الحكومة . وكان لهذا أستاذاً بليغاً ، وإماماً لامة في الوقت الذي كان فيه مدحت باشا رجل دولة .

أخذ السيد جمال الدين في تنفيذ مهنته في مصر : التعليم ، وأخذ يدرس في بيته لكل من يرد إليه ، كما أخذ يتحدث ويشرح ويحلل لكل من يلفت حوله في

في المقهى التي يجلس إليها . وفي الوقت الذي اقتصر فيه شيوخ الأزهر وعلمائه على إضاعة الساعات الطويلة في شرح لفظ أو حرف ونسوا المعنى أو تركوه جانبا ، أخذ السيد جمال الدين المعنى والفكرة قبل كل شيء آخر ، وبحمها وناقشها وعرضها في منطق سليم .

وإذا كان زواره في المنزل في غالبيتهم من طلاب الأزهر ، فإن الملتفين حوله في المقهى كانوا من الساسة والصحفيين والشعراء ورجال الثورة المقبلين ، فبينهم محمود سامي البارودي وعبد السلام الموليحي وسليم نقاش وأديب أسحق ، علاوة على الشيخ محمد عبده والشيخ إبراهيم اللقاني والشيخ سعد زغلول ، والشيخ إبراهيم الهلباوي . وبعد دروس الفلسفة والفكر في منزله ، ينتقل السيد جمال الدين إلى الأدب والسياسة والصحافة والأحداث العامة في المقهى . وكان يتحدث بأسلوب لاري يظهر فيه الانفعال وصدق الإيمان ويجبر الجميع على الإنصات إليه والأخذ عنه .

ولقد أثر السيد جمال الدين في هذا الوسط الأدبي والصحافي والفكري المحيط به تأثيراً كبيراً . وبعد أن كان الأدب عبداً للاستقراطية ، يمدح الملوك والأمراء ، رسم جمال الدين طريقاً جديداً للأدب وذلك بوضعه في خدمة الشعب . يطالب بحقوقه ويدفع للظلم عنه ، ويهاجم من اعتدى على كائنا من كان ، يبين للناس سوء حالهم ، ومواضع بؤسهم ، ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويخرجهم أن يخرجوا من الظلمات إلى النور وألا يخشوا بأس الحكام فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم وأن يلحقوا في طلب حقوقهم المنصوبة وسعادتهم المسلوبة ، (١) فساعد ذلك على ظهور ونمو تيار جديد يركز أنظاره على الشعب ويتحدث باسم

(١) أحمد أمين ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث - القاهرة - النهضة ١٩٤٨ ، ص

الحرية ، ويطالب بحقوق الوطنيين . أدب يشرف على الحكومة ولا يخضع لها . يراقب ولا يستجدي وهي روح جديدة تعنى الاعتزاز والمطالبة بالحقوق . لقد كون السيد جمال الدين الافغانى جماعة حبيب إلى أفرادها الكتابة وأوحى إليهم بمعاني جديدة ودفهم إلى إنشاء الجرائد والصحف ، فأنشأ أديب أسحق جريدة « مصر » ، التى كتب السيد جمال الدين نفسه بعض مقالاتها بإسم مستعار . وكان السيد جمال الدين كذلك هو الذى أغرى هذا الكاتب والصحفى على الانتقال إلى الاسكندرية وعلى إنشاء جريدة « التجارة » ، وعمد السيد جمال الدين إلى حرض بقية من يلتفون حوله ومنهم محمد عبده إلى الكتابة فى هاتين الصحيفتين ولكن إشتداد لهجتها وجرأة الآراء المنشورة فيها أجبرت الحكومة ، وكانت جامدة وبرئاسة رياض باشا على أغلاقها . ولكن ذلك لم يقض على الحركة ، ما دامت الوسائل متوفرة ، فالشيخ محمد عبده مسئول عن الوقائع المصرية ، فليكتبوا فيها اذن . وخرجت جريدة الحكومة تحمل مقالات متحررة فى الوقت الذى جمدت فيه الحكومة نفسها .

وزاد مركز السيد جمال الدين خطورة سنة ١٨٧٨ نتيجة لتدخله فى السياسة وتقريبه « العوام » منه . وأخذ فى إفهامهم إلهم قد نشئوا فى ظل الاستعباد ، وتحت سيطرة الاستبداد - ومنذ قرون بعيدة وهم صابرون وراضون عن حيف حكومتهم وجورها ، وخسفها وإذلالها وإستنزافها قوام حياتهم الذى يجمعونه بعرق جباههم ، إستنزافها له بالسوط والقوة ويدفعهم إلى الاستيقاظ من غفلتهم والصحو من سكرتهم والمعيشة كباقي الأمم الحرة . ومنذ ذلك الحين طارت شرارة الثورة العرابية كما يقول سليم عنجورى .

ودفعه الانشغال بالسياسة إلى الانضمام إلى المحفل الاسكتلندى للبنائين الأحرار حتى يتمكن من إيصال آرائه إلى أعضائه ، وكانوا فى غالبيتهم من بين العناصر

المهمة ن المجتمع والحكومة . ولكنه وجد برودا في هذا المحفل ، وإنصرافا عن
التحدث في السياسة رغم أنه كان يحمل كلمات الحرية — والآباء والمساواة ،
شعاراته ، فترك هذا المحفل وأنشأ محفلا آخر تابعا للشرق الفرنسي ، وبلغ أعضاؤه
الثلاثمائة في فترة وجيزة ، وكان هؤلاء الأعضاء نخبة ممتازة من المصريين وعمل
السيد جمال الدين على تنظيمهم ، شعبا موازية لمصالح الحكومة وإدارتها وهي
نقطة خطيرة تتلخص في أداة سرية خارج الحكومة ويشترك فيها بعض الموظفين
ويدينون بالإخلاص لجمال الدين ولفكرة التحرر وضرورة تغيير الحال . أكثر من
طاعتهم لإدارة الحكومة التي يخدمون فيها . فهناك شعبية للبهلية وأخرى للعدل
أو الحقانية وثالثة للاشغال ورابعة للجهادية أو الحربية . وكانت هذه الشعب أو
اللجان تتشاور فيما يقع في إدارتها ثم تتصل بالوزارة وتحاول إجابة مطالبها هي .
وهكذا اتسعت دائرة العمل حول السيد جمال الدين . وبعد منزله والتحدث في
المقهى ، أخذ في التنظيم بعيدا عن أعين الحكومة وذلك في الوقت الذي كان ينشر
فيه المقالات ويعمل على إنشاء رأى عام .

لقد أراد الشعب أن يتحرر وأن يعرف حقوقه في الوقت الذي يقدم فيه
التزاماته ، وأراد الشعب أن يصل به إلى مرحلة الرفض في حالة إصرار الحاكم على
الاستبداد . وعلينا أن نعترف هنا بأنها نقطة تحول كبيرة في طريقة السيد جمال
الدين . فبعد أن كان قد أخذ على مدح باشا اتهامه بالحاكم والمحكوم ، نجاهه ينزل
إلى نفس الميدان ، ولكنه ينزله بمدرسة ، وصحافة عدد من المثقفين ، ومحفل
البنائين الأحرار — كل هذا علاوة على تحدته في المقهى وأمام رجل الشارع .
لأنه زعيم وله أهداف سياسية ، فهل تقبل الحكومة الضعيفة المغلولة الأيدي بالديون
الواقعة تحت الإشراف الاجنبي استمرار السيد جمال الدين في نشاطه ؟ وهذه

الطريقة ؟

٢ - القوى في الميدان :

استدعى الخديوى توفيق السيد جمال الدين الأفغانى إلى القصر وشرح له أنه يجب بلاده وأن درجة الوعى القومى الموجودة فى ذلك الوقت لا تسمح للشعب بفهم آرائه مما قد يدفعه إلى الهياج وإلى إلقاء نفسه إلى التهلكة . ولكن جمال الدين أجاب بأن شعب مصر لا يختلف عن الشعوب الأخرى فإذا كان فيه الجامل ، ففيه العالم ، وإذا كان فيه الحامل ، ففيه العامل ، فالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر إليكم ، وإن قبلتم نصيح هذا المخلص وأسرعتم فى إشراك الأمة فى حكم البلاد من طريق الشورى ، فتأمرون بإجراء انتخابات لنواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذها باسمكم وإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لمرشكم ، وأدوم لسلطانكم ، وخرج من القصر لى يتحدث فى الموضوع علنا ، ويدفع بمن يحيط به إلى الكتابة فيه ، وهى صفحات الجرائد . إذن فتحكم الشورى لا ينال من القصر بل يدهم من العرش .

وكان محمد توفيق يقدر السيد جمال الدين ويعلم إيمانه بمبادئه ، وكان يلتقى به فى محفل البنائين الأسرار بما يدفع السيد جمال الدين إلى الاعتقاد بإمكانية إصلاح الحالة بعد تولى توفيق لأريكة الملك . ولكن الأمور سارت فى طريق آخر ، وعزل إسماعيل نتيجة لتدخل الدول ، وإحتل توفيق عرش البلاد ، وسرعان ما تقرر نفى السيد جمال الدين من مصر وقرر مجلس الوزراء هذا الاجراء مستندا إلى أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان قوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا ، وخرج السيد جمال الدين من مصر فى الوقت الذى أنهت فى بذور آرائه بين المثقفين وبين العناصر الوطنية .

وانحصرت دائرة المصلحين بعد نفى السيد جمال الدين فى « الوقائع المصرية » وكانت تضم الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وإبراهيم الهلباوى . وواصل الأستاذ

الإمام عمله ، ولكن في لطاق الجريدة ، وبأسلوب أهدأ من الأسلوب الذي ساد في وقت إقامة السيد جمال الدين في البلاد . وكانت الوظيفة تقيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئاً بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ، ولا يميل إلى الطفرة . فيمكننا أن ننظر إلى هذه المجموعة من رجال الإصلاح على أنها (اليمين) الذي يصر على ضرورة البدء بنشر التعليم الصحيح بين أفراد الشعب حتى يصلوا إلى فهم حقوقهم وواجبتهم ثم يستخدم الصحافة لمحاربة الفساد وتنمية الوعي الوطني . ثم يبحث بعد ذلك عن رئيس حكومة صالح يمكنه أن يواصل السير بالبلاد في ظل العدل ، ثم يبدأ في التدرج في الحكم النيابي والتمرين عليه من المجالس المحلية إلى مجالس المديرية ثم المجلس النيابي فلا فرق كبير إذن بين هذه المجموعة ، وفي هذا الطور ، وبين رياض باشا ما دام نزيها حازماً محباً للخير .

وهكذا أثرت في السيد جمال الدين من مصر على اتجاه القسوى الوطنية الموجودة ، وإن كانت غالبية المفكرين تنظر إلى الشيخ محمد عبده على أنه واثق حركة السيد جمال الدين ، فقد كان هو أحد رجال الثورة ، ويكون الجناح الأيمن فيها ، إذ أنها قد اشتملت على (وسط) وعلى (يسار) .

أما الوسط فقد كان من بين من تعلم في أوروبا وأعجب بحرية السياسة فيها فطالبوا بحرية الفرد في شخصه ومعتقداته ، والحرية السياسية في نقد الحكومة ، وإنشاء مجلس نيابي يشرف على أعمالها . طالبوا بتنفيذ ذلك في الحال ، وقبل غيره ، بغض النظر عن مستوى التعليم . وكان فيه بعض المصريين وبعض أبناء الإقليم السوري ، ولقد تجادل هذا الفريق كثيراً مع « اليمين » ، ويمكننا أن نلاحظ فيه الكاتب أديب اسحاق الذي امتاز بأسلوب أقوى وأعمق في الشؤون السياسية . من أسلوب الأستاذ الإمام . وكان متأثراً بالعقلية الفرنسية ، وبآراء السيد جمال الدين كذلك في الوقت الذي تأثر فيه الأستاذ الإمام بالعقلية الشرقية والأزهرية .

واخذت جماعة الوسط، تهاجم رياض باشا الذي اتخذته اليمن، أملاً لهم، وسمته بأنه لا يؤمن بأن في مصر من يفهم السياسة الدولية ويصلح للنيابة عن الأمة . ويمتاز أسلوب أديب اسحق بالبساطة ويكثر في مقالاته من التحدث من الحقوق والواجبات والوطن ، والوطنية والدستور وما إلى ذلك . وكان الزعيم في نظر الوسط هو محمد شريف ذو الثقافة الفرنسية ، والذي يؤمن بحقوق الشعب ، ولكن بطريقة دستورية أي بمعنى آخر يظل الحاكم كما هو والمحكومين كما هم . ولكن يوضع نظام جديد يحدد العلاقات بينهم ويحدد اختصاصات كل منهم ، ويفتح الطريق أمام أبناء الطبقة الوسطى وفي ظل النظام والاحترام ، دون القيام بتغيير جذري ، خاصة وأنها على الطريقة الفرنسية وحسب الدستور الفرنسي الذي يستقي من الثورة الفرنسية ، وهي برجوازية .

وكان اليمن يحتفظ بالاحترام والوسط . ومحمد عبده يكبر شريف ، ورغم أن الوسط كان ينظر إلى اليمن على أنه رجعي أو تقليدي متحالف مع رياض ويتحدث عن الإسلام وهي علاقة بين الفرد والحالق . أكثر من محدثه عن العلاقة بين الفرد والفرد . ولقد عين شريف الشاب أديب اسحق رئيساً لإدارة الإنشاء والترجمة في نظارة المعارف أي التربية والتعليم ، ثم سكرتيراً في مجلس النواب . ولكنه مات في التاسعة والعشرين من عمره . ورغم أن اتجاهه قد أثر في الحالة الموجودة في مصر إلا أنه لم يكن تأثيراً حاسماً . ولقد جاء هذا التأثير الحاسم من اليسار ، وهو الذي أعلن الثورة ، وإن كان هذا اليسار ، قد نما وترعرع بدوره بين صفوف اليمن ، مع الحركة الدستورية .

(٤) روح الثورة :

إذا كان عدم الرضا ، هو القالم المشترك بين جميع العناصر الوطنية ، فقد كان التذمر هو ما يفر عن رأى اليسار ، وهو الذي أعطى الثورة ، بدأ هذا

التذمر بشكل واضح بين صفوف الجيش. ومنذ سنة ١٨٧٦ حين قررت الحكومة تحويل بضع مئات من ضباط الجيش إلى الاستقداع وبنصف راتب . وقع هذا بعد عجز الحكومة ، ولمدة أشهر طويلة ، عن الانتظام في دفع رواتب الضباط والموظفين . فعلاوة على سوء الحالة الاقتصادية العامة وإرتفاع الضرائب اللازمة لدفع كوبونات الدين تعرضت أسر عدد كبير من موظفي الدولة لتغيير مستوى معيشتها وبشكل واضح فاضح .

كانت أول مظاهر التذمر هي « مظاهرة » ، ذهب فيها الضباط إلى الوزارة المطالبة برواتبهم ، وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا ، والمستشار المالي البريطاني ولم ينجمهم من بين أيدي الضباط وقضاتهم إلا بجوء اسماعيل بنفسه . ومنذ هذا اليوم ظهر أن هناك قوة عملية يمكنها أن تقول كلمتها وتطالب بحقوقها .

لقد أثرت هذه الحادثة في المفكرين أنفسهم ووجدوا أن في استطاعة المصريين أن يتحركوا . وتأثرت هذه الحركة ، التي نشأت بين صفوف الجيش بأراء المفكرين أو « مثققي الثورة » وسرعان ما خرج من بين الصفوف قائد مصري كتب له التاريخ أن يقود الثورة وأن يكون في خطها الأول ، وهو الزعيم أحمد عرابي .

لم تسمح الظروف لهذا القائد بثقافة مدنية أو عسكرية هامة . إذ تعلم بعض القرآن ثم دخل إلى صفوف الجيش كضابط لأصف . ولكنه نجح في الترقى إلى رتبة ملازم « من تحت السلاح » فهو شعبي في طبقته ومتواضع في تكوينه ، ولكنه مخلص لبلاده ولأبناء بلاده فقير وليس لديه ما يخشى من ضياعه : راتبه ؟ لقد أوقف صرفه مدة أشهر طويلة ، وليس له أي شيء غيره ، ولقد وصل أحمد عرابي إلى رتبة « قائمقام » وبسرعة في عهد محمد سعيد ، ولكنه بقي في هذه الرتبة مدة ستة عشر عاما ، أو طول حكم اسماعيل أما تميزته العسكرية فقد اقتصر على المشاركة في حملة الحبشة ، ولم يشارك في العمليات بل بقي على الساحل في مصوع

مسئولا عن الإمداد والتموين ولكنه زار الحجاز وقرأ كتاباً عن تاريخ نابليون ، وفكر بطريقة سليمة وإن كانت بسيطة . فوجد الداء ووجد في نفسه القوة والقدرة على تشخيصه وإعلانه . لقد شعر بالمحابة في الجيش لمصلحة الأتراك والأجراكسة والمقربين إلى القصر . وبعد أن ظهر تراجع توفيق عن مبادئ الثورى والحكم النيابى الذى كان قد وافق عليها ، قرر بعض الضباط وعلى رأسهم أحمد هراي التقدم بمطالبهم إلى الحكومة . أى أنهم تقدموا بشكوى وبطريق رسمى ، وكانوا فى ذلك كوطنين يسرون على طرق الوسطى ، ولكنهم كانوا من العسكريين وليس من حقهم أن يتقدموا بمثل هذه المطالب ودل هذا على أنهم اليسار ، من بين رجال الوسط ، أو اليسار لكل الحركة الوطنية فى مصر . ومع تطور الحركة إزداد انفصالهم عن الوسط وظهروا فى شكل واضح متميز . وهو اليسار الثورى .

قررت الوزارة تقديم هؤلاء الضباط إلى المحاكمة وألقت القبض عليهم ونقلتهم إلى ثكنات وقصر النيل ، حيث عقد المجلس العسكرى العالى برئاسة عثمان رفقى الجركسى ، وزير الحربية . ولكن الضباط كانوا قد استعدوا للأمر وأبلغوا آلاياتهم ضرورة الحضور لإخراجهم إذا ما تأخروا فى الوزارة . ووصلت الفرق وحاصرت الثكنات وفوجىء المجلس العسكرى العالى ، وخرج القواد على رأس رجالهم ، وإلى ساحة عابدين — حيث طالبوا الخديو بعزل رئيس المجلس العسكرى وزير الحربية المصرية ، عثمان رفقى الجركسى . فهم لا يعترفون بمحاكمة ولا يقبلون حكم جركسى . وكان فى أعينهم أجنبى . وأمام القوة وضع الخديو الضعيف ووافق محمد توفيق على إقالة وزير الحربية ، واستلم محمد سامى البارودى الوزارة بدلا منه . وكان من رجال الوسط ، ويؤمن بضرورة إنشاء نظام نيابى فى البلاد . وكان شاعراً وأديباً — ولكنه كان جندياً ، وساعدت الظروف على انفصاله من الوسط واندماجه كلياً مع اليساريين .

واقعة ساعدت هذه الحادثة على زيادة نفوذ محمد هراي ، والتفاف العناصر المتذمرة حوله . ومن مطالب الجيش أخذ يهتم بمطالب الشعب . وكان خطيباً مفوهاً ، وبألفاظ سهلة معبرة إذ أنه من أبناء الشعب . وتبلور الموقف وظهرت المطالب وقرر الضباط جمع التوقيعات على « هريضة » تطالب بزيادة عدد الجيش وإعادة الحياة النيابية وإسقاط وزارة رياض أمل المصلحين البعيدين . وكانت البلاد تمتاز فترة عصية . وكذلك العالم العربي والإسلامي إذ أن فرنسا كانت قد زحفت بقواتها على تونس ، ووضح أمام الوطنيين ما يمكنه الاستعمار لبلادهم ولأمتهم . وصمموا على تقوية الجيش حتى يتمكن من الدفاع عن البلاد وخاصة بعد ظهور الأطماع الاستعمارية البريطانية والتي كانت تشبه تماماً أطماع الاستعماريين الفرنسيين في تونس . وظهر عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن ممالكها أمام الغزو الاستعماري وأخذت الصحافة الفرنسية تتهم بريطانيا بالعمل على التوغل في مصر ، وظهر أن سياسة الجامعة الإسلامية التي تنهجها الدولة من مقر الخلافة لا تكفي سلاحاً للوقوف أمام الاستعمار . فقرر الوطنيون المصريون واليساريون منهم بوجه خاص ضرورة مواجهة الموقف والاستعداد لما يطرأ من الحوادث ، فالحركة حركة شعبية وطنية ومعادية للاستعمار ، ولكن ظروفها قد إضطرتها إلى الوقوف أمام القصر ، وعمل جمود الخديو والمحيطون به على إظهار المعركة وكأنها حرب بين صاحب الحق الشرعي وبين الجندي الوطني .

وحينما ازداد موقف محمد توفيق جموداً قرر القواد المصريون القيام بمظاهرة عسكرية يقدمون فيها مطالب الشعب لولي الأمر ، وكان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يوماً مشهوداً في تاريخ البلاد .

جاءت الوفود إلى القاهرة وتقدمت فرق الجيش إلى ساحة القصر ، وقدم أحمد هراي مطالب الشعب إلى الخديو ، وكان حرس الخديو نفسه قد انضم إلى قوات

هرابي ، فاضطر ترفيق إلى التراجع ولكن خطوة واحدة إلى الوراء ، فنقل السلطة من أيدي اليمين إلى أيدي الوسط أو بمعنى آخر أقال رياض وهمد برئاسة الوزارة إلى شريف ووافق على إجراء الانتخابات وإنشاء مجلس نيابي . أنه انتصار حاسم للشوار رغم أن السلطة ليست في أيديهم بل في أيدي الوسط للدستور فهو قبل كل شيء تحقيق لإدارة الحزب الوطني وموافقة على مشاركة أبناء البلاد في الحكم وأن كان المجلس النيابي سيمثل الأعيان أكثر من تمثيله للشعب . وكان من نتائج هذا الانتصار الوطني إطلاق الحريات وعودة المنفيين إلى مصر بل وحضور عدد من قادة الفكر ورجال الصحافة في العالم العربي إلى القاهرة ، ونخص بالذكر منهم ابراهيم المدني الذي كافح على صفحات جريدة الحجاز ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، وحمزة فتح الله الذي ملا أعمدة الرائد التونسي قبل حضوره لمصر ، فالخديو يتراجع قليلا والوسط هو الذي انتصر ، والسلطان يفتيز الفرصة للتدخل ولزيادة نفوذه في البلاد ولكن مع ضعف ظاهر ودون خطة مرسومة ، وبريطانيا من وراء الستار تخشى على مصالحها وأطماعها الاستعمارية من تغيير الوضع ، وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد .

لم يكن السلطان عبد الحميد يؤمن بالمبادئ الدستورية وكان قد تفكر إرحت باشا والدستوره في سنة ١٨٧٦ وطبق بعد ذلك سياسة استبدادية واضحة ، مستنداً في ذلك إلى عدم نضوج الشعب ، وإلى الحاجة إلى رأس واحدة مفكرة ، وكانت هذه السياسة قد ساءت بزعماء العرب إلى معارضة نفوذ السلطان عبد الحميد الاستبدادي ، ودفعتهم إلى تكوين الجمعيات المصرية ، مادامت الحكومة قد منعت نشاطهم العلني : هذا من الناحية الدستورية .

ولكن عبد الحميد بهفته ساطانا للدولة العثمانية ، كان يحاول زيادة نفوذه في جميع أنحاء إمبراطوريته بلا إسثناء ، وكانت وضعية مصر المتميزة بذاتها تطف

شركة في حلقه ، ورأى منذ حادثة عزل إسماعيل مكانية تدخله في شئون مصر بدرجة أوسع ، فيصبح هو الرأس الوحيدة في الدولة ، وكان في استطاعته أن يتخلص من توفيق ، ويعين بدلاً منه الأمير سليم الذي نجح في الحصول على أعجاب القصر السلطاني والوسط الدبلوماسي في القسطنطينية ، كما كان عبد الحميد لا يوافق على تأييد مبدأ الثورات ، إذ أنه مبدأ قد يطيح بعرشه . فهو إذن من أنصار الوضع القائم ، وإذا كانت هناك ضرورة للتغيير فهو الذي يقوم به ، ولصالحه ولصالح سياسته ، وأخيراً فهناك سياسة الجامعة الإسلامية التي يحاول بها عبد الحميد كسب المسلمين في الوقت الذي يحاول فيه كسب العرب ، وأن كان ذلك بطريقته الخاصة وسياسة الجامعة الإسلامية هي نفس سياسة جمال الدين الأفغاني أي أنه من أنصار الإصلاح ومن المعارضين للجمود فمبدأ عبد الحميد إذن مضطرب — طبقاً لهذه السياسة — إلى الحصول على رضا العناصر الإسلامية في مصر .

ولقد استندت سياسة عبد الحميد إلى هذه العوامل الأربعة ، علاوة على إمتيازها بالضعف ، إذ أن القوة المادية . المالية والحربية ، كانت تنقصه وتعوز حكومته . ولذلك فمن الطبيعي أن تكون سياسته تتجه نحو الثورة الوطنية في مصر مليئة بالمتناقضات وتؤثر بالتالي على زيادة العوامل المساعدة على الفوضى داخل المعسكر الوطني والاقليمي . أو بمعنى آخر كانت سياسته تاملًا تساعد على التشل ، وخاصة أمام الاعتداء الاستعماري . هذا من السلطان عبد الحميد .

أما عن بريطانيا فقد كانت لها مصالح إقتصادية واستراتيجية في الاقليم ، فهناك الديون ولم تكن بريطانيا تتنازل عنها كمصالح لمواطنيها ، وأن كانوا من اليهود ، وكان نجاح الثورة في مصر يعني تكوين وزارة وطنية لا يشارك فيها الوزراء الأجانب ومن طبيعة مثل هذا الحكم الوطني ألا يترك مجالاً كبيراً أمام المراقبين الماليين للعمل خاصة إذا كانت مهمتهم هي ضمها ، دفع أقساط أرباح لديون للدائنين

الأجانب دون نظر إلى امكانيات البلاد ومستقبل أبنائها ولقد بلغت قيمة هذه الأقساط نصف ايراد الميزانية وكانت الحكومة المصرية الخاضعة للرقابة الأجنبية ثم تلك التي شارك فيها الوزيران الاجنبيان . مضطرة إلى دفع هذه المبالغ الباهظة دون أى اعتراض . وذلك في الوقت الذي أجبروها فيه على عدم دفع أى شيء للدائنين الوطنيين بل وأجبروها على العجز عن دفع الرواتب للضباط والموظفين . ان معنى انشاء وزارة وطنية يحرم بريطانيا من مثل هذا الاشراف وهذا التحكم في رقاب العباد والأقساط على مستقبلهم ، فما بالك إذا كانت هذه الوزارة الوطنية مسئولة أمام المجلس النيابي ؟ من الطبيعي أن يناقش هذا المجلس كل شيء أو أن يشير على الأقل مسألة مشاركة الدائنين المصريين للدائنين الأجانب في المبالغ المخصصة لأقساط الأرباح . وهذه الإمكانية تخيف بريطانيا إذا عمل على تقليل نفوذها وسيطرتها ، ان لم تتم بتخليص البلاد من برائن الاستعمار . من الطبيعي أن تقف بريطانيا موقفاً معارضا من الثورة ومن الوطنيين ومن الحكم النيابي وعلى أساس اقتصادي .

أما من الناحية الاستراتيجية فإن بريطانيا هي أكبر دولة « تفتتح » بقناة السويس ومن الخطر عليها وعلى امبراطوريتها أن تزيد قوة المصريين بشكل قد يهدد مرور سفنها في هذا الشريان الحيوي . كان في استطاعة بريطانيا أن تمر عبر مصر ما دامت مصر ضعيفة ولكن تأييد الجيش المصري للعناصر الوطنية وتقدمه بمطالب البلاد، وعمله على إنشاء قوة يحترمها الجميع وتقدر على رد العدوان. كان ذلك مثير للقلق في لندن . فأخذت الأنظار في الاتجاه إلى أمير الآلاي أحمد مرابي كجندي ووطني في نفس الوقت وكان اتجاهه يشتمل على ضرورة تقوية الجيش وتقوية الاستحكامات . وأخذت الصحف المتحررة في العالم تلقيه بلقب « غاريبالدي » واتوهم فيه أول رئيس للجمهورية المصرية المقبلة . أتسمح بريطانيا لابن فلاح أن يعتدى على العرش ؟ أتسمح بالتحكم استراتيجيا في امبراطوريتها ؟

كانت المصالح والأطماع البريطانية في تضارب تام ، وعلى طول الخط مع الثورة المصرية ولذلك فإن هذه الثورة قد عملت في جو يحيط به جمود توفيق من ناحية وتضارب سياسة القسطنطينية من ناحية ثانية وهداوة بريطانيا من ناحية ثالثة . ورغم هذا فقد سارت الثورة بخطرات حاسمة . وإن كانت قد تأثرت ، وفي بزيانها الداخلي ، بهذه العوامل الخارجية نتيجة لعدم انصهار كل العناصر الوطنية وجميع طبقات الشعب في داخلها .

٤ - الانقسام :

عمل عبد الحميد بعد مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ على أن يؤكد سلطته الزمنية على مصر بصفته سلطانا من ناحية وعمل من ناحية ثانية على أن يؤكد سلطته بصفته خليفة للمسلمين . فاستعد للتدخل في شئون مصر وإرسال حملة حربية لتأييد موقف الخديو والسلطة القائمة ، بصفته ممثلا له ، وطبقا للفرمانات الموجودة والأوضاع الاستبدادية القائمة في الدولة العثمانية . واستعد من ناحية ثانية للاعتماد على الحركة الوطنية المصرية وتقويتها كحركة عربية وإسلامية وكفاح ضد الاستعمار ومعنى هذا إنها تعارض توفيق وتنادى بالتسلط الأوربي على البلاد . فعبد الحميد قد أعلن أن توفيق هو صاحب السلطة واستعد من ناحية ثانية ، لتقوية الحركة الوطنية عنده وضد الأوربيين . ولذلك فإن عبد الحميد قد استند إلى موقف بريطانيا التي أوعزت إليه بضرورة إرسال بعثة لتأييد نفوذ الخديو وسلطته ، وأرسل هذه البعثة وكلفها بالقيام بهذه المهمة ، في نفس الوقت الذي كلف أعضائها دراسة حقيقة الموقف المصري والعربي والإسلامي ، وتدعيم نفوذ الخليفة الإسلامي على هذه الحركة الوطنية المعادية للاستعمار . وهي بعثة نظامي باشا التي وصلت إلى الاسكندرية في أوائل أكتوبر سنة ١٨٨١ .

ونلاحظ أن الاتجاه الشعبي في مصر لم يرحب بوصول هذه البعثة ، رغم

أن ذوى الاتجاهات الإسلامية قد رحبوا بها كل الترحيب ، وأعلنوا أن في جيشها خلاصا للبلاد وتكتيلا للمسلمين ، ولقد حاولت هذه البعثة التأثير على أعيان البلاد ودفعهم إلى المطالبة بزيادة سلطة السلطان على مصر ، كما حاولت أن تدفع توفيق إلى مجلس النواب . وهى اتجاهات رجعية ؛ تمثل اتجاهات حكم عبد الحميد الثانى لامبراطوريته كسلطان . ولكنها أكدت في تقريرها أن أهل مصر متعلقون بالخلافة الإسلامية ، ولا يعارضون نفوذ أمير المؤمنين . وبين هذين الاتجاهين قلت إمكانيات عبد الحميد للقيام بدور فعال لإنقاذ مصر . خاصة وأن القوى الاستعمارية كانت بالمرصاد فتجد أن بريطانيا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القانونى القائم ، وعلى عدم تغييره دون موافقة مجموع الدول الأوروبية ، ونظرت إلى الاتجاه الإسلامى لهذه البعثة كخطورة وكمشير لمشاكل أمامها ، وأمام الدولة العثمانية نفسها ، وفي أجزاء كثيرة من العالم ولذلك فإنها قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . أما فرنسا فلا يمكننا تجاهلها خاصة وأنها كانت الدولة الثانية إلى جوار بريطانيا وإن كانت العوامل التى يستند إليها الموقف الفرنسى تختلف عن تلك التى يستند إليها الموقف البريطانى .

فكانت فرنسا تخشى من أن تشعل بعثة نظامى باشا الحماس الدينى فى مصر وتمهد بالتالى لاشتداد ساعد حركة الجامعة الإسلامية المقاومة للاستعمار فى الجزائر ، التى كانت تتلاقف كل ما يجرى من الشرق بحماس وإخلاص وتعارن . ولهذا فإن فرنسا قد ناصبت بعثة نظامى باشا العداء ، ووافقت على إرسال سفينتين حربييتين مع السفن البريطانية إلى المياه المصرية . وهكذا ظهر أن الوطنيين المصريين فى جانب والدول الاستعمارية الأوروبية فى الجانب الآخر مع توفيق . بينما ترددت تركيا وأثر ترددها على المعركة وبشكل واضح .

كان من بين نتائج مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ تشكيل وزارة وطنية

برئاسة شريف باشا كما ذكرنا . والتمهيد لعقد مجلس نيابي يمثل أبناء البلاد .
واقترح إجراء الانتخابات العامة وأخذ موافقة المجلس الجديد على الدستور
المقترح . وبدأت الانتخابات في شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ وكانت مقيدة ومحدودة .
وكانت العناصر التي اشتركت في المجلس النيابي عناصر تمثل في غالبيتها طبقة
الأعيان وهي خطورة جديدة على الوطنية تهدد الحركة الوطنية ما دام الأعيان
مصالح ، ويحتاجون إلى استمرار النظام ، لعدم المساس بهم — . فطبقة
الأعيان يصعب عليها أن تسير مع الإصلاح وهي بطبيعتها تكوينها معادية للثورة .
ورغم العوامل النفسية والمعنوية التي تساعد على تحديث الأعيان باسم الوطنية ،
نجد أن عوامل الاستقرار والمصالح والوضع القائم يجبرهم على عدم التعاون مع
الثورة خاصة إذا ازدادت العناصر الشعبية فيها ، وطالبت بإرجاع الحق إلى أصحابه .
ورغم كل ذلك فاقد بدا الموقف وكان العناصر الوطنية تكون بليانا صليبا قويا
إلى أن تدخلت الدولتان الاستعماريتان بريطانيا وفرنسا . وبشكل يدفع العناصر
الوطنية المتحركة إلى تحديد مواقفها وبشكل أكثر وضوحا .

انتهزت كل من بريطانيا وفرنسا فرصة قرب اجتماع مجلس شورى النواب ،
وقدمتا مذكرة مشتركة إلى توفيق تعيد إليه الثقة في نفسه ، وتضمن بقاء نفوذ
هاتين الدولتين . إنها مذكرة ٦ يناير سنة ١٨٨٢ .

« إن الحكومتين على تمام الإنفاق في هذا العدد . (تعضيد الخديو لإزاء
الصعوبات الداخلية والخارجية التي تعترضه) وان الحوادث الأخيرة وبخاصة
الآراء الصادرة من الخديو . باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادلهما
الآراء سرية أخرى في هذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا أن الحكومتين
الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديوى على العرش طبقا لأحكام
الفرمانات التي قبلتها الدولتان رسميا ، هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال

لاستتباب النظام وتقدم وسعادة مصر ورقايتها ، وهي الأمور التي تنظر إليها فرنسا وإنجلترا بعين الاهتمام . والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيدا على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي تهدد النظام القائم بمصر . ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد ، سيكون له أثره في إلقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الأخطار متلقى من فرنسا وإنجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد في هذه التأكيد الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية .

ولقد قابلت البلاد هذه المذكرة بالسخط في الوقت الذي قابلها فيه الخديو بالراحة والاطمئنان . لقد شعر الوطنيون بأن حريتهم مقيدة وإن هناك دولا أجنبية تحمي هرش صاحب البلاد . وتؤيده في المحافظة على الأوضاع كما هي . أنه اعتداء صريح على حقوق الوطنيين وتجميع للخديو على التماهى في الاستهراء . بحقوق الوطنيين ، وكانت هذه المذكرة تهدد الجميع إذ أنها كانت تعنى الحركة الوطنية ، والمجلس النيابي والجيش وعبرت عنهم بأنهم مصاعب داخلية ، أما المشاكل الخارجية ، التي قد تعترض توفيق فهي السلطان وحركة الجامعة الإسلامية أن هذه المذكرة تعنى الاحتفاظ بالوضع القائم . والتدخل في شئون البلاد الداخلية وفرض النفوذ الأجنبي على مصر بالقوة . وفصلها عما يسالدها في الخارج سواء في القسطنطينية أو في بقية العالم العربي والإسلامي . إنها محاولة لوضع مصر تحت نظام حجر دولي وتقييد حرية أبنائها وصاحب السيادة عليها . إنها نفس السياسة التي سارت عليها فرنسا في تونس . فهل يقف المصريون مكتوفي الأيدي حتى النهاية ؟ خاصة وإلهم لم يعتدوا حتى الآن على السلطة القائمة ؟ ولم تصل العناصر الثورية إلى ما تطالب به خاصة وأن مجلس شورى النواب كان يمثل الأعيان .

ولقد كان وقع هذه المذكرة على عناصر اليسار ، الثورية أشد بكثير من وقعها على عناصر الوسط ، الدستوري أما اليمين ، ورجال الإصلاح الإسلامي فقد رأوا بدورهم فيها مجوماً مسيحياً استعماريًا على بلاد الإسلام ، فاليمين واليسار ، يعارضان بدرجة أقوى من معارضة الوسط الدستوري . فتجاوز الموقف أو بمعنى آخر بدأت التكتلات تظهر واضحة داخل الجبهة الوطنية . وقويت اتهامات العناصر في داخل هذه الجبهة . وأخذت في الانفصال عن بعضها . وهذه هي بداية الالتحاق في المعسكر الوطني في الوقت الذي تكتلت فيه قوى الاستعمار .

قرر اليسار بما فيه من عناصر شعبية وكتاب مثل عبد الله النديم وضباط مثل أحمد عرابي ومحمد سامي البارودي الاحتجاج على هذه المذكرة وطالب تأييد خليفة المسلمين ، وكذلك وقف منها زعماء الإصلاح الإسلامي . وهذان الاتجاهان كانا قد أثرا على النواب ، أو على عدد كبير من بينهم ، فامتدت الحركة الثورية وغلت الحامية وطالب النواب بحقوقهم في مناقشة الميزانية إلا ذلك القدر المخصص للديون الأجنبية والعسكرية . وفي مجلس النواب تم الانفصال ، فشريف باشا لا يوافق على إعطاء هذه الاختصاصات لنواب الأمة بدعوى إنها ستزيد هباء الأعباء للنظام البرلماني قبل أن يقف على رجله . وكان شريف باشا يؤمن بالدستور . ولكن بشرط ألا يغضب ذلك الدول الدستورية المتقدمة وخاصة إنجلترا . . وفرنسا !

فهناك اتهامان داخل البرلمان : دستوري معتدل وعلى رأسه شريف ودستوري ثوري يستند إلى الحزب الوطني وإلى رجال الجيش . ومع التدخل الاستعماري الأوربي في الشؤون الداخلية للبلاد ازدادت أهمية العناصر اليسارية الثورية . واضطر شريف باشا إلى الاستقالة نظرا لمجزئه عن الرقوف بحزم أمام التدخل الاستعماري ولعدم كفايته في تحقيق المطالب الوطنية . وتألقت وزارة جديدة برئاسة محمد سامي البارودي وكان فيها أحمد عرابي مسئولاً عن وزارة الحربية .

ان هذه الوزارة تعنى انتقال السلطة من الوسط إلى اليسار . ولا يمكن لهذا اليسار أن يتفق مع الاستعمار ، إلا باستطام واقع لا محالة ومن المتوقع أن تقف حركة الجامعة الإسلامية أو بمعنى آخر الحركة الإسلامية المصلحة مع اليسار في الحركة مادام الاهتداء واقع على البلاد الإسلامية .

ولكن ، لقد أصبح على رجال الثورة أن يستعدوا ماديا ومعنويا للدفاع عن البلاد فمن الواجب عليهم أن يحصنوا السواحل ويستعدوا للهجوم ، ومن الواجب عليهم كذلك الحصول على تأييد العالم العربي والإسلامي لهم . وتأيد السلطان ، وبصفته - خليفة المسلمين ، لا بصفته سلطان يحافظ على الوضع القائم في الدولة . فهل ينجحوا فيما قاموا به ؟ خاصة وان الوسائل مختلفة بين اليمين واليسار ، وكان من الضروري أن ينصهرا سويا قبل نزولهم إلى المعركة .

أما الخليفة فقد احتج على المذكرة الفرنسية الانجليزية واحتج لدى كل الدول التي ضمنّت استقلال امبراطوريته وسلامة أراضيها . ولكن الدول الأوروبية لم تكن في وضع يسمح لها بالاستطام ببريطانيا أو بفرنسا في ذلك الوقت . خاصة وأنها كانت ترتب الأمر فيما بينها وقبل وقوعه بسنوات . ومنذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ كانت الاتجاهات قد وضحت بين الدول الأوروبية لعدم معارضة فرنسا في تونس وعدم معارضة بريطانيا في الشرق الأدنى وكما كان من بين أهداف بسمارك أن يدفع فرنسا لاحتلال تونس حتى يوقع بينها وبين إيطاليا ، وكان من سياسته أن يدفع بريطانيا إلى احتلال مصر حتى يوقع بينها وبين فرنسا . وكان متفقا مع النمسا والمجر بالتحالف الثلاثي ، وأجبر بريطانيا على الانضمام إليها بعد احتلال فرنسا لتونس . فلم يكن من المتوقع أن يأتي احتجاج السلطان على التدخل الإنجليزي الفرنسي في مصر بنتائج إيجابية في صالح سلطته كخليفة للمسلمين ، وفي صالح الحركة

الوطنية في البلاد . وتكون إجابة الدول الأوروبية عليه هي ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم في مصر ، وهذا يعنى عدم تأييد الثورة .

فالسultan ضعيف وسياسته لا تعطى نتيجة إيجابية. وبريطانيا وفرنسا تتدخلان في البلاد . ومصر منقسمة على نفسها بين أنصار الاحتفاظ بالوضع القائم ، وبين الوطنيين الذين يحاولون التحرر . وحتى المعسكر الوطنى منقسم على نفسه بين اتجاهات ثورية واتجاهات دستورية .

لقد أصبح الشوار مستواين عن إدارة مصر ، فكان من اللطيف أن يقع الاصطدام .

الفصل الخامس عشر

الاحتلال

ظهرت نخبة الحديو والعناصر الرجعية بعد انتصار الثورة وبدأ مجلس النواب في وضع دستور صدر يوم ٧ فبراير وجاء متضمناً لتعديلات هامة أدخلت على مشروع شريف وقدمت الاقتراحات لتعسين أحوال البلاد ، وفي جميع النواحي . وتكاثفت عناصر اليسار واليمين وأخذ أحد مرابي يردد أقوالاً لا تختلف في جوهرها عن أقوال محمد عبده أو عبد الله النديم وظهر تأييد المثقفين التام للحركة الثورية، سواء منهم رجال اليمين أو الوسط أو اليسار وظهرت الاتهامات الشعبية بل والاشتراكية في الميدان . وفي أثناء خطب الوطنيين دافع المتحدثون عن حقوق الفلاح وعن حقوق الفقراء ، وعن ضرورة عودة الأرض لأصحابها الحقيقيين وازداد اشتعال المشاعر وتكتل رجال الشرطة مع رجال الجيش إلى جانب أبناء الشعب واستمعوا جميعاً للمثقفين . ولكن الصعوبات الخارجية والتدخل الاستعماري عرقل البرامج الإنشائية لوزارة الثورة ، واضطرها إلى تكريس كل جهودها للدفاع عن البلاد بوسائلها المحدودة ، ما دامت الميزانية ضئيفة وتذهب في غالبيتها إلى جيوب الدائنين الأجانب .

١ - بداية العملية :

لقد كان التفاف الجميع في هذا الوقت العصيب حول القادة العسكريين . وما أن تطورت الأحداث وظهر إنهم مهددين من الجراكسة حتى علا المد الثوري . ذلك أن الضباط من أنصار البلاط ومن الجراكسة قد عمدوا إلى تدبير مؤامرات ضد القيادة الثورية . وأرادت هذه القيادة الثورية أن تتخلص منهم كأعداء

داخليين يعرقلون سيرها وهي تحاول الدفاع عن المصالح الوطنية فحاولت عددا من الضباط الجراكسة إل المجاكة ، وحكت على بعضهم بالتجريد من الرتب وبتفهم إلى السودان . ولكن بريطانيا وقفت ضد هذه العملية وجرت معها السلطان فيها .

وأبدى توفيق عطفه عن الجراكسة وتقدم هؤلاء بالشكوى إلى السلطان مستندين إلى عدم أقلية الضباط الوطنيين ورتبهم لا تعلو رتبة أمير اللواء لتجريد رتب أعلى منحها السلطان إذ أن عثمان رفقي كان يحمل رتبة الفريق وهي رتبة لا يمنحها إلا السلطان . هذه مسألة الاهلية وهي مسألة قانونية والاتهام القانوني يتعارض مع مبادئ الثورة وأرسل توفيق أوراق القضية إلى السلطان ، فأغضب ذلك الوزراء الذين عارضوا في زيادة السلطة الزمنية للحكومة القسطنطينية على مصر . وبطبيعة الحال كانت بريطانيا إلى جانب الحديرو وإلى جانب السلطان في هذه العملية . وأصبحت الوزارة الثورية في جانب والحديرو والسلطان والدول الأجنبية في الجانب الآخر . وشعر الوطنيون بمسؤوليتهم في الدفاع عن حقوق البلاد وبضرورة التقدم لا التقهقر . فصمموا على دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع للمحافظة على سلامة البلاد أمام هذا الموقف الجديد . وخاصة من الحديرو .

وأكد السلطان رغبته في المحافظة على الوضع القائم . فقرر الوطنيون ضرورة تحديد اختصاصات الحديرو ، واختصاصات ممثل الشعب ، واتجهت الآراء الثورية الحقيقية نحو التخلص من أسرة محمد علي إن لزم الأمر وهنا كانت الثورة قد بلغت أوجها وظهرت في شكلها الشعبي الواضح وحاولت تغيير الوضع القائم . كان هذا قرارا هاما اضطرت العناصر الموجودة داخل الجبهة الوطنية إلى إتخاذ مواقف تدافع فيها عن مصالحها فوضعت الضحالة في مواقف من يحاول الاحتفاظ بمراكزهم أو يقدمون مصالحهم الشخصية على مصالح البلاد ، كما ظهر الانشقاق

بين العناصر الشعبية والأعيان وبين المجاهدين والمتخاذلين وروى أنهم أن معظم عناصر مجلس شورى النواب كانت مع الثورة . نجد أن رئيس المجلس ، سلطان باشا قد انضم إلى الخديو . وواصل البريطانيون الضغط على الخديو لقضاء حل الثورة وإعادة الوضعية إلى ما كانت عليه ، مستعيناً في ذلك بهم وبقوات مأجورة من أى مكان ثم قرر المستعمرون مهاجمة الثورة وإظهارها بمظهر العاجز عن المحافظة من الأمن والنظام في البلاد ، فقاموا بتوزيع الأسلحة والأموال واستغلال الجماليات الأجنبية في عملية اصطدامات واضطرابات تكون ذريعة للدخل والاستخدام القوة الغاشمة ، التي تدعى لنفسها سلطة القانون .

ووقعت اشتباكات الاسكندرية بعد أن ظهر عجز الخديو عن إبعاد الوزراء الثوار وبعد أن اشترط شريف خضوع الثورة للنظام وللحياة الدستورية ، واقترح حل الجيش والاستعانة بقوات من الدولة صاحبة السياسة . ووقعت هذه الحوادث في الوقت الذي قرر فيه السلطان ، إرسال بعثة جديدة لمصر ، وقررت الدول عقد مؤتمر ينظر في المسألة المصرية ويكون ستاراً لتدخل أوربي ، يسمى إلى المحافظة على الوضع القائم كما هو أى يقضى على الثورة .

وكان رئيس البعثة التركية هو درويش باشا الذي حاول إخافة العناصر الوطنية ولكنه وجد تصميماً منهم على المحافظة على مواقفهم ، اذ أظهروا له أنهم مؤيدين من الشعب ، وأفهموه أن توفيق هو الذي استصرخ بالأساطيل الاستعمارية التي تعتدى على البلاد . وفشل درويش باشا كذلك في تهديد النواب وتمكن كل من الضباط والنواب الوطنيين من إرسال عريضة إلى السلطان خليفة المسلمين يطلبون فيها خلع توفيق المتحالف مع الاستعمار وفي هذا الموقف نشأت المشكلات ، ووقعت مذابح الاسكندرية يوم ١١ يونيو ونتيجة لتدخل العوامل والعناصر الاستعمارية .

ووضع أن الشعب كله قد التف حول هرابي بل إن عرب الشرق والمغرب قد استعدوا ونهباوا لمساعدته وتمعيده . ولم يكن الخليفة يعارضهم بصفته خليفة ماداموا يكافحون ضد الاستعمار . ولكن الباب العالي رأى في حوادث الاسكندرية ما يضر ببعثة درويش باشا ورأى فيها تمهيدا لعقد مؤتمر دولي ، يظهر تركيا ، مرة جديدة ، وكأنها تحت الوصاية الدولية . وكان السلطان يعلم ببده حركة الجامعة الإسلامية ، وفي كل مكان لموقف هرابي فاستعد السلطان بصفته خليفة للاتفاق مع هرابي وتبنيته في الوزارة الجديدة التي يرأسها راغب باشا الوطني ، ولكن خوف بريطانيا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في الإقليم ، علاوة على خوفها من ازدياد قوة حركة الجامعة الإسلامية ، ومضافا إلى خوف فرنسا من أن تسبب الثورة العراقية في دفع عرب شمال إفريقيا إلى الثورة ضدها ، كل هذا دفع الاستعمار إلى العمل ودفعه إلى القضاء على الثورة واحتلال البلاد .

وكان مؤتمر القسطنطينية الذي قرر عدم تدخل أي دولة أوربية لاحتلال مصر أو للعمل على الحصول على الامتيازات فيها ، والذي قرر الامتناع عن التدخل المنفرد في هذا الإقليم ، قد ترك الباب مفتوحا أمام التدخل الفعلي وذلك في حالة استثنائية ، هي حالة الضرورة القصوى . فهذا المؤتمر لم يمنع الدول الاستعمارية من التدخل . بل جاء اتفاقا دوليا يفتح الباب للدول الاستعمارية للتدخل في حالة خاصة وهو حق لم يكن لأي منها فيما مضى . وكان هذا نجاحا كبيرا للورد دافرين ونجاحا للسياسة الاستعمارية البريطانية .

ولم يبق أمام بريطانيا إلا اتخاذ الذرائع لإيجاد هذه الحالة الاستثنائية ولاحتلال البلاد . والذرائع كثيرة والحق للقوة .

٢ - الذرائع :

ادعت بريطانيا أن الوطنيين يقومون بتحصين قلاع الاسكندرية ، وكان

بريطانيا تفتش من جهة كية من مدفعية كروب إلى العراقيين من ألمانيا فعمدت على مهاجمة الثورة قبل أن تستعد . وكانت تركيا قد قررت أن إرسال قوات عسكرية إلى مصر يخدم المصالح الاستعمارية ويثير عليها العرب . فعرفت بريطانيا إنها لن تواجه إلا المصريين وحدهم وقبل أن يتم استعدادهم . فصممت بريطانيا على احتلال الاسكندرية واتخاذها قاعدة بحرية بحرية لعملياتها المقبلة في مصر . وتقدمت بإصدار يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ بنزع أسلحة قلاع الاسكندرية وتسليمها للأسطول البريطاني قبل مضي ٢٤ ساعة والا فتقوم بقطع الأسطول بضربها واحتلالها .

ولم يكن الثوار المصريون يعتقدون في إمكانية وصول الجنود البريطانى إلى مرحلة ضرب شعب آمن وفي بلاده ، دون أن يعلن العداء لأحد ، خاصة وأن هذه العملية كانت اعتداء على كل العرب وعلى الخلافة الإسلامية وعلى المسلمين في كل مكان ، وكان على بريطانيا أن تحسب حساب الهند ، لذلك فإن الثوار المصريين قد اتجهوا إلى الرأى العام العربى والإسلامى وأظهروا له أنهم في موقف دفاع شرعى عن أنفسهم وعن بلادهم وكان ضرب الاسكندرية يعنى تحررهم من الاتفاقيات الدولية التى فرضت عليهم وخاصة في مسائل المراقبة الثنائية والهيون . وكان في استطاعتهم أن يفرقوا الدلتا ويوقفوا الملاحة في قناة السويس ويستنجدوا بالعرب والمسلمين في كل مكان أن يهبوا إلى نصرة الحق والدفاع عن البلاد .

وإنصل أحمد هرايى بعرب بركة كما إنصل بالشيخ عبد القادر الجزائري في سوريا وبأبناء فلسطين وبشوار جنوب الوادى ، بزعامة الإمام محمد أحمد المهدي . واجتمع الثوار للرد على الانذار البريطانى وكان اجتماعا مشهودا وهاما ، إذ أن كل من الخديو ودرويش باشا كان من بين أعضائه وناقشوا الإنذار وقرروا الرد عليه .

لم تأت مصر شيئاً يقتضى إرسال هذه الأساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأمرال ، إلا بعض اصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة .

والطوابى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الأساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا ، فمن حقنا — بل من الواجب علينا — أن نتخذ هدتنا ضد كل هدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية إنها باقية بيننا . ومصر ، الحريصة على حقوقها ، الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طاية دون أن تذكره على ذلك بحكم السلاح . فهى بذلك محتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما من هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية ، المدنية الهادئة ، مخالفة بذلك لأحكام قانون حقوق الإنسان ولقوانين الحرب .

ورغم ذلك فلقد فتح الأسطول البريطانى نيران مدفعيته القوية على المدينة الهادئة المسالمة ، وكانت الأسلحة غير متكافئة واستمر إطلاق النار حتى انهدمت المدينة فى غالبيتها وأخذت النيران فى التهامها . ووجد الوطنيون الأعالة من التضحية بالانسحاب من مدينتهم حتى يتمكنوا من حفر الخنادق فى جنوبها ، ومنع المستعمرين من التوغل فى البلاد . ولكن الحديو قرر البقاء وحتى يكون مع البريطانيين عند نزلهم إلى المدينة لإعادة النظام وبأسنة وماع المستعمرين .

٢ - الخداع والحرب :

عجز البريطانيون رغم عددهم وعدتهم وأمام اشتعال روح الحماسة الشعبية وتصميم الوطنيين على الكفاح وإلى آخر فترة ، عجزوا على التقدم جنوباً من

الاسكندرية عيوب القاهرة ، واحتالوا واستخدموا الخداع حتى يتمكنوا من الوصول إلى عاصمة البلاد .

واشتعل الرأي العام العربى والإسلامى وعمدت بريطانيا إلى أن تطلب من السلطان مساندتها في إعادة الوضع القائم إلى ما كان عليه حتى لا تتأثر حكومته بهذا السيل الثورى الجارف وتزعزع أركان حكمه المحافظ أمام تيار الشعوب . وظهرت استجابة بالتداعيات فعرابى في سوريا وفلسطين والسودان ، ونخشى السلطان على ممالكه ، ولم يتمكن من التراجع فاستمر في أخطائه ولم يستمع إلى رجال الجامعة الإسلامية ولا إلى الأصوات التى ارتفعت منادية بضرورة خلع توفيق وتأيد عرابى والشعب المصرى . ورغم أن السلطان قد احتج على نزول القوات البريطانية في الاسكندرية ، إلا أنه اقتنع بأنها جاءت لحماية مصالح الدول الأوروبية ، والوضع القائم . وطلبت بريطانيا منه أن يعلن عرابى عاصيا وألا يرسل أى قوات إلى مصر إلا بعد الاتفاق معها ، خاصة وأن أساطيلها كانت قد أعلنت الحصار على سواحل مصر ، واستعدت لمنع إزال أى مقاتل أو مواد حربية إلى ميدان العمليات . وبمعنى آخر وضعت بريطانيا السلطان أمام الأمر الواقع وإضطر السلطان إلى مواصلة السير في الطريق الخطأ الذى بدأه ودين أن يجد في نفسه القوة التى تسمح له بالعودة إلى الحق وأعلن الصدر الأعظم عصيان عرابى ، وجاء هذا الإعلان ضربة قوية لمن قاد المعركة معتمدا على الله ، وجاءته من خليفة رسول الله وظل الله على أرضه .

فبعد أن كانت الحماسة الشعبية متدفقة والتأييد شبه مطلق لعرابى حتى بين الجنود الأتراك ، وبعد أن استعد العالم العربى والإسلامى لتأييد ثوار وادى النيل ، بعد كل ذلك وجدوا أن الخليفة ودار الإسلام قد وقفا في النصف المقابل من المعركة .

وطبعت بريطانيا آلافا من نسخ هذا المنشور وأخذت في توزيعه في كل مكان وحتى في مصر ، وبمساعدة رجال توفيق وعلى رأسهم سلطان باشا . وبعد هذا الهجوم المعتبر أو الدعائى استمدت بريطانيا للزحف على القاهرة ، وبإمكانات حربية متفوقة ، ملتفة عبر القناة من الجهة الشرقية . وأقام الثوار المصريون خطوط دفاعهم إلى غربى القناة ووقفوا جميعاً مستعدين للموت في سبيل حرية بلادهم . وجاء الاستعمار بقوات ضخمة ومدرّبة اختارها من جميع أنحاء الامبراطورية وزودوها بأحدث الأسلحة وأحسن الذخائر ، وجاء بالذهب وأخذ في توزيعه على ضعفاء النفوس وأنصار الخديو وأهوان الاستعمار ، وكانت مأساة في نفس الوقت ، إذ أن فرقا بأكلها صمدت في الميدان إلى آخر رجل منها ، بينما استدارت أخرى وولت الأدبار. ولم يكن الجنود هم المسئولون عن ذلك بل طادت المسئولية إلى بعض الضباط الذين آثروا الاستمرار في خدمة الخديو وخدمة الساطان على الاستمرار في الدفاع عن حقوق البلاد .

وعاد عرابي سرعان إلى القاهرة لكي يحاول الدفاع عنها بمساعدة الصناع والطلبة وأبناء الشعب ولكن الأعيان أظهروا فتورهم وعدم جدي الاستمرار واستعدوا الخديو للعودة إلى عاصمة ملكه بحماية أسنة حراب البريطانيين . دخل القاهرة وجلس إلى جواره في نفس العربة قائد الحملة الحربية البريطانية وسارت العربة بين صفين من الجنود البريطانيين شاكين السلاح ورفع العلمان المصرى والبريطانى وعزفت الموسيقى العسكرية نشيد حفظ الله الملكة قبل أن تعزف السلام الخديو . أنه الاحتلال .

وقبل شريف تأليف وزارة خديوية في ظل الاحتلال ، وهذا يدل على ميعة الموقف الذى أجبر الوطنيين الدستوريين من الوسط على التعاون مع الاستعمار ، بدعوى خدمتهم الأوضاع القائمة . أما القوى الرجعية فقد أظهرت

ضعفنا وهزالنا وخسنا حينما فكرت في تقديم هدية للجنود الاحتلال البريطانيين .
وأما الوطنيون فقد سلخوا سيوفهم كجنود في ساحة القتال ، وصدرت الأوامر
بتقديمهم إلى المحاكمه ، كما أصدر الخديو أهم مرسوم أصدره في حياته ويشتمل
على ثلاث كلمات ويحمل الجيش المصري ، وبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية
حكمها على عرابي والوطنيين بالإعدام تدخلت بريطانيا لكي تحصل على العفو ،
وكانت خبيثة في تدخلها إذ أنها أوجت إلى بعض ذوي النفوس الضعيفة ومروجي
الإشاعات بمادة جديدة ينفثونها للحط من القيمة الوطنية لأحمد عرابي وإشاعتهم
أن هذا القائد الوطني لم يقاتل حتى النهاية واستسلم للبريطانيين ونظير تدخل
بريطانيا للعفو عنه . إنه الاحتلال بكل ما يشتمل عليه من رجعية وذنابل وعاصمة
إذا كان الجو قد غابت عليه الرجعية الشرقية الجامدة .

وإنني أحمد عرابي ومحمود سامي البارودي إلى سيلان ولم يذكر أحد أولئك
الأبطال الوطنيين الذين خروا شهداء في ميدان المعركة في الوقت الذي أقيم فيه
نصب تذكاري للقتلى من البريطانيين وأما المثقفون فقد صدر الأمر بنفيهم كذلك
سواء منهم من كان من ذوي الاتجاهات الليبرالية أو اليسارية ومن رجال الوسط
وخرج الأستاذ الإمام محمد عبده إلى بيروت لكي يتركها فيما بعد ويلحق بأستاذه
السيد جمال الدين الأفغاني في باريس ويتحول من معتدل إلى ثائر ، وأما
عبد الله النديم الكاتب الوطني الشعبي فقد اختبأ في البلاد . واسنوات طويلة
واصل الكتابة وإن لم يتمكن من النشر .

وعمدت بريطانيا إلى حماية مصالحها وتدعيم أطماعها في مصر وفي كل تلك
الكتلة الأفريقية التي كانت متحدة معها . وتغير الموقف الوطني وإمكانيات الكفاح
ضد الاستعمار نتيجة لدخول هذا العامل الأجنبي الاستعماري وسط الكتلة الوطنية
نفسها ، وعمله على تفكيكها ، وبكل الوسائل ، والافادة من الموقف وإلى أقصى
درجة ممكنة .

الفصل السادس عشر كفاح الحزب الوطنى

عمل الاحتلال البريطانى على مز كيان المجتمع المصرى ، ومن أساسه ، ذلك أن المصريين قد شعروا بوجود أجنى يحتل البلاد ، ويصدر أوامره لإدارتها . شعروا بشخصيتهم مستقلة واضحة ، متميزة متبلورة ، ولكن وضعيه ، سلطات الاحتلال البريطانى وعلاقتها بالحديو من ناحية وعلاقتها بالسلطان العثمانى من ناحية أخرى جعل المصريين يسيرون فى كفاحهم الوطنى حسب خطوط معينة . وكانت عمليات كفاحهم متصلة أشد الاتصال بالوضعية الدولية لمصر من ناحية وبالشعور العام الإسلامى من ناحية أخرى ، كما أن الممارك الوطنية الداخلية ، المتعلقة بالحياة النيابية والدستور ، أى بعلاقة المواطن بما كنه قد تأثرت كذلك بوجود السلطات البريطانية وبملاقة المصريين بالدولة العلية .

١ - الكفاح الوطنى والدولة العثمانية :

صعب على أبناء البلاد أن يهاهروا بمداتهم لسلطات الاحتلال البريطانية فى الظروف التى سادت فى مصر فى الثمانيات . وكانت بريطانيا قد نزلت إلى مصر لحماية الوضعيه ، القائمة ، أى الاحتفاظ- بالأوضاع كما هى ، أى الإبقاء على سلطات الحديو كاملة وفى ظل السيادة العثمانية . أدعت أنها جاءت لاستتباب الأمن والنظام ومنع الفوضى التى قامت بها العناصر الوطنية ، ومعنى ذلك أن أى مطلب بتغير الأوضاع التى انتفتت العناصر الوطنية على فسادها كان يعنى الاصطدام بالقوة الشرعية وبقوات الاحتلال . أن هذا التحالف بين قوات الاستعمار وبين القوة الرجعية بالبلاد اضطر المصريين إلى أن يخفضوا أصواتهم ويتقدموا بمطالبهم فى هدوء ومسكون وإحترام ، راجين متوسلين التكرم والأمر بالعطف من ذوى

السلطان . وخسرت الحركة الوطنية في مصر ، ولمدة سنوات ذلك البريق الثورى
اللامع المضيء الذى انار الطريق وشحذ الهمم وكتل الشعب في أثناء الثورة
العربية . أما في خارج مصر فقد كانت أصوات الزعماء والمثقفين المنفيين تدرى
في العالم معلنة ، عدم شرعية الاحتلال البريطانى وضرورة حصول المصريين على
حقوقهم الدستورية ، وبالتالي مشاركتهم في إدارة شئون بلادهم ، وحق في هذه
العملية لم يكن في وسع الزعماء المثقفين أن يقوموا بحركتهم الدعائية على أتم
وجه ، وذلك نظراً لعلاقة القضية المصرية ، بكل من بريطانيا والسلطان .

وخشيت العناصر الوطنية من أن تنفرد السلطات البريطانية في مصر تفرساً
تاماً قد يودى إلى تغيير وضعيتها بالنسبة للدولة العثمانية . كانت الإشاعات تنسب
بأن الاحتلال البريطانى سيتحول إلى حماية ، وكان الوطنيون يعلمون عدم قدرة
الدولة العثمانية على معارضة ذلك بالاحتجاج . وعرف الوطنيون أن الموقف
الدولى بما يشتمل عليه من تنافس فرنسى بريطانى قد يساعدهم على كسب معارضة
فرنسا لآى مشروع بريطانى يهدف تغيير وضعية البلاد . وكانت فرنسا مصالح
عديدة في مصر : مصالح ثقافية ومصالح اقتصادية ، بل ومصالح استراتيجية
تصل بقناة السويس . إن هذه العوامل الثلاث : الدولة العثمانية وفرنسا وسلطات
الاحتلال البريطانى قد جعلت العناصر الوطنية بل أجبرتها على تحديد طبيعة
المعركة التى ستزول إليها ، فهى معركة تهدف قبل كل شئ منع بريطانيا من إعلان
حمايتها الرسمية على مصر . ومعنى ذلك الإصرار على العلاقة الوثيقة القائمة بين
مصر والدولة العثمانية . فمصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية من الناحية الدولية
وتخضع خضوعاً تاماً للسلطات الروحية الخليفة المسلمين ، وبالتالي لا يحق لبريطانيا
أن تفعل أى شئ فيها إلا بموافقة السلطان . وكان على العناصر الوطنية كذلك أن
تفيد من التنافس الفرنسى البريطانى الذى تدعم مركزها في النقطة الأولى الخاصة

بالوضعية الدولية لمصر من ناحية ولكي تشغل الدبلوماسية البريطانية وتلبيها في
ممتلكات قانونية دولية واقتصادية وثقافية مع حكومة الجمهورية الثالثة .

وكان نزول القوات البريطانية في منطقة قناة السويس بغير موافقة صاحب
الحق الشرعي ، وموافقة الدول التي تشترك سفنها في المرور من القناة ، وفرضها
الرقابة على الصحف المصرية ، ومنع صدورهما ، وخاصة ذلك العدد من الصحف
التي كانت لها صلة بفرنسا ، من الممتلكات التي أثارها أمام الاحتلال البريطاني
لمصر . وأخذت هذه العناصر الوطنية شكل المعارضة الصريحة تجاه السياسة الجديدة
التي بدأت بريطانيا في رسمها وخاصة بعد مجيء اللورد دافرين إلى القاهرة وكتابته
تقريره المفصل عن حالة البلاد . استغلت العناصر الوطنية السلطات التي منحها
اللورد كرومر القنصل العام البريطاني لنفسه في مصر لكي تفضح سياسة بريطانيا .
وأفادت كذلك من تفاهم الحالة بالسودان ومن تعيين المستشار المالي لمصر إومن
إلغاء مجلس النواب ومن لائحة تنظيم المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٢ ، أفادت من كل
ذلك لكي تفضح الحماية المقنعة لبريطانيا على مصر . وتابعت العناصر الوطنية
الموجودة في المنفى أنباء انتصارات المهديين في السودان على قوى الحكومة الرجعية
وعلى الحملات البريطانية المتعددة وتفاوت أكثر من اللازم حتى تلبأت بقرب
اجتياح قوات الثورة المهدية لمصر وتخلصها أرض الكفاية من حكم
الاستعمار الاجنبي . ولكن علينا أن نلاحظ أن الحركة الوطنية بالداخل كانت قد
أصبحت بعجز شبه تام نتيجة سيطرة سلطات الاحتلال على مصر ، وأن عناصر
الثوار في المنفى لم تتمكن أصواتها المبحوحة من التغلغل في البلاد وهزها ،
وإخراجها من هذه الوضعية المعقدة . ولكن علينا أن نقول إجمالا أن العناصر
الوطنية قد استمرت في قطعها بالدولة العثمانية وحاولت الإفادة من التنافس
البريطاني الفرنسي في هذه الفترة .

ولقد أظهرت القوات المصرية الموجودة في إقليم هرهر ، في بلاد الصومال والقوات المصرية الموجودة في مديرية خط الاستواء ، وأرغندة الحالية ، روحاً وطنياً وثورياً حين رفضت التسليم للسلطات البريطانية والانسحاب من الأقاليم التي عاشت فيها وامتزجت بأهلها وشعرت بأن الله يوحد بينها وبين مصر . ولكن هذه المواقف الوطنية لم تعط نتيجة إيجابية أمام مدافع البريطانيين الرشاشة التي استندت إلى أوامر طالية خديوية طلبت من هذه القوات الانسحاب والعودة حسب أوامر المحتلين .

وظلت الدولة العثمانية الدولة صاحبة السيادة ودولة الخلافة الإسلامية هي الموئل والمنفذ حين ظهر زعيم وطني ينادى بأننا أحرار في بلادنا كرماء لضيرفتنا .

٢ - مصطفى كامل :

تكانفت الظروف والأوضاع القائمة في مصر في أوائل عهد الاحتلال وتعاونت لإخراج زمامة وطنية أصلية قامت بدورها كاملاً في الكفاح ضد الاستعمار . وركزت شخصية مصطفى كامل الزعيم المصري الشاب الحركة الوطنية في أيديها وكرست لها حياتها .

وساعدت ، الوضعية ، الخاصة بمصر وقضيتها في ذلك الوقت على أن يتولاها رجل من رجال القانون ، من رجال الحقوق . وكان عليه في كفاحه السياسي أن يتجه إلى الرأي العام العالمي وإلى أبناء البلاد . ووجهه ذلك إلى ضرورة النزول إلى ميدان الإعلام والصحافة . إنه مصطفى كامل الذي بدأ حياته طالباً بكلية الحقوق ، حقوق الأفراد ، وحقوق الدول ، وتطوع لكي يدافع عن قضية مصر والمصريين بدأ في الكتابة في مجلة المدرسة واتصل بالسيد عبد الله النديم وتأثر بأرائه الجريئة

الثورية . وكان يشعر بثقل العبء الملقى على كواحه كشتف فعمل سرياً وحاول أن يصل إلى نتيجة سريعة . كان شعلة من الحماس والذكاء في دراسته التي اجتاز مراحلها بسرعة وفي حياته العامة وكان شمعة أضاء نورها سرياً وعمل على تبديد الظلمات . استمرت دراسته القانونية في فرنسا وساعده ذلك على الاتصال بالأراء المتحررة وبرجال الصحافة وبالنواب الفرنسيين . نشر المقالات والأحاديث في جريدة « جازيت دي تولوز » وفي جريدة « الاكلير » وفي غيرها ، ودرس المسألة المصرية من جذورها وخاصة الأسس القانونية الدولية ، كما درس المسألة الشرقية وعلاقة الدولة العثمانية بالدول الغربية . لقد تحدث مع شخصيات هامة وتعرف على مدام جوليت آدم وأخذ ينظم الخطب والمحاضرات العامة عن القضية الوطنية في باريس وفي تولوز وفي فيينا . سافر إلى ألمانيا والنمسا والاسكندرية وتخلل هذه الرحلات التي استغلها في الدعاية لقضية الوطنية ، زيارات لمصر . وكان بحيث إن الثغر يبشر بموجة من الحماس والوطنية . وسرعان ما نظم الاحتفالات والمحاضرات العامة . والخطب الحماسية ينظمها وجهاء البلاد وبشرح هو فيها الأوضاع الوطنية والدولية . وكانت هذه الخطب تستمر بالقاهرة وتلقى تجاوباً كبيراً من العناصر الوطنية وخاصة في أواخر التسعينات ، حين تازمت الأوضاع الدولية من جديد بين بريطانيا وفرنسا بشأن مشكلة فاشودة .

وكانت بريطانيا قد عملت بعد فصلها السودان عن مصر على إعداد حملة عسكرية بقيادة بريطانية لإعادة التوغل في السودان وانتهزت فرصة هزيمة الجيوش الإيطالية المتوغلة من مصوع غرباً صوب كسلا في مارس سنة ١٨٩٦ ؛ لكي تسرع بإحداق أواصرها بتتبع القوات المصرية المرابطة في وادي حلفا لاستعادة إقليم دنقلة ، إبعاد القوات الامبراطورية المهدية عن الإيطاليين أعداء بريطانيا في شرق السودان ومغلا لهم عن تحالف مع قوات الجبهة التي أذلت الإيطاليين مراراً والحربية .

وكانت فرنسا قد أسرع في ذلك الوقت بإرسال حملة القومندان مارشال من غرب أفريقية صوب أعالي النيل في فاشودة ، ودرت الأمر لكي يتصل فيما بعد عن طريق الحبشة بساحل الصومال الفرنسي ، وكان هذا يعني أن الخطوة الفرنسية هدفت قطع أفريقية من الغرب إلى الشرق في الوقت الذي حاولت فيه بريطانيا أن تقطع هذه القارة من الشمال إلى الجنوب ، من وادي حلفا جنوبا مع النيل إلى أوغندة وتم بذلك خط القاهرة رأس الرجاء الصالح . إن هذا التقاطع في خطوط سير الحملات الحربية يعني الحرب ، وهي ما كادت تصل إليه بكل من بريطانيا وفرنسا سنة ١٨٩٨ مع حادثة فاشوده . لأنه بحال خصب العناصر الوطنية يمكنها أن تضرب به انجلترا في وادي النيل إذا ما وقفت إلى جانب فرنسا أو إذا ما استغلت هي موقف فرنسا . فإذا أضفنا إلى ذلك أن بريطانيا قد استغلت الميزانية المصرية لإرسال حملة دنقله بدلا من البدء في خزان أسوان ، وأضفنا إلى ذلك موقف المحاكم المختلطة من هذه المشكلة ، وموقف الخديو عباس الثاني من حرب السودان ، وموقف القومندان مارشال نفسه حين أعلن في فاشودة أن هذه البلاد غير خاضعة للعلم البريطاني واجباره الجنرال كفتشر سردار الجيش المصري هل أن يعلن أن منطقة فاشودة وأعالي النيل هي أراضى مصرية وأنه يمنع باسم صاحب البلاد أية قوة جنسية من رفعها عليها ، واضطرار الجنرال البريطاني وهو يرتدى الكسوة العسكرية المصرية إلى رفع العلم المصري على أعالي النيل — إذا رأينا كل ذلك يجد أن الموقف كان يوجه القيادة المصرية في ذلك الوقت إلى أن تطالب ببحث المشكلة المصرية ، بكل أصولها وفروعها من جديد هذا ما قام به مصطفى حكامل وحاول أن يصل عن طريقه إلى نتيجة ايجابية مستنداً في ذلك إلى حقوق السيادة العثمانية على مصر وحقوق مصر على السودان . وحاول أن يضرب بريطانيا بفرنسا ويخرج ظافرا من المعركة . ولكن

خطأ فنيا وقع في العملية ذلك أن استناده إلى موقف فرنسا كان على غير أساس ،
إذ أن فرنسا كانت طامعة في الإرث المصري مثاها في ذلك مثل بريطانيا ، وكان
موقف ألمانيا المهدد لفرنسا في أوروبا من ناحية وتشجيعها لثورة جنوب أفريقية
ضد بريطانيا من الناحية الثانية يدفع فرنسا إلى التراجع أمام أى خطر يهدد
بنشوب حرب مع بريطانيا في ذلك الوقت . كان من السهل على الدول الاستعمارية
أن تتعاون فيما ، فيما بينهما وأن تتقاسم الأسلاب خاصة إذا كانت الظروف تجبرها
على الخوف من الحرب ، على أن تسوى مشكلاتها الاستعمارية فيما بينها وهذا
ما حدث بين بريطانيا وفرنسا في اتفاقية تقسيم مناطق النفوذ في أفريقية بذلك
الخط الذي يسير مع خط تقسيم المياه بين حوض النيل والكونغو والذي بنت
عليه بريطانيا اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وانجحت بريطانيا في تسوية مشكلاتها مع فرنسا وأجبرت الحكومة المصرية
على التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائي للسودان . ويمكننا أن نقول أن بريطانيا قد
وقعت على هذه الاتفاقية مع بريطانيا . وظهر أن فرنسا قد تراجعت من العملية
وأخذت العناصر الوطنية على رأسها مصطفى كامل في الاحتجاج على هذه الاتفاقية
الجائرة . وعلى فضحها لأنها لا تستند إلى سند قانونى أو دولى . ولكن الحقوق
كانت في حاجة إلى قوة مادية تدعمها وتدافع عنها وتنفذها ، وافتقرت الحركة
الوطنية في ذلك الوقت إلى هذه القوة .

وشعر مصطفى كامل بعد هذه العملية ، عملية فاشدة ، بضرورة اعتياده على
القوى الوطنية في مصر نفسها . وشعر بضرورة إيقاظها من سباتها وإثارة الطريق
أمامها وشحن همتها لكي ينزل بها إلى المعركة . شعر أنه في حاجة إلى رأى عام
مصرى ، علامة على اعتياده على الرأى العام الدولى . فقرر في سنة ١٩٠٠ إصدار
جريدة وطنية يودى بها رسالته . ونفذ مشروعه وظهره اللواء ، ومن الأسم

يمكننا أن نعرف هدفاً جريئاً ، إنه دفاع عن العلم للمصري . عن حق البلاد كدولة متميزة عن غيرها . واستتبع ذلك كتابة المقالات التي هدفت زيادة الوعي القومي ونشر التعليم وإحياء الصناعة ومن ذلك وصل إلى ضرورة مشاركة الشعب في الحكم حتى لا يكون الخديو وحيداً أمام السلطات البريطانية ، وتمكن العناصر الوطنية ، عن طريق الدستور من مساندته في القضية الوطنية . ومع الأيام زاد الوعي القومي وشعرت بريطانيا بحرج موقفها في مصر وزيادة هذا الحرج على مر الأيام . ولكن اشتداد ساعد الحركة الوطنية في مصر جاء في وقت حرمته فيه القضية المصرية من تأييد الحكومة الفرنسية نتيجة لمصالحها الاستعمارية . وكانت مشكلة المغرب ومراكش وازدياد الاطماع الفرنسية الاستعمارية في هذه المنطقة سبباً أساسياً لاتفاق فرنسا وديا مع بريطانيا ، إبعاداً لألمانيا عن المغرب ووادي النيل ، وتمكيناً للسياسة الفرنسية في شمال غرب إفريقيا والسياسة البريطانية في شمال شرق هذه القارة ، أن الظروف الدولية هي التي وجهت كل من فرنسا وبريطانيا إلى عقد هذا الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ ومع هذا الاتفاق سارت للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية والثقافية والمعنوية . لقد أطلق هذا الاتفاق يد بريطانيا في مصر وأطلق يد فرنسا في المغرب وبهنا منه أن الحركة الوطنية ومصطفى كامل على رأسها قد شعرت أن اعتمادها سيكون على المصريين قبل كل شيء ، دون تنامي حقوق الدولة العثمانية ، وعلاقتها بمصر .

وزاد مصطفى كامل من نشاطه وجاءت حادثة دنشواي سنة ١٩٠٦ لكي تزيد إشعال النار في قلوب المصريين . وهي حادثة مشهورة ظهر فيها تحكم البريطانيين وتفرسهم في مصر دون اعتبارهم أية قيمة لأبناء البلاد . قام مصطفى كامل بكتابة المقالات عن هذه الحادثة واتصل بالرأي العام العالمي ونارت ضجة انتهى

باستقالة اللورد كرومر واختيار بريطانيا للسيد اللورد جوردون لكونه يتفهم سياسة أكثر لينا تجاه المصريين . لقد نجحت الحركة الوطنية في حادثة دنشواي في إبعاد صانع مصر الحديثة ، والحاكم الفعلي للبلاد منذ ربع قرن ، وقوى ذلك في مساعد الحركة الوطنية ورجالها الذين أصدروا نسختهم باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية لمريدتهم اللواء العربية .

كان هذا العبء ، عبء الكفاح عن قضية البلاد أقوى من أن تتحمله كتفى رجل واحد ، خاصة إذا كانت حراسه مرهقة وكان بنيانه رقيقا . فاحسرت مصطفى كامل وهو في سن الشباب وانتقلت قيادة الحركة الوطنية والإشراف على كفاح الحزب الوطنى إلى زميله ورفيقه فى الكفاح ، إلى محمد فريد الذى كرس حياته لمصر مثل زعيمه . ومع هذه القيادة الجديدة ومع تطور الموقف الدولى استمر كفاح الحزب الوطنى فى ظروف إيجابية وإن كان قد حافظ على مبادئه الأساسية ، بأن حزب الجلاء وأن مصر للمصريين .

٣ - محمد فريد :

كان محمد فريد قد زامل الزعيم مصطفى كامل فى حركة الكفاح الوطنى منذ أيامه الأولى وكان تكوينه يشبه تكوين مؤسس الحزب الوطنى . إذ أنه كان من رجال الحقوق ورفض الاشتغال بالمناصب الحكومية وفضل عليها مهنة المحاماة . وقد انتخب رئيساً للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل وأثبت أنه أصلح رجل للقيادة الوطنية فى مصر حتى إعلان الحرب العالمية الأولى .

وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل وواصل الخطابة وكتابة المقالات وتوضيح وجهة النظر الوطنية وفى كل مناسبة . احتج على الاحتلال البريطانى وطالب بحرية الصحافة وإلغاء المحكمة المخسرة ، كما احتج على مصر بحات وزارة الخارجية البريطانية ، منذ الأيام الأولى لرئاسة الحزب الوطنى وطالب باستقالة

هذه الوزارة إذ أنها لا تصلح للعمل . وحاول تدعيم جريدة اللواء فاستند رئيسه تحريرها إلى الشيخ عبد العزيز جباريش وتمكن عن طريق هذه الصحيفة من البهر بالرأى العام الوطنى فى مصر فى معركة الكفاح ضد الاستعمار الخارجى وضد الإقطاع الداخلى .

وكانت عملية الترابط بين الحركة الوطنية فى مصر والدولة العثمانية تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الداخلية بالدولة العثمانية نفسها . ولم تكن مشكلة إعطاء دستور لمصر من المشكلات العويصة التى تطالب بحل صريح مادامت الدولة العثمانية نفسها تخضع لحكم فردى أو توراتى . ولكن الظروف تبدلت فى الدولة العثمانية التى تمت رجوع الدستور منذ إلغاءه فى أوائل عهد السلطان عبد الحميد الثانى . وزاد احتكاك العناصر الوطنية العثمانية بالآراء الغربية سواء من طريق اتصالها بنظريات الحكم الحديثة فى أوروبا الغربية أو اتصالها بها عن طريق الخبراء والبعثات الأجنبية بالدولة العثمانية نفسها . ولقد أثمر هذا الاحتكاك وأعطى بنتائجه مع تكوين جمعية تركيا الفتاة التى تمكن رجالها سنة ١٩٠٨ من إجبار السلطان عبد الحميد على إعلان إعادة العمل بدستور مدحت باشا بعد أن عطله مدة إحدى وثلاثين سنة .

وكانت الدولة العثمانية قد تطورت فى خلال هذه الفترة وأعيد العمل بالدستور العثمانى دون ادخال أى تعديل عليه ولكن المهم هو رجوع مبدأ المساواة المدنية بين المواطنين بالامبراطورية العثمانية دون نظر إلى جنسهم أو دينهم . فالكل عثمانيون ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وفى جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولكن ألا يؤثر ذلك فى علاقة الفرد بالفرد بمصر ؟ أو علاقته بالحاكم مادامت مصر جزء لا يتجزأ من الممالك العثمانية ؟

لقد فوجئ السلطان عبد الحميد بحركة تركيا الفتاة . ووافق مرهما على

إعادة العمل بالدستور . وكان يفكر في ضرورة التخلص منه ، أو وقف العمل به في أقرب فرصة .

وكذلك الحال بالنسبة لمصر . حقيقة أن الحديو عباس الثاني كان يحتاج إلى الحركة الوطنية لكي تسانده ضد سلطات الاحتلال ، ولكنه لم يكن يوافق على أن تشاركه الحكم . لقد كانت مصر قبل سنة ١٩٠٨ مجالا للنشاط رجال الجمعيات السرية في الدولة العثمانية إذ أن أيدي السلطات العثمانية كانت لا تتمتع من النزول إليها نظر الوجود شخصية خاصة لمصر ولوجود سلطات الاحتلال البريطاني . فكان هؤلاء الرجال يعملون من مصر ضد نظام الحكم الفردي بالدولة العثمانية . أما وقد أعيد العمل بدستور مدحت باشا في الدولة العثمانية فإن الموقف في مصر قد انقلب رأسا على عقب، فموافقة الحديو عباس الثاني على إعطاء الحقوق الدستورية للمصريين يعني إنها الشخصية الخاصة لمصر . ويؤثر بالتالي على سلطاته وعلى تاجه وأريكته الحديوية . فمن المنطق إذن أن يصبح عباس الثاني من أعداء الدستور في مصر وخاصة بعد ثورة تركيا الفتاة . وكذلك الحال بالنسبة لسلطات الاحتلال البريطانية فقد كانت تسير وفق مخططات معينة تهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية والسير بنظمها وإدارتها وفق سياسة الإمبراطورية البريطانية . كانت تشجع العناصر الوطنية العثمانية على العمل في مصر قبل سنة ١٩٠٨ لكي تتأوى بذلك الدولة العثمانية وتصرف أنظارها بمشكلاتها الداخلية عن الاهتمام بالمسألة المصرية . أما موافقتها بعد سنة ١٩٠٨ على مريان الدستور في مصر فكان يعني تدعيم الصلة التي تربط مصر بالدولة العثمانية وإظهار السلطات البريطانية في مصر بمظهر الدخلاء المتطفلين في أحد قوائم هذه الإمبراطورية . ولذلك فإن بريطانيا قد حاربت الحركة الدستورية في مصر بعد سنة ١٩٠٨ بشكل لم نره القوات الوطنية المصرية من قبل . فيمكننا أن نقول إذن بأن مصالح

سلطات الاحتلال الاستعمارية والحكم الفردي الرجعي قد أنفقت سنة ١٩٠٨ على
ممارسة الحركة الدستورية الوطنية .

وكان من الطبيعي أن يقوم محمد فريد بدوره كأبلا للمطالبة بإعطاء دستور
للبلاد تتشبا مع الحالة التي سادت الامبراطورية العثمانية والتي كان من مصلحة
الحركة الوطنية أن تتسايرها في كفاحها ضد قوات الاحتلال . وأخذت حركة
الحزب الوطني شكلا جماعيا في مطالبتها بالدستور . وكانت هذه النقطة سبب
خلاف عويس نشأ بين الحزب الوطني وبين عباس الثاني . وبعد أن كان على
رجال الحزب الوطني أن يكافحوا ضد سلطات الاحتلال البريطانية ، ويحاولوا في
نفس الوقت اكتساب الخديو إلى صفوفهم ، كهمزة وصل تربطهم بهمزاتهم العرب
والمسلمين ، أصبح عليهم أن يكافحوا ضد الاستعمار والرجعية في نفس الوقت .
ولقد حاول السلطان عهد الحميد سنة ١٩٠٩ أن يتآمر من جديد على الدستور ،
ولكنه فشل وعزل وتولى أخاه محمد رشاد العرش مكانه باسم محمد الخامس ،
وأثرت عمليات الجذب والدفع هذه في عاصمة الامبراطورية على قطاع هام من
كفاح المعسكر الوطني داخل مصر ؛ لقد أثرت على بريطانيا وأثرت على الخديو
وأثرت كذلك على محمد فريد . وإذا كانت المشكلة الدستورية هي أهم مشكلة أو
من أهم المشكلات في القسطنطينية في ذلك الوقت . فقد كانت بالنسبة لمصر مشكلة
ثانوية مادام أن مصر متجاوزة بين المصريين والبريطانيين ، بين الوطنيين
والمستعمرين .

وخل المبدأ الاسامي للحزب الوطني هو مبدأ الجلاء ، طالب به محمد فريد في
كل مناسبة ، في خطبه ومقالاته واتصالاته بالشخصيات . كما ظل موقف الحزب
الوطني صريحا واضحا من الحكم الثنائي الانجليزي المصري أسما ، والبريطاني فعلا
بالعودان . أن هذا الحكم الذي طبقته بريطانيا نتيجة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ كان

بالطاقة ونوعاً ، أصلاً وشكلاً . ولذلك فإن الحزب الوطنى لم يعترف بهذه الانفاقية ولم يعترف بالتالى بكل ما يترتب عليها ، وهكذا أصبح « الجلاء » ، والسودان هدفاً للحزب الوطنى . وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل لتوجيه وعمنة الرأى العام الوطنى كقوة أساسية ضرورية لنجاح القضية الوطنية . فواصل عملية إنشاء المدارس الشعبية ، وافتتاح مدارس ليلية . والاهتمام بتقانات العمال وعمل على تكتيل الشعب فى مظاهرات تخرج فى المناسبات الوطنية وتسمع أصواتها القاصيين . وكذا زاد الحزب الوطنى ومحمد فريد من نشاطه زاد رجال الاحتلال وسلطانته من تكتيلهم وطفيتانهم ؛ لقد ألغوا جريدتى « ليقندار جيبشيان » ، وهذى اجبشيان استالدارد ، وعملوا على تقييد حرية الصحافة وأصدروا الإنذارات لجريدة « الرواء » ، ولكن ذلك لم يفت فى عضد الرجال الوطنيين .

وجاء عام ١٩١٠ لى يشهد العالم مشروعا من أخطر المشروعات الاستعمارية فى مصر إنه مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الذى حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه فى البلاد . وإطالة عمر استغلاله الاقتصادى والاستراتيجى . وقام الحزب الوطنى بدوره حيال هذا المشروع الذى انتهى أمره بالرفض والذى جرف أذياله مقتل بطرس باشا غالى واستمر محمد فريد فى إسماع صوت مصر فى الخارج فى مؤتمر السلام فى استكهولم وعلى صفحات الجرائد وفى مؤتمر بروكسل وطالب بالجلاء وبإنهاء الحكم البريطانى فى السودان وأشار إلى إمكانية إعلان حياد مصر وطالب بضرورة منح دستور للبلاد . وكان يعود إلى مصر لى يعرض فى احتفالات علنية على أبناء البلاد ما قام به فى الخارج .

عمل الاستعمار على اضطهاد محمد فريد والنيل منه ، فقدمه للمحاكمة من أجل مقالة كتبها حول « تأثير الشعر فى تربية الأمم » ، وسجن محمد فريد ، كما تعطلت جريدته عن الظهور لمدة ثلاثة أشهر . ولم يفت ذلك فى عضده فأصدر جريدة

الشعب . ولكنه حوكم مرة ثانية وإضطر إلى السفر إلى المنفى سنة ١٩١٢، وأصبح عليه أن يقود الحركة الوطنية من الخارج من الاستانة وباريس وجنيف ومن السويد . وبلجيكا في الوقت الذي تمكنت فيه سلطات الاستعمار من وقف إصدار جريدة اللواء والشعب سنة ١٩١٤ .

لقد ضحى محمد فريد بصحته ووقته وماله من أجل قضية مصر ، وضحي حتى آخر وقت وفي السنوات السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى خرجت المشكلة من كونها علاقة مصر بالدولة العثمانية أو علاقة المصريين بالخديو إلى مرحلة أخرى اجتاحت الشرق الأدنى بأكمله ، يمكننا أن نسميها أجمالاً بمشكلة الاختيار بين العروبة والإسلام .

(٤) بين العروبة والإسلام :

كانت حركة النهضة والبحث الحديث قد انبعثت في الشام في نفس الوقت الذي انبعثت فيه في مصر . وإذا كانت حركة التقدم العلمي والأدبي وما صاحبها من ترجمة وتأليف منذ عصر محمد علي قد اعتمدت على عناصر مصرية ، فإنها قد جاءت في الأقاليم السورية نتيجة لاتحاد هذه الأقاليم مع مصر وإعلان سياسة التسامح الديني ، أي العلمانية ، والساح لبعثات التبشير البروتستانتية منها والكاثولوكية بالنشاط والعمل . ولقد أتممت هذه البعثات التبشيرية بحضارة العرب وعرافهم مما ساعد على نمو الشخصية العربية مرة جديدة في الشرق الأدنى . ووصل إلى نهاية القرن العشرين لكي نجد مصر والشام قلمتين من قلاع العروبة في الشرق الأدنى رغم اختلاف ظروف كل منهما عن ظروف الأخرى . ذلك أن وجود الأتراك من ناحية ووجود قوات الاحتلال البريطاني من ناحية أخرى في مصر تعارفا على أن تميل الحركة العربية في مصر صوب دار الخلافة ، أي أنها كانت حركة عربية أصيلة ولا يمكنها أن تتنازل عن إسلامها أو تمتصه . أما في سوريا فكان

نمو الطبقة الوسطى ومعاراتها إيجاد مجال حيوى لها فى إقليمها ، أكبر عامل يدفع بها دفعا إلى الاصطدام بسلطات الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية .

وكان على المصريين أن يزحزحوا البريطانيين ليقوموا بنموهم الإجتماعى ، وكان على السوريين أن يزحزحوا الأتراك ليصلوا إلى الهدف . كان على المصريين أن يناشدوا دولة الخلافة الإسلامية معاوتهم ضد البريطانيين ، ووجدت الحركة العربية فى الشام الأ نصير لها فى الخارج ألا تلك الدولة الديمقراطية الدستورية فى غرب أوروبا ، الدول المعادية للدولة العثمانية ، الدول الاستعمارية .

وهذا التباين الواضح بين المركتين دفع بكل منهما إلى الحذر من الأخرى ، فقد نظر رجال الجمعية العربية الفتاة إلى رجال الحزب الوطنى على أنهم من أنصار الرجعية ، أنصار الدولة العثمانية ، ونظر معظم رجال الحزب الوطنى إلى رجال الجمعيات العربية على أنهم على صلات غير بريئة مع الدول الاستعمارية الغربية ، وكان مثل رعاية سلطات الاحتلال البريطانى بمصر لرجال الحركات العربية والحزب اللامركزية شاهداً على صحة حدس رجال الحزب الوطنى ، وزاد الطين بله علاقة بعض المصريين من أنصار الرجعية وأعدوان الاستعمار بدار المندوب السامى البريطانى رغم أنهم كانوا يعملون باسم الحركة العربية ، ومنهم فارس نمر ، صاحب المقطم .

سارت الحركة العربية إذن مع نموها متجهة صوب العلمانية ، الدين لله والوطن للجميع . فى الوقت الذى اشتد فيه ارتباط الوطنيين فى مصر بحركة الجامعة العربية ودار الخلافة . ولكن ، ألا يمثل ذلك خطراً على المعسكر الوطنى فى مصر ما دامت هناك عناصر وطنية تدين بغير الإسلام ؟

لقد استغل الاستعمار هذا الموقف فى مصر وأرغز بأن الحركة الوطنية تعنى إخضاع الأقلية المسيحية لحكم إسلامى يتفرس فيها . ونسى أن لهذه الطائفة

نظمها وأملأها وأوقافها الخاصة علاوة على اشتراكها في الأهلية المسلمة في الشؤون العامة للبلاد ودون تمييز .

كانت هذه المدينة أن تؤدي إلى تصدع داخل في المعسكر الوطني وتظهر تنافساً بل عداً يوازن بين محصلات قوى العناصر الوطنية ويوفر على الاستعماريين مهمة محاربتها . ولذلك فقد اضطر رجال الحزب الوطني إلى العمل على لم العمل وتكتيل الصفوف خاصة وأن المستعمر واقف على الأبواب بل يقيم في وسط الدار .

ونجح الحزب الوطني في هذه المهمة وسرى كيف يتعاون بل يتحد الصليب مع الهلال في الكفاح ضد الاستعمار، إن كان الشكل العام واللون الغالب على الحركة الوطنية في مصر قد واصل سيره مستظلة بظل الإسلام .

عاد الورد كتشنر إلى مصر بعد وفاة السيد البدوي جورست واحتل منصب المندوب السامي البريطاني . فكان رجل يعرف مصر منذ سنة ١٨٨٢ ويعرف السودان ويعرف فلسطين ويعرف الهند وشعر بأن الإسلام عامل فعال وأساسى في البنيان العاطفى أو المعنوى للمنطقة . رأى الورد كتشنر تفوق النفوذ الألماني في الامبراطورية العثمانية ورأى خطر هذا النفوذ على الطريق البحرى الموصل إلى الهند ، وعلى الهند نفسها . كما شعر بخطورة نفس النفوذ على مصر وعلى قناة السويس . وكانت الدولة العثمانية تمارر تكتيل المنطقة بجمع كلمة العالم الاسلامى حول دار الخلافة سالكة في ذلك على سياسة الجامعة الاسلامية وهادفة من وراءها إلى تطويق العالم العربى بالعالم الاسلامى وخلق المشكلات أمام روسيا وفى آسيا وأمام فرنسا فى شمال افريقية وأمام بريطانيا فى الهند . كانت عملية تكتيل لقوى الوطنية وكفاح ضد الاستعمار البريطانى الفرنسى وتسير فى وفاق مع السياسة الألمانية . كان كتشنر يعرف خطورة العامل الإسلامى على المنطقة ووجه

من ناحية أخرى أن هناك قلب الامبراطورية العثمانية العربي الذي يتحرك في اتجاه انفصال عنها ، أي صوب الخارج ، فأراد اللورد كاتشر أن يستفيد من هذه الحركة العربية لكي يشرب بها حركة الجامعة الإسلامية . ومستمع سياسته بعد إعلان الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب إلى جانب دولتي الوسط ، رغم أن بذور السياسة كانت ترجو شذو وتمهدها ووعدها عند عودته لمصر .

لقد اختفت المظاهر الأولى للصداقة العربية التركية بعد سنة ١٩٠٩ : أنهم العرب الأتراك بأنهم يحاولون السيطرة عليهم وكتبهم ، ورأى رجال الاتحاد والترقي أن العرب يحاولون تفكيك الدولة في وقت عصيب تواجه فيها ثورات داخلية وحروب عارجية ، وفي طرابلس الغرب ، واليمن ، والبلقان ، زاد الخاس في نفوذ كل من الأتراك والعرب وشعر الأتراك أنهم مسئولون عن سلامة الدولة وعن تكتيل العالم الإسلامي معهم ورأى العرب في ذلك محاولة لتريكمهم والقضاء على قوميتهم العربية ولغة الضاد لغة القرآن . لقد شعر بعض العرب بضرورة حصولهم على حقوقهم الاقليمية داخل نطاق الدولة العثمانية وعملوا على تحقيق ذلك ، وشعر آخرون بأحقيتهم وأولويتهم في إدارة شئون بلادهم بل شئون العالم الإسلامي أكثر من أحقية آل عثمان إنها قيادات جديدة تظهر في الميدان ، جمعيات ملنية وسرية وشخصيات زادت أهميتها بعد الانقلاب العثماني وأهمها شخصية الشريف حسين بن علي وأن ما يهمنا منها هنا هو علاقتها بمصر وبالحركة الوطنية المصرية . فنجد أن حزب اللامركزية العثماني يعمل في القاهرة ، ونجد أن المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس سنة ١٩١٣ لا يرحب كثيرا بالنظام العناصر المصرية . أن هذا الانشقاق بين أقاليم العالم العربي كان خطيرا ولكنه رجع قبل كل شيء إلى طبيعة معركة كل إقليم ، وإلى تكوين الرجال المشتركين في المعركة والخصم الذي يحاربونه .

والأخطر من ذلك هو انقسام المعسكر الوطنى المصرى نفسه على ذاته ، بل يمكننا أن نقول ذلك الانقسام داخل الرجل الواحد ، أنه صراع بين العروبة والإسلام حتى فى رأس رجل عربى مسلم . ومثلت مصر فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى هذا الانقسام أصدق تمثيل . ويمكننا أن نستدل عليه من تلك الحادثة التى وقعت لعزير على المصرى . كان ضابطا مكافحا واشترك فى الحركات الثورية السرية وفى إنشاء الجمعية القمحطانية وجدعية العهد . بل وشارك فى حرب طرابلس الغرب سنة ١٩١٢ أمام الغزو الإيطالى واتهم ببعض التهم وحاولت وزارة الحربية العثمانية محاكمته عليها . لقد هاج الرأى العام وقامت المظاهرات فى شوارع القاهرة وصدرت الاحتجاجات وطالب العرب بإطلاق سراح هذا الضابط الوطنى وبدأت حملة صحفية ضد سياسة التتريك والأتراك وتكونت لجنة برئاسة شيخ الجامع الأزهر وطلبت الوفود من المنسوب السامى البريطانى فى القاهرة ، أن تتدخل بريطانيا لإنقاذ عزيز المصرى . وتدخلت بريطانيا نتيجة لصيغة اللورد كاتشر وهددت الجرائد الانجليزية بأن تنفيذ الحكم فى هذا الضابط سيمسئ أكبر أساءة إلى العلاقات القائمة بين الحكومة العثمانية ومصر ورغم صدور الحكم بالإعدام مع تخفيف السلطان له إلى الاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة إلا أن الهياج قد استمر مما اضطر تركيا إلى اعلان العفو عنه . وقوبل عزيز على المصرى بمقابلة الأبطال عند وصوله إلى مصر .

والمهم هنا هو أن قطاعا من الرأى العام المصرى قد التجأ إلى بريطانيا لتخليص أحد المصريين من السلطات العثمانية . المهم الآن هو أن عزيز على المصرى هو له بذلك صفة وشخصية مستقلة عن بقية الشخصيات الموجودة فى الدولة . أن ظل الدولة العثمانية على مصر قد بدأ فى الانتشاع وساعد على ذلك وجود السلطات البريطانية فى مصر منذ سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٤ ، بدأ ينتشع لكى تظهر وراءه بداية لشخصية جديدة قائمة بذاتها : إنها شخصية مصرية يمكننا أن نسميها بأنها إقليمية .

الباب الخامس

الرأسمالية المتاجرة

إذا كانت الطبقة الرأسمالية ، أو الوسطى ، قد ظهرت في مصر داخل إدارات الدولة وأجهزتها ، ككبار ضباط وكبار موظفين في عصر دولة محمد علي واتخذت الثروة العقارية أساساً لها ، وميداناً لنشاطها ، فإنها قد افتقرت إلى رؤوس الأموال المدفوعة لسائلة ، وصحزت عن العمل في التجارة ، وتركزت هذا الميدان للرأسمالية الأجنبية ، التي غزت الأسواق المصرية ، وبقرة دفع شديدة . وكانت العلاقة بين الرأسمالية المصرية العقارية ، والرأسمالية الدولية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، هي التي أوقعت مصر فريسة للاحتلال البريطاني وساعد الاحتلال البريطاني على فترة من الاستقرار الاقتصادي سيطرت فيها بريطانيا على ميدان العمليات التجارية وتركزت للمصريين التخصص في الإنتاج الزراعي . ولكن إزدياد نمو الرأسمالية المصرية ساعدها على البدء في النزول إلى ميدان العمليات التجارية ، وجاءت الحرب العالمية الأولى لكي تزيد من كمية رؤوس الأموال المدفوعة في السوق وتساعد على تنمية الرأسمالية المصرية المتاجرة إلا أن عمليات الاستغلال البريطانية منذ فرض حمايتها على مصر دفعت بالبلاد دفعا إلى الثورة ، ووقفت الرأسمالية المصرية المتاجرة مع قيادة هذه الثورة للحصول على استقلال البلاد . وكانت صفحة مجيدة في تاريخ الثورات المصرية ، وإن كانت طبيعة القيادة نفسها قد أثرت على سير الحركة ، وقللت بالتالي من قيمة المكاسب والمحقات الوطنية .

الفصل السابع عشر

الحماية

انتهزت بريطانيا فرصة إعلان الحرب العالمية الأولى لكي تعمل على إعلان حمايتها على مصر وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها إلى مصر سنة ١٨٨٢ وأثر إعلان الحماية على الوضعية الدولية والقانونية لمصر كما أثر على سير العمليات الحربية في الشرق الأدنى وساعد بريطانيا على استغلال قواعدها في المنطقة ، بل وإمكانات مصر لكي تصل بها إلى النصر ، نصر معسكر والحلفاء ، وهم بالنسبة للمعسكر الوطني الأعداء وكان عمل بريطانيا وموقفها في مصر وفي كل العالم العربي يحمل معنى التناقص بمدفع العناصر الوطنية عند نهاية الحرب إلى أن تنزل إلى المعركة من جديد، وبنورة عارمة .

١ - الوضعية الدولية :

أعلنت الحرب العالمية الأولى نتيجة لإغتيال الأرشيدوق فرنسوافر دينااند ولي عهد النمسا بيد أحد الصربيين ، ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب ودخول روسيا الحرب إلى جانب الصرب وضد النمسا ، مما استتبع دخول فرنسا وبريطانيا الحرب إلى جانب روسيا في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ . ويهمنا من هذه الحرب أن بريطانيا كانت قد صممت على الإفادة من موقع مصر الاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية في إنهاء الحرب في صالحها مما أثر ذلك على مستقبل المنطقة. ونجد أن بريطانيا قد أجبرت مصر، حتى قبل دخول الدولة العثمانية للحرب، على الوقوف موقفا يعتمد كل الجهد عن الحياض، فاستندت إلى وجوده في

احتلال في مصر كسبب من أسباب إمكانية هجوم أعداء بريطانيا على مصر ، لكي تمنع الحكومة والشعب من التعامل مع ألمانيا والألمانيين ، ومن منع السفن المصرية من الاتصال بالثغور الألمانية . وحظرت تصدير أى سلع لهذه الدولة ، وخولت لقواتها الحربية والبحرية حقوق الحرب في الأراضي والموانئ المصرية ، مما يسمح لها بالقيام بالعمليات الحربية وبمصادرة السفن الألمانية الموجودة بالمياه الإقليمية . هذا من ناحية العلاقة مع ألمانيا . أما من حيث الموقف الداخلي فإن بريطانيا كانت تخشى من إمكانية قيام العناصر الوطنية بأى حركة جماهيرية أو دعاية ، تكتل الشعب ضد سلطات الاحتلال ، ولذلك فإنها وضعت قانوناً لمنع التجمهر وطبقته ، بقوانين قاسية على شكل جماعة يوبد عندما هل الخسة ؛ كما أن قائد جيش الاحتلال في مصر قد أصدر في ٢ نوفمبر أمراً بتطبيق الأحكام العرفية العسكرية على جمع أنحاء القطر . ولم يكن معنى ذلك تدخل قوات جيش الاحتلال في أعمال الإدارات المدنية المصرية ، ولكنه كان ينص على ضرورة امتناع المصريين من كل عمل يؤدي إلى تمكير السلام ، وبالتالي إلى مساعدة أعداء بريطانيا . وأخذت بريطانيا هذه القرارات وأبلغتها إلى السلطات المصرية لكي تنفذها قبل أن تدخل الدولة العثمانية الحرب . وظهر جلياً أن الرباط الدولي والقانوني ، وحقوق السيادة العثمانية على البلاد ، لم يكن لها أى قيمة أمام مستلزمات الحرب في نظر بريطانيا . وظهر كذلك أن بريطانيا لها سياسة فعلية تقوم بتنفيذها في مصر ، وبحكم القوة .

دخلت تركيا الحرب في يوم ٨ نوفمبر وانضمت إلى جانب دولتي الوسط ، إمبراطوريتي ألمانيا والنمسا والمجر . وكان من الطبيعي أن تدخل الدولة العثمانية الحرب إلى جانب هذا المعسكر مادامت دول الرفاق الودى قد سارت على سياسة استعمارية مماثلة لها ، ومنذ سنوات . ففريقاً قد تفرست في الجرائيم أعلنت

حمايتها على تونس وتوغلت في الصحراء الكبرى ، والتفت من البحر الأحمر وخليج عدن لكي توث بعض أملاك مصر ، وكانت تحت السيادة العثمانية ، على ساحل الصومال ، أما روسيا فإنها قد قامت بالتوسع في أقاليم التركستان والقوقاز والمناطق المطلة على البحر الأسود ، وعملت على مساعدة الحركات الثورية في كل من البلقان وأرمينيا ضد تركيا ، وأما بريطانيا فإنها قد قامت باستغلال مصر ، وإدارة شؤون السودان والاستيلاء على الصومال ، علاوة على توغل نفوذها في الخليج الفارسي من مسقط شمالا صوب الكويت والبصرة . وكان من الطبيعي إذن أن يكون هذا المعسكر معاديا للدولة العثمانية . وأن يكون المعسكر المعادي له ، معسكر دولتي الوسط ، صديقا لتركيا .

وانتهزت بريطانيا فرصة دخول تركيا الحرب لكي تدعي أنه إعتداء على المصالح البريطانية ، وتدعي أن من واجبها - بريطانيا - الدفاع عن حقوق مصر وحريتها ، التي كسبها محمد علي في ميدان القتال . أبلغت مصر ذلك ، وأبلغتها أنها ستأخذ على طاعتها كل أعباء هذه الحرب ، ولا تطلب من مصر إلا الهدوء والسكينة ثم أخذت في تطبيق نفس القيود التي طبقتها على ألمانيا وروسيا وسفنها ، على الدولة العثمانية وروسيا وسفنها . وفي ١٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا وضع مصر تحت حمايتها ، ونص نفس الإعلان على زوال السيادة التركية عن مصر ، وتكرار تعهد بريطانيا باتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ، وحماية أهلها ومصالحها . واستنبت ذلك بإعلان خلع الخديوي عباس الثاني وهنت الأمير حسين كامل سلطانا على مصر . وكان عباس الثاني غائبا وقت نشوب الحرب ، ثم رجع إلى القسطنطينية وكان يعتزم الرجوع للقاهرة وقت اتخاذ بريطانيا لهذا القرار ، ولقد وصفته وزارة الخارجية البريطانية بأنه على صلات وثيقة مع أعدائها . وتذرع حسين كامل بضرورة الإبقاء على الأسرة الحاكمة في مصر لكي يقبل هذا المنصب ، وخاصة وأن

الإشاعات كانت قد راجت بعزم بريطانيا على تعيين الاغا خان سلطانا على مصر في حالة رفضه هو - كأكبر أبناء أسرة محمد علي - تولي مهام هذا المنصب .

وبذات بريطانيا بجهوداً خاصاً في مصر ، ظهر في ناهيتين : الأولى تدعيم نفوذ السلطان « المصري » ، الثانية تقضاء على كل نشاط للعناصر الوطنية المخلصه وكان تغيير لقب الخديو إلى لقب سلطان أول ترقية حصل عليها أمير البلاد ، وتلى ذلك تغيير القاب رئيس الوزراء والوزراء ، وخلق عدد جديد من الراب والنياشين . إنها محاولة لإعطاء مالة حول تلك المجموعة التي كانت تحكم مصر لحساب بريطانيا . أما العناصر الوطنية فقد ذابت الأمرين ، وعند كل حركة من حركاتها سواء أكان ذلك بدعوى احتجاجها على إعلان الحماية على البلاد ، أو بدعوى اقدامها على محاولات فاشلة لإغتيال السلطان حسين كامل . وحق الطلبة الذين تغيروا يوم حضور السلطان لمدرسة الحقوق ، حكم عليهم بالفصل أو الحرمان من دخول الإمتحان لمدة سنتين . إن هذا الجو بما يحمله من مالة وهاجة كاذبة حول السلطان ووزرائه ورجاله ، ومن صرامة وتعنّت مع العناصر الوطنية ، كان يدل على أن الوضعية الدولية لمصر قد تغيرت ، وتغيرت معها الوضعية القانونية ، وعلاقة الفرد بالحاكم أما الجمعية التشريعية فقد أجل إجتماعها من دور إلى دور ، ومن سنة إلى سنة ، ثم إلى أجل غير مسمى ، وحق تنتهي الحرب .

وأفادت بريطانيا من هذه التغيرات واستغلتها في عملياتها السياسية والحربية في منطقة الشرق الأوسط .

٢ - العمليات العسكرية :

عملت السلطات البريطانية في مصر ، منذ إعلان الحرب ، على الاتصال بزعماء الحركة العربية في كل من سوريا والعراق والحجاز . وكانت هذه الأقاليم في منتهى الأهمية بالنسبة للإمبراطورية البريطانية ، ذلك أنها كانت تمثل دائرة تحيط بمصر

وتشتمل على قلب الدولة العثمانية والعالم الإسلامي . وأرادت بريطانيا أن تكسب هذه الدائرة إلى جانبها ، وتصلها بذلك عن الدائرة الأكبر ، الدائرة الإسلامية . وعملت على أن تضع كل من الدائرتين في مواجهة الأخرى . عملت على أن تساهم الدائرة العربية على أن تخرج بحركة انفصالية عن الدولة العثمانية ، فتعمل بذلك على معادلة القوة العثمانية التي حاولت توحيد منطقة الشرق الأدنى . وكانت هذه الدائرة العربية تشتمل على الطرق البرية الموصلة بين سواحل شرق البحر المتوسط ومياه الخليج العربي ، أي الطريق البري الموصل إلى الهند وكانت تشتمل على طريق بحري آخر قصير ، يمكنها أن تستخدمه في حالة إعاقة الملاحة في قناة السويس وهو الطريق الممتد من حيفا عبر اللد والقدس إلى العقبة . وكانت تشتمل على مخارج بتروال الموصل وكركوك على البحر المتوسط . وكان في وسع بريطانيا بسيطرتها عليها منع النفوذ العثماني ، وبالتالي النفوذ الألماني ، من الزحف شرقا مع سكة حديد بغداد صوب البصرة ومياه الهند . وكانت هذه المنطقة تشتمل على مكة والمدينة والقدس ، علاوة على دمشق وبغداد ، إنها بلاد الديانات السماوية ، وأصل الإسلام ، وفيها ذكريات الخلفاء الراشدين والمملكة الأموية والامبراطورية العباسية ، وكأها دول عربية . إن سيطرة بريطانيا على هذه المنطقة كان يعني إظهار قوة العرب وسلاحهم عاليا ، وبشكل يتضاهل أمامه أهمية الخلافة العثمانية ، مادام هناك من العرب من يعتز بها شيعيته ، ويمكنه أن يكون أحق بالخلافة من آل عثمان .

استغلت بريطانيا الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والمعنوية لهذه المنطقة لكي تقصم بها ظهر الدولة العثمانية ، وتحدد بالتالي عن نفوذها في المنطقة وفي توافق مع الحركة العربية الاستقلالية الناعضة ، والتي كانت لا تزال في شرح الشباب . واعتمدت بريطانيا على سلطاتها في القاهرة ، وعلى إمكانياتها الحربية والمالية الموجودة فيها ، لكي تدير منها كل شؤون الشرق الأوسط في أثناء الحرب .

وانضمت بريطانيا ، أول ما انضمت ، بالأمير عبد الله بن الشريف حسين ابن علي ، حين مر بالقاهرة قبيل إعلان الحرب ، للاشتراك في جلسات مجلس المبعوثان ، وعلمت منه طبيعة الحركة التي تختتم في رأس والده العمل على الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وحاجته إلى الاعتراف الدولي بهذا الاستقلال بل وإلى المساعدات المالية والحربية ، حين طلب إلى اللورد كاتشر تحديد موقف بريطانيا من إعلان مثل هذا الاستقلال ، وها إذا كانت بريطانيا ترضى وتقبل تزويد والده بالمدافع الرشاشة . حقيقة أن يمثل بريطانيا في القاهرة لم يعط في ذلك الوقت وعداً ولا عهداً ، ولكن بريطانيا علمت بخطورة الموقف ، وبطبيعة ما قد تتمخض عنه الأحداث .

وبعد إعلان الحرب بدأ الشريف حسين بن علي في الكتابة إلى السيد هنري مكماهون ، المندوب السامي البريطاني في القاهرة . وكان الشريف حسين بن علي قد اتصل برجال الجمعيات العربية في الشام ، وقبل أن يكون المتحدث باسمهم وباسم حركتهم ، وتقدم بمطالبه ومطالبهم إلى ممثل بريطانيا في القاهرة ، لكي يعترفوا باستقلال البلاد العربية عن الدولة ، العثمانية ويؤيدوا هذا الاستقلال دولياً وعسكرياً ، نظير قيام العرب بشورتهم ضد الأتراك وإعطائهم بعض الامتيازات الاقتصادية البريطانيين .

ومراسلات الشريف حسين بن علي مع السيد هنري مكماهون معروفة ، وأهمها أربع رسائل كتبها كل منها للآخر . وما يهمنا منها هنا هو أن بريطانيا قد عمدت على استقلال هذه الحركة الثورية في صالحها وبأنحس الأتمان ، ونفحت في أن يقف العرب وجه لوجه أمام الأتراك ، ويعملوا على تحطيم الاستراتيجية العثمانية الألمانية في المنطقة ، وفي أن يفتحوا أمام القوات البريطانية منافذ خارج مصر ، في فلسطين ومنها إلى سوريا ، في الوقت الذي كانت فيه هذه القوات العسكرية تلقى

مصاحب جمعة في جنوب العراق . كما أنها عملت على فتح كل منطقة المشرق العربي للاستغلال الاقتصادي البريطاني ، بعد أن مياستها لوضعها تحت إدارة بريطانية ، مباشرة أو غير مباشرة ، وأهم هذه الوسائل هو الرد الذي كتبه السير هنري مكماهون في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ إلى الشريف حسين ، والذي تعهدت فيه بريطانيا بالاعتراف باستقلال العرب ، وبتأييده داخل المنطقة والحدود التي حددها الشريف ، باستثناء بعض أجزاء من آسيا الصغرى وسوريا ، ولقد اشتمل هذا التعهد على تحفظ آخر يخص بعض الأجزاء التي تقع داخل المنطقة والتي ترتبط بها بريطانيا باتفاقيات عقدتها مع بعض الرؤساء والشيوخ . ووضع البريطانيون في مذكرتهم هذه أربع نقاط أخرى كانت أولها ضمان من إنجلترا ضد الاعتداء على الأماكن المقدسة ، والثانية استعداد بريطانيا لمعاونة العرب على إقامة نظام إداري لدولتهم المقبلة ، والثالثة تنص على أن العرب أن يلتجئوا إلا لبريطانيا عندما يشعرون في استعداد المستشارين والموظفين الأجانب ، والرابعة تشير إلى مصالح بريطانيا بنوع خاص في العراق ، وضرورة إقامة إدارة في كل من ولايتي البصرة وبغداد بشكل يتفق عليه فيما بعد ، ولكن على أساس تعاون بين العرب والبريطانيين ، في إدارة هذه الأجزاء من الدولة العربية (١) .

واستغلت بريطانيا مراكزها الاستعمارية في مصر لكي تغير وجه العالم العربي ودفعت بالعرب دفعا إلى الثورة وأفادت قبل غيرها من هذه الثورة . وحتى الوعود والمواد التي قدتها لحلفائها العرب حدثت بها ، فاتفقت من ناحية مع فرنسا — في اتفاقية سايكس بيكو — على تقسيم أراضي الهلال الخصيب فيما بينهما ، وعلى إنشاء إدارة دواية في فلسطين ، وكان هذا الاتفاق يتعارض كل التعارض مع وجودها لرجال الثورة العربية ، واتفقت من ناحية ثانية مع ممثلي اليهود على

(١) أنظر : الثورة العربية . المؤلف . دار المعرفة . ١٩٩٠ . ص ١٤٥ - ١٦٠ .

الإشياء وهن قوى لهم في فلسطين . وضربت لذلك العرب بكل معسكر الحلفاء من ناحية ، وضربتهم بالصهيونية العالمية مؤيدة بالرأسمالية المتعصبة من ناحية أخرى ، بعد أن كانت قد انتهكت قوام في حربهم ضد الاتراك . وأفادت من كل ذلك من مراكزها في القاهرة ، وتقدمت لإحراز النصر العسكري ، بعد أن كانت القوات العربية قد مهدت لها الطريق .

٣ - العمليات الحربية :

كان من واجب تركيا عند إعلان الحرب العالمية الأولى أن تقوم بدورها لشغل الحلفاء بعيداً عن العالم العربي والإسلامي ، وأن تحاول تدمير ذلك الرباط المعنوي والروحي الذي يربط بين سكان المنطقة ، وتحاول إخراج المحتلين الأجانب وكانت بطاقتها الدعائية هي الدفاع عن أرض الإسلام وضرورة تحرير بلاده ، واستندت إلى بعض المساعدات الفنية والعسكرية الألمانية ، مما جعل سياستها تسير في توافق مع سياسة الدولة الأخيرة .

وقوبحت الدولة العثمانية بمجيء حملة بريطانية إلى الخليج العربي بمجرد إعلان الحرب ، ونزلت هذه الحملة في الكويت ، وفي فاو ، في جنوب العراق ، وكانت تهدف السير شمالاً فاصده البصرة في بغداد . ثم جاء تغيير الوضع الدولي والقانونية لمصر . بإعلان الحماية البريطانية عليها ، وعزل الحديدي وتعيين السلطان حسين كامل . ورأت الدولة العثمانية أن بريطانيا تستعمل موافقها في القاهرة والسودان وهدن والخليج العربي للقضاء عليها ، واحتلال أراضيها ، فاعتمدت الدولة العثمانية على جيوشها الموجودة في العراق والشام ، وقواتها الموجودة في الحجاز ، لكي تقاوم بها هذه العملية ؛ واستندت إلى الثورات الإسلامية وحركات التحرير العربي الموجودة في الصومال وفي ليبيا وفي دارفور ، لكي تقوم بهجوم مضاد ، هدفت من وراءه في شرق إفريقيا قيام تعاون بين مهدي الصومال — محمد بن عبد الله حسن —

والقوات العثمانية في اليمن لضرب عدن ، وتعاون بين هذا المجاهد وبين القوات الألمانية الموجودة في تنجانيقا ، لضرب القواعد البريطانية في زنجبار وكينيا ، أما في السودان فقد هدفت إلى قيام حركة توجه أنظار القوات البريطانية الموجودة فيه صوب الغرب ، صوب الفاشر عاصمة دارفور . وكانت أهم عملية من هذه العمليات هي تكتيل القوى المكافحة في شمال إفريقيا بقيادة السيد أحمد الشريف السنوسي ، لكي يهجم على حدود مصر الغربية ، في الوقت الذي تتقدم فيه قوات الجيش الرابع العثماني بقيادة جمال باشا صوب حدود مصر الشرقية ، ثم في سيناء ، لكي تصل إلى القناة ومنها إلى القاهرة . إن هذه العمليات الحربية كانت تحتاج إلى تنظيم وتدريب ، أي إلى خبرة فنية عسكرية ، كما كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر ، وتحتاج إلى الإمداد والتموين والأموال للإنفاق عليها . وبذلك الدولة العثمانية ما في وسعها ، وبدأت أولى العمليات الهامة ، بل أهمها ، بتقديم الجيش الرابع في سيناء .

كان جمال باشا رجلاً من رجال الجامعة الإسلامية ، وكان يؤمن برسالة هي ضرورة بعكس كليل العالم الإسلامي لكي يتمكن من التحرر من الاستعمار . وجه الرجل صعوبات جمة في سوريا بمجرد وصوله إليها واستلامه زمام الأمر فيها . عرف بوجود حركة عربية تعمل على فصل الشام والعراق وجريدة العرب عن جسد الدولة ، وحين وقعت في أيديه أرشيفات القنصلية الفرنسية في بيروت ، عرف الصلات التي كانت تربط رجال العربية في سوريا بالدولة الفرنسية ، أطمعها الاستعمارية غير عاقبة في المنطقة كان من حقه — كرجل دولة ، وفي مدة الحرب — أن يعامل المتهمين العرب في هذه القضية بالخيانة العظمى ، نتيجة لصلاتهم بالأعداء . ولكنه أرجأ البس في القضية ، وحاول بذلك أن يصفى النفوس ويكتل الجهود في سبيل وحدة الدولة ، وفي ظل الوحدة الإسلامية . ثم استعد بعد ذلك لحملته الشهيرة على قناة السويس .

وكان التموين هريزاً في سوريا في ذلك الوقت ، ربهات فصول الجفاف وقلة
الأمطار لكي تؤثر على محصول القمح . وانتظر جمال باشا بنارغ الصبر وصول
الجمال اللازمة للعملة . من ابن الرشيد الذي كان مشغولاً أمام عهد العزيز آل سعود
في نجد ، ومن الشريف حسين بن علي في الحجاز ، وهو الذي كان يظهر استعداد
لمعارضة الدولة ، في الوقت الذي كان يعمل فيه فعلاً على عدم تقديم هذه المعونة ،
وكان فوق ذلك قد بدأ في مراسلاته مع المندوب السامي البريطاني في القاهرة .
ورغم ذلك تقدمت الحملة التركية من فلسطين واحتلت العريش واجتازت شبه
جزير سيناء ووصلت إلى خفاف القناة عند موقع طوسون . ورغم أن بريطانيا
كانت قد ادعت عند إعلانها الحماية على مصر أن واجب الدفاع عن البلاد يقع
على كاملها ، إلا أنها استغلت قوات الجيش المصري والمدفعية المصرية لهذا
التهجم ، في الوقت الذي بدأ فيه الأتراك في إقامة جسر يعبرون عليه القناة .
وفشل الأتراك في الموقعة واضطروا إلى الانسحاب تاركين وراءهم بعض الوحدات
لكي تعمل على مراقبة تعقب القوات البريطانية وقوات المجاعة المصرية . وظهر جلياً
أن بريطانيا تستغل القوات المصرية لوضعها في الخط الأول من المعركة ، وكأنها
من قوات المستعمرات .

أما العملية الثانية فقد بدأت في صحراء مصر الغربية ؛ ذلك أن تركيا قد اتصلت
بالسيد أحمد الشريف السنوسي . وعينه نائباً للسلطان في شمال إفريقية . وطلب
منه الاستعداد للهجوم على مصر ، وتخليصها من البريطانيين ، وقدمت له بعض
المعونات الفنية والعسكرية والمالية ، وإن كانت بسيطة . ولم تكن هناك صيغة
تفري أبناء شمال إفريقية أكثر من الدعوة للجهاد في سبيل الإسلام . وزحف
قوات السنوسيين ودخلت السلوم ، ثم واصلت زحفها شرقاً . وكانت الدولة
عثمانية قد اتصلت إلى رأي محمد فريد ورجال الحزب الوطني في المنفى ، وعلقت

منهم بأن المصريين سيقومون بقوة رجل واحد ، سيقومون بالثورة ، بمجرد وصول القوات العثمانية الإسلامية من الخارج . وكان هذا الرأي مبالغاً فيه . ذلك أن المصريين كانوا يمثلون في هذه الفترة القسام الرأي ، بل توزيع العاطفة بين مبدئين أساسيين : بين العروبة والإسلام ، بين مصريتهم وعثمانيتهم ، وكان هذا الانقسام واضحاً في نفس الرجل الواحد ، وظهر بين رجال مصر السياسيين ، كما ظهر بين بعض الرجال العسكريين . ففي الوقت الذي وقفت فيه القوات المصرية عند طوسون لتمنع القوات العثمانية من عبور القناة ، نجد رجال الحدود وخفر الواحل في الصحراء الغربية ينضمون علناً ، وبأسلحتهم وذخائرهم ، لقوات السنوسيين . إنضم اليوزباشى محمد صالح حرب إلى قوات السيد أحمد الشريف ، وأصبح لواء مسئولاً عن أهم جزء في العمليات . إنه ضابط مصرى ، ولكنه يؤمن بضرورة إخراج البريطانيين من البلاد . ولقد استلم نفس التعاميم التي استلمها زميله قائد المدفعية على قناة السويس ، ولكنه نفذ ما ارتضاء لبلاده ولنفسه والتاريخ .

وبلغت هذه القوات ثمانية عشرة ألفاً من الرجال ، وكانت تموزهم المؤن والذخائر والتكوين والأموال ، بل حتى المياه في الصحراء ، ولكنهم تمكنوا من احتلال الواحات البحرية والفرافرة والداخلية ، وأشرقوا على دخول وادى النيل من الفيوم . ولقد انضم إليهم عربان الصحراء الغربية وأشرقوا على النجاح . ولكن بريطانيا امتدت إلى إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في القاهرة ، لكي تدفع هذا الهجوم بعيداً ، وبأسلحة الجيش المصرى كذلك . وتكاثفت هنا العوامل الجوية والاقتصادية وسوء التكوين وضعف أسلحة السنوسيين لكي تنتهى العملية في صالح القوات البريطانية ، وقوات الجيش المصرى التابعة لها .

أما العملية الثالثة فقد وقعت في غرب السودان حين خشيت السلطات

البريطانية الموجودة فيه من هجوم يشنه عليها على دينار ، سلطان دارفور . وكانت بريطانيا تستغل القوات المصرية الموجودة في السودان في خط النار الأول ، استغلتهم حين أرسلت الطوبجية من بور سودان إلى جدة لمساعدة الشريف حسين بن علي في ثورته ، واستغلتهم حين أرسلت المجانة مع المدفعية غربا صوب الفاشر ثم قضاء على قوة سلطان دارفور سنة ١٩١٦ . وثبت من ذلك أن بريطانيا تستغل قوات الجيش المصري في عمليات الدفاع عن مصر ، رغم تعهد ما رسمياً بالقيام بهذا العمل ؛ بل لقد قامت باستغلال القوات المصرية في عمليات هجومية ، وخارج نطاق الأراضي التي كانت خاضعة لسلطة الدولة الفعلية .

٤ - الاستغلال :

وكانت بريطانيا قد صممت منذ إعلان الحرب العالمية الأولى على استغلال كل موارد مصر وإمكانياتها . الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية والمعنوية ، للوصول إلى أهدافها ، وبسط سلطانها على منطقة الشرق الأوسط .
فن الناحية الاستراتيجية أصبحت مصر قاعدة بريطانية هامة ، بل مركزاً من أهم مراكز الامبراطورية البريطانية في مدة الحرب . فالقيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط تقيم في القاهرة ، وجندي جنوب افريقية ووسطها والهند وأستراليا ونيوزيلندا يملأون السرايا ، وفي القاهرة ترسم الخطط ، ومن القاهرة تصدر الأوامر لتنفيذ السياسات . وفرضت بريطانيا نفسها على الأراضي المصرية والمواني المصرية ، المياه الإقليمية المصرية وقناة السويس ؛ فجندي الامبراطورية يملأون المدن في معسكراتهم مبعوثين في السرايا والمواني ، لا تعمل إلا لخدمة جهود ذات تحرب البريطانية ، وتقطع الأسطول البريطاني تستغل السويس والاسكندرية وبور سعيد للتموين بالمياه والماكولات : وحتى قناة السويس وتغير هيادها الدولي ، نتيجة لسيطرة السلطة العسكرية البريطانية على إدارتها

في مسدة الحرب ، ونتيجة لوجود معسكرات بريطانية على شواطئها ، ونتيجة لوضعها في خدمة بريطانيا والامانة دون نقاش .

أما من الناحية الاقتصادية فقد أخذت السلطات البريطانية في الاستيلاء على الدواب اللازمة لها . فلم يبق على جمال أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والبنون وعلف المواشي ، فإنها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخسة حددتها قسم مراقبة التموين ، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضروري وعلف مواشيهم ، وكذلك استولت على معظم الأشجار لتقتنع بأخشابها . هذا إلى أن مصر قد اضطرت إلى إنقاص مساحة الأراضي المنزرعة قطعاً لزيادة مساحة الأراضي المنتجة للحبوب ، وذلك لتكوين الجيوش المتدفقة على مصر ، أو في ميادين القتال ، (١) .

وأما من الناحية البشرية فقد عملت السلطات البريطانية في مصر على جمع أكبر عدد ممكن من العمال والفلاحين قسراً وأرسلتهم للعمل في سيناء والعراق وفلسطين ، بل وأرسلتهم إلى الدردنيل وإلى حوض الرون للعمل في خدمة جيوش دول الوفاق . وأدعت بريطانيا أنهم من المتطوعين ، ولكنها أكرهتهم على الخدمة لديها ، فأخذتهم عن طريق التحنيد . واضطرت الحكومة المصرية إلى تنفيذ الأوامر البريطانية ، عمل المديرون والعمد على جمع الرجال ، وظهر في هذه العملية استغلال السلطة ، إذ لم يفلت منها من أبناء الشعب إلا من دفع الرشوى . وكان حكماً خاضعاً فاشلاً ، ووضع نفسه في خدمة الاستعمار ، ودفعت مصر الثمن . وبلغ عدد العمال والفلاحين والمجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة حتى نهاية تلك الحرب نيفاً ومليون عامل ، مات كثير منهم ، وكانوا هروناً

(١) عبد الرحمن الرافعي . ثورة سنة ١٩١٩ من مكتبة النهضة . الجزء الأول ، ص ٣١ .

كبيراً لانجلترا في إدراكها النصر ، (١) .

ولقد اعترفت بريطانيا بذلك ، بأن الشعب المصري قد تحمل الضريبة الباذخة من التكاليف والقيود التي اقتضتها تلك الحرب ، وبأن الخدمات التي أدائها قبلى العمال المصريين لا يمكن تقييمها بشئ ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين . واستغلت السلطات البريطانية رديف الجيش المصري واستخدمته في الأعمال الحربية ، وحينما حاولوا الرد ، وقاموا بمظاهر أمام عابدين في آخر يناير سنة ١٩١٦ قامت الحكومة المصرية نفسها بالقضاء على حركتهم ، وأوقفت أمامهم قوات فرسان الشرطة وبلوكات النظام وأجبرتهم ، هي نفسها ، على خدمة الامبراطورية البريطانية ، بعد أن سالت دعاء المصريين بأسلحة المصريين . ولولا هذا الاستغلال البشري الكامل لإمكانات مصر لما تمكنت حملة الجنرال اللنبي من اجتياز سيناء على طرق ممبدة وتصل إلى فلسطين . لقد أنشأ المصريون الطرق في سيناء ، وأقاموا خطوط البرق والتليفون وأشأوا التحصينات ، وهدوا الأحجار والأشواك ، وأعدوا المياه والأقوات والمواقع الحربية لجىء قوات الامبراطورية البريطانية ، وسهرها ودخلوها فلسطين .

أما من الناحية المعنوية فنجد أن دار المندوب السامى البريطانى في القاهرة . كانت هي المركز الذى شجع الشريف حسين بن على على القيام بشروته ضد الدولة العثمانية واحداً لإياه بالاعتراف باستقلال الدولة العربية الناشئة . ومن القاهرة . بدأت الخيوط لهذه الحركة التي ضربت المسلمين بالعرب في أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولصالح الحلفاء ، وهم الأعداء المستعمرين .

وكان استغلال بريطانيا للإمكانات الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية

والمعنوية لمصر في أثناء الحرب العالمية الأولى كاملاً ، وكان سبباً أساسياً لوصول
بريطانيا إلى النصر : ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض في السياسة البريطانية
وظهر نكشها ليهودها ووعودها . وكانت عملية قاسية لمدة أربع سنوات كاملة ،
كبت فيها الأصوات ، وحبست فيها المشاعر ، وأدت إلى الثورة . الثورة
المصرية سنة ١٩١٩ .

الفصل الثامن عشر

ثورة ١٩١٩

تأثرت مصر بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فترة الحرب العالمية، الأولى، كما تأثرت بأحداث هذه الحرب، وبالتكتل والآراء الجديدة التي ظهرت في العالم، مما هياها القيام بالثورة في سنة ١٩١٩. ونشبت هذه الثورة نتيجة لأسباب وعوامل أثرت في كيان البلاد، وبنائها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وسارت هذه الثورة وفق إمكانيات المسكر الوطني، وفي توافق مع المؤثرات الأجنبية والدخيلة.

١ - الأسباب :

تنقسم أسباب ثورة سنة ١٩١٩ إلى أسباب اقتصادية، وهي أكثرها أهمية، وأسباب إجتماعية وأسباب سياسية.

وحاول بعض الكتاب أن يفسروا ثورة سنة ١٩١٩ بأنها جاءت نتيجة لازدهار إقتصادي، واستنتجوا من ذلك عكسيتين بأن من خصائص مصر وشعبها أن يرفعوا الأصوات كلما تحسنت أحوالهم وينكثوا على نفوسهم كلما اشتدت الضائقة وزاد الكبت. بل لقد استغل عدد من الكتاب المستعمرين هذه النظرية في إثبات أن سيادة الأمن والنظام في مصر يتطلب كبت الأهالي وإجبارهم على المعية في ظروف صعبة. والواقع أن هذا الاتجاه عكس. ومعرض ولا يثبت أمام برهان. فلقد ساءت ظروف مصر وتدهورت حالها تدهوراً سريعاً من الناحية الاقتصادية، مما أدى إلى تغير جذري في البناء الاقتصادي، وبالتالي الاجتماعي للبلاد وأجبرها على الثورة. وواقف ترعرعت المصالح والمرافق

المالية والاقتصادية لبريطانيا في مصر منذ احتلالها للبلاد ، وزاد عدد الشركات والمصانع بشكل نافس به رأس المال الاجنبي رأس المال الوطني الناهض في عملياته . ومع إعلان الحرب انخفضت أسعار القطن إلى النصف ، فن أربعة جنيهات بلغ ثمن القنطار عشرة ريالات ، وأدى ذلك إلى ضيق الفلاحين . من ملاك ومزارعين . وتوقفت البنوك عن عملية التسليف على القطن ، بل واشتدت في طلب أقساط الديون والسلفيات الأخيرة ، في الوقت الذي عملت فيه الحكومة على تنظيم الاسراع في دفع الضرائب ، وأدى ذلك إلى إجبار عدد من المزارعين على بيع أقطابهم بثمان بحدس ١٢٠ قرش للقنطار حتى يتمكنوا من دفع الضرائب ، ومن دفع أقساط الديون والسلفيات السابقة . وساعد على التدهور المالي حاجة بريطانيا إلى الذهب ، في الوقت الذي أخذ فيه البنك الأهلي المصري . وهو بنك أجنبي في هذه الفترة ، في إصدار أوراق البنكنوت ، سمحت له الحكومة المصرية مرخصة ، على أن يصدر لندن النظام الذهبي اللازم لعملية الإصدار ، والذي كان من الواجب ألا يقل عن نصف قيمة أوراق العملة المطبوعة . وأدى ذلك إلى تسهيل عملية ارتفاع أسعار السلع ، نتيجة لتدهور قيمة العملة المطبوعة . ومع سبائك الذهب التي خرجت من البلاد خرجت كمية كبيرة من الحلل والمصاغ الذي اضطر الأهالي إلى بيعه لأداء الاموال الامهرية وطاوت الحكومة في هذه العملية ، عملية شراء الحلل والمصاغ من الأهالي ، بالسعر الرسمي ، على أن تخصم من قيمتها ما على الأهالي من ضرائب ، وتسليم ما يتبقى من الثمن ، ولكن بأوراق البنكنوت . وأقلعت البورصة بالاسكندرية دون تحديد سر أدنى للقطن ، فانفتح الباب على مصراعيه للمواهب والبنوك العقارية ومصدرى الأقطان ، وجلبهم من الأجانب ، لكي يتفرسوا في السوق وفي المنتج ، في عمليات تحديد الأسعار والسلف الجبرية القصيرة الأجل . والرهن

وبيع العقار أو الاستيلاء واشتركت الحكومة في كل هذه العمليات، وكان دورها هو تنفيذ رغبة الدولة صاحبة السلطان ، وضمان امتيازات رعاياها ومصالحهم في مصر . واستتوات السلطات البريطانية على ما يارزها من منتجات زراعية ودواب بالسعر التي قرأضيه هي ، وكان على المصريين أن ينفذوا وبطيعوا ويسالموا، وإلا فهناك الحكومة المصرية لكي تجبرهم على الطاعة . وأمر ذلك على الزراعة . وعلى رسائل النقل في وقت زاد فيه إنخفاض القيمة الشرائية نتيجة لإصدار أوراق البنكنوت ، ونتيجة لإغراق السوق المصرية بكمية كبيرة من العملة ، هي روائب ضباط وجنود الاحتلال والقوات البريطانية المحاربة في الشرق الأوسط . حقيقة أن الحكومة المصرية قد حاولت معالجة الأوضاع وذلك بمنح علاوة للفلاح للموظفين ، ولكن الموظفين كانوا يمثلون قطاعاً صغيراً من قطاعات الشعب ، كما أن هذه العلاوة ساعدت على زيادة ارتفاع الائتمان في السوق ، وصحبها ارتفاع أسعار النقل والمأكولات. واستمر ارتفاع الأسعار ارتفاعاً هائلاً يسبق له مثل من قبل ، ولا سيما أسعار الحاجيات كالخبوب والأقمشة والوقود، فتثقلت وطأها على الفقراء، لاسيما وأن أجورهم لم تكن لتكفي النفقات التي يقتضيها غلاء المعيشة، وفي الوقت الذي كانوا يرون فيه عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب يجمعون الثروات الكبيرة وانخفضت مساحة الأراضي المزروعة قطعاً لكي تسمح بزيادة إنتاج القمح، القوات الأساسية للبلاد، وجاء ذلك على حساب المحصول الزراعي الأول لمصر . إن هذه التغيرات الاقتصادية كانت هي الأسباب الفعالة، بل للجنود الرئيسية، لتحرك الشعب وقيامه بثورته ، خاصة وقد أضيفت إليها عوامل وأسباب اجتماعية وسياسية .

وكانت ظروف الحرب العالمية قد ساعدت على زيادة نمو المجتمع وتطلعه إلى مثل عليا جديدة. ذلك أن انتشار التعليم والاحتكاك بالأجانب وشاهدة الصراع

الدول قد ساعد على فتح الأفق ، وصحب ذلك نهضة علمية وأدبية وصحفية ، وبدأت النهضة النسائية في الظهور . وساعدت هذه العوامل على اشتداد التبرم بالنظم الاستبدادية ، وبالتحكم الاستعماري ، ومطلع العالم إلى أوضاع إنسانية ، بعد ما قاساه في الحرب .

ولقد قام الأدباء والشعراء بدورهم في تأييد الحركة الوطنية . وغزوها بقصائدهم ومقالاتهم وبدأوا في الأشادة بأجساد البلاد وضرورة استعادتها مكائنها اللاتقة بها ، ونهيا المجتمع ، وعلى رأسه المثقفين ، لتغيزات أكثر إنسانية ، وأصلح لروح العصر . وبدأ الموظفون والفلاحون في الشعور بمصريتهم ، وبشخصيتهم المنفصلة تماما عن الدولة العثمانية . بل والتميزة عن بقية الأقاليم العربية . وكان هذا نتيجة لعزلة مصر وقطعها معظم صلاتها ، نتيجة الظروف الحربية ، مع جيرانها . وساعدت بريطانيا على ذلك سياسيا بإعلانها الحماية . والمهم هو أن المجتمع ، في مصر قد بدأ في الشعور بخصائصه وبميزاته المصرية ، وإن كانت اقليمية . ومع التطورات الاقتصادية ، وانشغال رجال السلطات البريطانية في عمليات حربية واسعة في الشرق الأدنى واد شعور عدد كبير من الأجانب ووجهاء البلاد بضرورة مساهمتهم في تسيير شئون بلادهم ، والسهر على رأس المجتمع المتزايد في النمو وشعر المصريون من الطبقات الشعبية ، من العمال غير الماهرة ومن الفلاحين ، بأن عبأ ثقيلا يقع على كواهلهم ، لا القيام بالأعمال والانشغال في مصر وحدها ، بل لإطعام قوات الاحتلال البريطانية وجيوش الحلفاء المحاربة في المنطقة . علاوة على إنشاء الطرق ومد خطوط البرق وبناء الموانئ الحربية لها في كل مكان .

شعر المصري بأنه يدفع ضريبة كبيرة وأنه يمكنه أن يعمل على إنشاء بلاده ، وشعر كذلك بأن بريطانيا لا يمكنها أن تستغنى عنه . وهذا التطور الفكري

جعل المصريين يعتزون بشخصيتهم وثقافتهم وسواعدهم ومنتجات بلادهم ويشعرون بضرورة إعراف بريطانيا بحقوقهم المشروعة تحت الشمس .
وأما من الناحية السياسية فقد تمسكت مصر بمصريتها منذ إعلان الحرب ، وأصرّت بريطانيا عند إعلان حمايتها على البلاد على هذه الصفة ، وقبلها رشدي باشا لإعادة تشكيل الوزارة وتصريف أمور البلاد ، وكذلك الحال مع السلطان حسين كامل والسلطان أحمد فؤاد . وكان إنفصال مصر دولياً وقانونياً يستتبع الاعتزاز بالشخصية الإقليمية . وأفرطت بريطانيا والقوى الرجعية الداخلية في الاعتزاز بهذه الوضعية الإقليمية ، وإنمائها في قلوب وعقول المصريين ، حتى يسايروا مخططات السياسة الامبراطورية البريطانية الجديدة من ناحية ، ويحافظوا على مصالحهم وإمтиازاتهم من ناحية ثانية. ولذلك فإن الشكل العام للثورة سيكون لونه مصرياً قبل كل شيء .

وكان الشعب المصري قد عانى من الإحتلال الأجنبي، منذ سنة ١٨٨٢ وبلغت به الحالة مرحلة التذمر ، خاصة وأنه قد بدأ في الشعور بضرورة العيش في ظل الكرامة والاستقلال . وشهدت مصر توطيد أقدام بريطانيا في البلاد وتغلغلها في شؤون الحكومة ، كما شهدت تحكمها وعادلاتها فصل السودان عن مصر ، والاستمرار في استغلال القناة . وقامت البلاد من الكبت والضغط ووقف المناصب الكبرى على الأجانب والغاء مجلس النواب وإبطال النظام الدستوري على مر السنين . وكم من وعد قطعه بريطانيا على نفسها بالجلء عن مصر قد بقي دون تنفيذ . بل نجد على العكس من ذلك أن بريطانيا قد فرضت الحماية على البلاد وساء مركز مصر السياسي وكبتت الحياة السياسية وأجبرت العناصر الوطنية على الخروج من البلاد. ورغم أن مظاهر الضغط والتذمر بقيت مكبوتة طوال سنتين الحرب، نتيجة لإعلان الأحكام العرفية ، إلا أنها ظلت مشتعلة في قلوب الوطنيين

وساعد هذا الكبت على تقريب ساعة الانفجار ، وفي أول وقت ، وزيادة ضغط خروج البخار من أول ثقب يظهر في الإناء .

وحاولت بريطانيا أن تعمل بعد نهاية الحرب على استمرار وضعية الحماية، غير أن ذلك كان يتعارض مع الأمن القومي والسياسية للمصريين .

وشعر المصريون بأنهم قد ضحوا في حملات فلسطين وسوريا والعراق ، وفي مناطق الهردييل وجنوب فرنسا. شعروا أن بريطانيا قد استغلتهم واستغلت مواردهم، وشعروا بأن بريطانيا تحاول الاحتفاظ بهم في وضع هو وضع المحميات والمستعمرات .

وشعر المصريون بالظلم التي قاساها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية ، وشعروا بكبت أنفاسهم بالأحكام العرفية وبالرقابة، وبمنع الاجتماعات، وبالاقتالات وإصدار الأحكام بالسجن والنفي . وشعروا بأن بلادهم قد رزحت طويلا تحت أحذية الاحتلال يمشون فيها فسادا ويعتدون على الشرف وخاصة في فترة الحرب التي استلزمه فتح دور الشراب ودير الفساد في كل مكان أنها ظروف استثنائية ، ولكن المصريين شعروا ، وكان شعورهم منطقيا ، بضرورة إنهاء هذه الأوضاع مع نهاية الظروف الاستثنائية ، لنهاية الحرب . لقد أساء البريطانيون معاملة الممال المصريين، كانوا يستولون عليهم للخدمة والعمل بشكل لا يتفق مع الكرامة الانسانية، وكانوا يربطونهم بالحبال، وينقلونهم في قطارات البضائع، وفي العربات المخصصة لنقل البهائم، ولم يكن المصري أن يحتاج إذان أحذية الجنود البريطانية كانت سريفة في ركلها إن لم يتطلب الأمر ضربة بمؤخرة البنادق لقد اعترف أكثر من مؤرخ وكاتب بأن سوء معاملة البريطانيين للمصريين كانت سبباً رئيسياً في نشوب الثورة وكان المصريون يعتزون بشعورهم وبما كانتهم بين بلاد الشرق بل والغرب، فصرهم منبع الحضارة ووطن المدينة ومصر قد كلفت ضد الاستعمار منذ العصور الوسطى، وبشكل واضح منذ مجيء حملة

الجنرال بوناپرت . والحركة الوطنية في مصر كانت في نمو دائم ، وقامت بتسجيل نقطة هامة لها في أثناء القرن التاسع عشر ، بل لقد قامت الثورات الوطنية . المكافحة بقيادة أحمد عرابي واستمر نمو الحركة الوطنية مع الحزب الوطني ، مع مصطفى كامل ومع محمد فريد . فهاهنا يقبل المصريون هذه الوضعية الجديدة لمدة طويلة . خاصة وإن ظروف ونظريات وحركات جديدة كانت قد ظهرت في ذلك الوقت في العالم .

كان الرئيس ويلسون الأمريكي قد أعلن عند اشتراكه في الحرب سنة ١٩١٧ مبادئ هامة إلهمتها كثير من الشعوب دساتير لها وأهدافاً تصل إليها . وكان الدكتور ويلسون . أستاذاً للعلوم السياسية ، بكل ما تشتمل عليه هذه الصفة . من تفكير في الإنسانية ، ووضع مبادئ سليمة وبسيطة في نفس الوقت للعمل بمتضامات بين الأمم والشعوب . وكان إنساناً ومتحرراً قبل كل شيء ، فأعلن ضرورة تعميم مبدأ منرو وتطبيقه على جميع أرجاء العالم ، فليس لامة أن تتركه أخرى عن اتباع سياستها . ولكل شعب حق تقرير سياسته التي يراها مؤدية إلى التقدم ، دون إحراج أو تهديد أو إرهاب ، ولا فرق في ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى . كما أعلن مبادئه الأربعة عشر وأصر على ضرورة إنشاء جمعية للأمم تضمن إستقلال وسلامة أراضي جميع الدول ، الصغير منها والكبير ، وأعلن أن الحرب هي حرب أهداف ، وأن هدفها الرئيسي هو السلم ، الذي يجب أن يقوم على أساس تسوية جميع المشكلات المتعلقة بالأراضي والسيادة والعلاقات السياسية طبقاً لمبدأ القبول والرضى من جانب الشعوب صاحبة الأمر ، لا على أساس المصلحة المادية أو قائمة وتفوذ دولة معينة ، وأعلن نهاية عهد التوسع وبدء عهد يمكن لكل أمة أن تحصل فيه على آمالها وأمايبها القومية . وعلى أساس العدل بالنزعة للشعوب ، والمساواة بين الجنسيات،

وقرر بذلك نهاية إستبعاد الدول القوية للشعوب الضعيفة وإستغلالها لها ،
وضرورة إشترك كل شعب تقرير مصيره .

لقد أصبحت هذه المبادئ بمثابة الدستور للشعوب المكافحة والحركات
الوطنية المناضلة في العالم ، واستتارت روح الإستقلال والحرية في كل مكان ،
وجاءت مطابقة لأبسط قواعد المنطق المتعلقة بمصر .

ان هذه المبادئ والنظريات السياسية عملت على تنمية الشعور الوطني للوصول
إلى الحرية والإستقلال . وجاء ذلك في وقت شهد فيه العالم وقوع ثورة
أكتوبر ، ورأى أهمية الشعوب ، إن صدمت على الوصول إلى أهدافها ، وإن كره
الغاشعون .

وحدث ذلك في الوقت الذي تفرست فيه بريطانيا في مصر ، والذي أدارت
فيه كل أجهزة الدولة وقامت بإستغلالها .

وكانت هذه عملية تهدف إلى إخماد مصر إلى مستوى المستعمرات ، في الوقت
الذي تنتشر فيه النظريات المنحدرة في العالم . وبين عوامل هذا التناقض بين
المبادئ والنظريات ، والسياسة الفعلية لبريطانيا في مصر ، ثم نضج هذه الحركة
الثورية المصرية ، التي أيقنت وأمنت بإمكانية ضرورة الوصول إلى تغيير
أحوال البلاد ، وإرضاء الأمان القومية العزيزة ، وجاء هذا بمجرد نهاية الحرب
حين نهأت الظروف كلها لبحث المشكلات ، ومن أساسها .

٢ - الوفد المصري :

كان قادة البلاد وأعيانها يفكرون ، قبل نهاية الحرب ، في مصير
البلاد ، وفي الموقف الذي يجب عليهم إتخاذة لتحقيق آمانيهم القومية في مؤتمر
الصلح .

وفكر في ذلك زعماء وأعضاء الحزب الوطني ، وكانت نظريتهم تلخص في

كلمتين : الاستقلال والجلاء أى بمعنى آخر إلغاء نظام الحماية مع كل ما يترتب عليه من أرناع سياسية وإدارية ، وخروج القوات البريطانية وقوات جيش الاحتلال من البلاد ، ولقد وصفهم البريطانيون بالتطرف . ولكننا نلاحظ أن موقفهم قد تغير من التمسك برباط الدولة العثمانية ، إلى ضرورة الحصول على الاستقلال التام ، ما دامت الدولة العثمانية قد انتهت أو أنهى عليها . وفكر في ذلك رجال حزب الأمة ورجال الجمعية التشريعية وعلى رأسهم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى . وكانوا جميعاً من رجال الجمعية التشريعية وعملوا على إسماع « صوت الأمة » كممثلين لها إلى رأى العام العالمى وإلى الحكومة البريطانية وإلى مؤتمر الصلح فى فرساي . ولكنهم ساروا فى طريقهم على أساس المفاوضة للحصول على الاستقلال السياسى ، بمعنى أنهم سيطلبون ، من ممثلى بريطانيا فى مصر ، السماح لهم بالسفر للخارج لكي يعرضوا وجهة نظر الأمة ، ويرجعون من بريطانيا التكرم بالمرافقة على إرضاء هذه الأمانى المشروعة ولذلك فإنهم كانوا أكثر اعتدالاً من رجال الحزب الوطنى ، ويمكننا أن نقول بدون كبير خطأ أنهم كانوا متألفين أكثر من رجال الحزب الوطنى داخل حدود الشخصية المصرية ، ، أو بمعنى آخر أنهم ساروا طبقاً لخطوط هذه القومية الإقليمية التى نهجت بريطانيا فى غربها فى نفوس المصريين ، وفى فرضها نهجاً لهم يسرون عليه . ولقد فكر كذلك بعض الأمراء ، وخاصة عمر طوسون فى ضرورة اتخاذ موقف حازم موحد يقفه المصريون تجاه البريطانيين مع نهاية الحرب . ولم تكن هذه الفكرة بعيدة عن رأس السلطان أحمد فؤاد ولا عن رأس حسين رشدى باشا رئيس الوزراء . ونلاحظ أن هذه المجموعة الثانية كانت تهدف الوصول إلى وضعيه دولية ممتازة للبلاد ، وما دامت البلاد خاضعة لهم ، وهم على رأسها . فامتقلاها استقلال لهم وإطلاقاً لأيديهم فى الشؤون السياسية ، وكذلك الاقتصادية .

وهلينا أن نقول بأن أول من فكر في تأليف وفد للطالبة بمحقوق مصر في مؤتمر الصلح هو الأمير عمر طوسون وعرض الفكرة على سعد زغلول . وكانت وضعية الأمير تسمح له برأس مثل هذا الوفد، ولكنها كانت تخيف من ناحية أخرى أحمد فؤاد ، الذي لم يكن يرغب في نزول أقربائه إلى ميدان السياسة العملية . وهذه الوضعية الخاصة لعمر طوسون وعلاقته بالذات بالمتربع على أريكة الحكم هي التي أملت على سعد زغلول أن يقوم بالعملية دون الالتجاء إليه ، ودون ضمه إلى صفوف الحركة، ولكن سعد زغلول اعتمد من ناحية ثانية على حسين رشدي باشا رئيس الوزراء ورجل السلطان ، حتى يسانده في هذه المهمة ، ويظهر أمام الرأي العام المصري مدى تحكم سلطات الاحتلال البريطانية في الحركة الوطنية المصرية .

ولذلك فإن هذه الحركة ستحاول من أول أمرها أن تحصل عن رضا السلطان ، أو على الأقل موافقة رئيس الوزراء الضمنية على أساليبها ، وستفادي بذلك خطأ الزعيم أحمد عرابي حين أشهر سيفه في ساحة عابدين مطالباً بمحقوق الشعب وتلاحظ كذلك أن حركة الوفد المصري قد عملت على أن تسهر حسب قواعد دستورية ، قواعد أساسية متحررة ، ومكتلة الشعب بطبقاته وطوائفه كتلة واحدة ، تحت ظل الحاكم الشرعي ، لكي تقف بهم ، وببنفس التشكيل الإجتماعي الإقتصادي للمجتمع المصري ، وجهها لوجه أما قوات الإستعمار . وتفادي بذلك سعد زغلول وصحبه تلك المرحلة الثورية الخطيرة التي بلغها الزعيم أحمد عرابي في أواخر سنة ١٨٨١ وأوائل سنة ١٨٨٢ حين انقسم المعسكر الوطني إلى ثلاث قوى : - يمين إسلامي ، ووسط دستوري ويساري ثوري شعبي ، تفادي سعد زغلول وصحبه هذا التباور الثوري وأصبحت حركتهم تجمع الأمة بأسرها ؛ ولذلك فإن درجته الثورية كانت أقل في سنة ١٩١٩ منها في ذلك الجناح الأيسر الثوري بقيادة البطل أحمد عرابي ، ولكنهم نجحوا سياسياً في سنة

الثغرات أما كل تدخل سياسي بريطاني بين صفوف الأمة ، وأظهروا الموقف متبلورا تمام التبلور من الناحية السياسية بين مصريين ومستعمرين محتلين .

وساعدت نشأت رجال الحزب الوطني في أوروبا في أثناء الحرب العالمية الأولى على ظهور قيادة وطنية جديدة في الميدان ، كما ساعد انهيار الدولة العثمانية على خروج القيادة الجديدة في هذا الشكل الجديد الذي يتمشى مع مقتضيات العصر .

وتقدم سعد زغلول ، وهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ في تبادل الرأي مع زملائه وأعيان البلاد ، لتكوين جماعة ترفع صوت مصر وتطالب بحقوقها وكانت الجمعية التشريعية هي الهيئة شبه النيابية الموجودة في البلاد ، ولذلك فيمكننا اعتبار سعد زغلول أصدق من يمشي الرغبات الوطنية من بين نواب الأمة ، واتفق مع عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي على أن يطلبوا مقابلة مع المندوب السامي البريطاني ، وينجحت ، وكان هذا الطلب وفقاً لرغبات حسين رشدي باشا رئيس الوزراء . وتقابلوا معه بالفعل يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وشرحوا له ضرورة إنهاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات والوصول إلى أمان البلاد المشروعة . ورغم إدعاء دوينجت ، بأن ظروف الحرب هي التي قد عملت على تخويل هذه السلطات للقائد العام للقوات البريطانية ، إلا أن الحرب كانت قد انتهت وكان من حق المصريين أن يقلقوا على مستقبلهم ويتفاهموا فيه مع الحكومة البريطانية . وشعر المندوب السامي البريطاني في هذه المقابلة أن المصريين يرغبون في أن يكونوا أصدقاء للبريطانيين ، صداقة الحر للحر . فهم أنهم يرغبون في الوصول بمصر إلى مرحلة الإستقلال . ذلك أن سعد زغلول قد ذكر له أنه إذا ما ساعدت بريطانيا مصر في الحصول على الإستقلال التام فإنهم يعطونها ضمانات معقولة بعدم تمكين أي دولة من إستقلال مصر ، أو المساس بمصلحة بريطانيا فيها ، وذلك بإعطاء بريطانيا ضمان بشأن طريق الهند وقناة السويس ، وبأن يجمعوا لها ذرر غيرها حتى الإحتلال عند الاقتضاء ، ومخالفتها ، وتقديم ما تستلزمه هذه المحالفة من جنود

واستعد سعد زغلول بعد هذه المقابلة لتأليف الوفد وكان بهذه العملية على وفاق مع حسين رشدي الذي كان قد قام من ناحيته باستئذان أحمد فؤاد في السفر إلى لندن هو وعدلى باشا ، كوفد رسمي للمشاركة في شرح وجهة نظر الحكومة المصرية لوزارة الخارجية البريطانية . وقرر سعد زغلول تأليف هيئة تسمى الوفد المصري تعمل على المطالبة باستقلال البلاد وعمل على أن يحصل لهذه الهيئة على توكيلات من الامة تسمح لها بالقيام بهذه المهمة . وتألف الوفد من الاعضاء الثلاث السابقين ومعهم محمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي ومحمد علي علوبة ، وحددوا مهمتهم بالسعى بالطرق السلمية المشروعة ، للوصول إلى استقلال مصر إستقلالاً تاماً . واستعد كل من القصر والوزارة والوفد ، وأعضاؤه من الجمعية التشريعية ووجهاء البلاد لكي يسيروا كراس حربة ، أوقمة هرم ، قاعدته الامة أو الشعب ، وبنفس التشكيل القائم بالفعل ، زاحفين على سلطات الحماية والاحتلال ، مطالبين بالوصول إلى الاماني القومية ، إلى إستقلال البلاد .

وكاد سعد زغلول يغضب من تدخل أعضاء الحزب الوطني ، ومن مطالبتهم بضرورة التمسك بمبدأ الجلاء التام وبمبدأ وحدة وادي النيل . ولكنه وافق على الوصول إلى الاستقلال التام ، دون ذكر للجلاء ، واعتبر أن كلمة مصر تشمل ضمناً على السودان . وكان في هذا التناسي وعدم التحديد في الالفاظ ، وفي أهداف المعركة ، محاولة لإظهار المعركة الوطنية ككل ، دون التفات إلى تفاصيلها ، وهي نقطة ضعف ستنفذ منها بريطانيا حينما تناقش وتحال معنى الاستقلال التام وتبدأ في سرد مصالحها المعينة والمتعددة ، مصلحة بعد مصلحة وتحاول الحصول على ضمانات خاصة بكل منها ، وبشكل متميز عن المصلحة الأخرى . وعلى أي حال فإن خروج المطالب الوطنية بهذا الشكل العام : الاستقلال التام ، كان جمعاً لشغل : أعضاء الحزب الوطني مع أعضاء حزب الامة ومنذ ذلك اليوم أطلق رجال

الحرب الوطنى على دار سعد زغلول باسم ديت الامة . .
وعمل الوفد على طبع صيغة معينة لتوكيل يوقعه أبناء الامة ، مفوضين به
المصرى السفر وتمثيل البلاد والمطالبة بحقوقها . وكانت وزارة رشدي باشا مؤيدة
لهذه الحركة ، فاصدرت تعليماتها إلى الاقاليم والمحافظات بعدم التعرض لحركة
جمع التوقيعات على هذا التفويض . وساعد ذلك على إنتشار الحركة وإتساع
نطاقها فاضطرت السلطات العسكرية البريطانية ، حين خشيت من إتساع هذه
الحركة إلى التدخل فى الأمر ، واصدرت أوامرها للمديرين ، من طريق المستشار
البريطانى لوزارة الداخلية ، لمنع تداول هذه التوكيلات أو التوقيع عليها ،
ومصادرتها فى كل مكان فما كان من سعد زغلول إلا أحتج على هذا الاجراء فبر
المسروع ، خاصة وأنه لم يكن له ، حتى ذلك الوقت أية أهمية سياسية أو عسكرية
تسمح للبريطانيين بالتدخل . واستمرت حركة جمع التوقيعات إلى أن تمكن الوفد
المصرى من الاستناد قانونيا إلى تفويض يسمح له بالتحدث باسم الامة .

ثم طلب سعد زغلول وصحبه من السلطات البريطانية تصريحاً لهم بالسفر
إلى الخارج . خاصة وأن البلاد كانت تحت الاحكام العرفية وكانت السلطات
العسكرية هى التى تتولى إعطاء جوازات السفر . ولكن نية بريطانيا لم تكن تسمح
بسفر الوفد المصرى إلى الخارج فى هذا الوقت ، ورفضت طلب إعطاء الجوازات ،
وأباحت دار الحماية سعد زغلول أنها مستعدة لقبول أى الاقتراح منه يتعلق بكيفية
تعديل نظام الحكم فى مصر ، على أن ترفعها هى إلى لندن ، وعلى ألا تخرج هذه
المقترحات عن النخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، وألا تتعارض مع
الاورام والتطبيقات التى اصدرتها الحكومة البريطانية للسلطان حسين كامل حينما
تولى العرش ، أى على ألا تخرج هذه المقترحات عن نطاق الحماية البريطانية
على مصر .

ضيق بريطانيا إذن على أعضاء الوفد المصرى فى مهمتهم ، فأثار ذلك نفوس المصريين . ولم يكن من المتوقع أن يقبل سعد زغلول وصحبه تقديم اقتراحات لدار المندوب السامى البريطانى ، تكون متعارضة مع التوكيلات التى أعطتها البلاد لهم . وكانوا يرغبون فى الإنصال برجال السياسة البريطانيين ، وبالأشخاص الذين يتولون توجيه الراى العام البريطانى ويوجهون بذلك للسياسة البريطانية . وكانت القضية التى يدافعون عنها هى قضية الحرية والعدالة ، وكان من أبسط مبادئ هذه الحرية أن يتمكن ممثلو مصر من عرض قضيتهم ، وفى أى مكان يشاءون . وتقدم أعضاء الوفد بندا إلى ممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة شرحوا فيه حق بلادهم الطبيعى فى الوصول إلى الاستقلال التام والسير على نظام حكم دستورى ، وأكدوا فيه أنهم سيحترمون امتيازات الأجانب كل الاحترام ، واعدوا بالبحث فى وضع طريقة للرقابة المالية يكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى ، وأظهروا استعدادهم لقبول كل ماتراء الدول للمحافظة على حياد قناة السويس ، بل اقترحوا وضع استقلال مصر تحت ضمانات جمعية الأمم . ودل هذا النداء على أن الوفد المصرى لم يكن يرغب أبداً فى إيقاظ الكلاب النائمة ، وإثارة المشكلات العويصة ، وتقليب الدول ذات المصالح على قضية الإستقلال ، فالامتيازات الأجنبية ستبقى ، وصندوق الدين سيعمل على الوفاء بالتزامات مصر المالية وتسديد ديونها ، وقناة السويس يبحث أمرها فى نطاق دولى ، لم يكن هناك أكرم من هذه الشروط التى يصل الوفد المصرى إلى الاستقلال عن بريطانيا ، أى التخلص من نظام الحماية ، أى الإستقلال السياسى فقط ، كمرحلة أولى فى طريق الاستقلال الفعلى ، حين تتخلص وضعيات شاذة للأجانب ، ولما ليتها ولو ضحية قناتها .

واشتد اشتعال الراى العام فى مصر مع استمرار الرفض البريطانى لسعد زغلول وصحبه السفر إلى الخارج . وافتطر حسين رشدى باشا إلى تقديم استقالته معلنا

فيها أنه قد قبل أول وزارة في ظل الحماية على أساس الاحتفاظ لمصر بمصريتها وبشخصيتها المتميزة وأنه يشعر بضرورة جلاء الموقف ، وإنهاء الوضع الشاذ والحماية البريطانية مع نهاية الحرب . ورفض القصر استقالته الأولى فقدم استقاله ، ثانية ، وأصر على ضرورة ترك الحكم ، وساند بذلك حركة الوفد المصري الذي أعلن في اليوم التالي أنه ليس هناك في البلاد من يقبل تشكيل وزارة جديدة في ظل الأوضاع القائمة . وزاد الغليان في الصدور ، ورغم الأحكام العرفية وقف سعد دغول منتزاً كل فرصة وشرح ضرورة تغيير الوضعية غير القانونية للأحكام العرفية والرقابة على الصحف ونظام الحماية بأكمله ، خاصة وأنها ضرورات للحرب ، تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة ، وكالت هذه الكلمات كلمات ثورية ، وتعمل على تغيير الأوضاع الاستثنائية المفروضة بالقوة القاشمة . وكاد المستمعون أن يخرجوا بمظاهرة ، مع كل محاضرة ومع كل ندوة . وسارت مصر في الطريق الذي رسمته لها القوة ، طريق الثورة .

٣ - الثورة :

إزداد ضيق النفوس بعد قبول القصر لاستقالة رشدي باشا ، واضطر الوفد إلى أن يكتب إلى السلطات في اليوم الثاني شارحاً له أنه من الجائز أن يكون قد قبل العرش لاعتبارات عائلية بعد وفاة السلطان حسين كامل ، ولكن الأمة كانت تعتقد أن قبوله للعرش في زمن الحماية المؤقتة والباطلة ليس شأنه أن يصرفه عن العمل لاستقلال البلاد ، ولذلك فإن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين ، رشدي وعدلي ، اللذين أظهرنا احترامهما لإرادة الأمة ، لا يمكن أن يتفق مع الإرادة الشعبية ، علاوة على أن الشكل الذي وضعت به هذه الاستقالة لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه . لقد شرح الوفد للتربع على العرش أن عليه أكبر مسؤولية ، وأنه لم يبق أحد من المصريين — من أقصى البلاد إلى أقصاها —

إلا وهو يطلب الاستقلال ، ونصحوه بالوقوف في صف الأمة ، حتى تقال هدفها
ويقتصر الحق على الباطل . ولكن قبول القصر لاستقالة رشدي باشا كان يعني أنه
لا يقوى على الوقوف في مجابهة السياسة البريطانية وشعر الوفد بذلك ، فاحتج لدى
بمثلى الدول الأجنبية في مصر على السياسة الاستعمارية التي تقوم السلطات البريطانية
بتطبيقها في البلاد لقد بلغ التعسف غايته وصبرت مصر على الظلم والاستغلال رغم
شفغ أهلها بالحرية وجدارتها بالاستقلال . ولقد بطشت يد القوة بمصر ، وحرمت
بريطانيا على أبناء البلاد اسماع أصواتهم لمؤتمر السلام . وسارت بريطانيا في تطبيق
إصلاحات سياسية وقضائية وإدارية تهدف من وراءها ابتلاع البلاد .

وشمرت السلطات البريطانية في مصر أنه لا يمكنها كبت أصوات الأحرار
طويلا ، وإن لم ترتفع هذه الأصوات في لندن وباريس وفرساي فإنها كانت تصل
إلى هذه العوصم عن طريق الممثلين السياسيين الأجانب في القاهرة . ورأت السلطات
البريطانية في إجتاع الوفد تحدياً لها ، وتشهيراً بها وبتصرفاتها ، وكشفاً لسوء
نيتها أمام العالم ، فاضطرت إلى التدخل . واستدعى قائد القوات البريطانية رئيس
الوفد وأعضاءه وقرأ عليهم إنذاراً يوم ٦ مارس ، متهماً إياهم بوضع مسألة وجود
الحماية موضع المناقشة ، وبأنهم يقيمون العقوبات أمام الحكومة المصرية ، ويحاولون
منع تشكيل وزارة جديدة . ولما كانت مصر لا تزال رازحة تحت الأحكام
العسكرية ، فقد أنذرهم بمعاملتهم أشد المعاملة ، طبقاً للأحكام العرفية ، عند أول
جمل يصدر منهم لعرقلة سير الإدارة .

ومنع هذا التحدي رفع أعضاء الوفد أنوفهم ولم يتراجعوا ، وأرسلوا برقية
في نفس اليوم إلى لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية ، شرحوا له فيها
ما حدث واحتجوا على التصرف الجائر . وطالبوا بالسماح بالسفر حتى يقوموا
بتأدية واجبهم الوطني الذي أركلته إليهم الأمة ، وبالطريقة المشروعة فلم

تراجع السلطات البريطانية في القاهرة ، وألقت القبض في اليوم التالي على سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل ، ونقلتهم في اليوم التالي إلى بورسعيد ومنها إلى مالطة منفين عن بلادهم . واختارت السلطات البريطانية قسماً هاماً من قادة الوفد ، رغم أنها تركت غيرهم ، وخاصة العناصر الشابة التي كادت تكون الإطارات الفعلية للوفد . ولم يتراجع الوفد ، وقرر الاستمرار في الكفاح ، واجتمع برئاسة علي شعراوي ، وأرسل كتاباً إلى السلطان اعترض فيه على هذه السياسة الجائرة وطلب منه أن يقف إلى جانب الشعب . كما كتبوا إلى رئيس الوزارة البريطانية ، محتجين ومؤكدين عزمهم على الاستمرار في الدفاع عن حقوق البلاد .

وما أن التشرخبر القبض على سعد زغلول ورفاقه حتى أظهر الشعب فضهته، وظهر السخط وهاجت النفوس وانتشرت الثورة الفعلية .

وبدأت الثورة في اليوم التالي من اعتقال سعد زغلول وصحبته ، بدأت يوم الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩ . وبدأت بمظاهرات سلمية . نظمها الطلبة الذين قرروا الإضراب وتأييد الوفد المصري تأييداً تاماً . وبدأت هذه المظاهرات سلمية ، وبدأ تنظيمها من مدرسة الحقوق ، الذي رفض طلبتها الانتظام في محاضراتهم في هذا الجو القمطي ، وقرروا الامتناع عن دراسة الحقوق ، ما دامت الحقوق مهدورة في البلاد . وخرجوا متوجهين إلى مدرسة الهندسة ثم مدرسة الزراعة ثم مدرسة الطب ثم مدرسة التجارة ، هاتفين بحياة مصر وبحياة سعد وبالاستقلال . ووقع أول احتكاك مع قوات النظام ، التي ألقت القبض على بعض الطلبة وسارت بهم إلى أحد مراكز الشرطة ، كما حدث احتكاك آخر تلاه اشتباك ، وكانت بداية تشر بالحمه . وفي اليوم التالي أضرب جميع طلبة المدارس وطلبة الجامعة الأزهرية ، وساروا في مظاهرات كبيرة في شوارع العاصمة : وسقط أول

انفجرى وأول القتلى في هذا اليوم ، نتيجة لاشتباك مع بعض القوات البريطانية التي كانت تحرس دواوين الحكومة ، والمهم هو أن حركة الاضراب والمظاهرات كانت تلقائية ، وزاد ذلك من يطلعا وعيها . ولقد كان الاضراب إجماعيا ، والمظاهرات حماسية وانضمت كتل الشعب ، من تجار وصناع ومزارعين ، إلى هذه المظاهرات التي ملأت الشوارع ، ورفعت صوتها قاضية عنجة ، ومطالبة بالاستقلال . وحاولت جماهير الشعب عدم التعرض لأرواح الأجانب وممتلكاتهم ، وعمدت على المحافظة على الحيوانية والسلح ، وشعرت أن واجبها ألا تترك فرصة للأجنبي يأخذها على الحركة الوطنية .

وشلت حركة العاصمة نتيجة لتوقف عربات الترام عن السير ، وحين حاول البريطانيون التدخل لتسيير الترام والمواصلات أضرت السائقون وسائقوا سيارات الأجرة ، وأقفلت معظم المحوانيت أبوابها ، وكذلك المصارف . وكما ازداد تدخل السلطات البريطانية زادت النار اشتعالا . وأنزلت بريطانيا دوريات خاصة مسلحة تطوف الشوارع وتحاول منع التجمهر والتظاهر ، وكانوا مسلحين بسلاح الحرب ، ومجهزين بسيارات مصفحة وبمحمالات المدافع الرشاشة العنقودية . وهنا بدأ الاحتكاك الفعلي بين أبناء الشعب وبين قوات الاحتلال . وسالت السماء وسقط القتلى في كل مكان . لقد تبلور الموقف وأصبح من الصعب الرجوع فيه . أنها المعركة بين الوطني والمستعمر ، وهي أعلى مرحلة من مراحل الثورة .

وشهدت القاهرة مظاهرات أخرى صامتة ، وأن كانت أكثر تعبيرا من الثورة من المظاهرات الصاخبة . أنها جنازة الشهداء ، بخطوات بطيئة ، وفي صمت ولكن العزم والتصميم . كانا مرتسمين على الوجوه . وزاد كل يوم من شدة الحركة الوطنية ، فالموظفون قد صمموا على عدم العمل ، وكذلك المحامون بأنهم قد أوقفوا مرافعاتهم في المحاكم وأثبتوا هذا التوقف في غاضر الجلسات ولم

يلتفتوا إلى تهديد أو إنذار . وأضرب عمال العناير والسكك الحديدية ، وزاد الموقف توتراً وتهديداً حينما جاءت القوات البريطانية لحماية هذه العناير ، وللمساعدة في تسير القطارات ؛ وكانت الممارك في هذا القطاع شديدة وحيفة ودامية . وحتى السيدات خرجن في مظاهرات تملأ الشوارع ، ومع صمتين ووقارهن كن يمثلن نضوج الرأي العام ، واشترك السيدات مع الرجال في المطالب الوطنية .

وعملت السلطات البريطانية على تشكيل محاكم عسكرية خاصة لمن يقبض عليهم في المظاهرات ، وكانت تحكم عليهم بالحبس أو الجلد أو الغرامة ، أو بها جميعاً ، ولكن هذه المحاكمات لم تزد الثورة إلا اشتعالاً .

وصرت الروح الثورية من القاهرة ؛ القلب النابض البلاد ، إلى الأقاليم . فتعطلت المواصلات وخاصة السكك الحديدية ، وسمت الحركة الأقاليم كما سمت القاهرة دون توجيه أو تدبير . وقامت المظاهرات في الاسكندرية وطنطا وأسيوط وكل عواصم القطر متحدة الأسعار ، وأصدر القائد العام البريطاني الإنذار لكل من يتلف مواصلات السكك الحديدية أو البرق أو الهاتف ، بأنه يعرض نفسه للاعدام رمياً بالرصاص طبقاً للأحكام العرفية . وأرسل القوات البريطانية تهوب الطرق الراحية ؛ وترايط إلى جوار خطوط السكك الحديدية . وصدرت الأوامر بمنع انتقال الأهالى من قرية إلى أخرى ؛ من غروب الشمس إلى شروقها . وأنذرت القوات البريطانية الأهالى القرى التى تقع أى عمليات تخريب بمحو قرام بتحصيلهم تبعة هذا العمل ؛ وبأحراق دورم . وخرجت الحملات البريطانية فى كل إتجاه تحاول قمع الثورة والسيطرة على الموقف ، وحاولت إصلاح بعض خطوط المواصلات ، ولكن دون نتيجة تذكر ، وظلت المواصلات الحديدية والبرقية والتليفونية معطلة فى الوقت الذى تعطل فيه توزيع البريد .

ورقة في الحركة ، ورغم ذلك فإن أنباء الثورة كانت تعمل بأصرع مما يمكن تصوره . كانت تعمل بطريق السماع وتزيد من حدة اشتعال الثورة في كل مكان . ولقد قام الأزعمر بدوره كادلا في هذه الثورة . وكما حدث في عهد الحملة الفرنسية أصبح الأزعمر معقل الثورة ومركز إشعاعها ؛ أقيمت فيه الخطب وخرجت منه المظاهرات ، واضطرت القوات البريطانية إلى محاصرة المعنى الموجود فيه بأكمله ومن جميع منافذه ، دون نتيجة فعالة . وظهر الترابط بين عناصر الأمة ، بين المسلمين والمسيحيين ، حين خرجت المظاهرات من المساجد والجوامع لكي تدخل إلى الكنائس ، وكان عليها بحمل الصليب مع الهلال ، وهما قائما تدوى بحياة الصليب مع الهلال . وشملت المظاهرات تملأ الشوارع متحدية ، هاتفة بالإستقلال . ثم ظهر بعض التسلح الثوري حين ظهرت الشرطة الوطنية ، طائلة على حفظ الأمن والنظام ، بإشاراتها الخاصة الدالة عليها ، متحدية بذلك السلطات الرسمية التي خضعت لسلطات الاحتلال .

لقد جن جنون البريطانيون وأخذوا في التهديد في إصدار الإنذارات والبلاغات فنعوا حمل الأسلحة ، وسحبوا الترخيصات السابقة وألقوها ، بعد أن منعوا المظاهرات والاجتماعات . وأخذوا يعتدون على الأهالي الجالسين في المقاهي ، وانتهكوا حرمة بعض البيوت ، ولكن القمع أدى إلى زيادة الاشتعال . وأصبحت بريطانيا محرجة في موقفها تجاه الثائرين ، واضطرت إلى اتخاذ وسائل جديدة تحاول بها قمع الثورة .

القمع :

لقد سجلت بعض المدن مدأ ثوريا سجله لها التاريخ مع ما قامت به من أعمال الكفاح الذي القلب إلى معارك دامية ، ونخص بالذكر منها مدينة المنصورة ومدينة ديروط . لقد فتحت القوات البريطانية نيرانها على الأهالي في المدينة الأولى مما

أدى إلى قيام مجزرة بشرية . أما أسيرط فقد تفافت الأحوال فيها وبسرعة بمجرد وصول أبناء اعتقال سعد زغلول وصحبه ، وتوقف عمل السكك الحديدية وقام الأهالي فيها بمحاصرة بعض قوات الاحتلال ؛ ورغم الخسائر الجسيمة التي تكبدها الوطنيون ، نتيجة لقلة تسليحهم ، إلا أنهم أجبروا قوات الاحتلال على احترامهم . وأما في ديروط فقد هاجم الأهالي أحد القطارات وخربوا السكة الحديدية . لقد كانت الثورة مشتتة في كل مكان ، وظهر وكأن أسيرط قد جمهورية مستقلة بعد أن قامت بها شعبة وطنية ، عملت على تسير الأمور ، والمحافظة على الأمن والنظام ، بل وحتى الإشراف على عمليات الثورة .

واضطرب بعض البريطانيين القادمين لمصر من السودان إلى أن يعودوا أديانهم من حيث أتوا ، لكي يستقلوا البواخر من بورسودان إلى السويس . وقررت بريطانيا أمام هذه الحالة الخطيرة إرسال حملات حربية مجهزة ، تعاونها الطائرات لكي تميد وفتح ، مصر العليا . وحتى هذه الحملات الحربية وجدت صعوبات جمة في السير بين النيران ، وفي إخضاع المناطق الثائرة . وكان الموقف يتطلب من بريطانيا حلاً سياسياً . ما دامت الحركة قد بدأت على أساس سياسي وكانت هيئة بريطانيا في مصر قد تضرعت ، ولم يكن لها ممثل رسمي بالبلاد وقت إعلان الثورة ، ذلك أن وينجت كان قد سافر من مصر وبقي عمله شاغراً ، فأختارت بريطانيا أحد رجال امبراطوريتها المعروفين المشهورين ، والذي كان في وسعه أن يستند إلى سمعته لإرهاب المصريين وقمع حركتهم . إختارت بريطانيا الجنرال اللنبي القائد العام لقواتها في الشرق الأوسط سابقاً ، وقامر الأتراك وفاتح فلسطين ، إختارته مندوباً سامياً لها في مصر ، وكان لهذا المنصب ، مع الأحكام العرفية ، ومع نظام الحماية ، في أيدي هذا الشخص الذي استند إلى قوات الاحتلال ما يجعل بريطانيا تعتقد في إمكانية إعادة سيطرتها على الموقف ، وقع الثورة .

ووصل النبي إلى القاهرة مندوباً سامياً وممثلاً خاصاً للملك بريطانيا في مصر
والسودان ، وكانت له جميع السلطات العسكرية والمدنية ، وفي وسعه إتخاذ أى
إجراء مناسب لحفظ الأمن والنظام في البلاد . وصرح بمجرد وصوله بأن هدفه
الأول هو وضع حد للاضطرابات الموجودة ، ولكنه شرح لبعض الأعيان أنه
سيقوم بإجراء بعض التحريات ، وبمحاولة لإزالة الشكاوى ، وطلب منهم معرفته
في مهمته : ولكن على أساس أن تتم العملية في ظل النظم القائمة ، أى داخل إطار
نظام الحماية الذى لا يناقش . فكأنه رغب في إظهار بلاده بمظهر الدولة التى
تعمل من أجل العدالة في الوقت الذى سمحت فيه بريطانيا على ضرورة القضاء على
الثورة وتدعيم نظام الحماية . وكان الموقف ظاهراً واضحاً ، ولذلك فإن العناصر
الوطنية لم تتراجع في ثورتها . حقيقة أن بعض الوجهاء ، و « والأعيان » ،
وبعضهم أعضاء في حزب الوفد المصرى ، قد اشتركوا في إصدار نداء يذكر أن
الاعتداء على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية ، وأن قطع
طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً ، وبوقف الحركة ويعطل
المعاملات ويسبب العسر ؛ ولما كانت السلطات العسكرية قد أذرت بإتخاذ
أقصى العقوبات ، وبالوسائل الحربية ، لعقاب كل حادث يقع ضد المواصلات
والممتلكات العامة لذلك فإن هؤلاء الأعيان والوجهاء يناشدون الشعب . وبإسم
مصلحة الوطن ، تجنب كل اعتداء ، وعدم الخروج عن حد القانون . لقد ناشدوا
الاهالى بأن يأمرؤا بالمعروف وينهؤوا عن المنكر لمنع وقوع أى عمل يضر بمصلحة
البلاد . ولم يشرح موجهو هذا النداء أبعاد القسوة التى قامت بها قوات الاحتلال ،
ولم يذكروا حق الوطن في إنتزاع حريته وحق بلاده بقوة يده ، فظهروا على
أنهم يمثلون أشد العناصر المصرية فتوراً ، وأكثرهم خوفاً من بريطانيا ،
وتعلقاً بامتيازاتهم وممتلكاتهم الشخصية . ولقد قابل اللهي بعض أعضاء

الرفد الذين شرحوا له الموقف وشرحوا له ضرورة قيام بريطانيا بإجراء
العدالة وإعطاء الحق المسلوب إلى أبناء مصر . وأظهروا بذلك أن القيادة
الوطنية لا تزال في الميدان ولا تزال مصر على مطالبها ، رغم تهديد السلطات
الإستعمارية .

وحاولت الوزارة البريطانية على لسان اللورد كيرزن أن تعمل على إساءة
إفهام العالم لوضعية مصر وثورتها والرجال الذين قاموا بها ، في الوقت الذي
حاولت فيه إيجاد إنشقاق بين العناصر الوطنية في البلاد . ولقد صرح كيرزن
بأنه كان يرحب بمجيء رشدي وعدلى إلى لندن ، وبأنه كان مستعداً للاتفاق
معهما على تهديد الشكل الذي ستقوم عليه الحماية البريطانية في مستقبل الأيام أما
بالنسبة لسعد زغلول وصحبه ، فقد اتهمهم بأنهم قد دبروا الاضطرابات ،
وأنهم يهدفون لإخراج بريطانيا من مصر ، وأنهم قد إختاروا وقت انعقاد
مؤتمر الصلح في باريس موعداً للقيام بحركة ثورية ، فلا سبيل للمناقشة معهم ،
إذ أن ذلك يعنى ضمناً موافقة بريطانيا على البحث في التخلي عن تبعاتها تجاه
مصر . فثبت من هذا التصريح أن بريطانيا وهي تعمل على تشويه الحركة الوطنية
كانت مصممة على تثبيت الحماية وتأييدها . بل لقد كانت هذه الخطبة بداية
لسياسة بريطانية بسيطة ، تهدف خلق إنشقاق بين سعد زغلول وصحبه من ناحية
ورشدي وعدلى من ناحية أخرى ، وتقوم بضرب كل قوة بالقوة الأخرى ،
وذلك في الوقت الذي تعمل فيه على كسب عدد من الوجهاء والأعيان ، الذين
يتخشون على مراكزهم ومصالحهم ، إلى جانبها ، وفي الوقت الذي تحاول فيه
كسب عدد من الموظفين بالقلادات والرتب والنياشين ، باسم حسن سير الإدارة
في البلاد . وحينما تخرج إحدى القوى الوطنية منتصرة من منافسات المعسكرات
الداخلية المصطنعة ، وتبدأ في مواجهة قوات الاحتلال وسلاطانه ، فهناك القصر

تضرب به هذه القوة الوطنية ، وتبقى هي دائما ، تتفرج وترى .
ولكن آمال بريطانيا قد خابت ، فبمجرد إعلان ونشر تصريح اللورد كيرزن
صمم موظفوا الدولة على الإضراب عن العمل لأول مرة في تاريخ البلاد . لأنها
الإدارة التي تدير شئون الحكم ، إنها الأداة التي تنفذ السياسة البريطانية باسم
صاحب البلاد وهو حينئذ أحمد فؤاد . لقد أجبر تصريح اللورد كيرزن الموظفين
المصريين على الإضراب ، ودفعهم إلى ذلك دفعا ، حتى لا يظهر أمام الرأي العام
بأنهم بعيدون عن الحركة الوطنية ، أو من المهادين للاحتلال والحماية . وكتبوا
المرائض محتجين على هذا التصريح ، ورفعوها إلى السلطان ، وقدموها إلى ممثل
الدول . وإبتدأ الإضراب فعلا ولمدة ثلاثة أيام إبتداء من يوم ٢ أبريل ،
وسرت روح حماسية ، هادفة الإستمرار في الإضراب حتى يتم الافراج عن
المعتقلين ، وشكل الموظفون لجنة تتحدث باسمهم ، وتواصل تكتيل
حركتهم .

وكان هذا الإضراب سببا في إثارة الحماس وزيادة إشتعال النيران . وأقفلت
الحوانيت ووقعت الاصطدامات والالتحامات في شوارع القاهرة التي تخضبت
أرضها بدماء الوطنيين . ومع القوة زادت درجة التضحية ، ولكن بريطانيا
سارت في سياستها دون تراجع ، واستخدمت إمكاناتها العسكرية والإدارية في
تشيت مراكزها وتدعيمها . فأرسل الجنرال اللهي قواته تعبت في شوارع
القاهرة ، وحاول إغلاق الجامع الأزهر وجامع ابن طولون ، حتى يقضى على
مراكز إجتماع أركان حرب الثورة .

وأسرفت قوات الاختلال في عملية القمع ، وارتكبت الفظائع في كل مكان ؛
ارتكبتها في مقابلة المظاهرات المسلحة غير المسلحة برصاص البنادق والمدافع
الرشاشة مما أثار احتجاج الأطباء والجراحين في مستشفيات العاصمة ، على

الفصل التاسع عشر

المفاوضات

كانت بريطانيا قد شعرت بأن الوضعية الجديدة والحماية لا تتماشى مع الأمن القومي ولا المستوى الوطني الذي بلغته البلاد . ولكن نجاح الثورة دفع العناصر الرجعية والسلطوية البريطانية إلى تغيير الشكل الخارجى لهذا النظام ، واستغلوا في ذلك أساليبهم المعروفة من إرسال لجان التحقيق ، إلى الدخول في مباحثات ، ومنها همدوا في بذور بذور الشقاق والحلّال بين العناصر الوطنية حتى يتمكنوا من الاتفاق مع أكثرهم همدوا وقتورا . وإذا كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد أعلن نهاية نظام الحماية واستغلال مصر ، إلا أن هذا الاستقلال كان استقلالا إسميا وداخليا . ومع الاستقلال كان على المصريين أن يبدأوا حياتهم الدستورية . ومع الدستور بدأت المعارك والمنافسات والانقسام بين نواب الأمة والحكام . كل ذلك وبريطانيا باقية في البلاد .

(١) لجنة ملنر :

عمدت بريطانيا إلى الإفراج عن سعد زغلول وصحبه لكي تهدأ الثورة وتخف من حدتها ، وسمحت لهم بالسفر إلى أوروبا . وكانت بريطانيا قد أعدت هدئا في مؤتمر الصلح ومع الدول المنتصرة ، حتى لا يستمع مندوبوها إلى وجهات النظر المصرية . ومع انتشار مظاهر الفرح والسرور في أنحاء البلاد شعرت بريطانيا بأن جزءا من الرأي العام المصرى يعلق أهمية كبرى على الإفراج عن أعضاء الوفد وعلى مؤتمر الصلح ، أكثر من اهتمامهم بالإستمرار في الكفاح وبشكل متبلور ، ضد البقاء البريطانى في البلاد . ومع المظاهرات الأولى التي خرجت تطوف الشوارع منادية بحياة سعد وبالاستقلال ، ظهر تدخل في صفوف المعسكر الوطنى وخاصة

تشويه الأطفال والنساء دون ضرورة حربية ، وارتكبتها بشكل فاضح في الأقاليم ، وخاصة المناطق القريبة من العاصمة ، في الجزيرة ، وفي المناطق النائية في مصر العليا ، في أسبوط .

لقد هاجمت قوات بريطانية الميزية والبدرشين بمركز الجزيرة وبدأت بطلب الأسلحة ليلا ، ثم أخذت في إقتحام المنازل وتخطيم الاثاث والسلب ، وإهانة السيدات وجذبهن من شعورهن وانتزاع حلين . وأجبروا الأهالي على الخروج من القرى وبدأوا في إشعال النار فيها وهي محاصرة ، وأخذوا في تفتيش الأهالي والاعتداء على النساء والتفتيش في ملابسهن وأجسامهن ، وهتكوا الأعراض . وكرروا ذلك في بعض القرى ، وحينما قاوم الأهالي قائلهم البريطانيون بإطلاق النار . وادعت السلطات البريطانية أن أهالي هذه القرى كانت تأوى بعض البدو المسلحين ، وأنها عثرت فيها على كميات من الأسلحة وأن النيران قد شبت نتيجة لوقوع سقف أحد المنازل وتخطيمه لمصباح الاضاءة . ولقد احتج مجلس مدينة الجزيرة على الشدة في معاملة البريطانيين الأهالي ، وقرر مديرية الحيزة تشكيل لجنة للتحقيق في هذه الحوادث التي وقعت في منطقته . وحين اتصلت به قيادة الجيش البريطاني وأبلغته أنها قررت إعادة التحقيق بلجنة جديدة . رفض الاذعان واحتج عليه .

واستمر هذا القمع ، ولكن بريطانيا شعرت بعدم جدواه وعدم تمكنها عن طريقه من كبت أصوات مصر . وإن ذلك فإنها عملت على انتهاج خطة جديدة ؛ إنها الخطة السياسية التي يمكنها بها ، عن طريق تفتيت المعسكر الوطني ، وضرب القرى الواحدة بالأخرى ، والتحقيق في أصول الحوادث وجبر الموضوع من مجموعة إلى تفاصيله ورفائمه ، والمساومة على كل بند وكل شرط وكل مصلحة يمكنها بها أن توقف المعركة وتبقى على مصالحها وإمباراتها في صليبها وأساسها

وان ظففت ذلك بخلاف جديد ، وبلون جديد ، وباسم جديد .
ومع تغير النخلة البريطانية تغيرت طبيعة المعركة الوطنية . فن ثورة الى
نقاش ومباحثات ومفاوضات . ومن حماية قد تصل الى استقلال ، سواء كان
ذلك استقلالا ذاتيا او عاصما لشروط .

في قطاع الموظفين الذين تراجعوا في قراراتهم بشأن الاضراب . أما الطلبة والعامون فقد واصلوا تمسكهم بمواقفهم .

وجاءت الاخبار من اوربا تعلن فشل الوفد في إسماع صوت مصر رسميا إلى مؤتمر الصلح ، بل لقد اعترف هذا المؤتمر المنعقد في قرساي بالحماية البريطانية على مصر . واحتج الوفد المصري على هذا الاعتراف ، كما احتج عليه الحزب الوطنى ؛ وكان هذا الحزب الأخير أكثر تمسكا بالمبادئ الوطنية ولا يتنازل عن الاستقلال والجلاء . وزاد هذا الاعتراف من نفوذ السلطات البريطانية في مصر وسمح لها بزيادة اضطهاد العناصر الوطنية رغم إفراجها عن المعتقلين السياسيين . لقد ألغيت الرقابة على الصحف وظهرت النشرات السرية مطالبة بضرورة الحصول على الاستقلال . ولكن الشرطة السرية كانت تتبع القائمين بها وتعمل على إيقاف نشاطهم . فعملية التنفيس وإعطاء الحريات هنا كانت عملية غير تامة . واستغلت في القضاء على نشاط بعض العناصر الوطنية .

وكانت بريطانيا قد فكرت منذ نشوب الثورة في إرسال لجنة للتحقيق إلى مصر ، محاولة بذلك التخفيف من حالة التوتر النفساني ، أى العامل المعنوى المحرك للبلاد في هذه المرحلة . فكرت في ذلك منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ ولكنها تفتتت بأن مهمة هذه اللجنة هي « تحقيق أسباب الاضطرابات ... وتقديم تقرير عن الحالة وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها ... وحماية المصالح الأجنبية » . فبريطانيا كانت تصر على ضرورة إجراء تغيير داخلى واسمى وفى نطاق نظام الحماية . وشكلت بريطانيا اللجنة برئاسة ألفريد ملتر وزير المستعمرات ومضوية رال رود والجنرال مكسويل . فسرت في مصر روح التذمر من أقصاها إلى أقصاها ، وارتفعت الاحتجاجات وخرجت المظاهرات وخاصة في القاهرة

والاسكندرية ووقعت الاشتباكات وسقط الجرحى والقلى في الشوارع
برصاص قوات الاحتلال. ولقد كان موقف الحزب الوطنى صريحاً، إذ لا مفاوضة
هذه إلا بعد الجلاء . أما الوفد المصرى فقد أجاب بأن هذه العملية ستزيد من
تمسك المصريين بحقوقهم وتوثق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ومضاعفة
جهادهم من أجل الوطن .

ووصلت لجنة ملتر إلى بورسعيد ومنها سافرت تحت حراسة شديدة إلى القاهرة
والخليفة طاحطة سكة حديد القاهرة وحمد اللورد ملتر الله على سلامة وصوله إلى
فندق سيراميس ، مقر إقامته دون حادثة . وإحتجت البلاد من أقصاها إلى أقصاها
على وصول اللجنة وعلى مهمتها في مصر. احتج الطلبة والمحامون والسيدات، واحتج
الموظفون والعلماء والقضاة ، وقرروا مقاطعتها أثناء وجودها في مصر . وحين
أعلنت اللجنة أنها تحاول التوفيق بين أمانى الأمة المصرية . ومصالح بريطانيا ،
وحقوق الأجانب. وأنها تهدف إيجاد حل يسمح للمصريين بترقية شؤون بلادهم
في ظل نظام حكم ذاتى . حينما أعلنت ذلك، رد عليها الوفد بأن المصريين يرفضون
نظام الحماية وبأن مطالبهم معروفة في جميع أنحاء العالم، وهى تنحصر في شيء واحد
هو الاستقلال التام كذلك رد الحزب بأن الاستقلال التام يعنى عدم خضوعه لاي
شرط من الشروط ، وبأن المثابرة على مقعدة كل هيئة بريطانية واجب على كل
مصرى إلى أن تعترف بريطانيا بالاستقلال التام لمصر وتنفذه بالفعل .

ولما وجد ملتر أن بقاءه في مصر أصبح دون جدوى كبر فادر البلاد إلى
فلسطين ثم عاد إلى بريطانيا . وفي هذا الوقت عمدت الحكومة البريطانية إلى
استمالة السلطان لكي تفصل بينه وبين الأمة وذلك بعد ميلاد ابنه فاروق .
وتدخلت في نظام وراثته العرش في صالحه ، ووافقت على ابنه ولياً للعهد .
ودل تدخل بريطانيا في نظام الوراثة على أنها تتمسك بنظام حمايتها على مصر

وبتبعية مصر لها . ورغم احتجاج كل من الحزب الوطنى والوفد على هذا التصرف إلا أن القصر بدأ واضحا فى جانب السلطات البريطانية وكان هذا انشقاق هام داخل البلاد واستتبعته بريطانيا ذلك باستغلال نفوذ السلطان ووزرائه ، وهم من الموظفين ، لإعادة الرقابة على الصحف ، وضرب عملى الشعب ضربة قوية ، حين قرروا التمسك بمطالب الأمة . ذلك أن أعضاء الجمعية التشريعية قد اجتمعوا فى دار سعد ، بيت الأمة ، بصفتهم الرسمية كأعضاء فى الهيئة النيابية الوحيدة الموجودة فى البلاد وقرروا بطلان نظام الحماية . واستقلال البلاد المصرية التى تشمل على مصر والسودان استقلالاً تاماً ، رغم استخدام أى قوة لتغيير هذه الوضعية القانونية ، واحتجوا على تعطيل الجمعية ، وعلى الاعتداءات التى وقعت على البلاد ، وعلى المشروعات البريطانية فى السودان ، وأعلنوا بطلان كل الأوامر والقوانين التى وضعت فى غياب الجمعية التشريعية .

لقد تحولت الجمعية التشريعية فى هذا الاجتماع إلى جمعية تأسيسية وكان فى وسعها عمل أى شئ . واتخاذ كل قرار . ومادامت قد أعلنت لنهاية نظام الحماية والاستقلال التام للبلاد ، فقد كان فى وسعها كذلك اختيار نوع الحكم الملائم لطبيعة البلاد .

والزعمت السلطات العسكرية البريطانية من اجتماع الجمعية التشريعية ، ومن إصدارها لهذه القرارات الوطنية . ولذلك فإنها قررت منع كل اجتماع لها عالم يكن ذلك مطلقا للشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها ، وإلا فهناك الأحكام العسكرية لكى تعاقب من يخرج عن اختصاصاته . وأفادت بريطانيا من سلطانها وقواتها العسكرية فى السيطرة على الموقف ، وأفادت من موقف القصر ، وذلك فى الوقت الذى عجزت فيه لجنة ملر من الحصول على احترام الأمة لمهمتها . ولكن علينا أن نذكر صراحة أن احترام

أعضاء الجمعية التشريعية لهذه الأوامر العسكرية كان يعنى أنهم لا يتمتعون بدرجة مشرفة من الثورة ، ، وكان انصياعهم للبلاغات العرفية يدل على عدم تمكنهم بسبب تكوينهم الشنعر أو مصالحهم الخاصة ، من الخروج عن النطاق القانونى الذى ضربته قوة الإحتلال حولهم ، وكانت الثورة فى صميمها تغنى تعظيم الأفعال ، لا مجرد فك نطاق الحصار .

ولقد نفس الحركة الوطنية من نفسها بمحاولات لاغتيال بعض الشخصيات والاعتداء على الوزراء ، فبدأ الانشقاق واضحا بين أصحاب المصالح والعناصر الوطنية المؤمنة ، فى ظل جو يملئ ضرورة توحيد الصفوف . وأفادت بريطانيا من ذلك وعملت على تدعيم مراكز أعوانها فى الوقت الذى عمدت فيه إلى تفتيت القضية ، والخروج بها من الكل إلى الجزئيات وجر العناصر الوطنية وراءها فى هذه المتاعمة . ودعت بريطانيا أعضاء الوفد المصرى للحضور من باريس إلى لندن للتفاهم معهم فى الوضعية الجديدة ، وسافر الوفد إلى لندن وبدأت المباحثات فى وزارة المستعمرات البريطانية منذ ٧ يونيو سنة ١٩٢٠ . وقدم اللورد ملتر مشروعا لمعاهدة ، رفضه أعضاء الوفد المصرى ، وقدم الوفد المصرى مشروعا ثانيا رفضه اللورد ملتر ، ثم تقدمت بريطانيا بمشروع ثالث .

أما المشروع الأول فكان يشتمل على ضمان بريطانى لسلامة مصر واستقلالها ولكنه يجبرها على التصرد بعدم عقد أى معاهدة مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا ، وعلى إعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات ، ويجبر مصر على تعيين مستشار مالى تكون له جميع إختصاصات صندوق الدين ، ويفرض على مصر أن تعمد إلى بريطانيا بالتدخل لدى الدول الأجنبية فى شأن الامتيازات الأجنبية ، وأن تعين موظفا بريطانيا فى وزارة المالية له من السلطات ما يسمح له من التأكد من حسن إدارة القوانين

المتعلقة بالأجانب . وبريطانيا هي التي تمثل مصر لدى الدول التي ليس لمصر فيها ممثلاً خاصاً ، ولها في مصر صفة استثنائية تسمح لممثلها بالتقدم على جميع الممثلين الآخرين . انها الحماية بنصها وروحها ، وإن كانت في ثوب جديد .

وأما مشروع الوفد فكان ينص على انها الحماية والإحتلال العسكري البريطاني واسترداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية كدولة ملكية لها نظام دستوري ، وعلى أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد ، وأن تسحب قوانينها من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان . ثم وضعت لجنة ملفر مشروعاً ثانياً عدلت فيه بعض العبارات الخاصة بالمشروع الأول ، دون إدخال تغيير أساسي جوهرى ، فعمدت إلى اخراج السودان من المناقشة ، وأصرت على ضرورة بقاء وضعيته طبقاً لاتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كسالة مقررة لا رجوع فيها .

ولقد شعر سعد زعلول وصحبه بحسامة المسؤولية الملقاة على كواهلهم كممثلين للأمة وكان الوفد المصرى يشتمل في ذلك الوقت على عناصر مكافحة وعناصر أخرى فائرة مسالة . فحاول سعد زغلول الإحتفاظ بوحدة الصف ، وعدم اتخاذ قرار نهائى دون الرجوع لأبناء البلاد ، وعرض المشروع على الأمة ذاكرة أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها . ولم يذكر سعد رأيه فى المشروع صراحة للأمة ، وقام أعضاء الوفد بتحييد وتأيد المشروع فى مصر . ولقد وقف الحزب الوطنى على مبادئه ورفض قبول هذه القواعد أساساً للاتفاق مع بريطانيا ، وقرر الاستمرار فى الجهاد الوطنى ، وإلقاء التبعة على كل من يعمل على تحقيق هذا المشروع ، وكذلك فعل فقهاء القانون فى مصر . وإحضر هذا الموقف رجال الوفد إلى أن تقدموا بتحفظاتهم على المشروع رغم أن هذه التحفظات لم تكن جوهرية . وشعرت بريطانيا بوجود اختلاف بين قطاعات الراى العام المصرى ، فعملت على كسب أكبر ما يمكن كسبه .

وقرر اللورد ملتر قطع المفاوضات مع الوفد المصرى معلنا أن الوقت غير ملائم لمناقشة التحفظات، وأنه إذا ما تقرر عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فإنها لن تكون إلا بعد مفاوضات رسمية، بين حكومتى لندن والقاهرة . أى أنه لا يعترف بالصفة الرسمية للوفد، علاوة على أن الوقت كان غير مناسب . وحاول سعد زغلول إبقاء الباب مفتوحا لمفاوضات جديدة، وأعلن أنه لن يدخل فى المفاوضات الرسمية على أساس هذا المشروع إلا إذا وافقت بريطانيا على التحفظات التى أبدتها الأمة .

وقدم اللورد ملتر تقريره فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ووضع فيه القواعد السياسية التى سارت عليها بريطانيا فى مصر حتى سنة ١٩٢٦، وأوصى بالعدول عن السياسة القديمة ، أى سياسة الحماية ، نتيجة لـ حاج الرأى العام المصرى عليها ، واقترح عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفى بين أمانى مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب . وأوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لبقاء قوة عسكرية فى مصر ، ولـمكى تتمكن بذلك من حماية مواصلاتها الإمبراطورية ، كما أوصى بأن تكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب وبمصالحهم ، وأن تترك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف بريطانيا باستقلال مصر ، مقيدا بهذه القيود ومشروطا بها . ذلك علاوة على استبعاد السودان نهائيا من التسوية وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الإتفاقية الثنائية سنة ١٨٩٩ .

(٢) تصريح ٢٨ فبراير :

وبدأت عملية الانقسام فى صفوف المعسكر الوطنى مع رغبة بريطانيا فى أن يتولى وفد رسمى مصرى المفاوضات معها . طاد سعد زغلول من لندن للاتفاق مع عدلى على اشتراك الوفد مع الحكومة فى المفاوضات ولكن سعد فرض شروطا على عدلى كان بعضها فى صالح القضية الوطنية بطريق مباشر ، وبعضها فى صالحها كذلك ، ولكن عن طريقه هو ، كممثل للأمة . لقد اشترط سعد على عدلى أن يكون هدف

المفاوضات هو إلغاء الحماية ، والوصول إلى اعتراف بالإستقلال التام مصر ، دون تناسى التحفظات التي قدمها الوفد للورد ماير ؛ وطالب منه إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول في المفاوضات ، وكان يعلم أن عدل عاجز عن إلغائها ، مادامت السلطات البريطانية هي التي اعلمتها . كما اشترط عليه أن تكون لفد الاغلبية بين المفاوضين ، وأن تكون له رئاسة وفد المفاوضات وأن يصدر السلطان مرسوماً يحدد به مهمة المفاوضين . وظهر جلياً أن سعد لا يقبل أن يكون مرؤوساً بعد أن كان رئيساً لمثل الأمة . وتمسك عدل بأن تكون له الرئاسة ما دام رئيساً للحكومة ، مستنداً في ذلك إلى أن التقاليد السياسية لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيساً لها . فظهر إختلاف الرأي بين ممثل الأمة ، وبين رئيس الحكومة ، وظهر قصر نظر كل من سعد وعدل . وكان الأجدى برئيس الحكومة ورئيس الوفد أن يطالبا بالجللاء بدلا من أن يتخاصما على تشكيل وفد المفاوضات .

وضممت الوزارة على الدخول في المفاوضة بدون الوفد . وأثار ذلك سعد زغلول الذي أخذ في مناورة الحكومة ، وفي شن حملة عليها . ذكر أنها ليست دستورية ولا تستند إلى تفويض من الأمة ، بل هي معينة من السلطان ، أي بمعنى آخر ، من المندوب السامي البريطاني . فرفض الوزراء ليس إلا موظفاً من موظفي الحكومة البريطانية ، يسقط ويرفع بإشارة من المندوب السامي ، ولا يمكنه أن يكون حراً في مباحثاته مع البريطانيين . ورأى سعد في هذه العملية أن جورج الخامس سيتفاوض مع جورج الخامس .

واجتمعت هيئة الوفد وظهر فيها انقسام جديد داخلي بعد هذا الانقسام الواضح بين الوفد والحكومة . ذلك أن أغلبية الأعضاء رأوا عدم الاشتراك في المفاوضة . ولكن دون القيام بعمل يخرج مركز الحكومة . ولما صمم

شعد زغلول على ضرورة إعلان عدم ثقته بالوزارة، استقال عدد كبير من أعضاء الوفد ، ونشروا خطاباً وجهوه إلى سعد يعترضون فيه على عدم اكترائه برأى الأغلبية ، وشرحوا فيه أن المسألة ليست مسألة شخصية بل قضية وطنية ، وأن إعلان عدم الثقة بالوزارة لا يخدم المفاوضات ، وكان هذا التصدع الكبير في صفوف الوفد سبباً في خروج قيادات ثانوية ، وإن كانت هامة إلى الميدان ورغم أن الأغلبية هي التي خرجت على سعد وعلى تمسكه برئاسة وفد المفاوضات إلا أنه تمكن من اجتذاب الغالبية العظمى من أبناء الأمة حوله . وبدأت المظاهرات تسهر في الشوارع من جديد ، ولكنها لم تكن تهدف سلطات الاحتلال البريطانية هذه المرة بل كانت تهدف المنشقين . وحدثت اشتباكات بين الأهالي ورجال الشرطة ، وجرح فيها بعض الأهالي . وفي هذا الجو تمكن عدلي من السيطرة على الموقف برجال الأمن والنظام ، وتمكن من ناحية ثانية من اقناع السلطات البريطانية بإنهاء الرقابة على الصحف وحاول أن يرفع الأحكام العسكرية كذلك . ومع انتهاء الرقابة زادت المظاهرات في الصحف ، وأخذ أنصار سعد يكيلون الطلقات للحكومة وللوزارة وللنشقين . وتدهور الموقف في غير صالح القضية الوطنية . ولم يدرك بخدا أعضاء الوفد أو رجال الحكومة أن هذه الحالة من الانشقاق الداخلي ستؤثر حتماً على جو المفاوضات في لندن ؛ فسوا ذلك أو تناسوه ، وكان من الطبيعي أن تشتد بريطانيا في شروطها ، مادامت الحركة الوطنية قد انشقت على نفسها .

وتشكل الوفد الحكومي الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي ، وزاد ذلك من حدة الانقسام في طول البلاد وعرضها . وأخذت المظاهرات شكلاً عدائياً صريحاً ضد كل من يخالف سعد في رأيه ، ونادت بسقوطهم واعتدت على منازلهم وحوالياتهم . وبدأت المفاوضات في لندن بين عدلي وكهوزن خلال صيف سنة ١٩٢١ وخريفه . وقدمت بريطانيا مشروعاً لمعاهدة يتضمن ضرورة بقاء القوات

البريطانية في أي مكان من مصر ، وبدون أي تحديد لمدة بقائها ، وضرورة وضع شؤون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامي البريطاني ، وانخضاع الشؤون الداخلية والمالية والعسكرية وشؤون العدل في مصر لرقابة المستشارين البريطانيين ، هذا خلاف فصل شؤون السودان عن مصر فصلاً تاماً . واضطر عدلي أمام هذا المشروع إلى أن يغادر لندن قاطعاً المقارحات ورافضاً التساهل ، وخاصة وأن تساهله في مسألة بقاء قوات بريطانية في منطقة القناة لم يكن كافياً في نظر بريطانيا من ناحية ، وكان لا يمكنه من ناحية أخرى التراجع في نقط لها مثل هذه الأهمية . وكانت الأحوال قد تفاقمت في مصر في أثناء غياب عدلي ، وتفرست سلطات الحكومة في العناصر الوطنية ، وخشيت بريطانيا من أن يستمر سعد زغلول في تهيج الرأي العام ضدّهم بعد عودة عدلي واستقالته من الحكومة . وكان من المتوقع أن يحدث تقارب بين عدلي وسعد بعد تخلي عدلي عن الحكومة ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث . ودعا سعد زغلول إلى مواصلة الجهاد ، وبدأ في تهيج الرأي العام من جديد . ولكن السلطات البريطانية اتخذت ذلك ذريعة لانهادهم ثم لاعتقاله ، بعد أن احتج على كبت الحريات . حينما خرجت المظاهرات مؤيدة لسعد قاموا ببريطانيا بتنفيه مع بعض أعضاء الوفد إلى جزر سيليشل ، وظلوا منفين فيها إلى ما بعد أن غادرها سعد زغلول إلى منفى آخر في جبل طارق .

وارتب على نفي سعد وأصحابه ظهور فكرة المقاومة السلبية ، وقرر الوفد في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢ تنظيم هذه المقاومة السلبية التي لم تكن الظروف تسمح بالقيام بأكثر منها . وتألّفت اللجان لتنفيذها ، وظهر أن الأمة متضامنة لانجاحها فأصبح موقف السلطات البريطانية دقيقاً ، ورغم اعتقال أعضاء الوفد كانت هناك الصفوف التالية تظهر لتولي القيادة . وانتشرت حوادث الإغتيال وأصبح على بريطانيا أن تأخذ خطوة إلى الأمام ، وبتنفسها ، ما دامت مصر قد قررت هدم الحركة ، ومادت المصالح الاقتصادية قد أصبحت مهددة .

وكانت ازمة الوزارة بعد استقالة عدلى أكبر مشجع لى يفرض ثروت شروط لتولى الحكم ، فاشترط رفض مشروع كيرزن وإلغاء الحماية والإعتراف باستقلال مصر وإعادة وزارة الخارجية المصرية وإنشاء برلمان من مجلسين وإطلاق يد الحكومة فى كل أعمالها، ومنع المستشار المالى البريطانى من حضور إجتماع مجلس الوزارة واحتفاظ المستشارين الآخرين برأيهم استشارياً . وطلب رفع الأحكام العسكرية والافرج عن المعتقلين وإرجاع المنفيين والمخول فى مفاوضات جديدة ، بعد تشكيل البرلمان ، لإعطاء بريطانيا الضمانات التى لا تتنافى مع استقلال البلاد . . كانت هذه الشروط ضريبة صائبة أشعرت بريطانيا بأنها لن تهد بعد ذلك فى مصر من يتولى الوزارة وفق رغباتها ؛ ورغم أن الوفد قد هاجم هذه الشروط وأصر هذه المرة على مطالب الحزب الوطنى الخاصة بالجملاء ، إلا أن كل من السلطات البريطانية فى القاهرة وحكومة لندن نفسها شعرت بضرورة إدخال تعديل ضرورى على الموقف ووجدت أن شروط ثروت هى أقل ما يمكن إعطاؤه لمصروهى فى ثورتها . وكان هذا أساساً لخروج القضية، المصرية من وزارة المستعمرات البريطانية إلى وزارة الخارجية ، كما كان أساساً لإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . لا يمكننا هنا أن نهمل أهمية التهديد بمقاطعة التجارة البريطانية فى مصر ، بل يمكننا إعتباره عاملاً أساسياً ، وأشد تأثيراً من العوامل المعنوية والنفسية ، وكان السبب المباشر لإصدار هذا التصريح الذى تضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء حمايتها على مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار مصر للتشريعات الخاصة بالتضمينات . ولكن بريطانيا احتفظت بأربع نقط هامة هى : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية . والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى ، وحماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، والرابعة هى السودان .

حقيقة أن هذه التحفظات الأربعة كانت في متناول الخطورة بالنسبة لمصر، ولكن مصر لم ترتبط بها ، بل استبقتها بريطانيا لنفسها بالقوة ، وفي الوقت الذي فتح فيه المجال أمام المصريين لإدارة شؤونهم بأنفسهم وإنشاء نظام نيابي ، والدخول في مفاوضات مع بريطانيا للتفاهم في أمر هذه التحفظات إن لم يصلوا إلى إلغائها .

كانت نية بريطانيا إذن إعطاء القشور مع احتفاظها باللب . وكان على المصريين أن يواصلوا السير بسفيتهم ، منفادين بذلك الأخطار الموجودة سابقاً والأخطار التي ستنشأ عن هذا الموقف الجديد ، وخاصة في شؤون زيادة أهمية القصر وعلاقته بالأسراء وبالقيادة الوطنية من ناحية ، وفي شؤون وضع دستور جديد والبدء في انتخابات ومعارك انتخابية ، مع ما يستتبعه ذلك من زيادة تفتيت الحركة الوطنية وشؤون الأحزاب وتعددتها ، وعلاقة كل ذلك بالقصر من ناحية ، وبالبريطانيين من ناحية أخرى ، وفي وقت كان يستتبع الإستمرار في لم الشمل وتجميع الصفوف .

واقداً أعلن الحزب الوطني أن هذا التصريح لا يغير شيئاً من الحالة الموجودة في البلاد ، ولا يقصد به غير التفرير بالامة واستئالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم في تنفيذ سياسة رسمتها الحكومة البريطانية . وأعلن الحزب الوطني الاحتفاظ بمطلبه الاسمي وهو استقلال مصر مع سودانها إستقلالاً تاماً غير مقيد بحماية أو وصاية أو إحتلال . ولكن القصر عهد إلى ثروت بأمر تشكيل وزارة جديدة وكالت أول وزارة مصرية منذ سنة ١٩١٤ تضم وزيراً للخارجية . وفي ٥ مارس أعلن إستقلال مصر ، وغير السلطان لقبه إلى ملك ، ثم أصدر نظاماً لوراثة العرش ونظاماً للأسرة المالكة ، حتى يدعم نفسه ويزيد من المال اللازمة له . وتخلص من منافسه عباس حلمي بتصفية أملاكه ، وبحرماته من المجرى إلى مصر . أما الوزارة فقد استعدت لتشكيل لجنة لوضع الدستور ، ومنها إلى الانتخابات فالبرلمان فالوزارة فالمفارسات من جديد .

٣ - الدستور وحوادث السودان :

لقد شكلت وزارة ثروت لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخابات برئاسة رشدي باشا اشتملت على ثلاثين عضواً فسميت « لجنة الثلاثين » . وكانت تشتمل على عدد كبير من رجال القانون والعلماء ورجال الدين والمعتدلين من رجال السياسة ، علاوة على عدد من الأعيان وأصحاب رؤوس الأموال . ولم يشترك في هذه اللجنة الحزب الوطني ولا الوفد المصري . ولقد تمكنت هذه اللجنة من وضع دستور كان من بين ثمرات المساعي الموجودة في ذلك الوقت . ولكننا نلاحظ أن وزارة ثروت كانت تفتقر إلى سند شعبي . ورغم أنه كان قد فرض شروطه لقبول الوزارة . وهي الشروط التي صدر طبقاً لها تصريح ٢٨ فبراير ، إلا أنه تغاضى من جانبها عن رأى الأغلبية ، فقد إسند ثروت إلى رأى « المنشقين » . في الوقت الذي كان فيه الرأى العام يهاجمهم . وزادى حوادث الاغتيال السياسى في عهده مما جعل الحكومة البريطانية تتدخل بالاحتجاج ضد مرتكبها . فتعسفت الوزارة مع المعارضة ، وهي الأغلبية ، وأخذت في اضطهادها وفي إلغاء الاجتماعات السياسية لذوى الاتهامات المعارضة لها . وإباحة إجتماعات الموالين لها ، كما أمرت بتعطيل بعض الصحف ، وكان الاعتقال بعض أعضاء الوفد المصرى في عهد وزارة ثروت أكبر الأثر في إخراجها ، كما أخرجها تأسيس حزب الأحرار الدستوريين من المنفصلين عن الوفد ، والمخالفين لسعد زغلول في الآراء . وكان رجال هذا الحزب الآخر يعارضون فكرة التأييد المطلق لرئيس الوفد ، أى بمعنى حديث . يرفضون فكرة « عبادة الشخصية » ، ولكن الموقف دفع بهم إلى اتخاذ العداء لسعد زغلول عنواناً لحزبهم ، فانفصلوا بذلك عن أغلبية الأمة . وقبل عدل رئاسة هذا الحزب رغم هدائه للروح الحزبية . وبدأ هذا الحزب في سياسة التساهل مع الإنجليز بدلا من التشبث بالمطالب الوطنية . وهكذا نجد أن وزارة ثروت هدفت وضع الدستور ، والقصر يحلم باستمرار سلطة الاوتوقراطية

وبدأت في وضع الدستور مهمة كل من آراء الحزب الوطنى والوفد المصرى ،
فانفصلت بذلك عن رأى الامم : وتأسس حزب الاحرار الدستوريين في ههنا ،
واشتد الكبت مما اظهرها بمظهر المعتدى على حقوق الامة ، كل ذلك وهى لاتنعم
بتأييد بريطانيا لها ، فكثرت حوادث الاغتيال السياسى واضطرت وزارة ثروت
الى الاستقالة في ٢٩ نوفمبر .

ولم يكن فؤاد راضياً عن ثروت كرئيس للوزراء منذ اليوم الاول الذى ألف
فيه وزارته وكان يفضل وزراء يعتبرهم موظفين في بلاطه ، وكان ثروت جاداً
في وضع الدستور ، الذى أنتمت اللجنة بالفعل وقدمته لإستصدار مرسوم به .
فصمم فؤاد على التخلص من ثروت لأسباب شخصية بحتة . فثروت في نظر الملك
واسع الحرية فوق اللازم ، والملك في إعتقاد رئيس الوزراء ، أوتوقراطي ،
كما ذكرت جريدة الديلى تيلغراف ، وأتى الملك بوزارة توفيق نسيم التى لم تكن
تعطف على الدستور ، ولا على النص فيه على أن الامة هى مصدر السلطات ،
وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة لكى تفرض نفسها وتطلب حذف نصوص السودان
من هذا الدستور .

ولقد ساحت هذه الوزارة ، وعلى طول الخط للانجليز ، ثم قدمت إستقالتها
بعد أن رجعت بالبلاد إلى الورا ، ولقد إستمرت حوادث إلقاء القنابل
والاغتيالات السياسية ، وأقفلت السلطات العسكرية بيت الامة وأعتقلت أعضاء
جديد من الحزب الوطنى ومن الوفد المصرى ، وتألقت وزارة إدارية برئاسة
يحيى ابراهيم وبدون برنامج لإكمال العملية التى بدأها توفيق نسيم لمسح الدستور .
ولقد صدر الدستور في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ وجاء مقراً بأن مصر دولة
ذات سيادة حرة مستقلة ، ملكها لا يتجزأ ولا ينزل منه عن شئ . نص على
أن السلطات مصدرها الامة . وقرر مبدأ المساواة بين المصريين أمام القانون
ومساواتهم في التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية ومساواتهم في الواجبات . نص

على الحرية الشخصية وكفالة حرية العقيدة وحرية الرأي وحرية الصحافة ، وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع تدخل الإدارة لإلزامها أو تعطيلها أو إلغائها . حظر نفى أى مصري ، وحظر تسليم اللاجئين السياسيين . قرر حرمة المنازل وحرمة الملكية الفردية ومبدأ استقلال القضاء ، ونص على تكوين البرلمان من مجلسين ، مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، يؤلف الأول من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويدين الباقون ، والثاني من أعضاء منتخبون ، ونص على مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وضرورة حصولها على الثقة . وكان للملك حق حل مجلس النواب ، ولكنه لا يجوز له حل المجلس الجديد لنفس الأمر وأصبح للملك أن يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، تصدر القوانين بعد إقرار البرلمان لها ، وتصديق الملك عليها ، ولم يكن للملك حق تعطيل أى مشروع بقانون لمدة أطول من شهر . وصدر في نفس الوقت قانون الانتخابات ، وظهر وكأن البلاد ستسير في طريق متحرر ، خاصة بعد أن رأت الحكومة البريطانية الإفراج عن سعد زغلول وعن المعتقلين الآخرين في مصر والخارج .

وعاد سعد زغلول إلى مصر في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٢ واستقبل به الأمة من أنصارها إلى أنصارها ، وأكدت هذه الحفلات زعامة سعد لعملية توحيد الصفوف ، ولكنه سرعان ما بدأ في مهاجمة معارضيه وخصومه والمنشقين عليه ، وفي نفس الفترة عاد كثير من زعماء الحزب الوطني إلى مصر واستعدت البلاد للانتخابات العامة .

ونال الوفد في هذه الانتخابات ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب . وسقط فيها أشهر خصوم سعد وأكبر المنشقين عليه . لقد سقط رئيس الوزراء نفسه يحيى إبراهيم أمام مرشح الوفد ، وكان اكتساحا كبيرا ، خاصة وأن الحزب الوطني لم يفز منه إلا أربعة أعضاء ، أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يفز منه إلا ستة وعرض الملك على سعد زغلول تشكيل الوزارة بصفته زعيم الأغلبية ، ولكن

سعد تردد بين قبول الوزارة لنفسه ، وبين إسنادها لإحدى الشخصيات الكبيرة في الوفد ، مما أثار عليه القصر ، وبدأ صفحة نزاع طويلة ، واصل خلالها القصر نظره إلى حزب الوفد على أنه حزب جمهوري ثم وافق سعد على تشكيل الوزارة ووضع برنامجاً إنشائياً وسياسياً لحكومته ، وبدأ بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ولكن الأحداث لم تمهله طويلاً لكي يصمد مع القصر . ذلك أن سعد زغلول قد أصر على أن الأمة هي مصدر السلطات ، وكان يعتقد أنه زعيم يمثل الأمة ، فاستقلت وزارته بشئون الحكم مستندة بذلك إلى الدستور ، فأثار بذلك عليها حنق القصر . ونجح سعد زغلول في إيقاف الموظفين والمستشارين البريطانيين عند حدهم ، والحد من نفوذهم ، فأغضب ذلك دار المندوب السامي وهكذا أصبح على سعد أن يواجه نفوذ القصر ذو النزعة الأوتوقراطية ، في الوقت الذي يواجه فيه انتهاز بريطانيا الفرصة للتدخل في شئون مصر الداخلية . وكان عليه أن يحسب حساباً للمعارضة ، والمفتشين ، وهذه الحفنة من الرجال الذين لا يدينون بمبادئ الشخصية ، والذين اضطروا إلى الانضمام تارة القصر ، وتارة اضطروا إلى التساهل مع بريطانيا ، لكي يحاربوا زعامة سعد الأمة . وكان سعد لا يقبل كثيراً من المعارضة ، سواء داخل البرلمان أو خارجه ، وانتهر كثير من أعضاء الوفد فرقة التفافهم حول الحكومة لكي يعملوا على الإفادة لأنفسهم وللمعارفهم ، فبدأت المحسوية . ولكن المسألة التي أطاحت بسعد وأخلت بالتوازن الدستوري بمصر جاءت من مكان آخر ، وكانت تتعلق بروح مصر ومورد مائها وحارس حياتها بشأن السودان .

وكان السودان قد تأثر بكثير من العوامل التي أثرت في مصر ، والتي دفعت بها إلى الثورة والوقوف موقف الند للند مع سلطات الاحتلال البريطانية . تأثر السودان بالعوامل الاقتصادية والمعنوية والحربية والنفسانية التي أثرت في مصر

تأثر فيه المثقفون وأبناء الشعب ، وظهرت فيه حركات أصيلة كانت في جملتها تفعل على تخلص السودان من الاستعمار البريطاني أولاً وقبل كل شيء ، وإن اختلفت من بعضها في ضرورة وحدتها مع مصر ، أو اتحادها معها ، أو الاحتفاظ بروابط الأخوة بين أخوين ناضجين ومستقلين . وظهرت فيه منذ سنة ١٩٢٠ جمعية الاتحاد التي نادى بضرورة الاستقلال التام لمصر والسودان ، والتي أخذت في تهيئة الرأي العام للتحرر من الاستعمار البريطاني . وقام فيه بعض الضباط ، ومنهم البطل على عبد اللطيف سنة ١٩٢٢ بإعلان وحدة مصر والسودان ، وتحرير جنوب الوادي من الاستعمار البريطاني ، مما جعل بريطانيا تحاكمه وتحكم عليه بالسجن وبعد تأليف وزارة سعد في القاهرة إزدادت الحركة الوطنية ازدهاراً في السودان وظهر شعور فطري بتوثيق روابط التضامن والاتحاد بل الوحدة مع شمال الوادي .

وكانت بريطانيا تدير على سياسة تتلخص في فصل السودان عن مصر وفي كل شيء : كانت قد وجهت سكك حديد السودان الأحمر عند بور سودان ، بدلا من ربطها مع مصر ، وكانت تهدف زيادة إنتاج القطن في أرض الجزيرة بين النيلين الأزرق والأبيض ، مستغلة في ذلك أرض السودان وموارده وقوته البشرية في خدمة مصانع النزل والنسيج في بريطانيا ، ومنافسة بذلك منتجات الأقطان في شمال الوادي . وعملت على إخراج السودان من القضية المصرية والانفراد بحكمه دون استشارة مصر ، وفي الوقت الذي كان على مصر فيه أن تقدم قواتها وميزانياتها ، وتضعها في خدمة حكومة عموم السودان ، وهي حكومة بريطانية شكلا وجوهراً . واقد عمدت بريطانيا إلى تمثيل السودان ، كستعمرة بريطانية في معرض سنة ١٩٢٤ مما أثار حنق الوطنيين في جنوب الوادي وشماله ، واضطر سعد زغلول ، كرئيس للدولة المصرية إلى الاحتجاج وحينما رأت بريطانيا صدى التجارب الوطني بين السودانيين والمصريين وتشكيل السودان لوفد وطني قرر

المجىء إلى مصر لفضح نيات بريطانيا الاستعمارية ، قررت منع هذا الوفد من الخروج من السودان . وثارت ضجة كبيرة في برلمان القاهرة ولكن بريطانيا لم تراجع .

وتأزمت الأحوال في القاهرة نتيجة لموقف بريطانيا الإستعماري في مسألة السودان ، وكان موقف البرلمان المصري والوزراء المصرية ، برئاسة سعد يساعدا على شدة ساعد الحركة التحررية الوحدوية في جنوب الوادي . فازداد نشاط جمعية اللواء الأبيض ، التي هدفت مقاومة الاستعمار البريطاني والانهزام إلى مصر وتحقيق وحدة وادي النيل . ثم بدأت المظاهرات في النزول إلى الشوارع ، وأخذت في الهتاف بحياة مصر وبالاستقلال التام لمصر والسودان وبالوحدة لوادي النيل . وقضت السلطات البريطانية على زعماء هذه الحركة ، وحكمت عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة ، فازدادت الحركة اشتعالا . وخرج طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم في مظاهرة عسكرية يوم ٩ أغسطس حاملين بنادقهم وحرايبهم وعلمهم الأخضر ، مرددين هتافات الجماهير . وكادت أن تقع معركة بينهم وبين قوات النظام حينما عادوا إلى المدرسة ووجدوا أن القوات البريطانية قد استولت على ذخائرهم . وفي نفس اليوم خرجت كتبية السكة الحديدية المرابطة في العظيرة في مظاهرة تهتف بوحدة مصر والسودان ، فتصدت لها قوات الجيش البريطاني وسقط القتلى والجرحى . ولم يكن في وسع أي حكومة مصرية أن تتراجع أمام هذا القمع ، خاصة وأنه أصاب أبناءها ، وهم يرتدون كسوتهم العسكرية ويحملون أعلامهم . لقد طلبت الحكومة المصرية من حاكم السودان بيانات تفصيلية عن هذه الحوادث ، واحتجت في لندن ، وطالبت بضرورة وقف المحاكمات ، وبالمبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات ، والعمل على حقن الدماء . ولما ظهرت بريطانيا تصميها على تأييد موقف الحاكم العام

البريطاني ، ردت الوزارة المصرية بأنها لا تعترف له بالتصرف في الجيش المصري دون رأيها ، إذ أنه سردار الجيش المصري ، أى أنه موظف مصرى ، عليه أن يرجع إلى حكومة القاهرة في كل ما يتعلق بوظيفته . والمهم هو أن الحكومة البريطانية استغلت هذه الأحداث الوطنية لكي تتمهم سعد زغلول و برلمان القاهرة بالعمل على بث الفوضى والإضطراب في جنوب الوادى ، ولكي تعمل على إفساد المفاوضات بين سعد ومكدونالد ، رئيس وزراء بريطانيا ، والتي كان قد أصر فيها على ضرورة سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، وسحب المستشار المالى والمستشار القضاى وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية ، وعدول بريطانيا عن دعواها لحماية الأجانب والأقليات في مصر ، وعن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس ، هذا علاوة على أنه قد استمسك في هذه المفاوضات بالنسبة للسودان في إلهاء إفتصاب بريطانيا للسودان . وفشلت المفاوضات المصرية البريطانية ، مادام سعد زغلول قد رفض ما أملىته عليه الحكومة البريطانية للانتحار . وتسبب هذا الفشل في زعزعة موقف الوزارة المصرية . وجاء تغيير وزارة لندن ووصول حزب المحافظين للحكم نذيرا بتجميع عناصر الرجعية والاستعمار ضد الحركة الوطنية .

ولم يمر على ذلك وقت طويل حتى وقعت حادثة تدخلت فيها بريطانيا ، وبشكل يجر سعد على الاستقالة ، ويعمل على تحطيم القضية الوطنية ، وهى حادثة مقتل السيد لى ستاك باشا ، سردار الجيش المصرى ، والحاكم العام البريطانى للسودان .

اغتيال السردار فى القاهرة ، وارتجت البلاد لهذا الاغتيال السياسى ، وثار ثائرة بريطانيا ، فى صحفها وبرلمانها ، وحملوا سعد زغلول ووزارته وكل

العناصر الوطنية مسؤولة هذا الحادث . وكان مقتل السردار ضرراً كبيراً لمصر ، واستغلته بريطانيا في الاعتداء على حقوق السيادة المصرية ، وفي فرض نفسها على البلاد ، ففي مساء نفس اليوم الذي شيعت فيه الجنازة ذهب المندوب السامي البريطاني ، اللورد البي ، إلى رئاسة مجلس الوزراء في مظاهرة عسكرية ، وقابل سعد في مكتبه وقدم له نص إنذارين وانصرف راجعاً . في الوقت الذي فيه مجلس النواب المصري قد أعلن إستنكاره للجريمة ، ووقف أعضاؤه ، نواب الأمة ، عشر دقائق حداداً على الفقيد العزيز ، وكانت هيئة الإنذارين البريطانيين هنيئة وتهدف الانتقام ، واشتملا على طلب إعتذار رسمي ، من الحكومة المصرية ، والبحث عن الجناة ومماقتهم أشد العقاب ، وطلب منع وقع كل مظاهرة شعبية أو سياسية ، وأن تدفع حكومة مصر لحكومة بريطانيا مبلغ نصف مليون جنيه كفرامة ، ولكنهما إشتملا على هذه المطالب الأربع على طلب سحب الجيش المصري من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وعلى إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة الأراضي المزروعة في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان ، بدون قيد ولا شرط ، وعلى أن تعدل الحكومة المصرية من كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في كل ما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ، وأن يعاد النظر وفي شروط خدمة الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من إعتزل الخدمة منهم ، وأن تبقى مصر منصب المستشار المالي والمستشار القضاة ، وتحترم نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية ، وتستمع إلى ما قد يبديه مديره من معسرة .

.. ولقد وافقت الحكومة المصرية على المطالب الأربعة الأولى ، واعتذرت

من الحادث ووعدت بتعقب الجناة وعما كتبهم، وبدفع نصف مليون جنيه، وبمنع كل مظاهرة تهدف للاخلال بالنظام العام، ولكنهم رفضت المطالب الأخيرة في أسلوب حكيم هادئ معذر، ولكن بريطانيا أرسلت تعليماتها إلى حكومة السودان لإخراج جميع والوحدات الجيش المصري من السودان. وأبلغت مصر أنها ستزيد مساحة أراضي الجزيرة، وفي نفس الوقت صدرت التعليمات البريطانية إلى جنود الاحتلال باحتلال جمارك الاسكندرية، كأول تدبير تتخذه بريطانيا لإجبار الوزارة على الموافقة على شروطها.

وأضطر سعد إلى الاستقالة، وفي نفس اليوم عرض الملك على زيور، رئيس مجلس الشيوخ، تشكيل وزارة جديدة، وقبل زيور المهمة وألف وزارته في نفس اليوم، وكان برنامجها يتلخص في شيء واحد، التسليم على طول الخط، التسليم للقصر، وبالتالي التسليم لبريطانيا، وافق زيور على كل مطالب الحكومة البريطانية. ونشطت السلطات البريطانية في إلقاء القبض على بعض العناصر الوطنية، رغم انتهاء الأحكام العرفية وإلغائها منذ ١٩٢٣، وصدرت الأوامر من الوزارة لوحدات الجيش المصري في السودان بالانسحاب شمالاً ولما رفض الضباط والجنود التنفيذ، ووقفوا موقف المقاومة، أرسل وزير الحربية ضابطاً يوجههم إلى الأذعان لأوامر الملك، وتضاضت القوات السودانية مع القوات المصرية في هذه المأساة، وحارلت فك الحصار الذي فرضته القوات البريطانية على القوات المصرية، وكانت الانتحارات، وسقط فيها القتلى. وأسرعت بريطانيا في إنشاء قوة الدفاع السودانية، كقوة خاضعة لحاكم السودان، وانسحب كثير من الضباط السودانيين مع إخوانهم المصريين، وخلا بذلك الجو لبريطانيا في جنوب الرادى، فبدأت بريطانيا في دراسة مسألة توزيع المياه بين مصر والسودان واستندت في ذلك إلى وزارة مفاوضة مسألة، وعملت الوزارة من ناحية أخرى

على حل مجلس النواب، وزيادة الحالة المحيطة بالقصر، في نفس الوقت الذي عمدت فيه إلى كبت الانفاس، وتخطيم الوفد. وليس أدل على ذلك من تأسيس حزب سياسي جديد هو حزب الاتحاد الذي كان وليداً للقصر، ويحمل كشعار له الولاء للعرش. فظهر أن القصر قد نزل إلى ميدان السياسة الحزبية، بطريقة غير مباشرة، ولم يكن ذلك في صالحه، ولا في صالح البلاد. فتدهور الموقف السياسي تدهوراً سريعاً، واشتد التنافس بين الأحزاب وبعضها، وبين الوطنيين منها والقصر، ومرت البلاد في فترة حالكة مظلمة، منعتها من أن تتمكن من التفاهم مع بريطانيا، أو التفاوض معها في شأن مستقبل البلاد، بل منعت كل حزب من إمكانية التفاهم مع الحزب الآخر. وكان ذلك في صالح بريطانيا التي رأت نفوذها غير منازع، أو منافس، ولعدة سنوات.

التفاوضات والنتيجة :

أجمعت أغلبية الرأي العام، ونواب الأمة على ضرورة دعوة البرلمان للانعقاد ولكن تعطيل البرلمان وإلغاء الدستور جاء ضربة شديدة لهذه الحركة ثم ظهر جو يبشر بإمكانية الائتلاف بين الأحزاب، ونشأة نتيجة عن ذلك وزارات ائتلافية بعد وزارة زيور برئاسة عدلي ثم برئاسة ثروت. ولكن بريطانيا كانت بالمرصاد تتدخل دائماً لتفريق الصفوف، وتخطيم هذا الائتلاف الذي كان يعني الاتحاد البدائي بين العناصر الدستورية في مصر، وتدخلت في مسألة أزمة الجيش، لكي تمنع شروطها بضرورة الأبقاء على الضباط البريطانيين بكامل اختصاصاتهم وسيطرتهم على الجيش المصري.

وكان لوفاة سعد زغلول أثر كبير في إدخال بعض التعديل على بناء الوفد كحزب من ناحية، وعلى علاقته بالأحزاب الأخرى وبالقصر من ناحية ثانية. ولقد تولى النحاس رئاسة الوفد وجمع حوله صفوف هذا الحزب بعد وفاة سعد

زغلول ، وأظهرت الحوادث أن هذا الحزب كان لا يزال يتمتع بشعبية شبه مطلقة في هذا الوقت .

وكان ثروت رئيس الوزراء قد بدأ مفاوضاته مع تشمبرلين ، وزير خارجية بريطانيا في سنة ١٩٢٧ وتقدمت بريطانيا بمشروع يتلخص في إقرار كل قواعد الاحتلال والحماية رغم أنه يدعى إقامة محالفة تضمن الصداقة والاتفاق الودي بين البلدين . ذلك أن المشروع قد اشتمل على نص يمنع مصر من أن تتخذ البلاد الأجنبية موقفا يقفاني مع المحالفة أو يفهم منه معارضة مصر للسياسة البريطانية ، وعلى ضرورة تعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم للجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة بالجيش البريطاني وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فعليها أن تختارهم من بين الرعايا البريطانيين . وأن تخول مصر لبريطانيا الحق في إبقاء قواعد عسكرية في أي مكان ولاي زمان ، إلى أن يعقد اتفاق خاص بين الطرفين لحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية . والمهم في هذا المشروع هو إبقاء الاحتلال بشكل مطلق ، والابقاء على النفوذ البريطاني في الإدارة والجيش وإغفال مسألة السودان إغفالا تاما .

لم يعرض ثروت هذا المشروع على البرلمان ، بل أبقاه سرا حتى عن زملائه في مجلس الوزراء . ولكن النحاس أصر عليه في ضرورة عرضه ، وضرورة حصوله على موافقة مجلس الوزراء قبل أن يعرضه على البرلمان . ورفض مجلس الوزراء التقييد بمشروع المعاهدة ، مما اضطر ثروت إلى الاستقالة في ٤ مارس سنة ١٩٢٨ .

وشعر النحاس بعد هذا الفشل بضرورة تشكيل وزارة تمثل رأى الأغلبية ، وقد تمكن من الاتفاق مع الحكومة البريطانية . فكلف رئيس الوفد تشكيل الوزارة التي كانت إئتلافية ، من بين أعضاء الوفد وحزب الأحرار الدستوريين .

أم الحزب الوطني فقد رفض الاشتراك فيها احتفاظاً بمبدأ ألا مقايضة إلا بعد الجلاء .
وأما هذا التكتل بين نواب الأغلبية ، واستنادهم إلى القصر تدخلت بريطانيا لإخراج مركز هذه الوزارة . كما حمل القصر نفسه على مهاجمة الوزارة ، وراى ملحق القصر أن مصطفى النحاس . كان من بين المدافعين عن الأمير أحمد سيف الدين الذى حاول قتل أحمد فؤاد . واستغل القصر التفكك الموجود بين بعض عناصر حزب الأحرار الدستوريين داخل الوزارة ، واستند إليه لكي يستغل الموقف ويلوح لهم بالوزارة بعد انسحابهم من الوزارة الائتلافية ثم أقال القصر هذه الوزارة الائتلافية ، بدعوة أنها قامت على أساس الائتلاف وأن الائتلاف قد انتهى . وكاف محمد محمود بتشكيل وزارة جديدة ، وتم تأليفها فى نفس اليوم ، مما يدل على اتفاق سابق بين رئيس الحكومة والجالس على الأريكة .

كان من أهم أعمال هذه الوزارة تأجيل انعقاد البرلمان ثم حله ، وتعطيل العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، أنها الأوتوقراطية مع وزارة تعتبر ، فى هذه الفترة من موظفى القصر وسارت هذه الوزارة على سياسة مناهضة العناصر التحررية وعناصر الوفد ، وأمسكت البلاد بيد من حديد ، وحرمت الموظفين من الحرية السياسية ووضعت أنظمة لمعاهد التعليم لمنع قيام الاضرابات والمظاهرات . وعملت فى نفس الوقت على تهديد عقود الموظفين البريطانيين . وهى الوزارة التى أقرت اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا فى ٧ مايو سنة ١٩٢٨ دون أن تفكر فى ضرورة موافقة نواب الأمة عليها .

وحينما فاز حزب العمال من جديد فى انتخابات مايو سنة ١٩٢٩ فى بريطانيا وألف مكدونالد وزارته الجديدة ، كان محمد محمود فى بريطانيا وأظهر استعداداً للتباحث مع المستر هندرسون فى المسألة المصرية . ولقد أسفرت هذه المباحثات الصيفية عن مشروع معاهدة كان أقل قيوداً من المشروع السابق ، إلا أنه اشتمل

هل الركنين الأساسيين اللذين يهدما الاستقلال الفعلى، وهما بقاء القوات البريطانية في مصر وبقاء السودان منفصلاً عنها بإقرار الحكم الثنائى عليه . أما بقية النقطة فكانت لا تختلف في كثير أو قليل عن المشروع السابق . وكان محمد محمود يفكر في إنهاء إتفاقيته مع بريطانيا ويوقع عليها وهو في الحكم، حتى لو كان ذلك بدون برلمان ، أو أن يقوم هو بالإشراف على عملية الانتخابات اللازمة لعقد البرلمان وبالتالي الحصول على التصديق على المعاهدة . ولكن الوفد تمسك بوجهة نظره وهي ضرورة بحث المشروع بعد عودة الحياة الدستورية ، وبمعنى آخر أصر على ضرورة استقالة محمد محمود قبل البحث في جوهر المعاهدة . وشرح الوفد ضرورة تأليف وزارة محايدة تشرف على الانتخابات، وطبقاً لدستور سنة ١٩٢٣ قبل البدء في العملية . وكانت ضجة كبيرة شاعدها السير برسي لورين المندوب السامى البريطانى الجديد بمجرد وصوله إلى الاسكندرية . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد ، وكان معنى ذلك إسقاط وزارة محمد محمود . وتشكلت حكومة جديدة برئاسة عدلى لإعادة الحياة الدستورية وإجراء إنتخابات وكانت هذه الانتخابات فوزاً كبيراً للوفد ، وشارك فيها الحزب الوطنى ، أما الأحرار الدستوريين فقد رأوا ألا مجال لهم فى النجاح فى مثل هذه الانتخابات فامتنعوا عن الدخول فيها . وألف النحاس وزارته الثابتة فى أول يناير سنة ١٩٣٠ . وقرر البرلمان تفويض الوزارة المفاوضة مع الحكومة البريطانية . ولكن هذه المفاوضات لم تصل إلى نتيجة إيجابية ، لاصطدامها بالمادة الخاصة بالسودان ، إذ أصر المصريون على ضرورة النص على الدخول فى مباحثات فى خلال إثنى عشر شهراً من تاريخ تنفيذ المعاهدة للوصول إلى إتفاق بشأن تطبيق إتفاقي الحكم الثنائى على السودان ، ورفض مجلس الوزراء البريطانى هذا النص .

ورغم أن موقف الوزارة كان وطنياً ، إلا أن منافسيها أخذوا يدبرون أمر

أمر إسقاطها . والوصول إلى الحكم عن طريق تخطيم الدستور . والتجؤا إلى القصر الذي بدأ في وضع المراقيل أمام الوزارة . وحاولت هذه الوزارة إتمام مشروع قانون هاتكة الوزراء ، وعامة أولئك الذين يعملون على قلب الدستور أو تفهده أو تشويهه بطريقة غير دستورية ، فرفض القصر التوقيع على هذا المشروع . ثم قامت مشكلة بين الوزارة والقصر حول تعيين الشيوخ الذين إنتهت مدة عضويتهم ، وتعيين القصر لغيرهم دون الرجوع للوزارة ، فاضطر النحاس إلى تقديم استقالته مادام عاجزاً عن تنفيذ برنامجه .

وكان هذا هو اليوم الذي يتحناه أعداء الدستور وأنصار القصر ، لكي يضربوا ضربتهم ويتولوا الحكم ، ويسيطروا على البلاد ، ويحاولوا الاستمرار في التفاهم مع بريطانيا وكان ذلك يدل على نكسة كبيرة . أما موقف الوفد فكان قد إبتعد عن « الثورية » وأصبح يتصرف « بالدستورية » .

وكاف القصر لإسماعيل صدقي بتفكيك الوزارة ، كانت النية قد إستقرت على إلغاء الدستور على أخذ البلاد بالشدّة والبطش . وكانت شخصية إسماعيل صدقي معروفة في هذا المضمار ، لمحاول أن يظهر بمظهر المستقل عن الأحزاب ، وبدأ بالاصطدام بالبرلمان ثم بتأجيل إنعقاده ثم بحله . وحاولت هذه الوزارة السيطرة بالقوة على مصر . وإستخدمت في ذلك قوات البواليس والجيش ، مما أدى إلى وقوع الاصطدامات ، وسقوط القتل والجرحى في كل مكان . ولقد وقعت الحوادث الدامية في القاهرة والاسكندرية وهواصم الوجه البحري ، وخاصة حينما أهان الشعب تمسكه بالدستور ، ونزل النواب إليه يطالبونه بضرورة الإصرار على بقاءه . وانتهت بريطانيا الفرصة لإرسال بعض قطعها البحرية إلى الاسكندرية ، ولم تتمكن الوزارة من الحصول على ثقة لندن بعد أن فقدت كل ثقة المصريين .

ولقد ألغت هذه الوزارة الدستور وأعلنت دستوراً آخر يضع القيود أمام

الناخبين والنواب ويفسح المجال ويعطى السلطة للقصر الهيمنة على البلاد. وكان هذا الدستور في حد ذاته نكسة كبرى أصاب الحياة السياسية الداخلية في مصر. وأصدرت الوزارة قانوناً للانتخابات، وألف إسماعيل صدقي حزباً اسمه حزب الشعب، وأصدر له جريدة بنفس الاسم، واشتد في معاملة العمدة والمشايخ الذين رفضوا العمل بقانون الانتخابات الجديد. وكم من حوادث دامية وقعت خلال انتخابات سنة ١٩٣١، وكم من صحيفة وجريدة اضطهدت وتمطلت، ولكن دون جدوى وجاءت الأزمة الاقتصادية التي تحمكت في العالم منذ ١٩٣٠ لكي تجعل وقت حكم إسماعيل صدقي نكسة واضحة في كل الميادين. وهجر، رغم شهرته بالبراعة في الشؤون الاقتصادية، في معالجة أقل أسبابها المتصلة بالإنتاج الزراعي والتصدير والتسليف.

وتباحث صدقي مع السير جون سيمون في سبتمبر سنة ١٩٣٢ للوصول إلى اتفاق مع بريطانيا التي اعترفت له بالفضل في توطيد النظام في مصر، وأبلغته أنه يسرها أن ترى توقيعه على إتفاقية مع مصر، خاصة وأنهم قد عرفوا الشخص الذي يتعاملون معه، وقدرته على تنفيذ مثل هذه الإتفاقية. ولكن ذلك لم يكن يعني أن بريطانيا كانت مستعدة للتنازل في موضوعي بقاء القوات البريطانية، أو السودان.

ومع استمرار التمسك والتكيل الذي قام به رجال الإدارة إزداد غليان الشعب. ثم بدأ التصدع في الظهور داخل صفوف الوزارة التي ستقال منها على ما هو عهد الفتاح يحيى، نتيجة إصرار رئيس الوزارة على إقفال التحقيق في قضية البداري، وإصرارهم من جانبهم على ضرورة الاستمرار في التحقيق. وشعرت بريطانيا بضرورة إنهاء تأييدها لسياسة البطش التي سار عليها صدقي. فعملت على نقل السير برسي اورين، أكبر معضد لصدقي في هذه السياسة، وعينت

بدلاً منه السير ما يلزم لمجسّون مندوباً سامياً . وكفت بريطانيا تأييدها لهذه السياسة نتيجة لأسباب داخلية ، ولأسباب خارجية . وإحضر إسماعيل صدق إلى الاستقالة ، بعد أن حكم البلاد لمدة ثلاث سنوات . ولم تحصل مصر إذن في مفاوضاتها مع بريطانيا إلى نتيجة إيجابية رغم تعدد هذه المفاوضات وتعدد القائمين بها ، وذلك لتمسك بريطانيا بأهم ركنين تستند إليهما ، وهما قوات الاحتلال والسودان .

لفصل العشرون

معاهدة الشرف والتحالف

تكاثفت الظروف الداخلية والخارجية، على إجبار كل من بريطانيا والحكومة المصرية على التناغم سويا في أمر علاقاتهما. وكانت الحالة في مصر تتمثل في انهيار داخل الجبهة الوطنية، وتفكك بين أعضائها، وتضارب بين قطاع منهم وبين القصر: أما بريطانيا فكانت قد خرجت من الأزمة الاقتصادية العالمية لكي ترى نفسها وإمبراطوريتها مهددة بمشروعات التوسع الفاشستي. كانت بطاقات بريطانيا في الشرق الأدنى أقوى من بطاقات مصر ورغم حاجتها الملحة لتخدير الرأي العام المصري فإنها وجدت من المصريين أنفسهم من يتعاون، معها في إتمام هذه العملية. وانتهت المفاوضات بالاتفاق الذي استندت إليه بريطانيا في إستغلالها لإمكانات مصر في أثناء الحرب العالمية الثانية. ومع التعاون زاد تفرس البريطانيين في مصر، كما تفرسوا في الشرق الأدنى العربي بأكمله.

١ - الظروف الداخلية والخارجية:

تألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا للتخلص من مساويء عهد وزارة صدقي ودون الاصطدام ببريطانيا في فترة أعتلت فيها صحة الملك وأشرف فيها على الموت. وعملت هذه الوزارة على تقويم أظافر صدقي، خاصة وأنها أشركت وزيرين فيها من حزبه دون استشارته، ونجحت فعلا في فصله عن حزبه، والحد من نشاط نأديه وجريدته. ولكن هذه الوزارة الجديدة افتقرت إلى تأييد شعبي، خاصة وأن الوفد كان لها بالمرصاد. ولقد حارلت هذه

الوزارة معالجة الأزمة الاقتصادية واصدوت قانونا لتخفيض إيجار الأراضي الزراعية ، وعاونت في تسديد بعض ديون وضرائب المزارعين المتأخرة بمبلغ مليوني جنيه ، ولكن هذه الإجراءات لم تخفف من حدة الضائقة وحاولت أن تعالج بعض المأسى الاقتصادية والصفقات إلى تمت في عهد صدق ، ولكن حزب الوفد من ناحية ، وبريطانيا من جهة أخرى لم يسمحا لها بالفرصة اللازمة لاتمام ما بدأت به . وبدأ الهجوم مع إصدار الوزارة لقانون مجلس نقابة المحامين ، وغالبيتهم المعظمى من الوفديين ، ونصت فيه على أنه لايجوز أن يكون عضوا بمجلس النقابة من قضى عليه بعقوبة تاديبية . وقابل المحامون هذا القانون بالاستدكار ورفض مجلس نقابتهم القيام بانتخابات جديدة . واستغل الوفد ذلك في اضماف مركز الوزارة في الوقت الذى تعرضت فيه لتعنّت البريطانيين . فقد اخذ المندوب السامى البريطانى بالنيابة في القيام بالتفيش رسمياً على قوات البوايس والمطافى ، واستعراض قوات بلوكات النظام رسمياً في القاهرة . وحاول دار المندوب السامى التدخل في أمر مرض الملك ، وضرورة تعيين نائبا عنه في أثناء مرضه . وحاول التدخل في تعيين كبار رجال القصر . ولقد قام رئيس الوزراء رؤساء الاحزاب في ضرورة التكتل ، ولكنهم رفضوا مساندته أمام هذه الازمات ، فاضطر إلى تقديم استقالة ، وتولى محمد توفيق نسيم وزارة جديدة .

كان أهم عمل قامت به هذه الوزارة هو استئناف الحياة الدستورية ، وهذه دستور سنة ١٩٢٣ ، وكان ذلك ترضية كبرى للرأى العام وللأحزاب السياسية . وحاولت بريطانيا أن تمنع عودة هذا الدستور ، متدخلة بذلك في شئون مصر الداخلية ، وعاملة على زيادة الشقاق بين الأحزاب ، ولكن سرعان ماقامت المظاهرات احتجاجاً على التصريحات البريطانية وأبدت موقف الجبهة الوطنية الذى

يطالب بعودة الدستور ووقعت الاشتباكات بين الطلبة وبلوكات النظام ، وسقط فيها القتلى والجرحى وأمام هذا التكتل في الرأي العام الوطنى اضطرت الحكومة البريطانية إلى التراجع ، والتسليم بضرورة البدء فى المفاوضات ، والاتفاق على عقد معاهدة مع مصر ، خاصة وأن العوامل الخارجية كانت تدفع بريطانيا دفعا إلى تسوية مشكلاتها مع مصر .

كانت القوات الإيطالية قد تفرست فى طرابلس الغرب وبرقة ، وتمكنت بوسائلها وبالتعاون السلطات البريطانية فى مصر من أفعال الحدود الغربية لمصر ، والاستيلاء على واحة الجغبوب والقضاء على المقاومة الوطنية التى حمل لواءها عمر المختار حتى النهاية فى سنة ١٩٣١ . وكانت قوات إيطاليا الفاستية قد استغلت قواعدها ومراكزها فى الأريتريا والصومال الإيطالية للهجوم على الحبشة ، ونجحت فى ضمها وإنشاء الامبراطورية الإيطالية ، وغم وجود هبة الأمم . وكانت قد بدأت فى مطالبة كل من فرنسا وبريطانيا بإعادة النظر فى الحدود المشتركة بين مستعمراتها ومناطق نفوذ هاتين الدولتين . وكانت تتحدث عن ضرورة قيامها بدور فعال فى شئون الشرق الأدنى ، وتسمى البحر المتوسط بأنه بحر الإيطاليين ، أحفاد الرومان . ولم يكن خافيا على أحد أن إيطاليا ، رغم طول سواحلها التى قد تتعرض لهجوم الاسطول البريطانى كان يمكنها أن تهجم من ليبيا على مصر ، ومن أثيوبيا على السودان ، وتكمل بذلك امبراطوريتها التى كانت تحلم بها . ولقد كان مركز الجالية الإيطالية فى مصر بالذات مركزا له لكون خاضع من الناحية السياسية ، وكانت هذه الجالية تقوم بنشاط كبير . وتمثل عنصر تهديد للنفوذ البريطانى فى مصر . ولذلك فقد كان على الامبراطورية البريطانية أن تجد حلا يساعد على تسوية العلاقات المصرية البريطانية ، ولحاق بذلك جماعة أو طبقة من المتعاونين معها ، يمكنها أن تستخدمهم ، أو تستند إليهم .

في السيطرة على البلاد . وكانت أحسن جماعة يمكنها القيام بهذا الدور هي جماعة
رعماء الأغلبية مع ما تمتاز به هذه الجماعة من عبادة الشخصية . وعدم سماحها
لأحد بمناقشة تصرفاتها ، مادامت تستند إلى تفويض مطلق من الأمة .

لم تعارض بريطانيا إذن في قيام إئتلاف في مصر ، بل رحبت به ، ورحبت
بالبدء في المفاوضات . وانتهزت الأحزاب هذه الفرصة لكي تبعد وزارة نسيم
عن الحكم ، فتألفت وزارة على ماهر الأولى في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وزارة
محايدة لإجراء انتخابات حرة ، وللسماح بعودة الحياة النيابية واتفقت الأحزاب
كلها ، ماعدا الحزب الوطني ، على تشكيل جبهة وطنية تقوم بمفاوضة بريطانيا
إشتراك فيها الوفد والأحرار الدستوريون وحزب الشعب وحزب الاتحاد
وبعض المستقلين ، أما الحزب الوطني فقد حافظ على موقفه الراديكالي الذي
يتلخص في ألا مفاوضة إلا بعد الجلاء وجاءت الانتخابات التي اكتسح
فيها حزب الوفد كل منافسيه ، واستعادت البلاد لعودة الحياة الدستورية ،
ولحكم وزارة وفدية ، والمفاوضة مع بريطانيا ، في الوقت الذي توفي فيه
فؤاد وخلفه ابنه .

٢ - المفاوضات والاتفاق :

كان نعيم الملك وعمر شاب صغير خلفا له بآرة أول في بدء عصر ازدهار .
وكان لتولي الوفد شؤون الحكم يعني أن الأغلبية البرلمانية هي التي ستحكم
البلاد . ولكن هذه الآمال خابت ، مادام الملك طفلا لم تكتمل شخصيته بعد ،
ومادام النحاس قد أصر في خطاب تشكيل وزارته على أن هدفه هو إبرام
معاهدة مودة وتحالف مع بريطانيا والصديقة . . كان لهذه الألفاظ التي تصف
دولة مختصة بالصدقة أكبر دلالة على الاتجاه الذي ستسهر فيه المفاوضات ، والذي
ستحكم فيه البلاد باسم دكتاتورية الأغلبية البرلمانية ، مع ما يتبع ذلك من مآس .

كانت المفاوضات قد بدأت بين الهيئة المصرية التي تضم ممثل الأحزاب وبين السير مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني قبل وفاة فؤاد . بدأت في قصر الزعفران في شهر مارس سنة ١٩٣٦ واستمرت في قصر أنطونيادس في الاسكندرية في شهر يوليو ، وانتهت بالموافقة على مشروع المعاهدة في لندن في ٢٦ أغسطس من هذه السنة . ولقد اشتملت هذه المعاهدة على شروط مجعفة بمصر وبالسودان وربطت البلاد بمجلة الإمبراطورية البريطانية لمدة عشرين سنة ولم يكن من حق أحد من الطرفين أن يطلب تعديلها قبل مضي عشرة سنوات ، وحتى في حالة التعديل فإن بقاء القوات البريطانية في مصر ونظام الحكم في السودان كانا مستعدين من مثل هذا التعديل ، أي الشروط المتعلقة بها كانت شروط أبدية .

أما من ناحية الشروط العسكرية فقد نصت على نقل القوات العسكرية البريطانية من المناطق التي كانت تحتها إلى منطقة تشتمل مع مناطق تدريب الجنود على منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبي والشرقي من مديرية الشرقية واصل إلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية البحيرة . وحدد عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندي من القوات البرية ، وأربعمائة طيار مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الإدارية والفنية ، وذلك في مدة السلم . أما في مدة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة ، فلانجلترا أن تزيد عدد قواتها دون أي تحديد . وكان الخوف من وقوع مثل هذه الحالة الدولية المفاجئة يسمح لبريطانيا بعدم تحديد عدد قواتها حتى في وقت السلم . ولقد اشترطت بريطانيا على مصر في هذه المعاهدة أنها لن تنقل قواتها إلى المناطق الجديدة إلا بعد أن تقوم مصر ببناء الشكبات والمنشآت الصالحة ، وفقاً لأحدث النظم لإقامة مثل هذه القوات البرية والجوية البريطانية وكان على مصر أن تزود هذه القواعد بالمياه وتوفر أسباب الراحة للبريطانيين وتفرس لهم الأشجار وتبني الملاعب

ولقد وافق المساكن للتزوجين وتنشئ مستوصفاً على ساحل البحر المتوسط كان على مصر علاوة على ذلك أن تنشئ لبريطانيا الطرق الحربية اللازمة لتحركاتها من الاسماعيلية إلى الاسكندرية ، ومن الاسماعيلية إلى القاهرة ، ومن بورسعيد إلى الاسماعيلية فالسويس ، ومن جنوب البحيرات المرة إلى الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس ، تنشئها من مادة صلبة ، وتقوم بصيانتها حتى تتمكن قوات الدولة الخليفة من التحرك عليها ، وبسهولة . هذا علاوة على طرق حربية أخرى في مصر العليا ، من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل ، ومن قوص إلى القصير ومن قنا إلى الخردقة . كان من حق القوات الجوية البريطانية المعسكرة في منطقة القناة أن تستخدم مياه مصر كيفما شاءت ، مع منح نفس الحق لسلاح الطيران المصري فوق كل أراضي بريطانيا العظمى ١١ إنها المساواة القانونية بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، لقد تعهدت مصر في هذه المعاهدة بإنشاء المطارات البرية والمائية في كل مكان تطلب منها بريطانيا إنشاء مطار فيه ، وإلتزمت مصر بأن تقدم جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة في أراضيها وموانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات الإمبراطورية . وكان عليها أن تعلن الأحكام العرفية ، وتسيطر على الأبناء ، وتضع المواصلات السلوكية والاسلوكية في خدمة الإمبراطورية البريطانية .

لقد لعبت رئيس الوفد هذه المعاهدة بأنها معاهدة ود وصداقة ، معاهدة شرف وتحالف ، ولم تكن هناك أى معاهدة في العالم ، بين دولتين مستقلتين تشتمل على مثل هذه الشروط .

أما بالنسبة للسودان فقد جعلت هذه المعاهدة منه مستعمرة بريطانية ، تحرسها جنود مصرية ، تحت إمرة الحاكم العام البريطاني . ذلك أن المعاهدة قد نصت على استمرار إدارة السودان طبقاً لإتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، وعلى أن يواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين ، مباشرة السلطات المخولة له . كان ذلك إقراراً لهذه

الاتفاقية التي أرغمت مصر على التوقيع عليها، وكان إقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو فصل السودان عن مصر، وإقرار لهذا الوضع الذي طالب الوفد نفسه سنة ١٩٣٠ بطلانه . ورغم استناد بعض المؤرخين إلى التضحيات الكبيرة التي قام بها مصر في السودان، سواء فيما يخص الميزانية أو ما يخص الجيش وعدد ضحاياه في السودان (حوالي ٨٠ ألف جندي) ، واستناد البعض الآخر في بريطانيا ، وخاصة من الاستعماريين، إلى « حق الفتح »، إلا أن حق الأمة السودانية قد أهدر إهداراً تاماً في هذه المعاهدة وفي هير صالح أحد، إلا قوات الاستغلال والاستعمار الخارجية، وأعوالمهم في داخل البلاد .

على أي حال فقد نصت هذه المعاهدة على اعتراف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر تدخل في اختصاصات الحكومة المصرية دون سواها، ونصت كذلك على اعتراف بريطانيا بأن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر، وكان هذا الاعتراف أساساً لإلغاء هذا النظام الجائر، بعد فترة إنتقالية . ولقد وافق البرلمان على هذه المعاهدة رغم أنها كانت تمنح مصالح بريطانيا، وتُسخر مصر في خدمة الإمبراطورية البريطانية . وافق النواب عليها ومعظمهم كان ينادى بطلان هذه الشروط، حتى وإن كانت مؤقتة . وافقوا عليها هذه المرة مع أنها قد أصبحت مؤيدة أو شبه مؤيدة . لقد أذعن الجانب المصري في المفاوضات وهم أن الظروف الدوائية الخارجية كانت تسمح له بالحصول على شروط أكرم من ذلك . فهل هي الزطامة المطلقة؟ أم هي ضرورة التوقيع على وثيقة ما؟ أم هي ارتباط مصالح من قام بالتوقيع عليها بمصالح الإمبراطورية البريطانية؟ سواء أكان ذلك الارتباط ثقافياً أو نفسانياً أو اقتصادياً ؟ .

لقد كانت الفرحة شاملة في البلاد وبدون أي سبب إلا أن الوفد قد وقع على معاهدة التحالف والشرف، ورغم ارتفاع أصوات الأحرار والمفكرين من أعضاء

الحزب الوطني وفقهاء القانون الدولي . واستندت الحكومة إلى هذه المعاهدة لكي تعمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونثرو بسويسرا سنة ١٩٣٧ . ودخلت مصر عضواً في عصبة الأمم ، في جنيف ، بعد أن زكتها بريطانيا لذلك ، رغم أن هذه العصبة كانت في دور الاحتضار . وهكذا نجد أن مصر قد استمسكت بالقصور دون اللب . أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وبدون شروط ، إلا ارتباطها المطلق مع بريطانيا . وكان هذا الزواج الكاثوليكي بين الدولتين أكبر دليل على التكامل أو التكافل وفي شكل بعيد كل البعد عن الاستقلال .

٤ - إلى الحرب :

زادت الحالة المحيطة بالنحاس وظهر وكأنه يحتمل مكاناً لم يحتمله غيره من قبل . ومع زيادة نفوذه بدأ في محاربة كل من يحاول التمتع أو الاقلال من خطر هذه الدكتاتورية الوفدية التي اعتمدت على الأغلبية البرلمانية وعلى عبادة الشخصية . وضخى الوفد بالنقراشي وكان أحد المذاتى يستند إليها هذا الحزب ، ولكن الوفد لم يسمح بمعارضة الاستقنات والمحسوبيات ، خاصة وأن نفسية النحاس وأحواله كانت قد تغيرت بعد زواجه . وبعد عقده لمعاهدة ١٩٣٦ ، فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة ، ويتساهل مع الأقارب والمحسوبين عليه . ظهر ذلك في وظائف الدولة ، وفي الاستيراد والتصدير ، وفي مشروع كهربة خزان أسوان الذي حاول النحاس أن يعطيه لشركة بريطانية معينة دون لخص المعطيات . والمهم أن أبعاد النقراشي كان يعنى استبداد بمجموعة معينة تحيط بالنحاس من ناحية ، وكان يعنى أرباب وتخويف كل من يجرأ على معارضته أو حتى إسماعه النصيحة لوجه الله . ولكن سرعان ما ظهرت هيئة القصر من جديد وخاصة بعد تعيين علي مامر رئيساً للديوان الملكي ، وبدأت المشادة بين الوفد والقصر . واستند الوفد إلى تشكيل فاشيستي هو أصحاب القمصان الزرقاء ، واستغل هذه المنظمة في كبت منافسيه

والمهجوم عليهم وتشتيك إجتماعاتهم . فازداد التذمر ظهوراً وخاصة بين الطلاب والمفكرين ، وانضمت إليهم منظمة أصحاب القمصان الخضراء التابعة لجمعية مصر الفتاة والتي كان رأسها أحمد حسين ، وظهر أن هناك إتحادان فاشيستيان أحدهما في الحكم والآخر في الخارج ، وكان لهذا أسوأ الأثر في استمرار المظاهرات والاضرابات واشتباكات في شوارع العاصمة وخذ الوزراء وأمام القصر . وراى القصر ضرورة حل هذه المظاهرات شبه العسكرية ، وسواء أكانت ترعى القمصان الزرقاء أو الخضراء . وجاء مع ذلك خلاف بين القصر والوزارة حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ . وأصر القصر على موقفه رغم تدخل السفير ، البريطاني ، وادف ذلك بأقالة النحاس استناداً إلى أنه قد جاني روح الدستور ، وابتعد عن احترام الحريات ، وأن الشعب لم يعد يؤيد طريقته في الحكم . وجاء القصر بمحمد محمود رئيساً لوزارة جديدة ، كانت أكثر طواعية من الوفد في أيدي القصر . وعملت هذه الوزارة على تأجيل انعقاد مجلس النواب ، ثم أمرت بحله وإجراء انتخابات جديدة . وكان النقراشي قد ألف الهيئة السعدية مع أحمد ماهر بعد خروجهما من الوزارة . وبدأت الانتخابات وتدخلت الحكومة إدارياً لصالح مرشحيها وأنصارها ، ففاز ٩٣ من أنصار الحكومة سواء من الأحرار الدستوريين أو السعديين و ٥٥ من المستقلين المواليين للحكومة و ١٢ من الوفديين و ٤ من الحزب الوطنى . وهكذا بدأ الأحرار الدستوريين والسعديين فى محاولة الحصول على أغلبية لهم ، تدهم حكمهم بنفس الطريقة التى سار عليها الوفد ، فأدى ذلك إلى زيادة روح الحقد بين الطرفين ، وزيادة الانقسام بل والعدا بين الأحرار الوطنىة . وبعد فترة صمم القصر على استبدال محمد محمود بعلى ماهر فى أغسطس سنة ١٩٣٩ . وكانت الحرب العالمية الثانية قد ظهر نذيرها فى الأفق ، وكانت البلاد تحتاج فعلاً إلى حكومة قوية .

لقد نشبت الحرب في سبتمبر سنة ١٩٣٩، فطلبت السفارة البريطانية إلى الحكومة إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦، فوافقت الحكومة المصرية على ذلك، وعين على ماهر حاكماً عسكرياً. وقطعت مصر علاقاتها السياسية مع ألمانيا وقررت منع التعامل مع رعايا هذه الدولة. ولقد زار على ماهر الودان في فبراير سنة ١٩٤٠ وصحبه في هذه الزيارة وزير الدفاع والأشغال. وتركزت هذه الزيارة أنراً حميداً في نفوس أبناء الجنوب، خاصة وأن على ماهر كان أول رئيس وزراء مصري يزور السودان أثناء ولايته للحكم. ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية تدخلت في سبيل السياسة المصرية، وخاصة بعد دخول إيطاليا الحرب. وكانت بريطانيا تشك في وجود صلات بين القصر وعلى ماهر من ناحية، وبين إيطاليا وألمانيا من ناحية أخرى. ولذلك فإنها أبلغت القصر أنه لا يمكنها التعاون مع وزارة على ماهر. وكان هذا البلاغ بمثابة إنذار. وبعد تداول الرأي استقر الأمر على تشكيل وزارة ائتلافية، ولكن الوفد رفض الدخول فيها، وأصر على ضرورة إجراء إنتخابات محايدة قبل اشتراكه في الحكم. فقدم على ماهر استقالته، وأخفقت الجهود التي بذلت لتوحيد الصفوف، فتشكلت وزارة حسين صبري التي اشترك فيها وزراء من الهيئة السعدية والاحرار الدستوريين والحزب الوطني والمستقلين برئاسة رجل مستقل. وحينما بدأ هجوم الإيطاليين بقيادة جرازباني على حدود مصر الغربية فكرت الدولة في إعلان الحرب على إيطاليا، وكان السعديون من أصرار هذا الاتجاه، ولكن الأحزاب الأخرى طارضت فيه. فخرج السعديون من الوزارة، وظهر بذلك تصدع جديد داخل صفوف هذه الكتلة المناوئة للوفد. وبعد وفاة حسين صبري وهو يلقى خطاب العرش كاف القصر حسين سري بتشكيل وزارة جديدة كانت قصورة العبر، إذ سرعان ما قدمت استقالتها بعد أن أغضبت القصر وأغضبت البريطانيين، ولم

تكن تستند إلى سند شعبي قوى . فتيات بذلك الظروف العودة الوفد إلى الحكم ،
ولكنه عاد هذه المرة في ظل حراب القوات البريطانية .

٤ - ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ :

كانت بريطانيا تفكر جدياً في ضرورة تعاونها مع النحاس منذ أن بدأت تشك
في إتهامات على ماهر والقصر . وأبلغ السفير هذه الرغبة للقصر بعد استقالة وزارة
حسين سرى . ولكن النحاس وفض تشكيل وزارة ائتلافية ، وأصر على انفراد
الوفد بالحكم . وكانت الأيام الأخيرة من وزارة حسين سرى قد شهدت تقدم
قوات روميل بسرعة صوب العلين ، كما شاهدت خروج المظاهرات في شوارع
القاهرة منادية : إلى الإمام ياروميل . وكانت الوزارة والقصر من الضعف بدرجة
لا تسمح لاي منها بالتدخل لمنع هذه المظاهرات . وكان الشعور العام في مصر
ضد بقاء قوات الاحتلال البريطانية ، وكان المصريون يتمنون مزيمتها أمام أعينهم
فزاد الزعاج السفارة البريطانية والقوات البريطانية المحاربة في الشرق الأوسط في
وقت أخذت فيه جموعهم تلسحب باستمرار إلى منطقة الأهرام والطريق الصحراوي
بين القاهرة والاسكندرية ، وعبث القاهرة إلى منطقة القتال . في هذا الجو من
الانزعاج قررت بريطانيا أن أخلص رجل في مصر يمكن أن ينفذ شروط معاهدة
الصداقة والتحالف هو الرجل الذي وقع عليها ، والذي يتمتع بسمعة طنانة وبنفوذ
كبير . قررت بريطانيا إذن ضرورة دعوة النحاس إلى الحكم . وحين علم السفير
البريطاني يوم ٢ فبراير بأن مصطفى النحاس لم يشكل الوزارة ، قابل رئيس الديوان
الملكي وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية . وطلب منه أن
يبلغ الملك لصيحته بتكليفه بتشكيل وزارة وفدية . وفي اليوم التالي اجتمع رؤساء
الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقة ، وحاول المجتمعون الخروج بوزارة ائتلافية
برئاسة النحاس . ولكن السفير تدخل بانذار صريح يذكر أن الملك سيتحمل كل

نتائج ترتب على عدم تكليف النحاس تشكيل وزارة قبل الساعة السادسة مساءً وحتى في هذا الجو رفض النحاس التنازل عن رأيه . ورغم احتجاج المجتمعين على تدخل بريطانيا في شؤون الوزارة المصرية ، فإن السفارة مضت في طريقها ، وجاءت الدبابات البريطانية ورابطت أمام قصر طابدين مطوقه له ، وحضر السفير البريطاني ومعه الجنرال ستون ، قائد القوات البريطانية في مصر ، وصحبه عدد من الضباط المسلحين ، ومعهم وثيقة بتنازل الملك عن العرش لا تحتاج إلا للتوقيع تحت تهديد الأسلحة . كانت أزمة ، وكانت مهانة ووافق الجالس على العرش على تنفيذ الرغبات البريطانية حتى يحتفظ بالعرش . واجتمع الزعماء من جديد في القصر ، وفي مساء نفس اليوم ، كاف الملك النحاس بتشكيل الوزارة وأصر عليها . وصاح أحمد ماهر . « كنت أظن أن النحاس ، وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد ، وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال ، ويرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فإني أعلن أن النحاس باشا يتولى الحكم اليلة مستنداً إلى أسنة رماح الانجليز ، . وحينما تنصل النحاس ذكر له إسماعيل صدقي بأنه قد وصل بعد انصراف الدبابات . وأصبح على النحاس أن يؤلف الوزارة ، وأن يبلغ أسياده البريطانيين بأنه قد كاف بذلك . ومما حاول النحاس أو الجالس على العرش وقتئذ التنصل من مسؤوليتهم أو تبرير فعلتهم ، فإن موقف كل منها كان مشيناً لمصر والمصريين .

لقد ألف الوفد الوزارة ، وأجرى إنتخابات جديدة في ظل الأحكام العرفية والرقابة ، وأدت إلى فوز الوفد بأغلبية المقاعد ، سواء في مجلس النواب أو الشيوخ . وبدأت الوزارة في تعيين أهوانها أعضاء في مجلس الشيوخ ، وأخذت في إستغلال نفوذها وسيطرتها على البلاد ، وظهر أنها تسير البريطانيين بشكل لا يتفق مع الكرامة الوطنية . وكان حكم الوفد حكماً حزبياً واضحاً ، عمل فيه على إغراق الدرجات الاستثنائية والترقيات والملاوات على أنصاره وأقاربهم

أصهارهم، القريين منهم والبعيدين، وظهرت حول النحاس جماعة معينة من أعوانه وأنصاره وأصهاره والمقربين إليه، أخذوا في إستغلال نفوذهم وفي الإثراء بكل طريقة، ولم يفعل رئيس الحكومة شيء لفك هذا النطاق المضروب حوله، ولا لوقفهم عند حدهم، وأثر كل هذا في سمعة الوفد كحزب الأغلبية، حزب الأمة، وظهر أن النزاهة قد أعوزته كما أعوزت غيره من قبل. ولقد عمل الوفد على إبعاد الموظفين المخالفين له في الرأي أو في الانحياز. وحتى مكرم عبيد سكرتير الحزب، وساعد النحاس الأيمن أجبر على ترك الوزارة والحزب حين رفض الموافقة على الاستثناءات الإدارية التي كانت تستلزم عدم مراعاة القواعد المالية، وكان هو وزير المالية. فصل الوفد مكرم عبيد، وكان الرد على ذلك هو الكتاب الأسود الذي عدد سوءات حكم الحزبية حتى وإن كانت دكتاتورية الأغلبية البرلمانية. وساعد هذا التصديق في الداخل على الإقلال من هيبة الحزب وهيبة رئيسه، رئيس الحكومة.

وكانت بريطانيا مشغولة في ذلك الوقت في معارك الصحراء الغربية من بنى غازى إلى طبرق فالسلوم فسيدى برانى فرسى مطروح، ففتح الزجاجة على بعد ١٢٠ كيلومتراً غربى الاسكندرية: اشغلت بريطانيا مع جرازبانى ثم روميل، وأرسلت الجنرال ويفل ثم أركنالك ثم مونتجومرى. وحين انتهت خطوات المواصلات القصيرة البريطانية على خطوط الامداد الطويلة للايطاليين والالمان، حين استندت بريطانيا إلى أكثر من ألف ومائة دبابة أمريكية في الوقت الذي كانت فيه قوات المحور لا تمتلك إلا نصف هذا العدد منها، حين استغلت بريطانيا قوة المدفعية الضاربة طبيعة الأرض وأنهاك قوات المحور. حينذاك رجحت كفة الميزان في صالح بريطانيا وأشرف الماريشال روميل، وهو مريض، على أكبر عملية إنسحاب عرفها القرن العشرين، متخذاً ما بقى له من جنود وعتاد راجعاً بهم إلى ليبيا. حينئذ ظهر أن بريطانيا قد استقر لها الحال في الشرق الأدنى دون منازع.

وسرعان ما ظهر أن عملية الجيش الثامن البريطاني بقيادة الجنرال مونتجومري كانت جزءاً من عملية كبيرة للحلفاء في شمال إفريقيا من المحيط الأطلسي عبر المغرب العربي إلى حدود مصر . ذلك أن قوات الجنرال ايزنهاور قد نزلت مريعا في المغرب الأقصى وفي الجزائر وأخذت في تضيق الخناق على قوات المحور من الغرب في الوقت الذي أخذت فيه قوات الجيش الثامن وجيش فرنسا الحرة في تعقبها من الشرق . ومن تونس نقطة الالتقاء ، امتدت العمليات إلى شبه جزيرة إيطاليا فأوربا مبتعدة بذلك عن مصر . فهل تضر بريطانيا في هذا الوقت على ضرورة التمسك بالنحاس مادام روميل قد أصبح في خيبر كان ؟

كانت بريطانيا قد استغلت وجود وزارة النحاس في الحكم في إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان ، سائرة في ذلك على سياسة فصل السودان عن مصر ، وفصل شمال السودان عن جنوبه . ولم تعترض وزارة النحاس على إنشاء هذا المجلس . وكانت بريطانيا قد استغلت وجود النحاس في الحكم لكي تستغل موارد مصر ، فمدعية ضرورة تموين جيوش الحلفاء الموجودين فيها في وقت خضع فيه المصريون لنظام بطاقات التموين ، ودون أن تدفع بريطانيا أثمان هذه السلع التموينية ، التي كانت تضاف كسلف على أرصدة لمصر في بريطانيا . واستغلت بريطانيا المدفعية المصرية المضادة للطائرات في حراسة قناة السويس وتأمين الملاحة فيها ، ومطاردة طائرات المحور ، كما استغلتها في المنشآت والمرافق العامة وحراسة الموانئ وخاصة ميناء الاسكندرية . واستغلت السكك الحديدية وكل وسائل النقل في طول البلاد وعرضها بما سمح لها بالانتصار في معركة العليين ، وبما جعل هذه الوسائل تبلغ مرحلة الاستهلاك التام مع نقاية الحرب . هذا علاوة على إعداد الأماكن والمساكن والمسكرات والخازن والمطارات اللازمة للقوات المحاربة ، والتي كان بدونها أمر انتصار بريطانيا في الشرق الأوسط أكثر صعوبة . واتد

أعترفت بريطانيا بذلك وأكثر من مرة. وفي الوقت الذي كان فيه النحاس يسقط على طول الخط رأت بريطانيا أن المعارضة تطالب بضرورة جلاء القوات البريطانية من مصر بمجرد انتهاء الحرب .

وقرب نهاية هذه الحرب ترأس النحاس مشروعاً هاماً وخطيراً ، مشروع إنشاء جامعة الدول العربية وليس من الغريب في شيء أن يعمل النحاس ، الذي فشل في توحيد الجبهة المصرية الداخلية ، على توحيد الجبهة العربية في الشرق الأدنى بأكمله . كانت قوات فيشي التي استقرست في سوريا ولبنان قد خرجت ، وأرتفع صوت ديهول مع حركة فرنسا الحرة لكي يحل محل سلطات فيشي ، المتعاونة مع الألمان في كل مكان وكانت بريطانيا تفكر جدياً في زيادة نفوذها في كل من سوريا ولبنان ، خاصة وأن الحركة الوطنية فيها كانت معارضة لفرنسا ، سواء المتعاونة أو المتحررة. ولذلك فإن تجميع دول الشرق العربي داخل منظمة إقليمية لم يكن بعيداً عن فكر الحكومة البريطانية . بل لقد صرح إيدن ، وزير الخارجية البريطانية بأن بلاده لا تعارض مثل هذه الحركة ، بل ستعمل على تشجيعها . فحتى دور النحاس في إعداد بروتوكول الاسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، كان مستظلاً بظل السياسة البريطانية . ونلاحظ أن هذا البروتوكول لم يعارض أي نفوذ أجنبي أو ارتباط خاص بين إحدى الدول العربية والدول الأجنبية . ولكنه نص على ضرورة تمتع الأعضاء بالاستقلال ، كشرط للدخول في هذه الجامعة . وكان هذا النص يعني - بطريق غير مباشر - استثناء فلسطين من الجامعة العربية ، أو حرمانها من حقوقها المشروعة فيها ما دامت بريطانيا تتفرس فيها .

وعلى أي حال فإن هذا التدهور الحزبي قد انتهى بمصر إلى مرحلة يمكننا أن نقول عنها إنها بداية ترك الاستقلال الإقليمي المصري والنزول إلى ميدان أوسع

هو الميدان العربي . ولقد استمرت هذه المرحلة الانتقالية لمدة سنوات عديدة وأمتازات باستمرار التدهور وازدياد اشتراك مصر في الميدان العربي الاوسع ، امتدت هذه الفترة من عام ١٩٤٥ حتى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ولكننا لم نعط نتائج إيجابية إلا عام ١٩٥٢ حين بدأت مصر معركة جديدة ، ورجال جدد ، هي معركة التحرر والتحرير ، فكانت الثورة .

الباب السادس

ثورة يوليو والتحرير

مرت مصر بفترة إنتقالية بعد الحرب العالمية الثانية إزداد فيها تدهور الموقف السياسى والظروى الاقتصادية فى البلاد، وزاد دخول مصر واشتراكها فى المشكلات العربية المجاورة لها ، رغم عدم إنتهاء ما من التخلص من الاستعمار الخارجى ، والافطاع والرجعية والانتهازية الداخلية . وفى هذه الفترة تضرعت الأحزاب السياسية وأنهار سلطان القصر ونفوذه ، كما تدهورت سمعته . ونهياً بذلك الجو لحدوث تغييرات أصيلة فى البلاد ، تمس بناءها السياسى والاقتصادى والإجتماعى وإمكاناتها الحربية . وقام بهذه التغييرات رجال جدد ، لهم طريقة خاصة بهم ومختلف عن طرق الأحزاب السياسية السابقة . فكانت الثورة والتحرر . ومن القاهرة ، ، قلب العروبة النابض ، بدأ الإشعاع قوياً إلى جميع أنحاء العالم العربى . وقالت مصر كلمتها فى الميدان الدولى . وتمكنت من إجراء تغييرات هامة فى البناء الاجتماعى - الاقتصادى فى الشرق الأدنى . إنها الثورة والتحرير .

الفصل الحادى والعشرون

قاع الوادى

كانت الظروف الموجودة فى مصر عند نهاية الحرب العالمية الثانية ظروف
لإنهيار تام فى البناء الاجتماعى والاقتصادى ، والبناء السياسى . وزادت المنافسة بل
المدارة بين الأحزاب السياسية الموجودة ، وبينها وبين القصر ، وكانت الظروف
الجديدة التى سادت العالم مع ما يصحبها من مبادئ إنتصار الحريات والديمقراطيات
وإنساع نطاق آراء العدالة الإجتماعية تؤثر فى المثل العليا للمصريين . وكان على
مصر ، ورغم ظروفها ، أن تواصل كفاحها من أجل إستقلالها وحريتها .
وأجبرها الموقف الدولى على أن تقوم بعمليات جديدة بعد إنشاء هيئة الأمم
المتحدة ، وخروج الديمقراطيات الشعبية منتصرة من الحرب . أما فى الميدان
العربى فقد كان إنشاء جامعة الدول العربية قائمة لنزول مصر إلى ميدان جديد ،
احتك فيه المصريون بحيرانهم وإخرايم العرب . بعد أن كانوا قد قبعوا فى عقر
دارهم منذ سنوات طويلة . ومع الأخطار الرأسمالية والاستعمارية شعر المصريون
بضرورة مواجهة الأخطار الصهيونية فى فلسطين الشقيقة . فى نفس الوقت الذى
يعملون فيه على مواصلة المكفاح ضد البريطانيين المستعمرين فى مصر ، ومن
تعارض هذه القوى وإختلاف إمكانياتها وإنتشار آراء جديدة ومثل عليا
جديدة ، إنخفضت أسهم القصر فى السوق بعد أن ساءت سمعته ولاكتها الألسن
فى كل مكان ، وكان من المحتم أن تظهر قوة جديدة فى هذا الميدان .
مادامت الحيوية موجودة ، بل متزايدة ، والقوى القديمة كانت تمر فى دور
الاحتضار .

١ - بين بريطانيا وأمريكا :

أقال القصر وزارة النحاس في أكتوبر سنة ١٩٤٤ مستنداً إلى حرمه على أن تحكم البلاد وزارة ديمقراطية ، وشكل أحمد ماهر الوزارة الجديدة التي تألفت من أحزاب غير وفدية ، وقامت بالإفراج عن المعتقلين وأعلنت أنها ستسير على سياسة التفاهم مع بريطانيا طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . وحلت الوزارة مجلس النواب ، وكانت ضربة كبيرة لنوفد الذي قرر عدم الدخول في الانتخابات الجديدة وتدخلت الحكومة بالفعل في هذه الانتخابات . منتقمة في ذلك من أعدائها الوفديين . ودفعت البلاد ثمن هذه الحزبية البغيضة غالباً ، ومع إلغاء حكومة الجديدة لقاعدة ، الاستثناءات في تعيين الموظفين وترقياتهم . شعر جزء هام من موظفي الدولة بأنه يمكنهم الكسب في ظل وزارة حزبية معينة ، وفقدان هذه الإمتيازات في ظل وزارة حزبية أخرى لا يساندونها ، ومع إشراف الحرب العالمية نهايتها اجتمع قادة الحلفاء في مؤتمر يالطا ، وبعد نهايته رار روزفلت مصر وقابل الملك وتفاهم معه في أمر العلاقات المصرية الأمريكية للقبلة وقابل روزفلت الملك عبد العزيز آل سعود ، وكانت مصالحه الاقتصادية المتمثلة في شركة أرامكو للبترول ، والقاعدة الأمريكية في الظهران ، يمثلان حجر الزاوية لبناء مقبل يزبد من نفوذ الولايات المتحدة في المملكة السعودية . وكانت الولايات المتحدة هي التي قامت بتعمويل حماية الحرب ضد دول المحور ، وموات بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا . ومدتهم بالمعدات والأسلحة والذخائر ؛ وظهر أن النفوذ الأمريكي قد بدأ في اكتساح العالم بعد أن تضعضع مركز كل من فرنسا وبريطانيا ، وظهرت القلائل والعمليات التحريرية في مستعمراتهما ، فإذا كان يندش روزفلت من مقابلته مع الملك ؟

كان على مصر أن تشارك في إعلان الحرب على المحور قبل بداية شهر مارس

سنة ١٩٤٥ حتى يتمكن من الإشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وتنضم إلى هيئة الأمم المتحدة ، وبينما كان أحمد ماهر يفتقل من مجلس الشيوخ ليعيد قراءة بيانه عن ضرورة إشتراك مصر في الحرب ، أطلق عليه أحد الشبان الرصاص وقتله ، فاستغل الرفض هذه العملية ليظهر أن أحمد ماهر كان يرغب في الزج بمصر في ميدان حرب ليس لها فيها ناقة ولا جمل ، وعلى أي حال فقد ألف النقراشي الوزارة ، وأعلنت مصر الحرب على دولتي المحور .

وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة للشعوب الصغيرة لكي تستمع فيها إلى تأكيدات رسمية ، من الدول الكبيرة عن ضرورة حصولها على حرياتها واشتراكها في بناء السلم العالمي ، مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة بمهميتها العمومية ومجلس الأمن والمجالس الاقتصادية والاجتماعية ، تأثرت العلاقات الدبلوماسية إلى حد بعيد ، وأصبح من الممكن لدولة صغيرة أن تجلس إلى جوار دولة كبيرة دون غضاضة ، بل أصبح من الطبيعي أن تقوم الأمم المتحدة نفسها بضممان إستقلال أي بلد صغير ، دون حاجة إلى وجود قوات إحتلال فيه ، وكان هذا أكبر مشجع لمصر على المطالبة بالجللاء ووحدة وادي النيل ، وعند ظهور سوء النية البريطانية في إعادة الحق إلى نصابه . وإرجاع ما اغتصبته إلى أهله . بدأت المظاهرات تجوب شوارع القاهرة والاسكندرية وعراصم الأقاليم . وحاولت الوزارة أن تقبض على الموقف بيد من حديد فكانت حادثة كوبري عباس الشهيرة التي ظهر منها جلياً أن الشعب الذي يغلى كان في واد والحكومة واد آخر ، وتطل عليهم وتشرف على حركاتهم . قوات الاستعمار من أعلى الجبل .

اضطرت وزارة النقراشي إلى الاستقالة بعد هذه الحادثة ، وبعد أن كان موقفها صريحاً مع بريطانيا ، ويتمثل في ضرورة الوصول إلى الجللاء وتسوية مشكلة السودان ، كما كان صريحاً مع المصريين وأنها لن تدع لهم الفرصة للخروج .

على النظام . فتألفت وزارة اسماعيل صدق الثانية ، وكانت أقل شدة من الوزارة السابقة مع المظاهرات . وفي عهد هذه الوزارة بدأ الاصطدام بين المتظاهرين وبعض القوات البريطانية التي كانت تجوب شوارع القاهرة . فاشتد بمبور الموقف بعد أن سقط الجرحى والقتلى . وزاد على المظاهرات تشييع جنازات القتلى . وتعيين يوم لذكرى الشهداء ، وكانت كل هذه المناسبات أسبابا أدت إلى اصطدامات جديدة مع قوات الاحتلال أو رجال الأمن .

وزاد الموقف في بمبوره حينما حضر الوفد السوداني إلى مصر ، وعمل على ضرورة الوصول ، بعد التخلص من الاحتلال ، إلى إنشاء وحدة وادي النيل . لقد كان يمثل رأى قطاعا هاما من السودانيين ، وخاصة المثقفين والعناصر المكافئة ضد الاستعمار . فاضطرت بريطانيا إلى أن تظهر رغبتها في تغيير سياستها ، وعينت السير رونالد كامبل سفيراً لها في القاهرة ، بدلا من من الورد كيلرن ، واستعدت للمفاوضة مع مصر للوصول إلى معاهدة جديدة . وهذه المفاوضات هي التي استمرت وعرفت باسم صدق - بينفن ، وطالبت بريطانيا فيها بضرورة إبقائها على قاعدة حرية في وقت السلم والحرب في منطقة قناة السويس ، وطبقاً لما أسسته نظام الدفاع المشترك ، وأثر ذلك على سير المفاوضات . وحاولت بريطانيا نهية الرأى العام المصرى من ناحية ، وتأمين أرواح قوائها الموجودة في مصر من ناحية أخرى ، فبدأت بإجلائهم عن القلعة ، وعن بعض معسكرات الاسكندرية . ولكن وفد المفاوضات المصرى لم يوافق على المشروع البريطانى للمعامدة ، وأعلن سبعة من أعضائه رفضهم لهذا المشروع ، إستناداً إلى أن حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر تجبر الدولتين المتعاقدين ، مصر وبريطانيا ، على التفاوض للقيام بعمل اللازم ، إلى أن يتمكن مجلس الأمن من إتخاذ قراراته في هذا الموضوع . وكان هذا يعنى إتخاذ مصر قاعدة لأعمال حرية وإحتيال عودة القوات البريطانية إلى إحتلال

أراضيها . أما عن مطلبى الامة الاساسيين : وهما الجلاء ووحدة وادى النيل ، فقد وقع إجماع الهيئة على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمام الجلاء تقدير مبالغ فيه ، وأنه مستطاع ماديا في فترة أقصر من ذلك بكثير ، خاصة وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تسمح للبريطانيين بالبقاء إلا في منطقة محددة ، وبقوات محددة . كما أن هذا المشروع قد جرد التوحدة بين مصر والسودان من كل خصائصها ، وحاول الاحتفاظ بالحالة الراهنة في السودان ، بل كان ينص على تحويل السودان حق اختيار نظامه المستقل ، ويهدف ذلك لسبيل انفصل السودان عن مصر . كانت هذه الأسباب كافية لرفض مشروع صدقي بيفن . فعمل صدقي على حل وفد المفارضات ، ولكنه اضطر بعد ذلك إلى الاستقالة ، مادام قد فشل في إرضاء القصر ، وإرضاء الشعب وإرضاء بريطانيا . فاستند إلى أسباب موجبة لكي يترك المجال لغيره . فعاد النقراشي من جديد في ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وزادت بريطانيا في سياسة فصل السودان عن مصر بتعيين روبرت هاو حاكما عاما لها عليه . وسارت الحكومة المصرية بالطريق القانوني ، وعرضت القضية على مجلس الأمن في شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ . وأشار رئيس الحكومة إلى أنه لا يرى ثمره مرجوة من المفاوضات مع بريطانيا ، مادامت قواها مرابطة فوق أرض مصر . ورغم عرضه لقضية بلاده بكل أمانة وإخلاص ، إلا أنه لم يصل إلى نتيجة إيجابية في هذا الميدان . لقد أدهى بعض الكتاب السياسيين أن سبب فشل هذه العملية يرجع إلى زيادة النزعة الاستعمارية بين الدول المشتركة في الأمم المتحدة وقتئذ ، ولكن هذا السبب ليس كافيا ، وتفوقه أسباب وعوامل أخرى في الأهمية . لقد ظهر واضحا في سنة ١٩٤٥ أن المركز الاقتصادى والعسكرى للإمبراطوريات القديمة قد تضعف وأن النفوذ الأمريكى يسعى في كل مكان إلى أن يرث هذه الإمبراطوريات وإن كان ذلك في لون جديد ، وباسم إستعمار الدولار . ولكن الصدمة تأتي

أصابته الولايات المتحدة الأمريكية في الصين في العام التالي ، مع مشكلات جنوب شرق آسيا . وظهور قوات الديمقراطية الشعبية في الهند الصينية ، مع ما تلى ذلك من أزمة حادة في برلين ، شرقية وعربية سنة ١٩٤٧ ، جعل الموقف يتبلور في العالم بين كتلتين رئيسيتين : كتلة إشتراكية شعبية وكتلة رأسمالية . لم يكن من المتوقع بعد توحيد صفوف الدول الرأسمالية والاستعمارية لمواجهة خطر إنتشار الحركات الديمقراطية الشعبية ، أن تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مصر و ضد بريطانيا . وكذلك الحال بالنسبة لمن كان يكافح ضد الاسعار الفرنسي فهذا التكتيك من الجانب الوطني في ذلك الوقت كان منطقيًا ، ومن أساسه . وليس أدل على ذلك من إستماع الدول العربية إلى صوت المنطق الغربي الاستعماري ، وإتباعهم سياسة المطالبة للحصول على حقوقهم بالمفاوضة من دول المعسكر الغربي اليس أدل على ذلك من تصويت الأمم المتحدة نفسها في نهاية نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، بتقسيم فلسطين العربية ، ضاربين بذلك بحقوق الشعوب عرض الحائط . كان هذا القرار يتم موقف الأمم المتحدة في المسألة المصرية ، رغم ما بذل في عرضها من مجهود في الصياغة ومن إظهار المبادئ .

(٢) حرب فلسطين :

كان تكوين القائمين على شئون الشرق الأوسط يربطهم ربطاً تاماً بمصلحة الدول الغربية ، ويربط مصالحهم ، وطريقة تفكيرهم بمصالحها وآرائها . . . وكان هذا الإرتباط سبباً رئيسياً في عملية فشلهم في حرب فلسطين .

كانت بريطانيا والولايات المتحدة هما الدولتين اللتين ساهمتا في إصدار وعد بلفور ، وفي رعاية المشروع الخاص بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، إقتصادياً وبشرى . وكانت بريطانيا تحاول عن طريق هذا المشروع ، بعد أن ساهمت في تفتيت العالم العربي ، إلى أن تقيم توازناً بين العرب واليهود في منطقة

الشرق الأدنى ، ويتبع ذلك الوصول إلى حالة تعادل بين القوى الإقليمية الموجودة في الميدان ، مما يسمح للدول الاستعمارية بالاحتفاظ بميزاتها ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ، دون منازع . والثمة الجامعة العربية تحت ظل الموافقة البريطانية ، وكانت بذلك عاجزة عن القيام بدور فعال ضد الصهيونية . وحين اجتمع الملوك والرؤساء العرب في أنشاص سنة ١٩٤٦ ، ثم بلودان في العام التالي ، واتخذوا القرارات الهامة لانقاذ فلسطين ، وكتبوها على الورق ، ونسوا أو تناسوا أن طبيعة تكوينهم ، وطبيعة مصالحهم الرأسمالية ، ستطرهم إلى الوقوف في أي مرحلة من عملية انقاذ فلسطين ، وبمجرد تدخل ساداتهم الغربيين .

وكان كل رئيس عربي ينافس الآخر ويستند في ذلك إلى حسبه ونسبه ، وكأنه دم النبلاء الأزرق في بريطانيا ، أو إلى طموحه لإنشاء امبراطورية كبيرة ، والخروج عن حدود بلاده التي لا يتمكن من حكمها ولا من مواصلة إدارتها والسير بها ، أو إلى امكانية وصوله خلافة المسلمين من جديد ، وزيادة الهالة ، وبالتالي المكاسب ، التي يحيط بها نفسه .

كانت قرارات الدول العربية من أجل انقاذ فلسطين شيئاً ، وطريقة تنفيذها والوسائل اللازمة لذلك شيئاً آخر . كان عبد الله ، صاحب شرق الأردن يرغب في مد حكمه إلى الضفة الغربية . ولم يكن هذا الاتجاه يعجب آل سعود ، عدوه اللدود ، وإن كان قد حظى فيه بتأييد عبد الإله الوصي على عرش بغداد . أما فاروق فقد كان لا ينظر إلى توسع الهاشميين في الشرق الأدنى بعين الرضى ، خاصة وأنهم كانوا أصدقاء مخلصين لبريطانيا ، وهي الدولة التي أذنته في عقر داره . وكان يمتاز عن زملائه بصفة معينة ، وهي أنه من رجال الأعمال ، وكانت هذه الصفة تقربه من الاتجاه الأمريكي وبالتالي من طويل العمر ، صاحب الرياض . أما سوريا ولبنان

فكانتا تحاولان بناء استقلالهما وتحتازا مرحلة الاختيار بين صداقة الدول الأوروبية القديمة ، وزيادة التعاون مع العالم الجديد . وكانتا تنفقران إلى جيوش حديثة تسمح لهما بالاشتراك في حرب فلسطين ؛ رغم تمتع شعوبها بشحنة قوية من الحماس والوطنية ، التي تستند إلى الناحية المعنوية والنفسية أكثر من استنادها إلى الأسس الاقتصادية والمادية اللازمة لحرب فلسطين .

كانت الخطة التي وضعت لانقاذ عروبة فلسطين تتلخص في تقسيمها إلى قطاعات ، يعمل في كل منها جيش من إحدى الدول العربية : الأول من العريش إلى غزة ومنها إلى بئر سبع والنقب ، أو شمالاً عبر المجدل وإسدود إلى تل أبيب ، أما القطاع الثاني فهو قطاع القدس واللد وتل أبيب ، والقطاع الثالث هو أريحا نابلس جنين وطولكرم ، وأما سوريا فقد كان عليها أن تعمل في القطاع الشمالي الشرقي ، قطاع الحولة ، وأما لبنان فقد كان عليه أن يمنع توغل مصابات إسرائيل داخل أراضيه . لم يكن هناك من التعاون بين الجيوش العربية ما يسمح لها بالقيام بعملية موحدة أو متكاملة . وزاد على ذلك التنافس بين رؤساء الدول العربية نفسها ، إذ كان كل رئيس يرغب في تقليل أهمية انتصار زميله ، حتى تكون له اليد الطولى في القضية النهائية للمشكلة . وأما الاسلحة فقد كانت تستورد من الخارج ، ومن الدول الاستعمارية التي كانت لها اليد الطولى في تدعيم بناء إسرائيل القبيحة . وزاد الطين بلة أن بعض الدول كانت لا تثق في قيادات قوائها الموجودة في ميدان المعركة ، خاصة وأنهم كانوا على رأس قوة عمليات قد يعودون بها لتغيير الأوضاع في بلادهم ، وينبع ذلك صفقات الأسلحة الفاسدة ، وإخلاء بعض المواقع في القدس أو في اللد والرملة ، وحتى حوادث الاغتيال ، وأهمها حادثة اغتيال البطل أحمد عبد العزيز .

أما من الجانب الصهيوني فقد كان اليهود قد تربوا تربية قومية تجعلهم

يعتزون بأنهم شعب الله المختار ، وأنهم قد عادوا إلى بلادهم التي فقدوها منذ أربعة آلاف سنة ، بعد أن عبدوا العجل . وكانوا قد تدربوا من الماحية العسكرية في معسكرات خائفة أنشئت لهم في أنحاء كثيرة من العالم . وكانت الأسلحة تصل إليهم في شكل معونة دون أن يدفعوا ثمنها ، كما كانت المعونات المالية تدعم حركتهم ماداموا يسيطرون على رأس المال ، وعن طريقه على الحكومات الرأسمالية .

وكانت العملية تظهر خسارة من أولها . وكان الحماس الوطني والشعور والفياض والإيمان بالحق والعدالة هو الذي دفع العرب دفعا إلى الدخول في هذه الحرب . ومع نقص الخبرة ونقص الأسلحة وتضارب المصالح والأطماع بدأت المآسى . وتقدمت القوات لكي تجد نفسها أمام أعداء مدربين مسلحين وعمومين ، وفي أراض أحذوا وسائل الدفاع عنها . وبعد الأخطاء الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية جاءت الأخطاء السياسية لكي تضع سبع دول عربية أمام مسئولياتها وبالقوة . كانت الهدنة الأولى التي استغلها اليهود في تحصين مواقعهم ، وقطع خطوط مواصلات القوات العربية ، وفي النزود بالأسلحة والذخائر . وحينما استؤنفت العمليات تدخلت الدول العظمى من جديد وأجبرت الدول العربية على التوقيع على الهدنة .

إن ما يهمنا من هذه المأساة هو أنها كانت ميدانا لتعليم بعض العرب الذين خرجوا من درلهم أو قاليمهم ، وانصلوا بأخوانهم وجيرانهم العرب . كانت تجربة تعلم فيها الضباط والجنود أنهم يرسلون للدول دون أن يزودوا بسلح صالح ، وتعلموا فيها أن النظم الموجودة في الشرق متشابهة وعتيقة في قدمها ، وأن الدول العظمى تعمل على تسييرها . أيقنوا ، وهم في فلسطين ، بضرورة العمل على تغيير الأوضاع الموجودة في بلادهم . ضرورة التحرر ، واتخاذ هذا التحرر أساسا للوحدة أو الاتحاد ، وأساسا للعمل على تحرير غيرهم . إن الآراء الأولى لمن اشترك في هذه الحرب لم

تكن واضحة ، نتيجة لوجود المستعمر ووجود الاقطاع والرجعي على رأس البلاد العربية . ولكننا ظلت مشغولة في عتول تلك الحفنة المؤمنة وفي قلوبهم ، ولمدة سنوات ، إلى أن سمح ازدياد تدهور الموقف بظهورها ، وبشكل قوى فـهـال .

(٣) الكفاح ضد البريطانيين :

كانت حرب فلسطين سبباً في زيادة الوعي العربي لدى عدد كبير من المصريين إذ أنها ساعدت على تبلور الموقف ولبادل الآراء والخروج عن العزلة العسكرية التي عاشتها البلاد ، وخاصة في أيام الحرب العالمية الثانية . لقد شعرت مصر أنها ضحت بعدد كبير من شبابها في هذه الحرب ، وشعرت أن بريطانيا مسؤولة عن إنشاء إسرائيل مثل مسئوليتها عن تدهور الموقف السياسي والحالة الاقتصادية داخل مصر نفسها . فبدأ الارتباط بين القضية المصرية والقضية الفلسطينية في الازدياد ولقد كان أبناء مصر يشعرون ، وهم يحاربون في فلسطين بأنهم تحت رحمة القوات البريطانية المراقبة عند القناة ، والتي يمكنها أن تهدد خطوط مواصلاتهم وقطع الرحمة عليهم إلى بلدهم .

وفي نفس الوقت ازداد الوعي القومي في علاقة مصر والسودان . ومع ازدياد السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بالسودان في جنوب الوادي ازدادت الحركة الشعبية في السودان في مقاومتها لهذا التيار ، وازداد تمسكها بضرورة الوحدة أو الاتحاد مع مصر . فالمصري عام ١٩٤٨ كان يفكر في فلسطين وفي السودان وفي العالم العربي ، وكان بالتالي يفكر في ضرورة مجابهة القوى المعادية في هذه القطاعات ، وكانت تتمثل في الاستعمار ، وفي الرجعية والاقطاع أهوانه الداخليين .

ومع تزايد التضارب بين القوى الموجودة في الميدان زاد إنهار الموقف

بإعلان الأحكام العرفية ، ثم باشتداد موجة القتل والإرهاب ، وما تلى ذلك من حل جماعة الإخوان المسلمين قتل النقراشي ، واستمرار موجة القتل باغتيال حسن البنا . وتتابعت الوزارات مع حسين سرى ، ثم مع النحاس الذى عاد السكى بحكم البلاد بطريقة الخاصة والتميزة عن طريق غيره . فزاد التضارب بين العوامل الموجودة مع بدء الاستثناءات من جديد ، وإقصاء كثير من كبار الموظفين عن مناصبهم ، وإستغلال النفوذ وعقد الصفقات المريبة . ومع مر السنين أصبح رئيس الوفد ودكتور الأغلبية البرلمانية يمثل الشموذة السياسية فى أجلى معانيها . حقيقة أن مصر قامت بإلغاء معاهدتها مع بريطانيا ، وذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ . ولكن هذا الإلغاء لم يؤثر على القوى الموجودة فى الميدان إلا من ناحية رفع الروح المعنوية للمصريين ، وشعورهم بأن الحكومة قد وافقت أخيراً على أن تعلن الرأى الذى كانوا قد صمموا ، منذ سنوات ، على ضرورة تحقيقه . وكان هذا الإلغاء لمعاهدة ١٩٣٦ بداية الكفاح ضد بريطانيا فى منطقة القنال . فبدأ العمال المصريين بالإنتساب من المعسكرات البريطانية وأضرب المتعهدون والموردون . وبدأت المارك ، وخاصة حين تشكلت كئائب من الفدائيين تعمل فى منطقة القناة . ووقعت المارك فى الاسماعيلية وفى بورسعيد واضطرت القوات البريطانية أو عزل منطقة السويس واحتلالها وإخضاعها لحكم بريطانى . وأخذت بريطانيا تهدد بمنع وصول البترول إلى القاهرة ، ولكن ذلك لم يفت فى هضم المكافحين ضد البريطانيين . وتعددت المارك وخاصة فى الاسماعيلية التى قام البريطانيون بضرب محافظتها بالمدفعية وبالبنادق السريعة الطلقات . لقد سقط كثير من أبناء مصر مدنيين وفدائيين وعسكريين . وزادت هذه الحالة من شعور المصريين بالمهانة ، وساعدت على خروج المظاهرات التى أخذت تنادى ضد الملكية وضد الأوطاع القائمة .

وزاد اضطراب الأحوال في مصر بزيادة المظاهرات ولوعول إلى حادث حريق القاهرة . ولقد حاولت الاتهامات اليمينية أن تتهم القوات اليسارية في هذا الحادث رغم أنه يدل على عملية تخريب . وفي أجلى معانيها . وكان يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ يوماً عصيباً ، رفض فيه رجال النظام كبت المظاهرات الشعبية ، بل انضموا إليها ، وظهر فيه تداخل بين قادة قوات النظام ، وبين القصر والوزراء . وتأخر بجىء الجيش إلى وقت سمح بوقوع الحريق . ومنذ هذا اليوم وضح أن الملك لا يمكنه الاستناد إلى الوزراء في الأمور العاجلة الخطيرة ، ولا إلى قيادة الجيش . وكذلك الأمر فيما بين الوزراء والمحافظين وقواد وحدات النظام . إنها مرحلة خطيرة من مراحل التفكك والتحلل بين أعضاء جسد تشبه دائماً بالكانن العضوى الحى ، وهو الدولة . فيمكننا أن نقول أن هذه الدولة قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن في وسع المتحكم في مصيرها أن يسير بها إلى أبعد من ذلك .

(٤) انهيار سلطة القصر وسميته :

حكمت مصر بعد حريق القاهرة بعض الوزارات غير المستقرة ، والتي لم يكن لها أى برنامج ، ولذلك قالها سميت بوزارات الموظفين . تعاقب على الحكم كل من النحاس وعلى ماهر والحلالى وحسين سرى ثم الحلالى من جديد . وكان أهم هذه الوزارات استمرار تسير شئون الحكم اليومية العادية قبل كل شيء ، أى بمعنى آخر ، استمرار وضعية الحكم في مصر كما هي ، ولاطول فترة ممكنة . إنه احتضار الحكومة .

ولكن البلاد كانت تغل من أجل الجلاء وكانت في ثورة معلنة على الاحتلال . وكان هذا يدل على أن قيادة عسكرية ، أوجعاء مسلحة ، ضرورية للعمل في هذا الميدان . وكانت البلاد في حالة ثورة على فساد الحكم والرشاوى والمحسوبيات والحرية . كما كانت تشعر بضرورة الوصول إلى عدالة إجتماعية لتحرير البلاد من

الفقر . ولا ننسى أن المظاهرات كانت تجوب الشوارع منادية : « الغذاء والكساء يا ملك النساء » . وكانت البلاد تشمر بخطورة الجمل وسوء الحالة الصحية في البلاد ، وعجز الميزان التجاري لمصر ، وعجز ميزانية الحكومة نفسها ، وافتقار البلاد إلى سياسة مخططة تعمل على زيادة الإنتاج ؛ وكانت الملكية العقارية موزعة بشكل لا يتماشى مع مصالح مجموع المواطنين ؛ زيمونا من ذلك أن المظاهرات قد ربطت في نداءاتها بين سوء الحالة ورأس الدولة .

لقد انتهى عصر « مولانا » و « أفندينا » و « صاحب العظمة » ، وأما الجلالة فالله وحده . ولقد تنازت حياة المربع على الأريكة بمرحلة يمكننا أن نسميها « بعدم النضج في أول حياته » ، تلته مرحلة ثانية من الطموح والرغبة في التوسع والحصول على الألقاب وتبادل الأوسمة والهدايا مع الأباطرة والملوك . وكان في أول حياته زرجاً كما هو ملك . ولكن سرعان ما بدأت الأخبار في الانتشار ، وكانت في أول الأمر تتعلق بأسرته ، أو بمعنى أدق بوالدته وأخواته . وساعده النحاس على الخروج من هذه المأزق . ولكن سرعان ما نالت زيارته لأوروبا ، وظهر أنه لا يختلف عن أي شاب طائش في قمماته لسهراته الماجنة علناً ، في الوقت الذي كانت فيه الرقابة تمنع دخول الجرائد التي تنشر صورته في هذه المناسبات . ومع فسادده في الخارج بدأ الفساد في الداخل . وكمن قصة رويت عن علاقاته غير الشريفة مع فتيات ، بل وزوجات رجال حاشيته ، وضباط جيشه . وكان في ذلك الوقت قد تنامي أنه رمز البلاد .

لقد لاكت الآلسن سمعته في مشكلات مالية واقتصادية ، سواء في أثناء حرب فلسطين ، وصفقات الأسلحة الفاسدة ، أو في أثناء عملية شراء الأراضي الزراعية وضمها إلى تفتيشه ، بمن عليها من الأهالي . وانتشرت الأخبار كل يوم تمان فشله بل إفلاسه وإفلاس وزرائه في تصريف شئون البلاد ، فما بالك

وقد بدأوا في الخروج من المشكلات المصرية إلى المشكلات العربية . ثم جاء التحلل والتفكك الأخلاقي في القصر ، وداخل الأسرة المالكة ، وحول الملك بالخصوص . لقد تناسى تقليد الملك ، وتناسى شعور الأمة — إلى بالضيق في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وأشمرهم بالمهانة حتى في الناحية الأخلاقية كل ذلك . وهو يعيش في هالة كبيرة ويخرج في مواكب رسمية وكأنه سيفوز العالم . إنه الفساد والإنهيار حتى قاع الوادي ، ولم يكن من المستطاع أن تتقهقر الأحوال إلى أسفل من ذلك . بل لقد كانت قوة الإنهيار على سفح الجبل شديدة ، فلم يستقر الحجر في بطن الوادي واندفع مرتفعاً على السطح المقابل . كانت هذه الظروف هي التي حتمت على مصر أن تشور . دفعتها كل العوامل في هذا الطريق ، وكان هدف الثورة الأول هو التخلص من رأس الفساد العسكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ثم التخلص من أعوانه حتى تتحرر البلاد وتبدأ في إنشاء صرح جديد لها — ولجبراتها .

الفصل الثاني والعشرون

الثورة والتحرر

حتمت الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية على مصر ، في يوليو سنة ١٩٥٢ أن تغير قيادتها ، وتغير القائمين على شؤون الحكم فيها . وكان هذا التغيير في القيادة أساساً لتغيرات تتصل بالبنيان الإقتصادي — الإجتماعي للبلاد وتتصل ببنيانها السياسي وقوتها العسكرية . لقد كان هذا التغيير يعني الثورة على الأوضاع السابقة الفاسدة ، وبدأ التغيير من الرأس التي كانت تظلل كل مفاصل وتمفناات العهد البائد . إن روح التغيير والثورة قد اضطرت ، نتيجة الأوضاع الداخلية والعوامل الخارجية ، إلى أن تسير في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها على خطوات تدريجية ، مستفيدة في ذلك من الأخطاء التي اعترضت طريق الحركة الوطنية في مصر ، منذ مجيء حملة الجنرال بونايرت إلى البلاد سنة ١٧٩٨ ، وفي عصر محمد علي ، والأخطاء التي اعترضت طريق ثورة أحمد عرابي . فحركة الحرب الوطني وثورة سنة ١٩١٩ وقد ساعد رجال الثورة على اتخاذ هذا السبيل وجود الأخطار الخارجية وذرائع رجال الاستعمار فيما يختص بأرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر . ولكن هذه السياسة التدريجية كانت تهدف الوصول إلى تحقيق أمانها تدريجياً ، بتفاديها الأخطار ، الواحد بعد الآخر ، والسير بالسفينة في هذا الحقل من الألغام ، بكل مهارة ، وبأقل خسارة ممكنة . فما هو الطريق الذي سارت فيه الثورة لكي تصل إلى أهدافها وتدعم نفسها وتغير الأوضاع التي سادت من قبل ؟

(١) أسباب الثورة وخصائصها :

نشبت ثورة يوليو سنة ١٩٥٠ نتيجة لأسباب سياسية وعسكرية وإقتصادية واجتماعية ، وكانت الأوضاع قد تعففت وأصبح من الضروري تغييرها .
أما من الناحية السياسية فقد كانت الحياة الدستورية في البلاد لا تحمل من الدستور إلا الاسم . ولقد رأينا الظروف المتكورة التي ألغى فيها الدستور أو استبدل . وكان هذا التغيير المستمر ؛ لحياة دستورية معينة ، وما يتبعه من فترات تعطل فيها بالعمل بالدستور . أكبر دافع انقراض المصريين الثقة في هذا النظام . وكان التنافس على السلطة بين ممثلي الأمة والقصر يدفع بالوطنيين إلى عدم الثقة في كل منها . وكانت رغبة القصر المألحة في الإحتفاظ بنظام حكم أوتوقراطي قد دفعت ببعض رجال السياسة إلى مناهضتها في هذه الخطوة . وظهر الإنقسام واضحا بين القصر الانوقراطي وألصار الدستور . وعمل القصر على تفتيت التكتل الوطني الموجود في البلاد . وذلك باسم النخاس من دكتاتورية الأغلبية فراد عدد الأحزاب . وباطراد . مما أدخل الفوضى في الحياة السياسية الداخلية وحارب القصر دكتاتورية الأغلبية باسم محاربتها لعبادة الشخصية . وكان يهدف في حقيقة الأمر إلى ألا يعبد الشعب سوى المتربع على أريكته الحكم . ولقد سابر عدد من رؤساء الأحزاب هذا الإنجاه ، فأصبح هدفهم هو ارضاء القصر قبل كل شيء ، هادفين بذلك الوصول إلى الحكم . وتحلیم دكتاتورية الأغلبية ، وإحلال دكتاتورية الأقلية في مكانها . وطمع تفاقم الأحوال لإخطر حزب الأغلبية نفسه إلى أن يسابر القصر حتى يكسب رضاه ، وينعم بأطول مدة في الحكم ممكنة . لم تكن هناك مبادئ ، بل كان هناك هدف واحد هو الوصول للحكم والبقاء فيه أطول مدة ممكنة ، والعمل على إستغلال المناصب الحكومية من الناحية المعنوية والمادية ؛ ناحية النفوذ والسيطرة ، وناحية الإستثمارات والمحسوبيات والصفقات

وأذونات الإستيراد والتصدير والمشروعات الكبيرة . إن هذا التهليل السياسى الداخلى قد وصل بالبلاد إلى قاع المنحدر ، وجعل المصريين لا يثقون فى القصر ، ولا فى الأحزاب والوزراء . ولقد كانت الأيام الأخيرة السابقة للثورة ، مع ما اشتملت عليها من عدم إستقرار فى الحكم ، ومصرعة تبديل وزارات الموظفين ، أكبر دليل على هذا التهليل السياسى ، كما كان موقف الشعب منها يدل على عدم الثقة فى رجال الحكم ، وعقد الثقة فى الأحزاب السياسية . وظهر أن غالبية العناصر الوطنية الصاعدة قد تنحلت عن فكرة الحزبية التى كانت تفرق البلاد ، وكانت البلاد فى حاجة إلى الاتحاد .

أما السياسة الخارجية فكانت قد فشلت تمام الفشل فى معالجة قضايا الجلاء ووحدة وادى النيل . وثبت أن هم السياسة المحترفين هو الوصول فيها إلى حل لا يخرج عن نطاق سياسة نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . كانت المباحثات والفارضات قد ثبت فشلها ، وأصبحت الظروف تمل على مصر ضرورة النزول إلى ميدان المكفاح ، لاستخلاص الحقوق الوطنية من الغاصبين . وكم من مرة رأت فيها هذه العناصر الوطنية أن قوات الدولة نفسها تعمل على كبح جماحها أى منها من محاربة الإستعمار . ولقد وضع من ذلك أن الحكومة قد وصلت إلى مرحلة يمكننا أن نسميها فيها بدون كبير خطأ ، أنها من أعوان الاستعمار . ولقد استمسكت الحكومات المتتالية فى قضية وادى النيل بالفرع دون الأصل . بالشكل الخارجى للوحدة أو الاتحاد مع السودان ، دون اللب . ذلك أن القضية قد تحولت إلى وحدة الإنتاج ، على مصر والسودان ، وكثوار ، علمينا أن نعترف بأن هذا الشكل كان تدعيما لحكم رجبى ، متعاون مع الإستعمار ، على جنوب الوادى .

ولم تكن بريطانيا توافق على التنازل عن امتيازاتها فى البلاد ما دامت حكومة القاهرة تسير معها على طريق المباحثات والمفاوضات . وثبت من

المباحثات المصرية البريطانية أن حجة وزارة لندن الأساسية لابقاء قواتها في منطقة القناة كانت هي الخوف من وجود أو تغفل حركات ومنظمات شيوعية أو يسارية في مصر . وكان مجرد التفكير في إمكانية وقوع مثل هذا التغير يدفع بحكومة القاهرة ، وهي من الوجهة وكبار ملاكى الأرض ، وكبار رجال الأعمال ، إلى عدم الإصرار في المباحثات على ضرورة الجلاء البريطانى أكثر من ذلك . وازد على ذلك ما تسميه السياسة الحديثة بالرفض على السلم ، وذلك بتخويف بريطانيا من إمكانية الارتقاء في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد سخر المعسكر الإستهمار الرأسمالى من محترفى السياسة في مصر ، في الوقت الذى انفض فيه من حولهم تأييد الشعب والأمة . وكان هذا التهليل في الميدان السياسى الداخلى مع بقاء النفوذ الأجنبى في البلاد ، وعاملاً هاماً يدفع إلى ضرورة تغيير الأوضاع .

أما من الناحية العسكرية فلقد كان لزيادة الاهتمام بالجيش منذ عام ١٩٣٦ ، والاهتمام بتخريج أكبر عدد من الضباط ، ومحاولة تدريبهم وإعدادهم ، أكبر أثر في وجود مادة عام يمكنها بأسلحتها وبأيديها أن تغير الأوضاع الفاسدة في البلاد . كان من المفروض أن يبقى الجيش خاضعاً للقائد الأعلى وفي خدمته إلى النهاية ، ولكن ظروف هذا الجيش نفسه ساعدت على حدوث العكس . رأى الضباط أنهم يخضعون في كل عملياتهم لبعثة عسكرية بريطانية تتولى أمور إعدادهم وتدريبهم وتسليح جيشهم ومراقبتهم في تمارينهم وسكناتهم . ولم يكن تفوق هذا النفوذ العسكرى البريطانى مما يرضى عناصر الضباط الشابة الوطنية ، وخاصة بعد أن أخذت تفكر وتشعر بما يشعر به الأهالى .

وجاءت حرب فلسطين وخرج الجيش لأول مرة في تاريخه المعاصر من حدود مصر ، وعمل في ميدان مستقل عن أعين البعثة العسكرية البريطانية .

وانصل الضباط باخوانهم العرب من الأردن وسوريا والمتطوعين من ليبيا
والسودان وأوا المخازي والتفكك والانقياد والخنوع للاستعمار وأوا الارتمجالية
في وضع خطط العمليات ، والاستماتار في صفقات الأسلحة الفاسدة ، والخنوع في
أثناء الهدنة الأولى . وشعروا بمرارة الهزيمة مع الهدنة الثانية . شعروا بأنهم قد
ألقى بهم ، وهم مكتوفي الأيدي ، في بحر خضم ، وطلب منهم العوم . ولم يكن
من السهل على العرب ، وفي كل فترات تاريخهم ، أن يقبلوا الهزيمة ، خاصة وإن
كانت قد أملت عليهم إملاء . لقد حاربوا بغير أسلحة كافية ، وفي جو مضطرب
تمام الاضطراب ، في عمليات الامداد والتموين ، وقاموا بكل ما كان في وسع
جنود أبطال أن يقوموا به في ميدان العمليات . ولكن الظروف الدولية والداخلية
هي التي أملت عليهم هذه النتيجة . وشعرت حفنة منهم بضرورة تغيير أوضاع
بلادهم الداخلية ، كأساس للوصول إلى المكان اللائق بين الأمم واستخلاص الحق
من مفتصبيه . وكانوا يشعرون ، وهم في فلسطين بأن بقاء قوات إحتلال البريطانية
في منطقة القناة ، يهدد بقطع لخطوط مواصلاتهم مع القاهرة . وآمنوا بضرورة
إجلاء هذه القوات الأجنبية حتى يتمكنوا من استرداد كرامة بلادهم ، واسترجاع
حقوق العرب في فلسطين . ولقد فاسوا من قلة الأسلحة وتحكم البعثة البريطانية
في قطع فيارها . وزاد هذا التحكم مع حرب فلسطين كسلح أساطنة الدول
الاستعمارية عامة ، وبريطانيا خاصة ، على الجيش المصري . - حقيقة أنهم قد استمعوا
بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إلى خطاب هدد فيه الوفد بريطانيا بأن مصر
ستحصل على الأسلحة حتى من عند الشيطان . ولكن هذا لم يكن إلا مجرد
تهديد ، وكان يمثل رأى الجناح الأيسر داخل هذا الحزب ، والذي لم تكن له
القوة الكافية لمعارضة إتجاه الوسط ، وعلى رأسه الرئيس الجليل ، الذي كان
يفرض إتجاه عبادة الشخصية ، على كل الحزب ، ولا معارضة الجناح الايمن الذي

اشتمل على الوجهاء والأثرياء وكبار الرأسماليين بل كان هذا الاتجاه يميز حتى عن إقامة توازن داخل الحزب ، نظراً لقوة كل من الوسط اليميني فيه . فوضح أن مصر ان يمكنها أبداً أن تحصل على أسلحة من الشيطان ، أو غير الشيطان ، مادام يحترف السياسة يسيطرون على الحكم فيها ، ولهم امتيازات مادية واجتماعية لا يفكرون في التنازل حتى عن جزء منها . وأما التفكير في إنشاء مصانع حربية فكان أملاً هزئياً مادامت بريطانيا هي التي ستقدم بإنشاء هذه المصانع وهي التي ستقدم الخبراء والفنيين اللازمين لها ، بل هي التي تتحكم في الإفراج عن الأرصدة الاسترلينية الموجودة لمصر في لندن واللازمة لشراء المصانع . وهذه الأسباب العسكرية بالإضافة إلى الأسباب السياسية ، جعلت من الضروري تغيير الأوضاع القائمة في البلاد ، كرسيلة للوصول إلى الأمان القومية .

وأما من الناحية الاقتصادية فنلاحظ حدوث تغييرات كبيرة في البلاد منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك نتيجة لوجود عدد كبير من قوات جيش الاحتلال وقوات الحلفاء المحاربة في الشرق الأدنى ، وانفاقها جزءاً كبيراً من روائبها في السوق المحلية . ولقد عملت الحكومات المتتالية على الاحتفاظ بسياسة التسميرة الجبرية ، حتى تضمن حصول المستهلك على السلع ، وبقدر طاقته . ولكن اغراق السوق الوطني بكمية هائلة من أوراق النقد تسببت في رفع أسعار معظم السلع . وجاء تراخي الحكومة في تطبيق التسميرة الجبرية عاملاً مساعداً على زياده ارتفاع الأسعار ، في الوقت الذي بقيت فيه الرواتب محدده . واضطرت الحكومة إلى إعطاء علاوة خاصة بالفلاح لموظفيها ، وكان ذلك تركيزاً لسياسة رفع الأسعار حتى داخل التسميرة الجبرية . وعمل تمتع رجال الأعمال والتجارة بكمية من رؤوس الأموال المتزايدة في أيديهم على زيادة التباين وظهور الفوارق الواضحة بين موظفي الحكومة وبين التجار . وظهر في مصر طبقة جديدة ، وطفيلية ، عرفت

بأغنياء الحرب ، عملت مع القوات المحاربة ووضعت نفسها في خدمتها ، وبلغت مكانتها درجة لا تقاسب مع ثروات أو دخول الطبقات الأخرى في المجتمع . وهذا التغير الواضح في الدخل مع ازدياد ارتفاع الأسعار ، وقلة السلع ، عملت مع غيرها من العوامل الاقتصادية على تغيير الأسس الطبقة الموجودة في مصر في الفترة الواقعة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢ .

وكانت مصر قد بدأت في محاولة سد العجز الموجود في أسواقها المحلية منذ الحرب العالمية الأولى ، وذلك بالتفكير في إنشاء بعض الصناعات المحلية اللازمة . وساعد على ذلك إزدهار الحركة الرأسمالية فيها . وإن كانت هذه الحركة قد بدأت بكفاح طويل ومرير مع الرأسمالية الأجنبية ، التي كانت مسيطرة تمام السيطرة على البلاد . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية استمر ازدهار الحركة الرأسمالية في مصر . وعلينا أن نذكر صراحة أن هذه الحركة كانت متداخلة مع كل الحركات الرأسمالية في العالم ، ولا يمكن الفصل بينها إلا على أساس تخطيط جديد ، وفي عهد رجال يؤمنون بنظريات جديدة . ولذلك فإن الازدهار الذي ساد مصر بعد الحرب العالمية الثانية كان مرتبطاً بتصدير الأفيون إلى فرنسا وبريطانيا ، وبمحاولة الوصول إلى كسب رجال الأعمال والصناعة الأجنبية ، حتى تتمكن الرأسمالية الوطنية من الحصول على مصانع جديدة وآلات لازمة لمسايرة تطور مصر الاقتصادي . وكان ذلك الارتباط الاقتصادي يثنائي أو يتعارض ، أو على الأقل لا يتماشى مع سياسة الاستقلال التي كانت العناصر الوطنية تطالب بها . وكانت أرمدة مصر في الخارج تحت رحمة حكومة لندن . تفرج عنها أو تهملها حسب الظروف الدولية ، وتتخذها وسيلة ضغط على الحكومات المصرية المتتالية وخاصة تلك التي تجرؤ على المطالبة بحقوق البلاد ومع هذه التغيرات المالية والاقتصادية ظهر عجز الميزانية المصرية الذي بلغ ١٤ مليون جنيه في سنة ١٩٤٦ وارتفع إلى

٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ وحافظ تقريباً على نفس العجز حتى سنة ١٩٥١ وفي نفس الوقت كانت العوامل الاجتماعية وفقر الغالبية العظمى من المصريين تطالب بضرورة الوصول إلى تغيير ، وعدالة اجتماعية في البلاد .

كان الشعب يقاسى من الفقر والجهل والمرض ، وفي الوقت الذى عجزت فيه ميزانية الدولة ، وزادت الأرباح والمكاسب فى أيدي طبقات معينة طفيلية ، وصمم كبار الملاك على عدم التنازل عن حقوقهم وامتيازاتهم . كان مستوى المعيشة للشعب منخفضاً إلى درجة كبيرة بالنسبة للبلاد الأخرى . وفشلت الحكومة فى مواجهة زيادة السكك المضطرة ، سواء أكان ذلك فى ميادين تنمية الثروة الزراعية وزيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنمية الثروة الحيوانية أو تحسين غذاء الشعب وحماية أسعار المحاصيل الزراعية . بل لقد فشلت الحكومة فى تحسين وسائل المواصلات ، وفى تنمية الثروة الصناعية ، واستثمار الثروة المعدنية والمائية والبترولية ، ومع زيادة السكان زاد ضغط الأهل على الحكومة ، وبدأ التفكير فى تغيير نظام الحكم من أساسه .

وافترقت مصر قبيل الثورة إلى وجود عدالة اجتماعية بين طبقات الشعب وكان تحقيق مثل هذه العدالة من شأنه أن يبعد تبلور الشعور الطبقي ، وبالتالي أن يبعد كل إمكانية لانشوء صراع طبقي . ولقد كان من الواجب على الحكومة أن تتدخل فى هذا الميدان ، وتعمل على تحسين حالة الطبقات الفقيرة من الناحية الاقتصادية والعلمية والثقافية ، وذلك بتقليلها من الفوارق الموجودة بين الطبقات . ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث وكانت مصر تشكو سوء توزيع ملكية الاراضى الزراعية ؛ فقد كان هناك مليونين ونصف مليون من الملاك لأقل من ستة ملايين من الأقدنة الزراعية . ولكن ٨٤٪ منهم كان يمتلك ١١٪ من الارض ، أى فدائين لكل منهم ، فى الوقت الذى كان فيه ٨٠٪ يمتلك ١٠٪ من الارض .

لقد كار من نتائج سوء هذا التوزيع جعل الغالبية العظمى من الملاك الزراعيين لا يملكون إلا ربع فدان ، مما لا يكفي لسد رمقتهم ، فلما بالك بمستقبل أولادهم ، مع الزيادة المضطرة في عدد السكان ؟ حقيقة أن الحكومات فكرت في ضرورة استصلاح الاراضي البور وتوزيعها ، ولكن ذلك لم يكن حلاً ناجحاً في شيء . وحقيقة ثانية أن توزيع ٦ مليون فدان على مليونين ونصف مليون من الفلاحين لم يكن يعني الكثير ، ولكن المهم هو أن إصرار كبار الملاك على عدم التنازل عن ملكياتهم الزراعية كان تحدياً واضحاً تقوى الطبقة الشعبية التي بدأت في الاستيقاظ ولا بد للتحدي من رد فعل ، وعلى قدر قوة التحدي تجيء قوة رد الفعل . فإذا أضفنا إلى ذلك عدم وجود خدمات اجتماعية ، وقلة المستشفيات وقلة المدارس ، لدينا أسباباً عامة اجتماعية تطالب بضرورة التغيير . وإذا كانت معوقات المظاهرات : الغذاء والكساء ، يملك النساء ، قرية أو متطرفة في معناها ، فقد كانت تدل على الأقل على إهمال الميدان الاجتماعي ، وعلى ضرورة إحداث تغيير فيه ، وبرجال جدد ، مادام رجال العهد البائد كانوا لا يفكرون في التغيير ، وجاء هذا التغيير من حفنة صاعدة مؤمنة ، كان لها من الادرات والمقومات ما يسمح لها بالنزول إلى الميدان وتغيير الأوضاع .

٢ - الثورة :

بدأ التفكير في الثورة في رأس عدد من الضباط الاحرار الموجودين بين صفوف الجيش . وبدأت هذه الآراء نتيجة لتجارب هؤلاء الضباط مع الشعب في الكفاح والاهداف . كانوا يتألمون لما تعانيه البلاد من عدوان الاستعمار وفساد نظام الحكم ، ومن خيانة ورشوة في إدارة الجيش وتسليحه وتموينه ، وبدأوا في تأسيس هيئة لهم في أواخر سنة ١٩٤٩ ، وكان الرأس المفكر فيها هو البكباشي جمال عبد الناصر الذي انتخب رئيساً لهذه الهيئة في انتخابات سنة ١٩٥١ .

وسنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ التي اختاروا فيها اللواء محمد نجيب لكي يكون قائداً للحركة عند تنفيذها . والهيئة التأسيسية للضباط الأحرار هي التي تحركات فيما بعد إلى مجلس قيادة الثورة ، وكان أعضاؤها يمتازون بعمق عقيدتهم وشدة إيمانهم علاوة على الإقدام والشجاعة ورباطة الجأش . ولم يكن أحد منهم عضواً في حزب سياسي ، فكانوا يمثلون الاتجاه الجديد المناهض للحزبية . كانوا يجتمعون من وقت لآخر لدرس الموقف ووضع الخطط . ولكن في مربة تامة وتكتم شديد ، ثم قرروا البدء بالعملية وقرروا ساعة الصفر لها ليلة الأربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وضموا خططهم على أن يبدأوا الثورة في القاهرة ، وفي منطقة ثكنات الجيش بين العباسية ومصر الجديدة ، وعلى أن تشارك فيها وحدات من جميع أسلحة الجيش . وكانت الخطة تهدف لإحتلال المراكز الهامة للأسلحة الجيش ، وقيادة ضباط من الأحرار لهذه الأسلحة ، أي الاستيلاء على الجهاز الحربي للحكومة ، كخطوة أولى لإحتلال القاهرة ، ومن القاهرة كل القطر .

ولقد أخذوا في تنفيذ الخطة عند منتصف الليل باعتقالهم لعدد كبير من كبار الضباط القدامى من قواد الأسلحة في منازلهم أو مراكزهم أو في الطرق المؤدية إليها ، ونقلوهم إلى الكلية الحربية ، واعتقلوا رئيس أركان حرب الجيش مع عدد كبير من اللوات - قواد الأسلحة - اللذين كانوا يجتمعين معه في رئاسة الجيش . وحدث ذلك دون مقاومة تذكر .

ثم تحركت وحدات الجيش الموالية للحركة من ثكناتها بقيادة ما يقرب من مائتين من الضباط الأحرار ، وعزز هذا التحرك عدد من الدبابات والمصفحات والسيارات ، التي إحتلت المراكز الهامة في منطقة الثكنات وسارت قوة لمحاصرة سلاح الحدود ، وحاصرت قوة أخرى المطارات ، واحتلت بعض السرايا المرافق العامة ، مثل محطة السكة الحديدية ومصالحه التلغرافات والتليفونات ،

والكبارى الهامة المؤدية إلى العاصمة . ولقد شعر القائد العام للقوات المسلحة وقتئذ بوجود حركة عسكرية في القاهرة ، ولكن الضباط الأحرار طمأنوه على أن كل شيء كان على ما يرام . واحتلت قوة عسكرية دار الإذاعة في القاهرة ، وسارت قوة ثانية لاحتلال محطة الإذاعة في أبي زعبل . وفي الصباح الباكر دخل أحد الضباط الأحرار إلى استوديو الإذاعة لكي يذيع أول بيان من الثورة للشعب . وكان هذا البيان بلسان القائد العام للقوات المسلحة .

اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم . وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتأمر النخوة على الجيش وتولى أمره إما جامل أو فاسد ، حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نشق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستنتلخ هذا النخر بالإبتهاج والترحيب . ولقد أكد البيان أنه إن يقع ضرر على كبار رجال الجيش المعتقلين ، وأنه سيطلق سراحهم في الوقت المناسب . كما أكد للشعب أن الجيش كله قد أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور ، مجرداً من أي غاية . وطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من النخوة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، إذ أنها ليست في صالح مصر . وأكد أن أي عمل كهذا سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وأن فاعله سيلقى جزاء الخائن في الحال ، وأن الجيش سيقوم بواجبه هذا متعاوناً مع الشرطة . وطمأن البيان الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم واعتبر نفسه مسؤولاً عنها .

هلم المصريون بأنباء الثورة من محطة الإذاعة فانتشرت الفرحة وظهر

الإرتياح والهشر على الأهالي. وحين بدأ قادة الثورة في المرور في شوارع العاصمة
قابلاتهم جموع الشعب بالتحية والتصفيق والمهتاف .

كانت صدمة عنيفة لرجال القصر الموجودين في الاسكندرية في ذلك الوقت
وكانت هناك وزارة جديدة ألغى القصر منذ ساعات ، اضطرت إلى الاستقالة ،
وخاصة بعد أن فهم الجميع أن الشعب ورجال الثورة يفضلون رئيس وزراء آخر .
واستقر رأى على علي ماهر الذي قبل تشكيل الوزارة بعد أن أفهمه الضباط
طبيعة حركتهم ، قالف الوزارة في اليوم التالي وأصبح حاكما عسكريا
لبلاد .

وعملت الثورة منذ الساعة الأولى على الإحتفاظ بحرية تحركاتها ، وفي جو
يسوده النظام ، فمنعت المظاهرات حتى لا تسمح بوقوع الفوضى أو بحدوث إعتداء
على أرواح الأجانب أو بمناكرتهم ، ولقد نظر الملك إلى خطوات الثورة الأولى
على أنها محدودة المدى ، ولكن هذه الفكرة تغيرت سريعا ، إذ أن قادة الثورة
كأولئك المصممين منذ الساعة الأولى على خيلهم وروسموا الخطة اللازمة وعملوا على
تنفيذها في حزم ، وبأقل عدد من الضحايا . ولقد حاول الملك أن يحصل على
حماية الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سفورها في مصر ، ولكن السفير طلب
منه أن يتصل بحكومته قبل أن يعطيه الرد ، وفي ذلك الوقت إنتقل القائد العام
وفريق من قادة الثورة إلى الاسكندرية ، وزحفت قوة من الجيش بمدافعها
ودباباتها وأسلحتها وذخائرها لإملاء إرادة الثورة ، وفي الثغر انضمت القوات
البحرية إلى الجيش وصدرت الأوامر بمنع السفن من الدخول والخروج من الميناء ،
كما صدرت الأوامر ليغت الملك بعدم التحرك ، وطلب قادة الثورة إستبعاد
ستة أشخاص من الحاشية . واضطر فاروق إلى الأذعان ، كما أذن أمام
تشكيل وزارة علي ماهر ، وبخطوات تدريجية . ولكن سرية - وصل

رجال الثورة إلى هدفهم الأول وهو تنحية الملك عن الحكم .

كان فاروق قد انتقل من قصر المنتزه إلى قصر رأس التين ، وفي يوم ٢٦ يوليو تقدم القائد العام بانذار إلى على مامر يطلب فيه تنازل الملك عن العرش . نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من قوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة لسوء تصرفه وامبته بالدستور وإلتهانه إرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفرادها لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، وكانت سمعة مصر قد ساءت بين شعوب العالم نتيجة لتأديه في هذا المسلك حتى أصبح الحوثة والمرشون يجدون في ظله الحماية والأمن والغراء الفاحش والأسراف الماكن على حساب الشعب الجامع الفقير . لقد كان على الملك أن يتنازل عن العرش لابنه قبل الظهور وأن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة من مساء نفس اليوم ؛ وحمله الجيش كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج ، أبلغ على مامر هذا الإنذار لذلك في الساعة العاشرة وأصدر الملك الأمر الملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ مقررأ تنازله عن العرش ، وكان آخر أمر ملكي يصدر ، وأطاح التاج من فوق رأس الملك . والأمره الملك بأجمعها ، وفي مساء نفس اليوم خرج فاروق من البلاد فوق البيت المحروسة ، إلى نابل ، وأصبح رجال الثورة هم الذين يمثلون حماة السيادة ويرموز لحاق البلاد .

والواقع أن فاروق كان يعتمد في إمكاته تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حاله ، ولكنه أساء التقدير ، رغم أن السفير الأمريكي قد رافقه حتى سلم البيت كضمان لحياته الشخصية . أما بريطانيا فقد فوجأت بأبناء الثورة . ورأت أن التدخل يعني وقوع معارك طاحنة بين قواتها البريطانية من ناحية ، وقوات الجيش المصري مع جموع الشعب من ناحية أخرى ، ولذلك فإن ومستون تشرشل رئيس الوزراء قد قرر ن المسألة مسألة داخلية لا تخص بريطانيا في شيء . وأنه

يصب على بريطانيا التدخل فيها بأي شكل من الأشكال ، مادامت أرواح الرعايا الأجانب ومصالحهم في أمن وكانت الثورة قد اتخذت لهذه القطة بالذات استعدادها منذ أول الأمر ، وذلك باعطائها التأكيدات الرسمية ، ويعملها على منع المظاهرات وتشددتها في طلب سيادة الأمن والنظام والمهدوء في جميع أنحاء البلاد ، وقطعت بذلك الوسيلة الوحيدة التي يمكن لبريطانيا أو غيرها من الدول ، أن تتدخل على أساسها ضد الثورة ، كما حدث في عهد عرابي ، وكان امتناع الدول الأجنبية يعني أكبر إلتصار للثورة في هذه المرحلة ، إذ أنه ترك العملية تتم بينها وبين الخصوم الذين اختارهم لمنازلتهم ، الواحد بعد الآخر ، حسب توقيتها هي .

ورغم تعيين مجلس لأوصايا على العرش إلا أن الاتجاه الجمهوري قد بدأ واضحا من أول العملية ، وذلك بإلغاء الرتب والألقاب ، وجاء رؤساء الأحزاب جميعا يمشون الثورة بانتصارها ، وكأنهم يستندون إلى تصريحاتها التي وصفه الملك بعدم إحترام الدستور . ويتصريحاتها التي أعلنت أن الجيش يعمل لصالح الوطن لي ظل الدستور ، استندوا إلى ذلك وعجزوا عن فهم الاتجاه اللاخربي لرجال الثورة ، وعادوا للتقرب ، بطريقتهم ، ماديدين الوصول من جديد إلى الوزارة ، ولكن مرهان ماوضح الأمر امامهم حين أعلن القائد العام في ٢١ يوليو بياناً دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها ، ورغم أن رجال الأحزاب لم يقابلوا هذه الدعوة بما تستحقه من الجدية ، إلى أن الثورة كانت قد قطعت مراحل هامة بإخراجها الملك وظهر أن اتجاهها هي جمهوري - لاجربي .

٢ - استقرار الثورة :

أصبحت الثورة هي المستولة عن مصائر البلاد وأخذت في السهر بها بين مجموعة من المصاعب الداخلية والخارجية ، والتي كانت تمثل رواسب ليهود مضت ، ومصالح وامتيارات لأفراد وجماعات تقل أو تزيد درجة استعدادهم للاستجابة .

جمع الثورة ، والتضحية من أجل المجموع .

لم تتخلص الأحزاب في عملية تطهير الصفوف إلا من بعض العناصر الثانوية ، وظهر من ذلك أنها مصممة على إبقاء تشكيلاتها الحزبية كما هي ، وكانت هذه التشكيلات تقوم على الأشخاص لا على المبادئ ، فأخذت الثورة بعد التحذير في الانذار ، وأعلنت أنه سيكون لها بعد ذلك مع الأحزاب شأن آخر .

وظهرت بعض حوادث الشعب بين العمال في منطقة كفر الدوار ، واضطرت الثورة إلى تطبيق برنامجها الذي يتلخص في سيادة الأمن والنظام والمحافظة على الأرواح والأموال والممتلكات ، والمحافظة على هيبة قوات الحكومة ، فأخذت الأمر بالشدّة ، ومنعت بذلك وقوع حوادث أخرى من هذا النوع .

وكانت الثورة مصممة من أول الأمر على إصدار قانون لتحديد الملكية الزراعية ، ولكنها رأت بعض التكتلات الحادقة إحباط هذا المشروع ، ورأت تباطؤا من أهل ماهر في إصدار القانون ، فرأت الثورة أن تتولى الأمر بنفسها ، وتبحث على ماهر عن الوزارة لهذا السبب ، وتألقت وزارة برئاسة محمد مجيب في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وصرح رجل الثورة ، ولقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا ارتباط أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية ، بكل جرأة وبكل صراحة . فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبة محترفي السياسة ومحترفي الحكم . . وصدر قانون الإصلاح الزراعي يوم ٩ سبتمبر ، كما صدر قانون تنظيم ، الأحزاب السياسية في نفس اليوم .

أما قانون الإصلاح الزراعي فقد حدد نصاب الملكية الزراعية بما تلي فدان للفرد ، وله فرق ذلك أن يتصرف إلى أولاده في مساحة أخرى لا تزيد على مائة فدان ، أما الزائدة عن هذا النصاب فتستولي عليه الحكومة في فترة إنتقالية لمدة

خمس سنوات ، وقد رُثمن الفدان بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية وهي التي تمثل سبعة أضعاف قيمة الضريبة المفروضة على الفدان . وتمطى الحكومة لمن تستولى على الفائض من أراضيهم قيمة هذه الأراضي والمفشات الثابتة والأشجار ، وذلك بسندات على الحكومة بفائدة قدرها ٣ ٪ تستهلك خلال ثلاثين سنة . ويؤدي الملاك منها ضريبة التركات والضرائب الإضافية على الأطنان . وتوزع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بمساحات تراوح بين فدانين وخمسة أفدنة يؤدي ثمنها مع فائدة سنوية تبلغ ٣ ٪ ، على أقساط سنوية في فترة ثلاثين سنة . وكان هذا القانون يهدف إتماماً للملكيات الصغيرة ومنع إردياد ارتفاع أسعار الأطنان . كأنه سمح بتحويل إجباري لرؤوس الأموال المستثمرة في الزراعة ، وإعدادها ولو على أقساط ، لاستثمارات تجارية وصناعية . ومع إتمام الملكية الصغيرة ، ترداد الحاجة إلى التعاون الزراعي . وكانت تجربة هامة في مصر ، إلا أن نفيت الملكية الزراعية دفع الحكومة سنة ١٩٦٢ إلى البدء بتجارب أخرى لتجميع القوة الإنتاجية في شكل إشتراكي تعاوني ، وجاء هذا بعد تطورات أخرى كما سئرى فيما بعد .

وأما قانون تنظيم الأحزاب السياسية فقد نص على ضرورة إبلاغ وزير الداخلية بذلك مع بيان من نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية . وأصبح على الأحزاب أن تودع أموالها في المصارف ، وحظر على رئيس الحزب وأعضاء مجلس إدارته أن يكونوا أعضاء في مجالس إدارة الشركات . وبلغ عدد الأحزاب التي تقدمت بطلبات لوزير الداخلية ستة عشر حزباً ، وكادت يراجمها أن تكون واحدة ، وظهر جلياً أن هذه الأحزاب كانت عامل إنقسام وتفكك ، وأن تكوينها قائم على الأشخاص لا على المبادئ .

ولقد اضطرت الثورة إلى إبعاد بعض المعارضين لها عن النشاط السياسي .

خاصة وانما قد رأت ازدياد المؤمرات ، ضدها . فن مشكلة كفر الهزار وفيها العمال ، إلى مشكلة الإقطاعيين وعلى رأسهم ملوم ، ومن ذلك إلى قضية حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود ؛ وكل ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الدول الإستعمارية في الضغط الإقتصادي على مصر . هجمات من اليسار ومؤامرات من اليمين ، وضغط من الخارج ، وكل ذلك في وقت واحد ولقد ألغيت الثورة مجلس البلاط ثم أعلنت في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وشكلت لجنة خمسينية لوضع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة . وقررت هذه اللجنة بالإجماع أن يكون نظام حكم مصر جمهورياً ويتقرر عن طريق الاستفتاء العام . وعز على الثورة أن ترى اتصال بعض العناصر الحزبية بدول أجنبية ، مستعينة بالمال والدسائس ، فأعلنت في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أملاكها لصالح الشعب ، وأعلنت قيام فترة إنتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن من إقامة حكم ديمقراطي سليم .

وتمكنك الثورة من عقد اتفاق بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان مع بريطانيا في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ نص فيه على تحديد فترة إنتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفيتهما . واحتفظ الطرفان أثناء هذه الفترة الإنتقالية بالسيادة على السودان للسودانيين ، حتى يتقرر مصيره إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباطه بمصر ، وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الإستقلال التام ، ونص الاتفاق على ضرورة انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان فور إقرار البرلمان السوداني رغبته في تقرير مصير بلاده . وكانت هذه خطوه إيجابية هامة ، ذلك أن السياسة البريطانية في السودان كانت تركز من يومها على ثلاث دعائم ، بريطانيا ومصر والسودان ، قوى ثلاث يمكن لأثنين منهما أن يتكتلا ضد الثالث . أما هذه الاتفاقية فقد استبعدت العامل البريطاني من الموقف ، ولم يبق هناك إلا السودان

في الجنوب ومصر في الشمال ، فأما وحدة أو اتحاد ، أو إستقلال وحسن جوار ، يقرر ذلك أبناء الجنوب ، وتوافق مصر على ذلك مقدماً ، مادامت قد إختارت الحرية لنفسها ، وما دامت قد فكرت في تحرير الغير . والمهم هو إبعاد القوى البريطانية عن عملية التوازن المصطنع .

ولقد أعلنت الجمهورية في يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٥٢ وانتهى بذلك حكم أسرة محمد علي التي تولت العرش لفترة تقرب من قرن ونصف قرن ، وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية مع إحتفاظه بسلطانه السابقة في أثناء الفترة الإنتقالية . وظلت للشعب الكفة الأخيرة في نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس هند الإقرار على الدستور الجديد . وصادرت الثورة أموال فاروق التي بلغت ٢٤ قصراً و ٨٠ ألف فدان مع البخوت الملكية فخر البحار وفيض البحار مع الأموال المودعة في المصارف . كما صادرت أموال وممتلكات أفراد الأسرة المالكة السابقة ، رغم أن جزءاً كبيراً منها كان قد خرج خفية من البلاد .

ولقد كتب للثورة أن تصطدم بجماعة الإخوان المسلمين ، وكانت الثورة قد ميزتهم على سائر الأحزاب ، ولم تطبق على جمعيتهم قانون الأحزاب . ولكن التفاهم بينهم وبين الثورة لم يكتب له النجاح . وظهر اتجاه لاشرأبهم في الوزارة ، ولكنهم رشعوا أشخاصاً لم تقبلهم الثورة ، فوقع الجفاء . وبدأ التوتر بين صفوف طلاب الجامعة ، فأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بحل هذه الجامعة لتآمرهم مع رجال السفارة البريطانية على قلب نظام الحكم ، وبتطبيق أمر حل الأحزاب السياسية على جمعيتهم ، وكانت الثورة ترفض قيام أي وصى عليها ، فرفضت طلب لارشد العام الخاص بضروره عرض تصرفات الثورة عليه قبل إقرارها . ولم تكن جماعة الإخوان المسلمين تؤيد إنشاء هيئة التحرير ، ورات الثورة عن طريق المخبرات أن خطة الإخوان قد انجهدت نحو بث نشاطها داخل قوات الجيش

والشرطة . وبعد الإضرابات في الجامعة ، وصدر الأمر بحل الجماعة ، اعتقلت الحكومة عدداً من زعمائهم ، وانتهت لجنة التحقيق أن هناك صلات بينهم وبين الشيوعيين ، علاوة على الصلات والمؤامرات التي كانت تربطهم ببريطانيا ، وأنهم كانوا يهدفون الإستيلاء على الحكم والمهم . هو أن هذا الاصطدام كان نقطة تحول في تاريخ إستقرار الثورة في البلاد . وجاءت النقطة الثانية معطاة إستقالة اللواء محمد نجيب في شهر فبراير . ورغم هودته في قراره ، إلا أن الموقف إستمر في بلوره ، ووقعت حوادث دامية في السودان بمناسبة زيارته له في أول مارس سنة ١٩٥٤ وشكل الرئيس جمال عبد الناصر وزارة جديدة مع إحتفاظ محمد نجيب برئاسة الجمهورية ، وجاءت مؤتمرات جديدة ووقع إشتباك بين الإخوان والبوليس ثم وقعت محاولة لاغتيال رئيس الحكومة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . وانتهت هذه المشكلات بتحقيق أثبت وجود إتصال بين محمد نجيب والإخوان منذ شهر أبريل سنة ١٩٥٤ . فقرر مجلس قيادة الثورة في ١٤ نوفمبر إقصاءه من جميع المناصب التي كان يشغلها ، على أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرا ، وأن يستمر مجلس الثورة في تولي كافة سلطاته بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر .

وهكذا ضربت الثورة بيد من حديد في حوادث كفر الدوار . كما عملت على التخلص من محترفي السياسة ورجال الأحزاب . ولم تسمح لجماعة الإخوان المسلمين بفرض وصايتها على الثورة . ودعمت هذا الاتجاه بتفكيك الثورة والعمل على إستقرار مجلس القيادة وذلك بتنحية الاعضاء الذين تعارض وجودهم مع حسن سير قيادة الثورة .

(٤) ١-٢-٤ :

وكانت بريطانيا قد شعرت منذ نشوب الثورة بتكتل قوى مع الجيش وبعدم إلتكافيه قيام أية مساومة مع القادة الجدد بشأن الجلاء وشعرت بريطانيا علاوة على

ذلك بأن الكفاح المنظم ضد القوات البريطانية في منطقة القناة يستند فعلا إلى حكومة الثورة ويستمد منها العون والإرشاد . ولقد حاول الجانب المصرى أن يصل عن طريق المباحثات في شهر ابريل سنة ١٩٥٢ إلى نتيجة فعالة مع بريطانيا في هذا الموضوع ، ولكنه لم يجد منها إلا مراوغة ومماطلة ، فتوقفت المباحثات في الشهر التالى . وأخذت بريطانيا في التهديد والوعيد وفى القيام بعمليات ضغط على مصر ، وأخذت في توجيه الانذارات المتتالية للحكومة القاهرة ، ولكن حكومة الثورة لم تكن مستعدة للتراجع فيما صمدت عليه ، خاصة وأنه من أولى المطالب والحقوق الوطنية . وكانت بريطانيا بتحايقها مع الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الانداز إلى القوه الأمريكية للاحتفاظ باستراتيجيتها في الشرق الأوسط كما هى . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى مسايرة بريطانيا ، كحلief له فيحة . وكان ذلك على حساب مصر . فتعددت حوادث التخريب في الممسكرات البريطانية واشتدت حركة المقاومة الوطنية رغم إحتجاجات بريطانيا وربطها بريطانيا بين هذه الحوادث وبين مستقبل العلاقات مع مصر ، وأيدتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الموقف . وكانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ينظران إلى مصر في الفترة الممتدة من ابريل سنة ١٩٥٢ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أنها تمتاز فتره غير مستقره . وكانوا يتطلعون إلى وقوع انقلاب داخلى أو انقسام يضعف جبهة المقاومة ، ويفتح أمامهم الابواب للتدخل ، أو للمماطلة والتسويف في أمر الجلاء . ولكن أعين الحكومة كانت يقظة ، ولم تصل بريطانيا إلى مبتغاها . ولقد استؤنفت المفاوضات في شهر يوليو ١٩٥٤ مع السفير البريطانى في مصر والقائد العام للقوات البريطانية في منطقة القناة ، وحضرها قرب نهايتها وزير الحريه البريطانى ، ووكيل الخارجية البريطانية المساعد لشؤون الشرق الأوسط وقد انتهت هذه المفاوضات بمقد إتفاقية أولى تضمنت المبادئ الرئيسيه والمخطوط

العامية لعمية الجلاء ، ووقع عليها المفاوضون بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ . أما الاتفاق النهائي فقد عقد ١٩ أكتوبر ، ونص على تقرير جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية بجلاء تاماً خلال فترة انتقالية تبلغ عشرين شهراً من تاريخ عقد الاتفاق . ولقد أنهى هذا الاتفاق العمل بمعاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ والمذكرات الملحقه بها وكل الإعفاءات والامتيازات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر . ونص الاتفاق على ضرورة الإبقاء على أجزاء من القاعدة التي كانت للبريطانيين في منطقة قناة السويس في حالة صالحة للاستعمال ، وعلى تقديم مصر لبريطانيا ما قد يكون لازماً لها لتهيئة القاعدة للحرب ، وذلك في حالة وقوع هجوم مسلح من أى دولة على أى بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك الخاصة بالجامعة العربية ، أو على تركيا . وهذه التسهيلات تتضمن استخدام الموانئ والبده في مشاورات لمجابة الحالة الطارئة . ونص هذا الاتفاق على ضرورة إحترام إتفاقيه الأستانة الموقع عليها في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ والخاصة بحرية الملاحة في قناة السويس ، التي هي جزء لا يتجزأ من مصر والتي هي طريق مائى له أهميته الهولية من النواحي الإقتصادية والتجارية والاستراتيجية . ومدة هذا الاتفاق سبع سنوات يتشاور أطرافان المتعاقدان خلال السنة السابقة لنهايته على ما يلزم اتخاذه عند نهايته ، وعلى بريطانيا أن تنقل أو تنصرف فيما يتبقى لها من ممتلكات القاعدة في حالة ما إذا لم تتفق الحكومتان على مد العمل بالاتفاق .

لقد اضطرت بريطانيا إلى قبول هذا الإتفاق ، رغم أن رئيس الوزراء فيها في ذلك الوقت كان هو ولستون نرشل ، أما إيدن وزير الخارجية ، فقد أعلن أن الجلاء أفضل بكثير من الإبقاء على مئائين ألف جندي محاصرين بمعصب مبادئهم .

لقد كان امراً كبيراً لمصر ، خاصة وأن القاعدة البريطانية كانت أكبر قاعدة
حربية في الشرق الأوسط وتمتد من بور سعيد إلى خليج السويس ، وتشتمل على
الإستحكامات والمطارات والمنشآت العسكرية والمخازن الضخمة للذخائر والفرقعات
علارة على المسكرات الممتدة طويلاً وعرضاً . ولقد تسلمت مصر بموجب هذه
الاتفاقية منشآت عسكرية لا تقل قيمتها عن ٦٠ مليون جنيه ، منها عشر مطارات
ودار الأميرالية في بور سعيد وبعض الموانئ العسكرية والمسكوات والشكبات
والمصانع والمخازن والورش ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والقاطرات
والسكبارى وخط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة . وقد تكلف هذا الخط
الآخر على بريطانيا مبلغ مليونين ونصف مليون جنيه .

لقد كانت لحظة مجيدة في تاريخ الوطن ، رنت إليها الأعين وهفت إليها
القلوب منذ سنوات طويلة . كانت نهاية لكفاح مرير ، كفاح شعب أعزل ، أمام
قوات إستعمارية فاشحة ، ولكنه أسلم بالعبر والإيمان .

وبدأ البريطانيون في الجلاء عن مواقعهم في الأوقات التي حددوها لذلك ،
وتم الجلاء عن بعض المواقع قبل المدة المحددة له في الاتفاقية . ورفع العلم
المصرى على طول هذه المنشآت بعد جلاء آخر الجنود البريطانيين عنها ، وكان
آخر موقع منها في يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ حين رحلت بقية البريطانيين من
مبنى البحرية في بور سعيد . ورفع العلم المصرى على هذا المبنى في يوم ١٨ يونيو
الذى كان عيد الجمهورية منذ سنة ١٩٥٣ وأصبح عيد الجمهورية والجلاء في
سنة ١٩٥٦ .

وحاول بعض النقاد أن يربطوا بين الجلاء وبين معاهدة ١٩٣٦ والتي كان
عدداً لها عشرين سنة . ولكن هذا الربط يعتبر مغالطة واضحة ، إذ أن مدة
العشرين سنة المنصوص عليها في المعاهدة كانت تتلاقى بامكانة إختلاف الطرفين

على إذا ما كان وجود البريطانيين ضرورياً ، وعلى إذا ما كان الجيش المصري قد أصبح في حالة يتمكن فيها من أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة ، وسلامتها النامة . فعاهدت سنة ١٩٣٦ لم تنص على الجلاء بعد عشرين سنة ، في الوقت الذي أصرت فيه على استمرار التحالف بين العارفين بشكل أبدي ؛ أما إعطاء اتفاق أكتوبر سنة ١٩٥٤ لبريطانيا حق العودة للقناة في حالات خاصة ولمدة سبع سنوات فكان لا يستدعي تطلب الجانب المصري ورفضه للاتفاقية ، ذلك أن عودة البريطانيين ستخضع لإدارة مصر ، كما أن العودة بعد الجلاء ستكون أكثر صعوبة من استمرار الاحتلال في المنطقة .

وإذا كانت بريطانيا قد وافقت على إجلاء قواتها عن مصر ، فلم يكن ذلك يعني أنها آمنت بعدم عودتها للمنطقة ، ولها في الشرق الأدنى مصالح كبيرة وحساسة . ذلك أن تغير الإستراتيجية ، مع إزدياد أهمية الطيران وتحسينه جعل في وسع بريطانيا أن تتحكم في الشرق الأدنى من قواعدهما الأخرى الموجودة في قبرص و عدن وليبيا والعراق والأردن . ومع شعور بريطانيا بإزدياد أهمية مصر في العالم العربي ومساندتها لحركات التحرر في الشرق الأدنى ، همدت إلى الاحتفاظ بما لها من قواعد سابقة في المنطقة ، وتدعيمها من الناحية الحربية ، والحصول على مركزية از في بعض الدول العربية بشكل يسمح لها بهزل مصر أو بالنيل من موجة القومية العربية العارمة . ويستتبع ذلك التحدث عن مشروع حلف بغداد الذي كانت أهم أهدافه استمرار السيطرة البريطانية الحربية على المنطقة مع ما يتلو ذلك من الاحتفاظ بالإمتيازات الاقتصادية ، والعمل على هزل مصر في محيط السياسة العربي .

وكانت بريطانيا تعمل لهذه الغاية منذ سنة ١٩٥١ حين حاولت إنشاء الحلف الإختماري المعروف باسم منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، والذي

كان يهدف ربط الدول العربية بمجاعة الإستعمار . ومع رفض حكومة الثورة في القاهرة التنازل في هذا الموضوع ، استندت بريطانيا إلى وجود دول عربية أخرى لها نظم حكم وحكام مختلفون في طبيعة تكوينهم وفي مصالحهم من قادة الثورة في مصر ، واتجهت إلى المملكة العراقية ، ونجحت في ضمها إلى فكرة هذا الحلف الذي تم التوقيع عليه بين تركيا والعراق في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ . وقعة نور السعيد مع عدنان مندريس . وقد نص هذا الحلف على ضرورة قيام تعاون بين الدولتين للحفاظ على سلامتها والدفاع عن كليتيهما ، على أن يكون هذا الحلف مفتوحاً لكي تنضم إليه أية دولة من دول الجامعة العربية . ولم تنضم إليه بريطانيا في أول الأمر ، حتى يظهر وكأنه حلف بين دولتين إسلاميتين . ولكن تركيا كانت متحالفة مع الغرب . وانضمت بريطانيا إلى الحلف في شهر أبريل ، ثم انضمت إليه كل من باكستان وإيران ، وظهر على أنه تجديد لحلف سعد آباد الذي أنشئ سنة ١٩٣٧ . ولقد باركت الولايات المتحدة هذا الحلف ، واشتركت في لجنة الاقتصاد ولجنة مقاومة النشاط المدمر .

وإن نظرة خريطة الشرق الأدنى لتدل على أهمية المنطقة التي أنشئ فيها هذا الحلف ، إذ أنها منطقة المضاب الممتدة من آسيا الصغرى إلى البحر الشمال الغربي في الهند ، منطقة الحزام الصحي ، الذي هدفت بريطانيا من وراءه تطويق روسيا ، بقواعد في مناطق معينة ، يضاف إليها سهول العراق التي تفتح وتمتد إلى بادية الشام وإلى الأردن .

لقد كانت مصر في ذلك الوقت قد دخلت بالفعل ، قلباً وقالباً ، في معركة القومية العربية ، وأخذت تدافع وتبشر بفكرة العباد الإيماني وعدم الانحياز . وكان من الطبيعي أن يسم العالم العربي في هذا الاتجاه ، خاصة ولن تجاربه حكامها ، ولما به المشتركة كانت تتطابق مع تجارب مصر ومصالحها وأمنائها .

وكانت عملية فصل العراق من العالم العربي . وإحصائه بمنطقة الدول المتحاذة
تؤثر في خريطة المنطقة بشكل واضح فاضح .

وافقت بريطانيا إذن على الجلاء عن مصر ، ورسمت أمر إقتطاع العراق
من العالم العربي . وكان ذلك هجوماً كبيراً على الثورة التي كانت مصممة على
التحرير ، وكانت تؤمن بضرورة عملها على تحرير غيرها .

الفصل الثالث والعشرون

الثورة والتحرير

سارت الثورة من أول يوم من أيامها هادئة التحرر من القيود العسكرية والاقتصادية التي كان الاقطاع والاستعمار قد فرضها على البلاد . وكان سيرها في هذا الطريق يهدف مرحلة تالية هي ضرورة العمل ، كأحرار ، على المساهمة في تحرير الغير ، خاصة ومن كان متصلاً منهم بمصر بصلات جوار وعروبة لا يمكن للتخاض عنها ؛ أو الإقلال من أهميتها . مادام المصريون قد تحرروا فيمكنهم الاسهام في تحرير الغير . وكانت الاتفاقية الخاصة بالسودان خطوة هامة في هذه الاتجاه ، هدأت على إبعاد بريطانيا ، كعامل يؤثر في مستقبل جنوب الوادي . وكانت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لهذه الكتلة الكبيرة من الشعوب الأفريقية والآسيوية تضطرها إلى ضرورة اتخاذ السلم أساساً للقيام بأعمال إنشائية ، وزياده الإنتاج والتنمية الاقتصادية ، حتى تتمكن من الخروج من حالة التخلف التي رسفت فيها . وكانت نفس الأحوال تضطرها إلى السير صوب التعاون فيما بينها ، وإلى أن تبقى بعيدة عن ظروف الحرب الباردة ، والتسابق إلى التسلح . وساهمت نهاية حرب الهند الصينية ، ومؤتمر جنيف وظهور مبدأ التعايش السلمي بين المعسكرين العالميين ، على نمو هذا الاتجاه صوب الحياد الإيجابي ، والبدء في مشروعات التنمية الاقتصادية . وأسهمت الثورة المصرية بدور فعال في مؤتمر باندونج ، وبدأت في التفكير في تنفيذ المشروعات الإنشائية في بلادها . ولكن الاستعمار وقف لها بالمرصاد ، فكانت عمليات تأمين شركة قناة السويس

التي ترتب عليها المدوان الثلاثي على مصر . وساعد خروج مصر منتصرة من هذا الاعتداء على زيادة المساهمة في تحرير غيرها ، كما ساعد على زيادة التضامن بين الشعوب الإفريقية والآسيوية ، ونمو فكرة الاتحاد ، بل الوحدة بين البلاد العربية . فكان ذلك ميلاد الجمهورية العربية المتحدة ، التي تعتبر — بلا جدال — إحدى قمم مجد الثورة .

(١) الحوادث الايجابية :

وفكرة الحياد ليست اختراعاً ولا إبتكاراً ، بل هي قديمة قدم الفكر السياسي ، الذي رأى إمكانية البقاء بعيداً عن عداوات أو منافسات لا تتفق و مصلحة بلد معين . ولكن المهم في الحياد الذي سارت عليه الثورة هو أنه « إيجابي » ، ويتفق مع المصالح الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعنوية للبلاد ، بل ويساير نفع المصالح لشعوب تمتد منطقتها من جنوب شرقى آسيا إلى الشرق الأدنى ، واشتمل على كل القارة الأفريقية . وكان في نفس الوقت يتمشى مع سياسة تحرير البلاد تحريراً سياسياً تاماً من النظم الاستعمارية التي فرضت نفسها عليه ، ومن عمليات الاستغلال الاقتصادي التي كانت تقوم بامتصاص ثروات الأرض وما تحت الأرض وما فوق الأرض من بشر . أى بمعنى آخر أنه كان خطوة أساسية في سبيل التحرير الاقتصادي ، والسير بالتالى في عمليات التنمية الاقتصادية لهذه المناطق ، التي كتب عليها الدمار أن ترسف في أوضاع متخلفة .

ويعتبر مؤتمر باندونج خطوة رئيسية هامة في هذا السبيل ، بل نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر ، وآسيا وأفريقية ، والإنسانية المعذبة جميعاً .

ولقد بدأت الفكرة لمقد هذا المؤتمر ، في مؤتمر آخر عقد في كولومبو عاصمة سيلان في مايو سنة ١٩٥٤ . وانفقت دول مؤتمر كولومبو الخمسة ، وهي الهند وباكستان وسيلان وأندونيسيا ، على دعوة دول إفريقية وآسيا في مؤتمر يعقد في

المشكلات التي كانت تعنى — ضمناً — عدم الحاجة إلى الدخول في تكتلات كبيرة ، وتعنى الاستغناء عن سياسة الارتباط العسكري ، وتلقى الحاجة إلى السير في سياسة القواعد والأحلاف العسكرية .

لقد كانت هذه القرارات تعنى الحياد ، ولكنه حياد إيجابي ، إذ أنه حياد قد صمم على إنهاء النظم الإستعمارية وإستعباد الشعوب ؛ حياد قد دعا إلى ضرورة الخروج من التخلف الاقتصادي ، والخروج بأفريقية وآسيا من نطاق الاستغلال الرأسمالي الذي حافظ على هاتين القارتين كمورد للواد الخام وشوق لتصرف السلع والمصنوعات الأجنبية . وكل ذلك في ظل السلام والتعاون والتضامن بين دول وشعوب هذه المنطقة . التي يزيد تعداد سكانها على نصف سكان العالم .

وكان هذا المؤتمر يمثل نقطة الشعوب الأفريقية والآسيوية ، وساعد بالتالي على تدعيم حركات التحرر والتحرير في هاتين القارتين ، وخيب أمل الدول الاستعمارية بؤيتمهم إمكانية فقدان إمتيازاتهم الاقتصادية والعسكرية ، وخفف من حدة التوتر الدولي ، وظهر أنه بعيد كل البعد عن الانحياز إلى أى من الكتلتين الكبيرتين المتنازعتين .

وكان من بين أهم نتائج مؤتمر باندونج عقد بمصر صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية . ولقد كانت الدول الغربية تراوغ منذ سنة ١٩٤٨ في بيع أسلحة ثقيلة لمصر ، أو تحاول إتخاذ مثل هذه الصفقة أساساً لفرض شروط خاصة بالتعاون العسكري ، أو بوجود بعثة عسكرية أجنبية تشرف على إستخدام هذه الأسلحة . واستندت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى العداوة الموجودة بين الدول العربية وإسرائيل ، ولكي تدعى أن تزويد مصر بالأسلحة سيعمل على إختلال التوازن الموجود في الشرق الأدنى . بل وهددت إلى إيهام الدول العربية ضرورة إبقاء هذا التوازن في التسليح بين إسرائيل والقبضة ، وبين سبع دول عربية ، أي

انه لا يمكنها أن تبيع لمجموع الدول العربية كمية من الأسلحة تزيد عن تلك التي تهديها لإسرائيل . فصممت مصر على تخطيم هذا الإحتكار والخروج عن نطاقه ، متحرره في ذلك من قيد من أشد القيود التي كبلتها منذ فترات بعيدة . ووافقت تشيكوسلوفاكيا على إمداد مصر بالسلاح حسب حاجتها ، وعلى أساس تجارى بحت ، فقبلت مصر ، ووقعت في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ على إتفاقية تجارية مع هذه الدولة تسمح لمصر بأن تدفع ثمن الأسلحة اللازمة لها من المنتجات المصرية مثل القطن والأرز . فحققت مصر أمنية عزيزة على قلب كل وطنى ، وهى إمكانية إعادة تسليح جيش وطنى قوى ، ودون أن تعتمد إلى العملة الصعبة . وأدعى رجال الاستثمار أن هذه الصفقة كانت فتحاً للنفوذ الروسى فى الشرق الأدنى وفى مصر ، ولكن ، هذه الإتفاقية التجارية التي وقعتها بلا قيد ولا شرط لا تعتبر فتحاً للنفوذ الروسى ، ولا للنفوذ الأجنبى ، وتعتبر قضاء على النفوذ الطويل الذى تحكمه فينا وسيطر علينا . ان مصر ، مصر المستقلة ، مصر الثائرة ، مصر القوية ، لن تمكن لنفوذ أجنبى فى بلادنا .

وظهرت مصر على رأس الدول الحرة المتحررة ، والعاملة على تحرير النهج فى منطقة العالم العربى والمناطق الأفريقية الآسيوية . لقد بدأت فى تخطيم الأغلال وظهرت إمكانية لتغيير توازن القوى فى العالم نفسه . وظهر اتفاق على دول المعسكر الغربى أمام إمكانية فقد أسواق ، وإمكانيات ، عسكرية وإقتصادية وبحركة تضع مصر أمام الدول الحرة المتحررة . وزاد القلق حين إعترفت الثورة بحكومة الصين الشعبية ، وأعادت المنطق إلى وضعه السلمى ، وأنهت خرافة فرموزا أو الصين الوطنية ، عميلة أمريكا . فهل تسكت دول المعسكر الغربى أمام هذه العملية ؟ وهل تتقدم بالهجوم ؟ أو تقوم بانسحاب ؟ .

(٢) قناة السويس :

كان موقع مصر الجغرافي ، عند ملتقى القارات والبحار سبباً رئيسياً في ضرورة إلتهاج مصر بسياسة الحياد ، أى ضرورة رفضها الإرتباط بالأحلاف العسكرية ، حتى تتمكن من المحافظة على إستقلالها والعمل على رفاهية أهلها .

وكان وجود قناة السويس في أرض مصر سبباً ثانياً يدفع مصر إلى التمسك بالحياد ، خاصة وأن اتفاقية الآستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ كانت تؤكد وتنظم حياد القناة وحرية الملاحة فيها . وكانت الوضعية غير القانونية لقوات الإحتلال البريطاني في مصر منذ سنة ١٨٨٢ هي التي خرقت حياد القناة ، وعلى طول الخط . وكان من الطبيعي لمصر أن تختار الوضعية المناسبة لها ، خاصة وأنها تتمشى مع إتفاقية حرية الملاحة في القناة . ولكن هذا الحياد كان في غير صالح الدول الإستعمارية التي رأت تقلص نفوذها في الشرق الأدنى ، وحاولت التمسك بهذا النفوذ الذي يستر المصالح ، وبأى ثمن . . .

لقد رفضت مصر ربط نفسها بسياسة الأحلاف العسكرية ، سواء حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، وفكرته أمريكية . سنة ١٩٥٢ ، أو حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ؛ وستمسكت باتفاقية جلاء القوات البريطانية عن أراضيها ، وهي الاتفاقية المعقودة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . فثارت مخاوف الدول الغربية من هذا الحياد ، خاصة وأنه كان حياداً إيجابياً لاسليبيا . نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا ، ونرتبط فيه مع من نرغب في الإرتباط معه ، ونوقف علاقاتنا مع من ليست لنا مصلحة في التعامل معه ، ونؤيد الحركات التحررية ، وخاصة في العالم العربي ، وفي الكتلة الأفريقية الآسيوية .

لقد كان مؤتمر بالدونج ، فصفقة الأسلحة للتشييكوسلوفاكية ، مؤتمر بريوني الذي انعقد في ١٨ / ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ . واجتمع في هذا المؤتمر الأخير

رئيس جمهورية مصر مع رئيس جمهورية يوغسلافيا ورئيس وزراء الهند بشكل يمثل دولة إفريقية ودولة من أوروبا ودولة من آسيا ، ويعتبر امتداداً لمؤتمر باندونج ومدعماً له ولقراراته . وفي نفس يوم انعقاد المؤتمر قامت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعملية التراجع من الاشتراك في مشروع تمويل السد العالي .

وكانت الولايات المتحدة قد اشتركت مع بريطانيا ومع البنك الدولي في مفاوضات المساهمة في تمويل المرحلة الأولى للبناء . ووافق البنك الدولي للانشاء والتعهد على تقديم قرض لمصر يبلغ مائتي مليون دولار ، كما أبدت حكومتا لندن وواشنطن إستعدادهما لتقديم مبلغ ٧٠ مليون دولار منذ أوائل سنة ١٩٥٦ . ولكن التطورات السياسية التي حدثت في الأشهر الستة التالية ، مع تطبيق سياسة الحياد الإيجابي ومحاربة سياسة القواعد والأحلاف العسكرية ، والاعتراف بالصين الشعبية ورفض الصلح مع إسرائيل علاوة على النفوذ الصهيوني في أمريكا ، وقرب انتخابات الرئاسة فيها جعلت كل من حكومتى واشنطن ولندن تراجع في عرضها ، وتتخذ ذلك وسيلة ضغط إقتصادي وسياسي على مصر .

وجاء البيان الأمريكي مليئاً بالروح العدائية لمصر ، مدعياً عدم قدرة حكومة القاهرة على المضي في تنفيذ هذا المشروع ، وبمجرها مصر من الناحية المالية ؛ فكان طعنة رسمية هدفت زلزلة الثقة في مصر ، وفي حكومتها وفي سمعتها المالية والاقتصادية كما كان هذا البيان عبارة عن محاولة لإغراء الدول التي تفتتح بآيات النيل على معارضة إنشاء السد العالي ، ودهوة صريحة لها إلى أن تتدخل في المشروع لكي تعدله أو تمل ما تشاء أو ما يشاء الاستعمار فيه ، مقابل الموافقة على إنشائه ، هذا رغم أن أمريكا لم تكن قد اشترطت مثل هذا الشرط أو مثل هذه المشاركة في خطوات المشروع ، حين وافقت في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ على الاشتراك في التمويل .

وفي اليوم التالي لصدر البيان الأمريكى سحبى بريطانيا موافقتها على للمساهمة،
محتذية في ذلك حذو حكومة واشنطنون . ثم سحب البنك الدولى عرضه السابق .
فأصبح على مصر أن تعتمد على عزيمتها وقوتها ومواردها وأبنائها في تحقيق
إستقلالها الإقتصادى . وكما حققت إستقلالها السياسى والعسكرى تمضى في
سياستها التقدمية نحو تحقيق كفاية ذاتية حقيقية وكل عمل تعدله في هذا السبيل لا بد
أن يكون حمل العزة والكرامة لا عمل الذلة والاستجداء . . . وقال الرئيس : « لن
نستطيعوا أن نتحكموا في مصر أو تسببوا بها . فنحن نعرف طريقنا . طريق
الحرية والشرف . إتنا لن نمكن أى مستعمر منا ولن يسيطر علينا مستبد لاسياسيا
ولا عسكريا ولا إقتصاديا ، وبعد يومين ، وفي خطبة الاحتفال بذكرى الثورة
في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بالاسكندرية ، أمت شركة قناة السويس .

لقد كان القرار الخاص بالتأميم نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر ، وتاريخ
الثورة ، بل وتاريخ الشعوب التى تكافح من أجل حريتها وإستقلالها ، ونص على
إنتقال جميع ما لهذه الشركة من أموال وحقوق ، وما عليها من إلتزامات إلى الدولة ،
وحل جميع الهيئات والأجان القائمة وقتئذ على إدارتها . ونص هذا القرار الجمهورى
على تعويض المساهمين وحصة حصص التأسيس مما يملكونه من أسهم وحصص
طبقا لسعر الإقفال السابق في بورصة الأوراق المالية بباريس ، على أن يتم دفع
التعويض بعد إستلام الدولة لأموال الشركة المؤمنة وممتلكاتها . واقتد رسم هذا
القرار تشكيل هيئة مسئلة تتولى إداره مرفق المرور بالقناة ، وقرر تجميد أموال
الشركة المؤمنة وحقوقها ، في مصر وفي الخارج ، وحظر على المصارف
والهيئات والأفراد صرف أى مبلغ منها . وأصبح على جميع موظفى الشركة المؤمنة
ومستخدميها وعمالها أن يستمروا في أداء أعمالهم ، وإلا وقعوا تحت طائلة عقاب
الهيئة الجديدة ، وذلك حتى لا يتعرض العمل بهذا المرفق الهام للتعطيل .

والواقع أن مصر هي التي كانت قد شقت هذه القناة بأموالها وبسواهد أبنائها ، وتحملت في ذلك الكثير من التضحيات الاقتصادية والبشرية . أما المشاركة الأجنبية فكانت مشاركة بسيطة . وكانت الشركة قد حصلت على عقد إمتياز من الحكومة المصرية ، ومن حق مصر أن تسترد هذا الإمتياز ، الذي كانت قد منحته . وكانت هذه الشركة وطبيعة تكوينها من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إحتلال مصر ، كما أنها قد إبتعدت في مراسلاتها وتصرفاتها مع حكومة القاهرة عن الطريق السليم . وأغفلت القيام بكثير من إلزاماتها ، كتحويل بحيرة التماسح إلى ميناء داخلي ، وتوسيع القناة بشكل يسمح بمرور ورسو أكبر السفن حمولة ، وأهملت إعداد بور سعيد كميناء يسمح لمساورة حاجات التجارة العابرة . ولما كان عقد الإمتياز قد أشراف على نهايته ، ساعدت الظروف على تدخل الحكومة حتى لا تقابها باستلام المرفق في حالة لا تسمح لها بإدارته على المستوى اللازم . وهذه الشركة وإن كانت من الوجهة القانونية النظرية شركة مساهمة مصرية ، إلا أنها كانت عملاً شركة أجنبية . وكانت عبارة عن دولة داخل الدولة . كان مركز إدارتها في باريس ومواف من ٢٢ عضواً نصفهم من الفرنسيين ، والنصف الآخر من الانجليز (٩) والمصريين (٥) مع هولندي واحد وأمريكي واحد ؛ ولها ملاوة على ذلك لجنة إدارية مؤلفة من ثمانية أعضاء ليس فيهم مصري واحد . وكانت جل وظائفها في أيدي الأجانب . وبلغت حصيله إيراداتها في سنة ١٩٥٥ حوالي ٢٢ مليون جنيه ، وبلغ صافي الأرباح ١٦ مليون جنيه . واستخدمت مصر حقها القانوني في تأميم هذه الشركة ، ونفس الحق الذي استخدمته الدول الأوروبية في تأميم الشركات الهامة فيها . وكانت أول عملية للتأميم يهتز لها العالم بعد تأميم الدكتور مصدق لبرول إيران ، ولكن الصدى والتأثير كان أكبر وأوسع هذه المرة) خاصة وأنه جاء رداً على إنسحاب الدول الغربية من مشروع تمويل السد العالي . لقد كانوا يرغبون

من بلادنا وقناتنا ويرفضون إقراضنا لتمكن من القيام بالمشروعات الإنشائية .
لقد كان وضماً مشمراً لكل حر ، وجاء الرد متحرراً ، ومتحدياً . وساعد هذا
التحدى على تحرير الغير .

ونألفت هيئة قناة السويس وسار العمل فيها على ما يرام . ولكن الدول
الغربية لم تقبل عملية التأمين ، خاصة وأنها كانت غير مرتاحة لوجود الثورة في
مصر ، ولا امتداد مبادئ الثورة والتحرير إلى كل مكان . أما بريطانيا فكانت قد
أجلت قواتها عن مصر منذ بضعة أيام ، وخشيت أن تتحكم مصر في الملاحة في
القناة . وأما فرنسا فكانت ترى أن الثورة في مصر هي التي تساعد ثوار الجزائر
وتمددهم بالأسلحة والذخائر ، وأحد فاتح وزير خارجيتها « بينو » الحكومة المصرية
في ذلك ، وطلب وقف الممولات عن أحرار شمال إفريقيا ، وكانت هزائمها
المتتالية على أيدي الثوار تدفعها إلى الاصطدام بمصر ، ولو عسكرياً ، خاصة
وأن وكيل وزارة الحربية فيها ، آييل توما ، كان يهودياً صهيونياً . هذا علاوة
على اعتبارها لنفسها كدولة قامت بدور رئيسي في حفر القناة ، وكان لها نصف
عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة ، وكان مركز هذه الشركة في باريس ، ومعظم
موظفيها من الفرنسيين . وأما الولايات المتحدة فكانت قد ضاقت ذرعاً بسياسة
رفض الأحلاف العسكرية ، وسياسة رفض الاعتراف بإسرائيل ، ورأت أن
نظرية الحياد الإيجابي قد سرت في كل مكان ، وأن مصر تقوم بدور فعال
لتدعيمها . وكان اعتراف مصر بالصين الشعبية قد أثار حكومة واشنطن إلى
درجة كبيرة . ولذلك فإن هذه الدول الثلاث قد رفضت قرار تأمين شركة قناة
السويس ، وقامت بعمليات عدائية ، وبطريقة منظمة ، ضد مصر . ولتخريب
العملية التي قامت بها .

وكان أول هذه العمليات هو تهديد الأرصدة المصرية في كل من إنجلترا

(١١٢ مليون جنيه) والولايات المتحدة (٦٠ مليون دولار) وفرنسا ثم أصدرت هذه الدول بيانا في ٢ أغسطس عارضوا فيه قرار التأمين . ورغم احترامهم فيه بحق مصر في تأمين الشركات المساهمة المصرية ، إلا أنهم أعطوا لشركة قناة السويس في هذا البيان صفة «الدولة» . واقترحوا عقد مؤتمر من الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ والدول ذات المصلحة الحيوية في استخدام القناة في ١٦ أغسطس ، وفي لندن ، وذلك لوضع أسس لإنشاء إدارة لقناة السويس ، تحت إشراف دولي . ولكنهم ارتكبوا خطأ قانونيا في ربطهم بين «إدارة إستغلال» هذا المرفق وبين النظام الدولي «لحرية الملاحة» فيه . وبدأت بريطانيا بدعوة قواتها الاحتياطية ، وتحرك الأسطول الفرنسي لإرهاب المصريين . ولكن مصر رفضت الاشتراك في هذا المؤتمر ، وأظهرت الفرق بين «إستغلال» المرفق و«الحركة» البحرية في القناة ، ورجعت بفكرة عقد مؤتمر دولي آخر ، من الدول التي وقعت على اتفاقية القسطنطينية ، والدول التي تمر سفنها في القناة ، لا المناقشة التأمين ولا لوضع نظام لإدارة المرافق ، بل لعقد اتفاق مع كل هذه الحكومات يؤيد ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس .

والعقد مؤتمر دون أن يشارك فيه الدول العربية التي خرجت بعد تقسيم الدولة العثمانية ، ولا النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ، ولا ألمانيا الديمقراطية . واشترك في المؤتمر دول أخرى خاضعة للغرب ، أو مرتبطة به . وتقدم فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، بمشروع لتحويل قناة السويس . على أساس إدارتها بمجالس إدارة دولي يؤلف باتفاقية دولية ، ويفصل بين إدارته والسياسة القومية لمصر . ووافقت على هذا المشروع ثمانية عشر دولة من إثنين وعشرين . وجاءت لجنة خماسية

إلى الهجوم في سيناء حتى يضطر الجيش المصري إلى مواجهة هذه العملية ، فتمكن
القوات الانجليزية والفرنسية من النزول على ضفتي القناة عند بور سعيد ، وتزحف
جنوباً نحوة الاسماعيليه والسويس . ومهددة بذلك القاهرة نفسها . ولقد أفادت
هاتان الدولتان من أسلحة حلف شمال الاطلسي في هذا الهجوم ، وضمنت عدم
تدخل الولايات المتحدة ضدها ، نظراً لتحالفها مع هذه الدولة من ناحية ،
وانتمائها من ناحية ثانية بانتخابات الرئاسة . أما روسيا فقد شغلها بشورة
المجر ، التي كانت تهدد صرف أنظار روسيا وقوتها صوب وسط أوروبا ، بدلا
من ائتمائها بالشرق الأوسط ، خاصة وأن ثورة المجر كانت تهدد رومانيا ، المنطقة
على البحر الاسود ، أي المنطقة الحساسة من بطن روسيا ، سواء استراتيجياً
أو اقتصادياً ، نظراً لقربها من مراكز إنتاج القمح واستخراج البترول . فالخطة
مدروسة ، وساعة الصفر هي ٢٩ أكتوبر ، أي اليوم الذي كانت المفاوضات
ستبدأ فيه بين مصر وانجلترا وفرنسا في جنيف لقضية مشكلة قناة السويس طبقاً
لقرار مجلس الأمن .

وبدأ الهجوم الاسرائيلي عنيفا من جنوب القبة ، هادفاً النخل والسويس ،
وهطوا بذلك كل جنوب شبه جزيرة سيناء حتى شرم الشيخ ؛ ومن المعجزة صوب
أبوعجيلة والقسيمة متجها صوب الاسماعيليه ؛ ومع الشاطئ على غزه ورفع
والعريش صوب بور فؤاد وبور سعيد ، وكان عنيفا إذ أنه استند إلى
الدبابات الفرنسية ، والسلاح الجوي الفرنسي ، وقطع الاسطول الفرنسي
الموجوده في شرق البحر المتوسط . وكانت المارك عنيفة في أبي عجيله ورفع
وشرم الشيخ بعد ذلك . وقام السلاح الجوي بدوره كاملاً رغم هذه المفاجأة .
أما القوات المرابطة في رفح فلم يحرمها من شرف الاستمرار في القتال إلا
الاسطول الفرنسي وقذفه لمواقعها من البحر . وصدرت الاوامر السريعة للجيش

بالتقدم إلى سيناء ووقف هذا الهجوم ، وبدأت الهبات والمصفحات في تقديمه ولكن إنجلترا وفرنسا كشفت النقاب عن العملية بتقديمهم بإنذارهم في ٣٠ أكتوبر طالبين فيه ضرورة وقف العمليات شبه العسكرية في البر والبحر والجو ، وسحب جميع القوات العسكرية إلى مسافة خمسة عشر كيلو مترا من القناة ، وقبول مصر احتلال القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية في بورسعيد والاسماعيليه والسويس . وغنى عن البيان أن هذا الإنذار كان يهجر مصر على عدم الاقتراب من القناة . وإفـاح المجال أمام القوات الاسرائيلية للتقدم غربا حتى تشرف على القناة . وحددت الدولتان مهلة إثنتى عشر ساعة الرد . ولكن مصر رفضت هذا الإنذار الذى يعتبر إعتداء على حقوقها وكرامتها ، وإمتنانا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ، وفي الوقت الذى تدافع فيه عن نفسها وداخل حدودها ضد عدوان أجنبي . طالبت مصر عقد مجلس الأمن فورا للنظر فى أمر العدوان . وقررت إعلان التعبئة العامة ، وعودة جميع القوات الاحتياطية للفرزول إلى الميدان . وكان قراراً بالقتال وعدم الاستسلام . وأصبح على الشعب أن يحمل السلاح للدفاع عن بلاده وأراضيها ومياهه أمام المعتدين الغاصبين .

وصدرت الأوامر إلى قوات الجيش المحاربة فى سيناء بالإنسحاب فورا صوب القناة ومصر ، حتى لا تتقاطع خطوط مواصلاتها مع البلاد ، وتتفصل عن الشعب ، وأنقذت هذه الخطوة قوات الجيش من خطر التطويق . وكانت عملية الإنسحاب شاقة وصعبة ، نظرا لطبيعة الأرض فى سيناء ، وتعقب العا—يران الاسرائيلى والفرنسى للقوات المنسحبة . فكان عليها أن تفسح ليل ، وفى منتهى اليقظة ، وأن تعتمد بأسرع ما يمكن على الطرق الممهدة بمجرد ظهور طائرات الأعداء فى الجو ، خاصة وأن هذه الطرق كانت تظهر خطوطا مرسومة واضحة فى قلب الصحراء ، وتسهل رؤية أية حركات عسكرية عليها . وتم إنسحاب بعض

الوحدات في يومين ، ولكن وحدات أخرى تقهقرت سيرا على الأقدام ، فقطعت المسافة في سبعة أيام ، وطالت فيها من قلة الزاد والمياه ، وشدة الغارات الجوية وتحملت للتأهب بعجاجة وصبر وإيمان . ورغم خسائرها ، فإن عملية الإنسحاب هذه ، وفي مثل هذه الظروف ، قد اعتبرت ناجحة .

وقبل أن تبدأ القوات البريطانية والفرنسية بالنزول في منطقة القناة ظهر أنها تهدف القضاء على الثورة في مصر ، وشل الجيش واحتلال البلاد . إذ أنها بدأت منذ ليلة ٢١ أكتوبر بشن الهجمات الجوية على القاهرة ، وعلى الأهداف العسكرية والمطارات ، كما أغارت على الاسكندرية ، وعلى منطقة القناة وأصاب كوبرى الفردان حتى تمنع القوات المقاومة في سيناء من العبور والإستناد إلى الشعب وأصاب محطة إرسال الإذاعة في أبى زعبل حتى تمنع الإتصال السريع بين القيادة والأمة ، بين الحكومة والشعب . ولكن سرعان ما إنشئت محطة إذاعة أخرى ، وقامت مصر بسد مدخل القناة عند بورسعيد حتى تمنع أساطيل الأعداء من المرور فيها ، كما حدث في ثورة هرايى . وراث مصر أن الغارات الجوية كانت مكررة على للمطارات قبل ظهرها ، وفي فترات متقاربة لا تسمح بإخراج الطائرات من الخطائر وتحريك محرقاتها . وكانت هذه الطائرات من الميج والأيابوشين الروسية وعدد من ضباطها يتدرب على قيادتها في دول الكتلة الشرقية . ولذلك فإن الحكومة قد أبدت عدداً كبيراً من هذه الطائرات عن نطاق ضرب القوات الجوية للعادية . واستندت في نفس الوقت إلى المدفعية المضادة للطائرات في عمليات الدفاع .

وقد كان دور الشعب في صد هذا العدوان دوراً وطنياً أساسياً ، فتقدم للنضحية واستقبل في المقاومة . ووزعت الحكومة الأسلحة على الشعب . وزعت ما يقرب من نصف مليون قطعة ، وأسرع الأهالى بالتدريب عليها وعلى طرق إستعمالها .

لقد كانت بورسعيد الهدف الأول لعملية إنزال القوات الاستعمارية في منطقة القناة ، ومهدوا لعمليتهم بضرب المدينة بقنابل الطائرات ، وحاولوا أن يفصلوا بينها وبين بقية المدن والمراكز الواقعة على القناة . وكان الموقع الاستراتيجي لمدينة بورسعيد ، مع قلة الطرق المؤدية إليها قد جعل منها وحدة محاربة قائمة بذاتها ، عليها أن تصد الهجوم الاساسي . وكانت وحدات الجيش الموجودة في هذه المدينة لا يتناسب في عددها ، وبالتالي عتادها ، مع أعداد القوات المهاجمة . ولذلك فان الشعب قام بدوره كاملا في الدفاع عن هذه المدينة وبمسالة سجلها له التاريخ . خاصة وأن الهجوم كان فظيما بنيرانه وقوة تدميره .

لقد توالى الهجمات الجوية على المدينة الباسلة حتى تسكت بطاريات المدفعية المضادة للطيران ومدفعية السواحل . وكم من خبر نشرته الإذاعات الإستعمارية أدعى سقوط المدينة الباسلة في أيديهم . ولكن بورسعيد قاومت وإستمرت في مقاومتها ، ودفعت الثمن غاليا من أرواح أبنائها . وجاءت قوات المظلات التي تمزنت مع الجنرال ماسو على الحرب الاستعمارية الطويلة في الهند الصينية ، وفقرت من الطائرات وطوقت المدينة الباسلة من الجنوب ، ولكنها لم تتمكن من فصلها عن بقية القطر إلا بمسائر فادحة . واحتلت القوات البريطانية الفرنسية الاجزاء الشمالية من ضفتي القناة حتى نقطة الكاب التي تبعد خمسة وعشرين كيلومترا جنوب بورسعيد . ولقد حاولت بريطانيا أن تقوم بهجوم بحري على ميناء السويس ، ولكنها فشلت في مجرمها . ووقعت المعارك في بورس ، وفي أماكن متعددة أمام السواحل المصرية . ووجد المستعمرون أنهم يوانجهون خصما عنيدا قد صمم على الدفاع عن بلاده أروع الموت وهو يحمل السلاح .

وكان لهذا العدوان صدى بعيدا في البلاد العربية ، بل في جميع أنحاء العالم . وظهر التضامن بين العرب ، وقام الوطنيون السوريون بتدمير ألأيبس البترول

وتعاقيل محطات المضخات الواقعة فوق أراضيهم حتى يعطلوا وصول الوقود لغرب أوروبا . وظهر نفس الاتجاه في العراق وفي السعودية ، وتوقف العمل عن العمل في جميع أنحاء العالم العربي . ولم من مجاهد جزائري ومغربي صمم على حمل سلاحه والجميـء إلى مصر والمشاركة في الدفاع عنها . لقد أصبحت المعركة معركة للعرب أجمعين ، وعملت على تدعيم القوى الوطنية المصرية ، وتكتيل القوى العربية وبشكل منذر للاستمرار .

وطلبت مصر إلى مجلس الأمن أن يتدخل فوراً لوقف هذا العدوان . واستخدمت كل من بريطانيا وفرنسا حق الفيتو لرفض هذا الطلب ، فاضطر داج همرشلد ، الأمين العام للأمم المتحدة ، إلى تقديم إستقالته احتجاجاً على هذا العدوان وعلى استخدام حق الفيتو . واجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجتماعاً عاجلاً وقررت في ٢ نوفمبر وقف إطلاق النار فوراً ، وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية ، وانسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة ، ومنع إرسال أي حاد حربي إلى منطقة الشرق الأوسط ، وأوصت بالعمل على استئناف الملاحة في قناة السويس . لقد كان قراراً بأغلبية ساحقة ، ولم تمارض فيه إلا بريطانيا وفرنسا وإسرائيل . ورغم أن بريطانيا حاولت الاستمرار في عملياتها إلا أن الجمعية العامة كررت قراراتها في ٤ ، ٥ ، ٧ نوفمبر ووافقت على إرسال قوة للطوارئ الدولية تابعة للأمم المتحدة ، تشرف على عملية وقف إطلاق النار . ولقد اضطرت الجمعية العامة إلى إتخاذ هذا القرار بعد أن تقدمت روسيا بإنذارها يوم ٥ نوفمبر إلى كل من بريطانيا وفرنسا معلنة فيه تصيـبها على استخدام القوة لقضاء على عدوانها . وأنذرتهم بضرب كل من لندن وباريس بالصواريخ دون أن تتمكن الجيوش والأساطيل والأسلحة الجوية من وقف هذه العمالية فاضطرت لدول المعتدية إلى الإستجابة لقرار وقف إطلاق النار في يوم ٧ نوفمبر . وأمر

هذا التقهقر على مشيئة الدول الإستعمارية ، وكان سبباً رئيسياً في سقوط إيدن ثم جى موليه من بعده . واضطرت القوات المعتدية إلى الجلاء عن مصر ، بعد أن وجدت الأمر لها من الانسحاب .

ولقد تملكأت القوات البريطانية والفرنسية في إنسحابها ، ولكنهما أتمته قبل عيد الميلاد . وكذلك القوات الاسرائيلية التي اضطرت إلى أن ترجع إلى قواعدها نجر أذيال الحمية بعد أن ظهرت بمظهر المحيل والتابع لقوى الاستعمار . وقامت مصر بتطهير القناة وإعادة الملاحة فيها ، مثبتة بذلك أنها أحرم من غيرها على حسن استخدام هذا المرفق . أما بريطانيا فكانت قد تقضت بعدوانها اتفاق سنة ١٩٥٤ الخاص بالجلاء عن مصر ، وبإمكانية رجوعها إلى قواعدها فيها في حالة قيام حرب . وقد قامت مصر بالإستيلاء على هذه القواعد مع ما فيها من عتاد وأساحة وذخائر ومخازن ومصانع كما أنها استولت على ممتلكات بريطانيا في مصر ووضعت أموال وممتلكات الشركات البريطانية والفرنسية فيها تحت الحراسة . ولكنهما وافقت في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ على دفع التعويضات لحلة أهم القناة ، وأصبحت رسوم مرور السفن بعد ذلك حقا خالصا لمصر . ثم تقلله بالعملة الأجنبية . وبدون قروض يمكنها أن تستخدم جزءا كبيرا منه في مشروعاتها الإنشائية ، وفي بناء السد العالي .

(٤) الجمهورية العربية المتحدة :

ولقد كانت امركة بورسعيد ودورها في حد المدوان الاستعماري أكبر أثر في إثارة العرب في معارك الأرض ومغاربها . وبعد فشل عملية الدكتور مصدق لتأميم بترول إيران شعر العالم العربي بألمه في وسعه أن ينجح في عمليات التأميم ، وفي إستخلاص حقوقه من الفاسقين . لقد شعر العرب أنهم نجحوا في تحريك بلادهم سياسيا وعسكريا ، وشعروا علاوة على ذلك أنه يمكنهم العمل

على تحريرها من الاستغلال الاقتصادي ، وهي مرحلة أعمق في ثورتها من
عمليات الاستقلال السياسي . لقد سرى الحماس في قلوب العرب في مشارق
الأرض ومغاربها ، وأيقنوا أن في وسعهم تغيير تاريخهم ، وتغيير ظروف
حياتهم . وارتفعت أصوات العروبة منادية بالتضامن . بل الاتحاد —
والوحدة . وساعد على هذا الاتجاه — اه تمسك حرب شمال أفريقية بمحقوقهم ،
ومواصلتهم الكفاح المساح من أجل تحرير بلادهم . كما ساعد عليه نزول
الولايات المتحدة بمحاولة جديدة تهدف من ورائها زيادة نفوذها ونفوذ
المعسكر الغربي في الشرق الأوسط . لقد أدهى أيزنهاور في مشروعه الذي تقدم
به الكونغرس في ٥ يناير سنة ١٩٥٧ أن هناك « خلاء » و « فضاء » في
الشرق الأوسط ، قد يسمح لروسيا ولنفول الكتلة الشرقية الشعبية بالنزول
إليه ؛ ولذلك فهو يطلب تفويض الولايات المتحدة سلطة التعاون مع أية أمة أو
مجموعة من الأمم في هذه المنطقة ، ومساعدتها على تنمية إقتصادها . وكذلك
الاضطلاع ببرامج لمساعدات عسكرية تشمل على إستخدام القوات المسلحة
الأمريكية لحماية إستقلال وسلامة أراضي أية دولة من المنطقة تطلب مثل هذه
المساعدة ضد أي دولة تسيطر عليها العميومية . ولم يكن « الخلاء » و
« الفضاء » موجودين إلا في رأس إيزنهاور نفسه ، كما أعلنت
وثيقة مصر .

وسرطان ما قرر مجلس وزراء سوريا ومجلس نوابها في يوليو إقامة اتهم — اد
فيدرالى مع مصر ، وطلب سرعة العمل على تنفيذه ، باعتباره الخطوة الأولى
للإتحاد العربى الشامل . وإستجابات مصر ، التى نصت المادة الأولى من دستورها
على أنها جزء من البلاد العربية ، وشعبها جزء من الأمة العربية ، لهذه الأمنية
التي كانت أهم أمانيتها . ولقد استدعت الحكومة السورية قوات مصر إليها في

شهر أكتوبر أمام تهديد تركيا بحشد قواتها على الحدود السورية . واستقبل السوريون الجنود المصريين إستقبالا رائعا . وفي نفس الشهر قرر مجلس نواب سوريا توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصري لزيارة سوريا العربية ، وذلك لتبادل الرأي وللإصرار في تحقيق مشروع الاتحاد بين البلدين . وكان يوم ١٦ نوفمبر ، يوم استقبال نواب مصر في سوريا ، عبدا قوميا . وتناول كل من رئيس مجلس النواب السوري ، ورئيس مجلس الأمة المصري رئاسة الجلسات . وقرر المجتمعون جميعا في جلستهم المشتركة إعلان رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا في إقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين ، ودعوتهم للحكومتين للدخول فوراً في مباحثات مشتركة لتنفيذ الاتحاد . واتخذ مجلس الأمة في القاهرة نفس القرار بعد يومين . وبدأت المباحثات ، وفي أول فبراير سنة ١٩٥٨ تقرر إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، كخطوة أولى لتحقيق الوحدة العربية الشاملة . وانفقوا على أن يكون نظام الحكم ديمقراطيا رئاسيا ، وأن يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعي واحد ، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد وبظلال شمس واحد في وحدة يقساوي فيها أبناءها في الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتها بالأنفس والمهج والأرواح ، ويتسابقون لتشييد عزمها وتأكيد مناعتها .

وجاء الاستفتاء على الوحدة ، وانتخب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

لقد كانت هذه الجمهورية دولة تسمى ولا تهدد . كانت أملا لكل العرب وركزا يتجمعون حوله . فترى اليمن ، رغم أن نظامها كان ملكيا ، قد صار صوب هذه الجمهورية في اتحاد عربي يدعم العلاقات الخارجية والإمكانيات الاقتصادية والحربية لكل من الدولتين ، وكان هذا الاتحاد الفيدرالي الأخير

بين « جمهورية » ، « وملكة » ، بارقة أمل للعرب أجمعين ، فى أن يصلوا إلى الاتحاد مع احتفاظ كل منهم بنظام الحكم الموجود فيه ، وفى تعاون تام بين إمكانياتهم الكبيرة .

ولقد أثرت معركة بورسعيد وما تلاها من إنشاء الجمهورية العربية المتحدة ، فى أحرار العرب فى العراق والسودان وشمال أفريقيا . فقامت الثورة العراقية فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ بقيادة الجيش والأحرار وأنهت الحكم الملكى وأعلنت الجمهورية . ونص دستور هذه الجمهورية على أنها جزء من الأمة العربية . وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول من اعترف بها ومد يده إليها . واعتبرت مصر أن أى اعتداء على العراق يعتبر اعتداء عليها . وأمام هذه التطورات الخطيرة فى الشرق الأدنى اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلزال قواتها فى بيروت ، وأسرع بريطانيا بإرسال قواتها إلى الأردن . وعملت هاتان الدولتان جهدهما لتهديد الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى اللب بالمعوامل الداخلية الموجودة فى المنطقة حتى لا يتم التقارب بين القاهرة وبغداد .

أما فى الجزائر فقد ازدادت روح الحماس الوطنى ، وراحل المجاهدون الجزائريون كفاحهم من أجل تحرير بلادهم . ورغم قلة الأسلحة فى أيديهم ، وتم إلى وصول المعدات والأسلحة لقوات استعمارية بلغ عددها ٧٥٠ ألف مقاتل ، فإن الثورة الجزائرية قد واصلت سيرها وكفاحها ، وزاد مع الأيام احترازاها بشخصيتها العربية الأصيلة . كانوا ينظرون لمصر ويتمنون يوم الخلاص حتى يقع التقارب ويجتمع الشمل . وكان كفاح عرب المشرق مثلاً حياً أمامهم فى ضرورة وصولهم إلى الركب العربى والسير فى نطاقه . ولقد كانت هذه الانتصارات المتتالية أكبر مشجع على الاستمرار فى الكفاح والجهاد ، وكانت كل منطقة يتم تحريرها تعتبر سنداً وقوة لتحرير العرب فى المناطق الأخرى كما

كان هذا التحرير تدعياً لقوة العرب أجمعين ؛ فانتصار الجزائر على الاستعمار هو
انتصار لمصر ؛ وانتصار مصر هو انتصار لليمن . وأخيراً فإن تحرير العرب
كان دعامة أساسية تستند إليها روح العرب الجياشة بالثورة لكي تحقق ما تصبو
إليه من هزة واستقلال ؛ ونمو اقتصادي وانتهاء للاستغلال .

• • •

الفصل الرابع والعشرون

من التطبيق الاشتراكي إلى الإنفتاح

تكانفت العناصر للمادية ، التي كانت تترك مصر ، بعد لشوب الثورة ، مع بعضها ، من أجل العمل على تحقيق عدالة إجتماعية ، ورفع مستوى الطبقات الفقيرة والكادحة ، وضمان هودة طائد إقتصادى للبلاد ، إشراف الدولة على وسائل الانتاج ، وإطلاعاته . وخطوة بخطوة وجدت مصر نفسها فى مواجهة ، حتمية الحل الاشتراكي ، ، الأمر الذى تم تطبيقه فى عام ١٩٦١ . وكانت التجربة الاشتراكية فى مصر نتائجها ، وأدى هذا التطبيق إلى ظهور مشكلات جديدة . وكانت العوامل الإقتصادية أساساً وعلى علاقة وثيقة بالعوامل السياسية . ومرت مصر بتجارب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولقد أثبتت مصر قوتها وصبرها مع الصمود ، وإستعدت للعبور . وبعد النصر ، تكانفت عوامل جديدة من أجل تعديل المسار الإقتصادى ، والسهر على طريق ، الإنفتاح ، . وإذا كانت مصر تبحث عن طريق لها ، فإن هذا دليل على الحيوية . ولن نقوم بأكثر من شرح المخطوط الرئيسية ، وفى إيجاز تام .

١ - التطبيق الاشتراكي :

لقد تمكنت حكومة الثورة فى مصر من أن تقوم بمحققات هامة فى الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى مصر . ولولا قوة فاعليتها فى التدخل لما تمت المحققات ، وبهذه الصورة ، التى لم يجرؤا أحد على معارضتها ، أو الوقوف فى مواجهتها ، وبعد خضوع تام ، وتكامل ، مع الرأسمالية الأجنبية ، وتفكك وتحلل داخل المجتمع ، ووجود فوارق طبقية كبيرة ، وبعد تهليل سياسى فاضح . وإحتاجت الأوضاع الإجتماعية فى مصر إلى تعديل كبير ، بل إلى تغيير كبير ؛

وشامل ، ومنذ الفترة السابقة لإعلان ثورة يوليو عام ١٩٥٢ . وقامت حكومة الثورة بمجهودات في هذا السيل ، انتهت بحتمية تطبيق للنظام الاشتراكية في مصر . وكانت هذه الخطوة محاولة جريئة للوصول إلى حلول جذرية في الأسس التي بنى عليها المجتمع . وأعطت بنتائجها على البيان السياسي في مصر ، وفي الإقليم الشمالي ، وعملت على بلورة الموقف بشكل واضح في كل العالم العربي .

وكانت وسائل الانتاج في مصر قد تطورت ، ووصلت إلى مرحلة ملبنة بالمتناقضات ، في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، وبشكل يطالب بالتغيير . وظهر ذلك في كل الميادين ، سواء في نظم الملكية ، أو في الزراعة أو الصناعة أو ميدان الأموال . ثم زادت تطور الموقف وتبدوره ، وزاد وضوح المتناقضات فيه مع الزمن .

وكانت حكومة الثورة قد واجهت عدم وجود عدالة إجتماعية في ميدان الملكية الزراعية ، بإصدارها قوانين الإصلاح الزراعي ، ومنذ عام ١٩٥٢ . أما ميدان الصناعة والأموال ، فإنها تركته في أيدي أصحابه ، مع إنشائها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج . وكانت هذه خطوات على الطريق .

وكانت أزمة تمويل السد المالي قد أظهرت أمام الحكومة قوة العامل الإقتصادي ، ، وضرورة سيطرة الدولة عليه ، حتى تتمكن من تطوير المجتمع في شكل ثوري . وجاءت بعد ذلك عملية تأميم قناة السويس تدل على مرحلة جديدة حلوت بها الثورة أن تسيطر على الإمكانيات الإقتصادية التي يقوم الأجانب باستغلالها في البلاد ، ووضعها في خدمة الوطن ومشروعاته . وحينما زاد تهدي الغرب الإستغلاي لمصر ، ووقع العدوان الثلاثي ، اضطرت حكومة القاهرة إلى وضع أموال وممتلكات وطايا الأعداء تحت الحراسة . وكانت هذه الأموال والممتلكات تمثل في عدد من البنوك والمصارف وشركات التأمين ، والتي كان لها رأسمال له قيمته . وهكذا أصبحت الدولة ، تسيطر على قطاع عام .

وانضمه في خدمة الإقتصاد الوطنى . كانت هذه خطوة أساسية في إعطاء الدولة مسئولية جديدة في الميدان الاقتصادى .

وكان ازول الدولة إلى ميدان التعامل الاقتصادى ، وبقطاع هام قوى ، أثر قوى على التوازن الإقتصادى الموجود في السوق المصرى بعد معركة السويس . وكانت هذه العملية تمثل منافسة قوية أمام أصحاب رؤوس الاموال . ومع التعامل ، وقلة الحوار والتفاهم ، ظهرت حتمية إشراف الدولة على وسائل الإنتاج ، وإشرافها على وسائل التجارة وإمكانياتها ، وبصفتها أسس لتطوير المجتمع ، وتحريره من عملية الاستغلال الداخلى والإقتصادى . فجاءت قوانين يوليو الاشتراكية ، في عام ١٩٦١ ، لتثبيت أوضاع ، وأظهر وضوح اتجاهات كانت الدولة قد أخذت فيها خطوات منذ عدة سنوات .

وبعد التمهيد ، جاء التأمين ، وفي قطاعات البنوك وشركات التأمين ، وبقية الشركات الصناعية ، وميادين التجارة الخارجية ، وتحددت ملكية الأراضى الزراعية بمائة فدان . وهكذا تمكنت مصر من تثبيت الأسس اللازمة لتحرر الإقتصادى ، وبخطوة جديدة ورئيسية في برنامج الثورة ، جعلتها جديرة بأن تكون ثورة سياسية وإقتصادية وإجتماعية في نفس الوقت .

ولقد كان لإصدار قوانين يوليو الاشتراكية في مصر أثراً متبايناً على كل من الإقليميين الذين يكوئنان الجمهورية العربية المتحدة . وكانت الفرحة في مصر كبيرة ، وشعر المصريون بأنهم يتحولون بالفعل ويسهرون صوب الحرية الحقيقية ، أما بالنسبة لسوريا فإن الموقف فيها أظهر تضارباً بين أصحاب المصلحة الفعلية في التغيير ، وبين العناصر والطبقات التى أربطته مصالحها باستمرار الأوضاع كما هى ، حتى يحافظوا على إمتيازاتهم وعمليات إستغلالهم .

وكانت السلطات الوحشية في سوريا ، وبصفتها قوات دوسط ، وقد

بذلك جهودات كبيرة ضد الاتبعات اليسارية الموجودة هناك ، وبشكل أدى إلى ضعف كل منها ، وترك القوات اليمينية والرجعية سليمة . فأدى الأمر إلى سيطرة هذه العناصر اليمينية على الموقف ، وكان الانفصال . أما بالنسبة لمصر فإنها صمدت على المسير على نفس الطريق ، وطبقت الاشتراكية ، وألشت الإتحاد الاشتراكي ، بعد إصدارها ، الميثاق . .

وكانت عملية الانفصال تعتبر عملية هجومية من القوى الرجعية على القوى التقدمية في مصر . وكانت الجزائر قد رأت محرشات بها ، كذلك ، من جهاتها ، في الفترة التالية لاستقلالها ، ونتيجة لتطبيقها الاشتراكية كذلك في إقايها . ولكن ذلك لم يمنع القوى التقدمية في العالم العربي من التقارب ، ومن واحة السهر ، وانضم إليها في كل يوم عناصر مكافحة جديدة . ومع زيادة تبلور الموقف في العالم العربي بين قوى ، تقدمية ، وقوى ، رجعية ، ، كسبت الحركة التقدمية وعلى طول الخط ، وكسبت في اليمن ، وكسبت في العراق ، وتدعم موقفها بشكل واضح .

وانجحت ثورة اليمن ، في عام ١٩٦٢ ، بقيادة عبد الله السلال . كما نجح الرئيس عبد السلام هادي في قيادة ثورة ١٤ رمضان ، وقضى على حكم عبد الكريم قاسم . ولم يمض شهر على ثورة ١٤ رمضان إلا وكانت سوريا تشهد انقلاباً جديداً في ٨ مارس ١٩٦٣ ، قامت فيه العناصر التقدمية بالاستيلاء على السلطة من العناصر الرجعية الانفصالية ، والتي كانت قد ظهرت بأنها لا تمثل وجه سوريا العربي أي تمثيل . وأصبح نفس العلم الذي يخفق على القاهرة ، يخفق على بغداد وعلى دمشق ، وإن اختلف فيه عدد النجوم . وكما أمرت مصر بالإعتراف بثورة العراق ، وإعترفت بثورة سوريا العربية .

ولقد ظهرت مصر على أنها تسهر على رأس مجموعة من الدول العربية ، ترطب تطبيق الاشتراكية في بلادها ، وتضم سوريا والعراق واليمن والجزائر ، ويواجهون

في ذلك مجموعة من الدول العربية التي تسود فيها حرية التعامل وحرية رأس المال، وبدرجة أعمق من كونها مواجهة بين دول إختارت لنفسها النظام الجمهوري، ودول تطبق النظام المالكى . وأدى ذلك إلى زيادة ظهور المشكلات .

٢ - المشكلات والهزيمة :

ظهرت المشكلات ، مع مرور الأيام ، على نطاق العالم العربي ، كما ظهرت مشكلات أخرى ، داخل مصر نفسها . فكانت سيطرة حزب البعث على الحكم في سوريا ، وعمله على إبعاد العناصر الوحشية عن السلطة وعن مراكزهم وعن صفوف الجيش . ثم أخذت في الاصطدام بالجماعة ، ومنعت المظاهرات بالقوة ، واستخدمت في ذلك أسلحة الجيش ، وأقفلت المدارس ، وعطلت الدراسة بالجامعات ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت قيادة البعث تتخذ لنفسها نفس الشعارات التي كانت العناصر الانفصالية تحارب بها مصر الثورة .

ولقد استمرت مصر في موقفها من موازنة ثورة اليمن ، ولكن الموقف تردى وتدهور إلى حد ما في اليمن سمودي ، أريقت فيه الدماء ، وأنفقت فيه الأموال .

أما في شمال إفريقيا ، فإن العلاقات قد توترت بشكل واضح بين المغرب والجزائر ، وبخاصة بعد أن طالب المغرب بحقوق أسماها « تاريخية » داخل نطاق الجزائر ، الأمر الذي تطور إلى اشتباكات مسلحة في مناطق حدودية ، كانت تشمل على كميات كبيرة من خام الحديد .

وحدثت هذه الصدامات ، البينية السعودية ، والمغربية الجزائرية في وقت كان العالم العربي فيه يحتاج إلى تجميع قواه من أجل البناء ، وفي وقت تحرشت فيه إسرائيل بكل العالم العربي حين عمدت إلى تنفيذ مشروعات تمويل نهر الأردن .

ولقد استند العرب إلى مشروع تحويل مجرى نهر الأردن من أجل عقد مؤتمر القمة العربية ، وإن كان هذا الاجتماع يمثل مناسبة كذلك لمحاولة تصفية الخلافات العربية الداخلية ، ولو مؤقتا ، أمام تهديد إسرائيل . أما مشكلة الحدود المغربية الجزائرية فقد تم تحويلها إلى مؤتمر القمة الأفريقي ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والتي كان ميثاقها ينص على عدم إثارة أو التعرض لمشكلات الحدود بين الدول الإفريقية ، تلك الحدود التي كانت قد نتجت عن الوجود الاستعماري في القارة . وبذلك ظل خط الحدود بين المغرب والجزائر كما كان عليه من قبل .

وكانت هناك مشكلات داخلية ، تتعلق بمصر ، وتعلق بأمر التطبيق الإشتراكي فيها ، وغيرها كثير .

ذلك أن التطبيق الإشتراكي في مصر ، كان يمثل تجربة خاصة بها . ولكن هذا التطبيق كان يتطلب تكوين الإطارات اللازمة لها . الأمر الذي لم يتم على الوجه الأمثل . وواجهت التجربة بعض المشكلات ، كان من اللازم مواجهتها بحزم : مثل حل المعادلة الصعبة ، ومشكلة التخطيط ، ومشكلة الكفاية الإنتاجية ، والإسراف ، وتضخم البيروقراطية . وكانت المعادلة الصعبة تهدف الوصول إلى حل على صحيح لمعادلة الاستهلاك والدخسل وتزايد السكان . وكان حجم الاستثمارات المرصودة غير كاف لتغلب على حجم الاستهلاك وزيادة السكان . ولعبت الكفاية الإنتاجية دورها ، خاصة وأن الإنتاج في ظل القطاع العام حصل على ما هو أكثر من الحماية ، بل حصل على حق يقترب من حق الاحتكار ، وجعله يلقى التنافس وبشكل لا يدفعه إلى تحسين النوعية المنتجة ، وهو لا يزال في أول الطريق . وظهر الكثير من الإسراف في أوجه الإنفاق ، وأساء البعض فهم دور الإنتاج بالنسبة للتؤسسات والشركات في مجتمع إشتراكي ، بعد أن خضع السوق والمستهلك لنشاط شركاتهم ومؤسساتهم . وأخيرا ، وليس آخرا ، زاد تضخم

المهزاة البيروقراطية ، وبشكل أدى إلى إلتهاام جزء كبير من الإنتاج ، وأدى في بعض القطاعات حتى إلى تعطيل العمل ، نتيجة لعدد الإجازات من عدد كبير من الموظفين ، وبدون داع . وظهرت هذه المشكلات ، وحاولت الدولة أن تعمل على حلها ، ولكنها تكافقت في إظهار التطبيق الإشتراكي في شكل لا يزيد من محبة الناس له ، بعد أن كانوا متعلقين به .

وعلىنا ألا ننسى أن معنى التطبيق الإشتراكي في أحد الأقاليم ، هو عبارة السير على إكتفاء ذاتي ، أي تقليل الواردات من الخارج ، وبالتالي إغلاق السوق في وجه من كان يتعامل معه من تجار وشركات الدول الأخرى . وقلت الواردات من الأسواق الغربية ، وذلك في الوقت الذي تزايدت فيه المبادلات مع دول الكتلة الشرقية . وكان التجهيز والتسليم يمثل قطاعاً هاماً في حجم التبادل المصري ، وبشكل أدى إلى ظهور حق الأسواق الغربية من تحول هذا التعامل منها إلى أيدى دول الكتلة الشرقية .

وظهر في عام ١٩٦٥ أن هناك عاصفة سوف تهب على النظام ، التقدمية ، في الجزائر ، ومصر ، وغانا ، وأندونيسيا . ومرت هذه العاصفة ، وتركزت تنهراً في بعض العواصم ، ولكنها لم تؤثر على القاهرة . ولكن ما لم يتم في عام ١٩٦٥ وقع في عام ١٩٦٧ . ومرة جديد تدخل إسرائيل في العملية ، ويتم الترتيب لها ، بالدراسة ، لتوجيه الضربة .

وقررت القيادة المصرية الإستغناء عن القوات الدولية الموجودة في قطاع غزة ، وفي شرم الشيخ ، ثم أعلنت إقفال خليج العقبة في وجه الملاحة إلى إيلات ، في إسرائيل . ثم أعلنت إسرائيل أن مصر تخفقها . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت كل من الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية ، مدافعة عن حرية الملاحة في البحار . وحتى الاتحاد السوفيتي كان من أنصار حق الدول المطللة على البحار الداخلية في الملاحة فيه .

وكانت القوات المصرية قد إنتشرت في شبه جزيرة سيناء، فكانت فرصة أمام إسرائيل لتوجيه ضربتها ، وحرمان القوات المصرية من غطائها الجوي . وكانت الضربة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، وأصبحت القوات المصرية مكشوفة من الجو . فقرر مصير المعركة مقدماً . وصدرت الأوامر إلى القوات المصرية بالنقصر إلى خط الدفاع الثاني ، خط قناة السويس . وكانت ضخامة الهزيمة تتمشى تماماً مع ضخامة إرتجالنا ، وضخامة غرورنا . وكانت درساً قاسياً ، ومريراً ، وبديئاً ، ومرفوحاً ، وتمسكت مصر في ٩ و ١٠ يونيو بقيادتها ، ورفضت بذلك فكرة الهزيمة نفسها ؛ ولكن القيادة ذاتها ، رغم شموخها ، كانت قد أصابها شرخ ، يصعب أمر مداواة .

وتوقفت حركة المرور في قناة السويس ، وهاجر أهل مدنها الثلاث صوب الداخل ، وقرر مؤتمر القمة العربي ، الذي إنعقد في الخرطوم ، ضرورة تقديم دعم مادي لمصر .

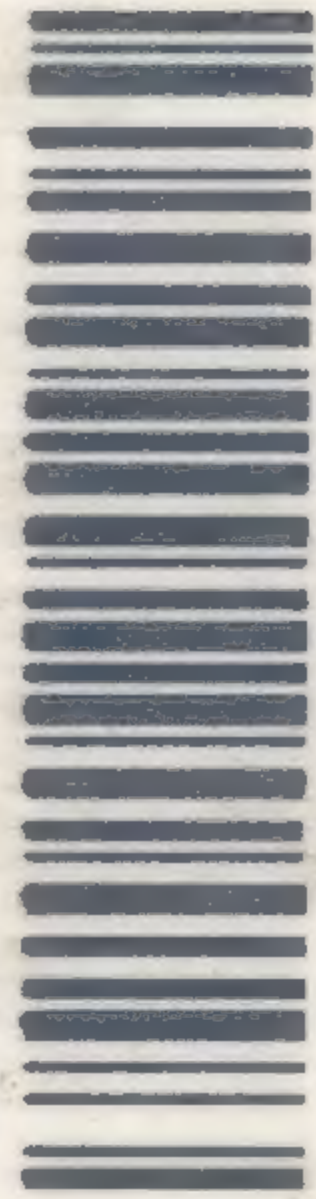
٣ - الصمود والعبور :-

لقد كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول في تاريخ مصر ، وفي علاقاتها بشقيقتها الدول العربية الأخرى ، التي إنفتحت حولها . ولم يكن هناك طريق سوى الصمود والإستعداد والجهود ، وإستغلال الأرض السليبة .

وكان جهداً شاقاً ، ومتواصلاً ؛ يقوم على التدريب ، والتسلح والتجهيز للعبور . وإرتفعت نسبة المجندين من حملة المؤهلات والشهادات الجامعية بشكل واضح في صفوف القوات المسلحة ؛ وتم التدريب على أجهزة كانوا قد اعتقدوا من قبل في أنهم لا يحتاجون إليها . وتم تصنيع نماذج من الكبارى المتقلبة ،



Bibliotheca Alexandrina



0227370